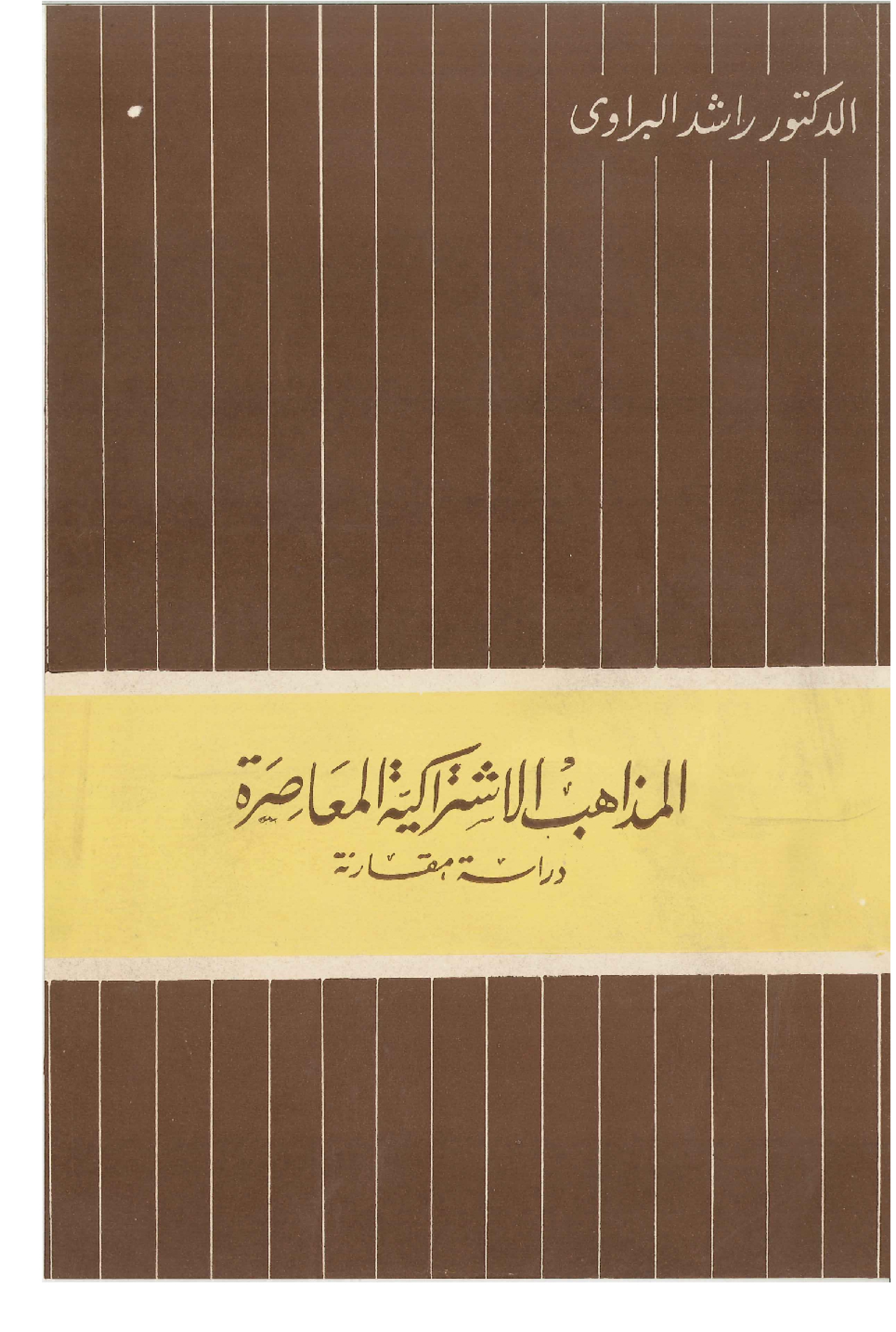

الدكتور راشد البراوي
المذاهب الاشتراكية المعاصرة
دراسة مقارنة

المذاهب الاشتراكية المعاصرة

دراسة مقارنة

تأليف

الدكتور راشد البراوي

ملتزمة الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد - القاهرة

الطبعـة الأولى ١٩٦٧

الطبعـة الثانية ١٩٧٠

مكتبة الأنجلو المصرية — تقـــدم .

Dr. RASHED AL-BARAWY

ECONOMIC DEVELOPMENT IN THE UNITED ARAB REPUBLIC (EGYPT)

أحدث دراسة موضوعية ومفصلة ، باللغة الإنجليزية عن التطور الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة حتى عام ١٩٦٩ بالاستناد إلى أدق وأحدث الاحصاءات والبيانات والتقارير الرسمية .

الثمن فى الجمهورية العربية المتحدة **٢٢٥** قرشاً

مقـــــدمة

إذا كان القرن التاسع عشر قد شهد رسوخ أقدام الثورة الصناعية وخاصة فى أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، وانتقالها إلى بلاد أخرى بدرجات متفاوتة ، وإذا كان شهد أيضاً نمواً هائلا فى الرأسمالية حتى فرضت سلطانها على العالم بطريق مباشر أو غير مباشر ، فإنه رأى فى الوقت نفسه بداية الشك فى قدرة هذا النظام على تحقيق السعادة للبشر ، وتحول الشك إلى تمرد وإلى تنبؤ بأن سير التطور الاجتماعى يشير إلى نظام جديد يزول فيه استغلال الانسان ، وهنا تبدو الأهمية التاريخية للـكتاب الاشتراكيين عامة وماركس وإنجلز بوجه خاص.

وقبل أن ينتصف العقد الثانى من القرن الحالى اندلعت نار الحرب العالمية الأولى تعبيراً عن التناقض أو الصراع الباطنى الذى انطوى عليه النظام الرأسمالى العالمى . وقبيل انتهائها ، وفى أكتوبر من عام ١٩١٧ على وجه التحديد ، كانت الفترة التى أطلق عليها بحق « الأيام العشرة التى هزت العالم » ، إذ فيها نشبت الثورة فى الروسيا وتولى السلطة حزب يعتنق الماركسية أو الماركسية فى صورتها اللينينية بعبارة أدق . ولأول مرة فى التاريخ أتيح لتلك النظرية أن تدخل فى نطاق التطبيق العملى ، فكان ذلك حادثاً لا يقل فى خطورته عن أحداث فى الماضى كسقوط الإمبراطورية الرومانية ، وحركة الإصلاح الدينى ، واستقلال الولايات المتحدة الأمريكية ، والثورة الفرنسية .

ثم أسفرت الحرب العالمية الثانية عن قيام نظم تستمد عناصرها من هذه الماركسية — اللينينية ، ورأينا ذلك فى بلاد شرق أوربا ، ويوغوسلافيا ، وفى الصين بعد ذلك . وهكذا اتسعت رقعة هذا المعسكر الجديد وأصبح يمثل نظاماً عالمياً له وزنه وخطره .

ولـكن الظاهرة التى تلفت النظر أن الـكثير من البلاد التى حصلت على استقلالها فى الفترة التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية أبت أن تتخذ من الأسلوب

الرأسمالى سبيلها إلى الخروج من دائرة التخلف الذى ران عليها طويلا ، وآثرت أن تأخذ بالمنهج الاشتراكى دون التزام بالماركسية . ولعل هذه الظاهرة أشد وضوحا فى آسيا وإفريقية .

وإذا كانت الإشتراكية فى جوهرها تستهدف القضاء على الاستغلال ،وتعمل من أجل الكفاية والعدل ، إلا أنها لا تلتزم بصيغة معينة ، بل وحتى فى داخل المعسكر الماركسى بمعناه العريض نلتقى اختلافات بعيدة الغور أحيانا ،من الناحيتين المذهبية والتطبيقية . هذا التباين أمرطبيعى لأنه انعكاس لما بين المجتمعات من اختلافات بيئية ، وحضارية ، ومن تفاوت فى درجة التطور .

فالماركسية فى الروسيا لا يمكن أن تكون هى بحذافيرها فى يوغوسلافيا أو الصين ، وحتى لو طبقت فى بلاد مثل فرنسا أو بريطانيا فلا بد أن تبدو فى ثوب مختلف . والاشتراكية كما يفهمها الإفريقيون مثلا يجب أن تأخذ فى اعتبارها أولا وقبل كل شىء ، البيئة التى سوف تنشأ فيها .

والاشتراكية فى بريطانيا لا تستطيع أن تسقط من حسابها ظروف المجتمع البريطانى . والنظرية العربية لها مفهومها الخاص بها ولها أساليبها فى التطبيق ، وكل ذلك منبثق من ماضى المجتمع العربى وحاضره وبيئته وظروفه الحالية .

على ضوء هذه الحقائق وضعنا كتابنا هذا فعرضنا فيه لمختلف المذاهب أو المدارس الإشتراكية ، فأوضحنا مقوماتها وعناصرها الرئيسية ، وبينا ما بينها من تشابه ومن نواحى اختلاف،وحللنا العوامل الموضوعية التى يرتد إليها مثل هذا الاختلاف . وإنا لنأمل أن نكون قد تمكنا من تقديم عرض ، وإن كنا نعلم أنه موجز إلى حد ما ، لنظام يعتبر ظهوره من أعظم ثورات العصر الذى نعيش فيه . والله الموفق إلى ما فيه خير البشرية وتحررها من ألوان الاستغلال كافة ؟

راشد البراوى

القاهرة فى يناير ١٩٦٧

محتويات الكتاب

صفحة

القسم الأول

الاشتراكية غير العلمية

الفصل الأول

مقدم الرأسمالية

دام عصر الإقطاع فى أوربا قروناً طويلة ، وهو نظام له أوضاع إقتصادية وتنظيمات إجتماعية وسياسية ، تقوم جميعاً على أساس نوع من علاقة رق عرف باسم القنية Serfdom بين السيد والمسود . إلا أن المدن التى راحت تسير فى طريق النشوء والنمو ، وبعضها يرتد به التاريخ إلى العصر الرومانى ، أخذت تزداد أهمية وتتخصص فى نواحى النشاط التجارى والصناعى وهذه ميادين هى فى أشد الحاجة إلى الهدوء والاستقرار وشيوع الأمن والسلام ، وبالتالى إلى قيام حكومات مركزية قوية قادرة على توفير هذه المتطلبات الأساسية .

وإزاء هذا كان لابد من صدام بين المصالح الإقتصادية ،القديمة منها والجديدة، ومعيار النصر فى أى صراع من هذا القبيل هو مدى قدرة المصالح الجديدة على تحقيق المزيد من تنمية الموارد البشرية بما يزيد من الثروة ويرفع من مستوى المعيشة لقطاعات محرومة أو شبه محرومة من المجتمع . هذا الصراع بين المصالح هو فى جوهره صراع بين طبقات تتجسد فيها هذه المصالح .والواقع أنه كان ثورة بعيدة الغور ، وواسعة النطاق ، شنتها الرأسمالية الناشئة ممثلة فى المدن وأهلها من المشتغلين بالتجارة ومن أرباب الحرف ، إذ وجدت فى أساليب الإنتاج السائدة فى ظل النظام الإقطاعى ، وفى الفوضى السياسية ، وفى جمود الأوضاع الإجتماعية — أى جمود التصنيف الطبقى — مايحول دون تقدمها ونموها .

وكانت نهضة الرأسمالية واضحة بارزة فى إيطاليا وألمانيا ، وهو أمر لم يكن وليد الصدفة وإنما كان فى الحقيقة وليد الاعتبارات الإقتصادية ، ذلك أن البحر المتوسط كان الطريق البحرى الذى تنقل منه غلات القارة الأسيوية بعد وصولها

إلى موانى مصر والشام ، وبهذا وصلت المدن الإيطالية إلى أوج عظمتها وثرائها وقوتها . فالبندقية وجنواوبيزا وأمالفى كانت تبعث بأساطيلها إلى الموانى الشرقية فتعود منها محملة بأنواع الحرير والتوابل والفواكه ، وكانت لمبارديافى ذلك الحين مركز الحياة المصرفية والمالية . فإذا ماوصلت هذه السلع إلىإيطاليا شقت طريقها إلى شمال القارة عبرالممرات الطبيعية فى جبال الألب، وتتولىالمدن الألمانية تسلمها وتوزيعها فى كل مكان ، وهى عملية درت على هذه المدن الأرباح العالية . هذه الثروة المتدفقة زادت من قوة المدن التجارية إلى حد أنه تألفت منها جماعات أو أحلاف للدفاع عن مصالحها الإقتصادية وصيانتها من أمراء الإقطاع . ومن هذهالأحلاف « عصبة الهانسا » Hansaetic League التى نشأت فى عام ١٣٧٦ بزعامة لوبيك Lubeck، من المدن الواقعة فى شمال ألمانيا. وأخذتهذه الرأسمالية توسع نفوذها وتمد سلطانها وتستعمر وتستغل المناطق التى عرفت فيما بعد بأسماء بروسيا وسكسونيا وبراندنبرج . ولم يقتصر الأمر على ألمانيا ، بل سار التطور ذاته فى فرنسا والأراضى الواطئة — وإن كان هذا بدرجةأقل — وصارت الأنهار الكبرى — الراين والرون والإلب Elbe والجارون — طرقاً تجارية عظيمة الشأن . أما إنجلترا فكانت تعتبر فى ذلك العهد دولة متأخرة إذ أنها تقع على حافة العالم المتمدين وليس وراءها سوى البحر الغامض والمخيف (١) .

ولكن مالبث الحال أن تبدل وفقدت ألمانيا وإيطاليا هذا الإمتياز العظيم الذى نعمتا به طويلا ، ذلك أن الشرق الأدنى ومصر خضعا لسيطرة الأتراك العثمانيين الذين دان لهم النفوذ فى البحر المتوسط ، ثم توغلوا فى أوربا نفسها فتسلطوا على شبه جزيرة البلقان وطرقوا أبواب النمسا والمجر . هذا الحادث الخطير الذى دخل بعده المشرق وغيره من البلاد الخاضعة للسيطرة العثمانية فى عهد طويل من الركود فالتخلف ، أدى إلى توقف سبل الإتصال القديمة عبر المتوسط بتجارة آسيا ، وتعين البحث عن طريق جديد . وأسفرت المحاولات التى قام بها البرتغاليون

---

(١) Croome and Hammond : The Economy of Britain, p. 57.

والأسبان عن كشف الطريق البحرى المباشر إلى جنوب وجنوب شرق آسيا بالطواف حول القارة الأفريقية ، وعن اكتشاف العالم الجديد الذى سيلعب دوراً بالغ الأهمية فى نمو الرأسمالية الأوربية وتوسعها .

وكان من أثر اكتشاف هذا الطريق البحرى إلى آسيا أن تحولت التجارة إلى القسم الغربى من القارة الأوربية ، وتضاءل شأن الرأسمالية فى ألمانيا وإيطاليا ، وعلت كلمة الإقطاع من جديد أو قل استمر الجمود الإقتصادى والاجتماعى والسياسى ، وهذا يفسر السبب فى أن تأخرت وحدة هذين البلدين قروناً إلى أن تحققت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

أما فى بلاد غرب أوربا فنهضت الرأسمالية وعظمت قوتها وبخاصة فى الأراضى الواطئة ، بعد أن وجدت مجالا واسعاً لنموها فى الاتصال المباشر بمصادر تجارة الشرق ، واستغلال موارد الثروة العذراء فى العالم الجديد . فهاهى أنفرس تصبح سوقاً المالية الدولية ، يشترى الماليون من أهلها أحمال التوابل قبل أن تصل إلى لشبونة . وفى الوقت الذى كان فيه ملوك أسبانيا جد حريصين على إبعاد الغير عن الإتجار المباشر مع ممتلكاتهم فيما وراء البحار ، نراهم مدينين بالمبالغ الطائلة لرجال المال فى أنفرس . وعن طريق هذا البلد المزدهر كانت الفضة الأمريكية تتدفق على أوربا . ولما استقلت هولندا أخذت الرأسمالية فيها تضرب المثل ، فتنقل السلع الشرقية لبيعها فى الأسواق الأوربية ، وتدفقت الأرباح ، وتجمعت رؤوس الأموال . ولم تخف الأهمية على البلاد الغربية ، فدخلت إنجلترا وفرنسا فى ميدان الكشف والاستعمار والتجارة الخارجية . وتألفت الشركات الكبرى للاستغلال ، مثل شركة الهند الشرقية التى يرجع إليها فى الواقع خضوع الهند للاستعمار البريطانى . وعن طريق التجارة بأرباحها الخيالية تارة ، ونهب البلاد التى تم غزوها وجلب المعادن النفيسة منها تارة أخرى ، والاتجار فى الملايين الكثيرة من الأفريقيين تارة ثالثة ، زادت رؤوس الأموال واشتد ساعد الرأسمالية .

ولم يقف الأمر عند حد النواحى الاقتصادية وحدها فحسب ، بل وتعداها

إلى الجوانب السياسية والإجتماعية ، ذلك أن الرأسمالية ممثلة فى المال أعارت قوتها إلى الملكيات فثبتت دعائمها عن طريق إضعاف الإقطاع ، كما حدث فى انجلترا ابتداء من عصر أسرة تيودور ، وفى فرنسا وبخاصة منذ عهد لويس الثالث عشر ثم لويس الرابع عشر من بعده . ولما ظهرت حركة الإصلاح الدينى على أيدى لوثر وكالفن وزوينجلى ، وكانت فى الواقع ثورة على الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، لقيت التأييد من جانب أصحاب رؤوس الأموال لأن فى إضعاف شأن هذه الكنيسة قضاء على قوة أكبر سلطة إقطاعية فى أوربا ، وخلاصاً من القيود التى كانت الكنيسة تفرضها على عمليات التبادل التجارى وعلى الأسعار واستخدام العمل والاقتراض وفائدة رأس المال ، وهى قيود كان زوالها يسهل نمو الرأسمالية الجديدة فى ميادين المال والتجارة والصناعة .

خلقت الرأسمالية من هولندا دولة تجارية من الدرجة الأولى ، وجعلت من فرنسا دولة عسكرية طموحة إلى فرض سلطانها على أوربا لخدمة المصالح الإقتصادية الفرنسية ، مما تشهد به الحروب الطويلة التى اشتبكت فيها فرنسا فى عهد لويس الرابع عشر . وفتحت أمام إنجلترا آفاق واسعة فى التجارة والاستعمار .

فى ظل هذا التوسع من جانب الرأسمالية إزدادت التناقضات حدة وعمقاً ، وكانت الحرب الوسيلة التى استخدمت لفضها ، وهو ما يفسر الحروب التى خضبت أرض أوربا بالدماء معظم فترة القرنين السابع عشر والثامن عشر . هذه الحروب لم تنشب بسبب ميول عدوانية فطرية فى الشعوب ، أو نتيجة أطماع كانت تجيش فى صدور ملوك وحكام ، وإنما نشبت بسبب ماجد من التنافس بين الرأسماليات الغربية التى تولدت عن كشف طريق الهند البحرى من جهة ، وكشف العالم الجديد من جهة أخرى .

فى هذا الأمر تعاونت هولندا وفرنسا وإنجلترا على تحطيم الاحتكار الأسبانى ، ثم انقلبت الدولتان الأخيرتان على هولندا التى كانت موفقة إذ سمح لها بالاحتفاظ بما ملكت فى جزر الهند الشرقية . غير أن فرنسا شغلت بتحقيق سياستها فى أوربا

وبذلك أصبحت فى مركز لا يسمح لها بتركيز الجهد فيما وراء البحار . وبينما بددت طاقاتها فى حروب القارة دون أن تحقق أهدافها ، ركزت إنجلترا جهودها فى آسيا وأمريكا الشمالية ، وعرفت كيف تستغل الموقف الأوربى ، وهكذا انجلت حروب القرن الثامن عشر وبخاصة حرب السنوات السبع ، عن ضياع إمبراطورية فرنسا الاستعمارية وخرجت انجلترا صاحبة إمبراطورية واسعة ولها سيادة البحار ، وتشتغل بتجارة خارجية قدرت فى أواخر القرن الثامن عشر بنحو ثلاثين مليوناً من الجنيهات بينما لم يتجاوز سكانها خمسة ملايين .

لم تكتف الرأسمالية بما حققت من فوز ، ولكنها سعت جاهدة إلى تحطيم كافة القيود المتخلفة من القرون الوسطى ، ووجدت فى فلاسفة القرن الثامن عشر وكتابه المعبر عما يجول فى خاطرها ، والمبرر لما تستهدفه من أغراض . وكانت النزعة الغالبة على هؤلاء القوم من رجال الفكر ، الدعوة إلى أن يهتدى الناس فى أعمالهم وتصرفاتهم بالعقل ، وقالوا إن أى نظام اقتصادى أو سياسى أو اجتماعى لا يقره العقل الرشيد يجب نبذه والقضاء عليه . ففى الاقتصاد وجب إقرار مبادىء حرية التملك والعمل والإتجار ، وفسرت الطبقة البورجوازية هذه الدعوة بأنها تعنى حريتها فى تملك الأرض تملكاً تاماً بكافة التصرفات القانونية وتداولها تداولا حراً طليقاً من كل قيد شأنها شأن أية سلعة أخرى ؛ وفسرتها أيضاً بأنها حريتها فى الحصول على الأيدى العاملة فى سوق للعمل تحكمها قوانين العرض والطلب وأصول المنافسة ؛ وأخيراً فسرتها على أنها حريتها فى نقل السلع والطيبات من مكان إلى آخر بأقل الأعباء والرسوم .

هذه المطالب لم يكن من سبيل إلى تحقيقها إلا إذا ألغيت امتيازات الأشراف ورجال الكنيسة ، وقضى على نقابات أرباب الحرف التى كانت عقبة فى وجه مرونة العمل وتنقله ، وفى تطور أسلوب الإنتاج الكبير ، وألغيت الرسوم الداخلية التى ترفع من أثمان السلع وبالتالى تحد من توزيعها . أما فى مجال السياسة فتعين تعديل نظام الحكم وكان مقصوراً على طبقة الأرستقراطية الزراعية بنوع خاص ونقله إلى أيدى ممثلى الرأسمالية الجديدة . وإذ دنا القرن الثامن عشر من نهايته حدث

الانفجار الهائل في فرنسا ، فألغيت مخلفات العصر الوسيط ، واستفادت البورجوازية إذ تمكنت بأموالها من الحصول على نسبة كبيرة مما باعته حكومة الثورة من أراضي التاج والأشراف والكنيسة ، وانهارت الملكية وحلت محلها الجمهورية .
ولكن عصر « المؤتمر الوطني » إمتاز بسيطرة المتطرفين ممن كانوا يعتمدون على تأييد العامة من أهل باريس بوجه خاص ، بحيث يمكن القول بأن عصر الإرهاب هو الفترة التي حكمت فيها هذه الطبقة التي لم تكن تملك أدوات الإنتاج . غير أن هذه الطبقة كانت تشكل خطراً على البورجوازية التي لم تجد مخرجاً إلا بالخضوع في نهاية الأمر لسيطرة مغامر هو نابليون بونابرت . ولما انهارت دكتاتوريته استطاعت هذه الطبقة المحافظة على كيانها في العصر الرجعي الذي حكم خلاله لويس الثامن عشر وشارل العاشر ، ثم استجمعت قواها ودبرت انقلاب عام ١٨٣٠ حيث أرغمت الأخير على الاعتزال ، ونصبت مكانه لوى فيليب الذي أدرك أنه مدين لها بمركزه ، فعمل على حمايتها وتأييدها ، وبنى سياسته على أساس التمكين لنفوذها في البلاد .

ووانت الرسمالية قوة دافعة بظهور ماأصبح مايعرف باسم « الثورة الصناعية » . إن اتساع نطاق تجارة انجلترا الخارجية جعل من الصعب الاعتماد على أساليب الإنتاج القديمة ، بل تطلب الحال إنتاجاً كبيراً ، سريعاً ومتقناً . وهنا ظهرت تلك السلسلة من الاختراعات الكبرى الحاسمة في الصناعات المختلفة ، وقامت المصانع في كل مكان لإنتاج السلع بمقادير هائلة لأغراض التصدير والاستهلاك المحلي ، وتطورت وسائل النقل فظهرت السكك الحديدية والسفن البخارية ، وربطت أجزاء العالم وربوعه .

كانت الثورة الصناعية ذروة تطور الرأسمالية في العصور الحديثة . ولقد كانت هذه الرأسمالية مرحلة تقدمية في تاريخ تطور المجتمع البشري ، فقد أخضعت الطبيعة لسلطانها وكشفت بالتدريج عن أسرارها بما لم يفعله نظام قبلها ، واستغلت الموارد الطبيعية على نطاق واسع لم يسبق له مثيل ، وزادت الثروة العامة وبخاصة في انجلترا ، وتوافرت السلع ودخلت في دائرة الاستهلاك الشعبي أنواع كانت تعتبر

من قبل من الكماليات بالنسبة إلى الجماهير . هذه الثورة التى ولدت فى انجلترا إنتقلت إلى فرنسا وغيرها من مختلف الدول الأوربية ، ثم إلى العالم الجديد وبخاصة فى جزئه الذى عرف باسم الولايات المتحدة الأمريكية .

هلل الجميع لهذا النجاح الذى حققته الرأسمالية وبهرهم ما شهدوه من ثراء ورخاء وتقدم فى العلوم وتحسن فى مستوى المعيشة. ولكن : هل تحققت الآمال التى علقها فلاسفة القرن الثامن عشر ؟ « إن الفلاسفة الفرنسيين .. والذين مهدوا طريق الثورة نادوا بوجوب أن يكون العقل مقياس الحكم على الأشياء ، ودعوا إلى إنشاء دولة رشيدة ومجتمع عاقل ، وأعلنوا ضرورة نبذ كل شىء يخالف هذا العقل الخالد الأبدى . ولكن لم يرد الأمر فى الواقع عن انتصار مثل الطبقة الوسطى. فحينما حققت الثورة الفرنسية هذا المجتمع الرشيد وهذه الدولة العاقلة بدا كأن هذه الأنظمة — وإن كانت رشيدة بالقياس إلى ما كان سائداً قبلها — لا تتفق إطلاقاً مع العقل المطلق ... فالعقد الاجتماعى الذى أعلنه روسو تحقق فى عصر الإرهاب الذى تخلصت منه البورجوازية بالخضوع لحكومة الإدارة الفاسدة ثم فى التماس الحماية من جانب الدكتاتورية النابليونية ، وتحول السلام الدائم الذى وعد الناس به إلى سلسلة من حروب الفتح والغزو ... وزاد إتساع الهوة التى تفصل بين الفقراء والأغنياء بعد زوال امتيازات الطوائف وتحطيم النظم الكنسية التى كانت تخفف من وطأة الفوارق بين الطبقات . وترتب على تقدم الصناعة على أساس رأسمالى كأنما صار فقر الجماهير العاملة شرطاً أساسياً لوجود المجتمع ، فزاد عدد الجرائم سنة بعد أخرى .. وازدهرت رذائل البورجوازية بعد أن كانت مستترة نوعاً ، وتحولت التجارة إلى غش وتدليس ، وتحقق الإخاء الذى كان شعار الجماهير الثائرة فى صورة الحسد والغيرة الناشئين عن المنافسة ، وحلت الرشوة محل الإضطهاد العنيف ، وأصبح المال — بدلا من السيف — أداة القوة الاجتماعية » . (١)

وإذا انتقلنا إلى نوع من التخصيص رأينا فى تقارير مفتشى المصانع بانجلترا صورة شديدة السواد تفصح بأجلى بيان عن هول الآلام التى كان العمال يقاسونها

(١) Frederick Engels : Anti—Duhring, pp. 278—284.

فى أوائل عصر الثورة الصناعية فى ذلك البلد ، لافرق بين طفل وامرأة ورجل بالغ . فهاهوذا الدكتور جرينهاو يحدثنا بأن متوسط العمر قصير إلى درجة غير عادية فى صفوف العمال المشتغلين بصناعة الفخار ، بينما يذكر الدكتور ج . ث . أرلدج كبير أطباء مصحة ستافورد شير الشمالية ، أن طبقة الفخاريين من الرجال والنساء ، تمثل فئة منهارة من الناحيتين الجثمانية والمعنوية . وكتب المستر تشارلز باستر معرباً عن شدة غضبه الذى أثاره منظر أولئك الأطفال الذين يضحى بصحتهم إشباعاً لنهم الوالدين وجشع أرباب الأموال .. وتزيد الصورة إيلاماً حين يحدثنا الطفل لايتبورن الذى فى الثالثة عشر من العمر ، فيقول « كنا نشتغل حتى التاسعة مساء فى الشتاء الماضى ، وحتى العاشرة فى الشتاء الذى سبقه ، وكنت خلال الشتاء الماضى أصرخ من الألم فى قدمى » . ولنستمع إلى الوالد آبسدن يقول « حين كان طفلى فى السابعة من عمره كنت أضطر إلى أن أحمله على ظهرى ذهاباً وأياباً فوق الجليد ، وكان يشتغل ست عشرة ساعة فى اليوم الواحد .. وغالباً ما كنت أركع إلى جانبه أطعمه وهو واقف إلى جانب الآلة إذ لم يكن يستطيع أن يغادر مكانه » . [1] هذه الأمثلة التى أوردها كارل ماركس مستقاة من المصادر الرسمية ، تدل على ما كان سائداً وتلقى ضوءاً على الحالة فى ظل الرأسمالية الصناعية الجديدة . كانت هذه القوة كالمارد الجبار يضرب فى الأرض وهو يسحق كل ما يصادفه فى الطريق !

لقد ظهرت الرأسمالية وكان ظهورها فى أوربا مرحلة لابد منها ، فساعدت أو عملت على كشف أسرار الطبيعة والسيطرة عليها واستثمار مواردها وزيادة الإنتاج والدخل الأهلى والسكان . ولكنها ركزت أدوات الإنتاج فى أيدى فئة صغيرة ، وحولت الملايين الوفيرة إلى عمال أجراء لايملكون سوى سلعة واحدة هى قوة (القدرة على) العمل ووسعت الفجوة التى تفصل بين الجماعتين ، فرفعت الأولى وهوت بالثانية .

---

(١) هذه الأمثلة مقتبسة مما تضمنه الفصل الذى عقده كارل ماركس عن يوم العمل فى مؤلفه الشهير « رأس المال » [الكتاب الأول] وترجمة دكتور راشد البراوى .

الفصل الثانى

الاشتراكية غير العلمية [1]

عرضنا بإيجاز فى الفصل السابق لظاهرة تطور الرأسمالية ونموها ، وأجملنا أهم ماحققته من إنجازات مادية بنوع خاص . غير أن نفراً قليلا من المفكرين النابهين استطاع أن ينفذ ببصره إلى الحقائق الأليمة الكامنة تحت هذه المظاهر البراقة ، وراعه مالاحظه من التناقض المنذر بالشر بين ماتنعم به القليلون من تقدم ونفوذ وثراء ، وبين ماتعرض له الملايين من الإستغلال والانحدار إلى هاوية الفقر ، وبدا لهؤلاء الباحثين أن التقدم المادى كان ثمنه فادحا هو ماصحبه من بربرية وقسوة ، فثارت ضمائرهم ودلتهم عقولهم الناقدة على أن تطوراً متميزاً بمثل هذه التناقضات والمفارقات لابد وأن يفضى إلى كارثة اجتماعية ، ولذا رفعوا أصواتهم منددين ومنذرين ، وداعين إلى التآزر من أجل خلق نظام إجتماعى جديد على أسس يقرها العقل والإدراك السليم ، ويكون أكثر انسجاما وأدنى إلى العدالة والروح الإنسانية وأقدر على تحقيق السعادة لطوائف المجتمع كافة ، على حد سواء [2] . هؤلاء الكتاب ، وسوف نعرض لعدد قليل منهم ممن هم أوفر شهرة ، يعتبرون رواد الإشتراكية [3] الأوائل .

---

(١) يطلق عليها أيضاً « المثالية » Idealist أو « اليوتوبية » Utopian (وهو التعبير الذى استخدمه فردريك إنجلز) ويقصد بالأخير أن هذه اشتراكية خيالية . ولما كان مبعثها العاطفة والعطف على الطبقات المستغلة (بفتح الغين) ولاتنظر إلى الاشتراكية باعتبارها مرحلة فى تطور المجتمع البشرى ، لهذا نفضل تعبير « غير العلمية » الذى اتخذناه فى عنوان هذا الفصل .

(٢) Otto Ruhle : Karl Marx, p. 3.

(٣) يقول ج . هـ . كول إنه لايعرف أول من استعمل لفظى « اشتراكية » و « اشتراكى » و « فى حدود مايعرف كان أول ظهورهما فى مطبوعين بالإيطالية فى سنة ١٨٠٣ ولكن بمعنى =

(أ) فى فرنسا :

« من المستحيل تماماً أن نترك فوربيه أو سان سيمون خارج سجل نمو الإشتراكية لأنهما سواء أكانا اشتراكيين أم لا ، فما لاريب فيه أنهما كانا مصدر وحى لـكثير من الآراء الاشتراكية التى ظهرت بعدها »[1] . ويرى سان سيمون[2] أن الغرض الاجتماعى هو إنتاج الأشياء النافعة للحياة، وأن الغاية النهائية التى يتوخاها النشاط الاجتماعى هى استغلال موارد الأرض التى نعيش فوقها ، عن طريق الاتحاد والتعاون . وحتى يتسنى تحقيق هذا الهدف يتعين إسناد قيادة الدولة وإدارة شئونها إلى رجال الصناعة والعلم لأنهم أكثر من سواهم استعداداً لتنظيم المجتمع من أجل العمل المنتج ، واستغلال الموارد الطبيعية ، وزيادة الإنتاج ، وتنمية الثروة .

وكان أعظم ما يشغل بال سان سيمون حظ الطبقة الفقيرة ، وهى الأكثر عدداً

= لاصلة له مطلقاً بأى من معانيها اللاحقة » (تاريخ الفكر الاشتراكى ؛ الرواد الأول من ١٧٨٠ إلى ١٨٥٠ ؛ ترجمة عبد الكريم أحمد ؛ ص ٨ — ٩).

ويبدو أن كلمة اشتراكية استعملت لأول مرة فى The Poor Man's Guardian عام ١٨٣٣ وفى عام ١٨٣٥ أنشئت Association of all Classes of all Nations برئاسة روبرت أوين ؛ واستخدمت كلمات « اشتراكية » و « اشتراكى » بكثرة فى المناقشات . (Kirkup : A History of Socialism, p. 3) ؛ ثم انتقل اللفظ إلى فرنسا على يد الكاتب ريبو Reybaud فى كتابه « المصلحون المحدثون » Réfomrateurs Modernes . الذى ناقش فيه نظريات سان سيمون وفورييه وأوين ، وعن طريقه انتشرت الكلمات فى القارة الأوربية .

(١) تاريخ الفكر الاشتراكى ، الرواد الأول ، مصدر سابق ، ص ٥٤ .

(٢) هو الكونت هنرى سان سيمون وكان يدعى الانتماء إلى أسرة شارلمان . ولد بباريس فى عام ١٧٦٠ ، واشترك وهو فى التاسعة عشرة من عمره فى حرب الاستقلال الأمريكية كما فعل سواه من أبناء أشراف فرنسا ، مثل لافاييت . ورغم معاصرته للثورة الفرنسية لم يلعب دوراً بارزاً فيها . وكان يساوره اعتقاد بأنه ليس صاحب رسالة فحسب ولكن القدر يعده كى يكون من أعظم رجالات العالم . ومرت به تجارب أليمة أفقدته ما كان يملك من ثروة قليلة وظل يقاسى شظف العيش حتى مات فى عام ١٨٢٥ .

والأشد فقراً (la classe la plus nombreuse et la plus pauvre) ؛ ولذا نراه يعلن فى « خطابات جنيف » أن لجميع الناس الحق فى العمل . والواقع أن العمل يحتل مركزاً رئيسياً فى تفكير الرجل بحيث يعتقد أنه فى ظل النظام الاجتماعى الجديد الذى يدعو إليه ، يجب ألا يحظى أحد بالتقدير إلا بنسبة ما يؤدى من خدمات ، « وبهذه الروح تصور أن حق الملكية باق فى صورة واحدة فقط هى الحق فى التصرف فى الممتلكات بقدر ما يستطيع المالك استخدامها فى أغراض طيبة فحسب . فالعامل الفنى والمنظّم الماهر يكون لهما من السيطرة على ممتلكاتهما ما يتفق وقدراتهما المختلفة التى يضعانها فى خدمة المجتمع ، وكل المنتجين — من هؤلاء إلى العمال غير المهرة — تكون لهم حقوق مدنية بمقتضى ما يقومون به من عمل » [1] .

ويلاحظ أن سان سيمون لم يكن يتوقع نشوء صراع بين الرأسماليين والعمال، وكان يعتقد فى تفاوت الأجور تبعاً لاختلاف نوع الخدمات، إلا أن أعظم ما أسهم به فى الفكر الاشتراكى هو تركيزه على ضرورة التنظيم والتخطيط، فدعا إلى إنشاء هيئة للادارة والتخطيط يقوم اختيار أفرادها على أساس الجدارة ، وتكون لهذه الهيئة سلطات واسعة . من الطبيعى أن يكون هؤلاء من الخبراء ، من رجال الصناعة والعلم، ومعنى هذا أنه يدعو إلى تنظيم للدولة يتولاه الفنيون لأن الأمر المهم أولا وقبل كل شيء هو إنتاج الثروة .

وتوسع رجال مدرسة سان سيمون فى شرح آرائه وتطويرها ، فقالوا إن من أكبر عوامل فساد المجتمع قانون الوراثة الذى يؤكد الملكية الفردية فى أدوات الإنتاج دون ما نظر أو اعتبار للامتياز الفردى ، وعلى ذلك ينحصر العلاج — على حد رأيهم — فى إلغاء هذا القانون وبذلك يصبح المجتمع هو المالك الوحيد لجميع أدوات الإنتاج عن طريق التعاون . ومما يميز اشتراكية هذه المدرسة إصرارها على دعوى الامتياز الشخصى ومن هنا يحبذون إقامة نظام اجتماعى يوضع فيه كل

---

(١) تاريخ الفكر الاشتراكى ، الرواد الأول ، مصدر سابق ، ص ٦٤ — ٦٥ .

فرد فى المكان الذى تؤهله له كفاءته ، وفيه يكافىء الفرد بمقدار عمله [1] .

ولرجال هذه المدرسة نظرة إلى فلسفة التاريخ وتراهم يميزون بين عهدين : النقدى أو السلبى ، والعضوى أو الإنشائى ؛ وميزة الأول الحرب والأنانية وغلبة الفوضى ، وطابع الثانى روح الطاعة والإخلاص والتعاون . وهم يقولون أيضاً إن روحى التنافر والتوافق هما الميدآن الاجتماعيان المظهان ،وعلى رجحان كفة أحدهما يتوقف طابع العصر ، ولما كان استغلال الإنسان لأخيه الإنسان هو القانون الذى سارت عليه البشرية حتى عهدهم ، لهذا لزم أن يكون قانون المستقبل استغلال الأرض والطبيعة عن طريق تعاون الإنسان مع أخيه الإنسان[2] .

أما فوربيه[3] فعاصر الثورة الفرنسية ورأى فيها حرباً أثارتها الطبقة الثالثة tiers etat على أرباب الامتيازات ، ولكن الحرب خيبت الآمال إذ تمخضت عن ارتفاع شأن فئة قليلة من هذه الطبقة المهضومة الحقوق وهى جماعة البورجوازية على حطام طبقة الأشراف وفئة رجال الدين . وكان فوربيه إبناً لأحد رجال الأعمال فراعه كيف تحولت الروح التجارية السليمة إلى غش وتدليس ، ولهذا تناول فى كتاباته نقداً لاذعاً لأحوال المجتمع فى عصره وأوضح فى غير ما رحمة أو شفقة ، مايسود المجتمع البورجوازى من بؤس مادى ومعنوى ، وقارن ذلك بما سبق أن وعد به الفلاسفة الذين مهدوا للثورة ، من قيام مجتمع يسوده حكم العقل ،ومدنية تكون فيها السعادة شاملة لجميع الطبقات بلااستثناء .

وأكب فوربيه على صوغ نظام يحقق آراءه ، ولاتعنينا هذه الآراء التى طلع بها بشأن إنشاء وحدات اجتماعية صغيرة phalanges [4] ، كما تضم كتاباته

---

(١) ، (٢) Kirkup : A History of Socialism, p. 28.

(٣) هو فرنسوا مارى شارل فوربيه ؛ ولدفى بيزانسون عام ١٧٧٢ ومات فى عام ١٨٣٧

(٤) تضم الواحدة ١٦٠٠ — ١٨٠٠ شخص يفلحون حوالى ٥٠٠٠ فدان .

الـكثير من الأفـكار الخرافية وانتهى أمره إلى الجنون . غيرأن أهمية الرجل تبدو فى فـكرته عن تاريخ المجتمع إذ يقسمه إلى أربع مراحل هى الوحشية والهمجية والإقطاع والمدنية ، ويقصد بالمرحلة الأخيرة النظام البورجوازى (أو الرأسمالى) الذى أخذ فى الظهور منذ القرن السادس عشر . واستخدم فورييه الطريقة الديالكتية فى البحث بمهارة لا تقل عن المقدرة التى أبداها الفيلسوف الألمانى هيجل . وهداه البحث إلى أن كل مظاهر التطور التاريخى لها فترتا صعود وهبوط ، ثم طبق هذه الملاحظة على مستقبل الجنس البشرى كله . وكما أدخل الفيلسوف كانت Kant فى العلوم الطبيعية فكرة دمار العالم الأرضى فى النهاية ، أدخل فورييه فى العلم التاريخى فكرة انهيار البشرية النهائى[١] . ولاشك أن نظريته عن مراحل التطور التاريخى خطوة أولية فى الطريق إلى التفسير المادى للتاريخ .

ويلاحظ أن فورييه لم يكن من دعاة المساواة الاقتصادية الكاملة ، ولا من المعارضين فى الحصول على الدخل غير المكتسب والمتولد عن ملـكية رأس المال . ولكن السماح بالدخل غير المكتسب وبدون قيود ، أمر ينطوى على الخطر ، ولهذا اقترح فى التنظيم الذى طلع به ، « تنويع معدل العائد على رأس المال تبعاً لما يملكه الشخص ، وبذلك كلما زاد مقدار استثمار الفرد يـكون دخله من كل مبلغ إضافى مستثمر أقل . والواقع أن هذا يماثل بالضبط الضريبة التصاعدية على الدخول غير المكسوبة »[٢] .

وكان لويس أوجست بلانـكى (١٨٠٥ — ١٨٨١) ثورياً فى قرارة نفسه ومن أكبر الدعاة إلى نظرية الدكتاتورية الثورية ؛ فمن رأيه أنه لا بد من وجود حزب صغير مسلح ومدرب تماماً للقيام بالثورة ، فإذا ماوصل إلى الحـكم أقام دكتاتورية

---

(١) Frederick Engels : Socialism, Utopian, and Scientific pp. 11—19.

(٢) الرواد الأول ؛ مصدر سابق ، ص ٨٩ .

تتولى تربية الناس بقصد تحقيق الشيوعية التي آمن بها . وكان لا يؤمن بالأحزاب ويهزأ من الديموقراطية البرلمانية . وكان يرى أن تنظم الصناعة على أساس اتحادات تعاونية تتمتع بالحكم الذاتي ، على أن يطبق الأسلوب ذاته على الزراعة .

ولكن مساهمة بلانكي في النظرية الاقتصادية غير ذات أهمية ، وعنده « أن هناك نقصاً مستمراً في القوة الشرائية في ظل الرأسمالية ، بسبب مايقتضيه صاحب رأس المال من فائدة ، ويذهب إلى أن ذلك يؤدي إلى تحديد أثمان للسلع أعلى مما يستطيع العمال دفعه فيها ؛ وينجم عن ذلك أن مصادر الإنتاج لا يمكن استغلالها استغلالا كاملا ، ويعود على الرأسمالي الربح من وجود فائض من العمال يبحث عن عمل »[1]. هذه الفكرة هاجمها ماركس الذي يرى أن أرباح الرأسمالي ناتجة عن استغلال العمال كمنتجين وليس برفع الأسعار بالنسبة إليهم باعتبارهم مستهلكين. وفضلا عن هذا قال بلانكي إن كبار الرأسماليين يعملون على تحطيم صغارهم .

وكان بيير جوزيف برودون (١٨٠٩ — ١٨٦٥) إبناً لأحد صغار المشتغلين بصناعة البيرة في قرية تقع على مقربة من بيزانسون ، وكانت أمه من الفلاحين ، وبهذا ينتمي إلى فئة صغار المزارعين في فرنسا . واشتغل مصححاً للتجارب في إحدى المطابع ، وعن طريق المجلدات التي كان يتولى تصحيحها اكتسب الكثير من المعارف . لكنه في الوقت نفسه كان قارئاً نهماً علم نفسه بنفسه ، وبهذه الوسيلة حصل على معارف شتى وفي ميادين منوعة . ومن أهم مؤلفاته « ماهية الملكية أو أبحاث في أصول الحكم والقانون » ، و« تناقضات اقتصادية أو فلسفة الفقر » وهذا الكتاب الأخير جر عليه أعنف نقد تعرض له عندما رد عليه كارل ماركس بكتاب « فقر الفلسفة » مما سوف نشير إليه فيما بعد .

تقوم نظرية برودون على فكرة « العدالة » التي أكثر من ترديدها في كتاباته ، وهي « المعاملة بالمثل » والمساواة وهي « التوازن » بين القوى المتعارضة

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

فى المجتمع . ومظهر التعارض فى الحياة الاجتماعية دائم لاينقضى ، وهذا الاعتقاد فى أبدية التعارض هو الذى جعل برودون لا يدعو إلى الثورة كوسيلة لحل المشكلات الاجتماعية « فما دام التعارض قد أصبح عنده فكرة معنوية فلا يمكن أن يكون الحل إلا بالعثور على فكرة أخرى تقضى على الفكرة الأولى لا بالإلتجاء إلى طرق تغيير النظم الإجتماعية . أما تلك الفكرة فهى فكرة العدالة بوصفها توازناً للقوى المتعارضة ، فلن يتيسر المجتمع أن يستغل قواه إلى الحد الأقصى إلا إذا أصبحت هذه القوى فى حالة تعادل أو توازن »[1] .

من العبارات المأثورة عن برودون والتى اكتسبت شهرة واسعة ، قوله « الملكية هى السرقة » . لكن هذا القول لا يعنى أنه كان معارضاً لوجود الملكية الخاصة من حيث المبدأ ، بل بالعكس كان يراها شرطاً أساسياً لوجود الحرية ، وهذا راجع إلى رأيه بأن العمل منبع الثروة الوحيد ومن ثم المبرر الوحيد الملكية . إلا أن برودون كان يعترض على إساءة استغلال حق الملكية للحصول على دخل غير مكتسب . أما كيف يمكن إزالة عيوب الملكية الخاصة فهذا يتحقق عن طريق إلغاء نظم الريع والفائدة والربح .

ويبدو تأثر برودون بالبيئة التى نشأ فيها وهى بيئة صغار المزارعين ، وبفكرة العدالة بمعنى التوازن بين القوى المتعارضة ، فى النظام الذى اقترحه المجتمع ، وهو مجتمع صغار المنتجين ، « فى رأيه يجب أن تختفى الدولة إذ أن الحياة الاجتماعية المثلى هى التى تتخلص من الأداة الحكومية التى هى إكراه ، والتى يحل فيها نظام المشاركة الاختيارية لإدارة شئون الجماعة بدلا من نظام السيطرة على أفراد المجتمع[2] » . هذه الفكرة عن الدولة جعلت من برودون مبعث إلهام لمذهب الفوضوية وهو المذهب الذى عارضه الاشتراكيون على اختلاف مدارسهم . ويبدو أن برودون لم يكن يعتقد أن فى الإمكان القضاء تماماً على الصناعات الكبيرة

(١) دكتور أحمد نظمى عبدالحميد ؛ دكتور راشد البراوى : النظام الاشتراكى ؛ عرض وتحليل ونقد ؛ ص ٢٤٩ .
(٢) شرحه ؛ ص ٢٥٠ .

التي لا يستقيم وجودها مع مجتمع صغار المنتجين الذي كان يدعو إليه، ولهذا رأى أن تتولى إدارتها جمعيات اختيارية من الصناع المستقلين لا تتدخل الحكومة في أمورها .

وحتى يتسنى خلق التنظيم الاجتماعي الجديد اقترح برودون نظام الائتمان المجاني عن طريق إنشاء « مصرف المبادلة » بدون رأس مال وبذلك لا يتحمل عبء الفائدة . هذا المصرف يصدر مايعرف باسم « أذونات المبادلة » وهي غير قابلة للتحويل إلى ذهب ، فإذا وافق الناس على قبولها ثمناً للسلع المباعة أمكن أن تحل هذه الأذون محل النقود . وإذ تلغى الفائدة على القروض ينتهي الاستغلال عن طريق الملكية ، ويصبح في إمكان العمال الحصول على المال اللازم للانتاج .

(ب) في إنجلترا :

في الوقت الذي عصفت فيه بفرنسا ثورة دموية داوية ، شهدت إنجلترا ثورة صامتة ولكنها متصلة ، في أساليب الإنتاج الفنية ، ولعلها أقوى أثراً وأبعد غوراً في الأجل الطويل من الثورة الفرنسية . هذه الثورة الصناعية مالبثت شرورها أن وضحت للعيان ، وأخذ العمال يجأرون بالشكوى من منافســة الآلات ، تلك المنافسة التي أشاعت البطالة في صفوف فئات كثيرة ولو أنها بطالة ثبت أنهـا مؤقتة ، وكذلك زادت آلامهم على أثر انتهاء الحروب ضد نابليون . وفضلا عن هذا كان الملاحظ بوجه عام أن أصحاب الصناعات الجديدة وهمهم الأكبر تحقيق أعلى ربح ممكن ، لم يدخروا وسعاً في استغلال العمال إلى الحد الأقصى بحيث هبط الأخيرون إلى مستوى من العيش يكاد لا يليق بالبشر . في وسط هذا الجو خرج روبرت أوين Robert Owen يبشر بعالم جديد تزول منه الفوضى الاجتماعية والاقتصادية ويشيع في جنباته النظام والعدل .

ولد روبرت أوين [1] مؤسس الاشتراكية البريطانية — في قرية نيوتن من

(١) راجع المصادر الآتية :

(أ) Frederick Engels : Socialism, Utopian and Scientific, pp. 20—26.

(ب) = Beer, M., A History of British Socialism, pp. 160-165

أعمال ويلز الشمالية ، وتدرب على العمل فى محال عدة فى شتامفورد ولندن بضع سنوات نال خلالها خبرة واسعة وانتقل على أثرها إلى منشستر حيث حالفه النجاح السريع الذى جعل منه ولما يزل فى التاسعة من عمره ، مديراً لأحـد مصانع القطن وكان مصنعاً يضم خمسمائة عامل . ثم حمل شركاءه على شراء مصانع ديل وأر كريت فى نيولانارك ، وأخذ يديرها وفق أساليب جديدة ، وطبق تجارب جديدة جعلت من هذه المصانع أنموذجاً يحتذى . غير أن هذه التجارب لم تقع موضع الرضاء من جانب شركائه بسبب ما انطوت عليه من نفقات ، وهنا أنشأ شركة جديدة قبل أعضاؤها ربحاً قدره خمسة فى المائة على رأس المال الذى أسهموا به .

كانت نيولانارك عبارة عن مستعمرة نموذجية تطهرت من الرذائل السائدة فى أوساط العمال ، وما ذلك إلا لأنه أحاط العمال بظروف عيش لائقة ؛ فأنشأ المدارس لتهيئة الأجيال الناشئة ، وقصر يوم العمل على عشر ساعات ونصف ساعة فى الوقت الذى كان فيه العمال بالمصانع الأخرى يشتغلون ١٣ أو ١٤ ساعة فى اليوم الواحد . ولمـا حدثت أزمة استطال أمدها إلى أربعة أشهر ، كان يدفع للعمال أجورهم كاملة . وبرغم هـذا كان نجاح المصنع رائعاً ، وزادت الأرباح زيادة كبيرة ، بينما تحسن مستوى العمال إلى درجة عالية .

ولـكى نفهم معنى التجارب التى طبقها أوين والنظام الذى اقترحه ، لابد لنا من الإلمام بالمبادىء التى وصل إليها نتيجة دراساته وأبحاثه . لقد درس أوين الفيلسوف الإنجليزى جيريمى بنتام وأخذ عنه مبدأه ومؤداه أن توفير السعادة هو الغاية مما يبذل الأفراد من جهد وما يقومون به من عمل . ولـكن السعداء نادراً ما نلقاهم ، كما أن الشعوب السعيدة لا وجود لها على الإطلاق . هذه الظاهرة ليست راجعة إلى قصور فى العقل أو إلى فساد فى طبيعة البشر ، ولـكن مردها إلى ما يسود الناس من اعتقاد خاطىء عن تـكوين الأخلاق ، فهم يرون أن الإنسان يكيف

(ج) = Kirkup: A History of Sociolism
(الفصل الرابع ؛ وبخاصة ص ٥٩ — ٧٠

(د) الرواد الأول ؛ مصدر سابق ص ٦٥١ ؛ ومابعدها

أخلاقه ويتجه نحو الخير أو الشر وبذلك يعتبر مسئولا عن أفعاله ، بينما الواقع على خلاف هذا الاعتقاد إذ أن أخلاق المرء وليدة ظروف لا سلطان له عليها ، وهى الأحوال التى فيها يولد وفيها يعيش وفيها يؤدى عمله . وبناء على هذا المبدأ لابد من العمل على توفير الظروف الصالحة من النواحى الجثمانية والأخلاقية والاجتماعية إذا شئنا تكوين الأخلاق السليمة الفاضلة . وليس فى وسعنا الوصول إلى هذا الهدف إلا إذا توافرت الثروة إذ بدونها يكون الفقر من نصيب الأغلبية ، والفقر من الظروف السيئة الشريرة لأنه يولد الجهل ويحطم الصحة ويربى الجبن .

ولاحظ أوين أيضاً أن نجاح مصنع نيولانارك وازدياد الإنتاج فيه مصدرها العمال أنفسهم إذ الثروة من صنع أيديهم وإذن فهم أصحاب هذه القوة الإنتاجية . وما من شك أن النتيجة الحتمية لهذه المقدمات المنطقية تكون باستغلال الموارد التى تملكها الجماعة بواسطة الجميع ولخيرهم أو صالحهم المشترك . وهكذا يتحول أوين نحو الشيوعية وأركانها الثلاثة فى نظره هى إلغاء الملكية الفردية ، والقضاء على الدين ، وهدم نظام الزواج السائد فى المجتمع كما رآه .

وإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص نراه يقترح إنشاء مستعمرات صغيرة يملك أهلها فيما بينهم أدوات الإنتاج ويتمتعون بثمار عملهم بصورة مشتركة . وكلما زاد عدد هذه الوحدات الاجتماعية ارتبطت فيما بينها بالعشرات والمئات والألوف حتى تشمل العالم بأسره فى نطاق جمهورية عالمية كبرى . وهكذا اندرج أوين فى عداد أصحاب اليوتوبيات Utopias أى العوالم التصورية .

ومما يلفت النظر الطريقة التى عارض بها روبرت أوين نظرية مالتس فى السكان ، فأوضح أن حل المشكلة لا يكون بتقييد عدد السكان ، ولكنه يخلق النظم الاجتماعية الرشيدة التى تكفل توزيع الثروة بطريقة عادلة ، وإذا مازاد عدد السكان فى إحدى الوحدات الاجتماعية المقترحة عن الحد الأقصى الواجب ، أنشئت وحدة أخرى وهكذا .

ظل روبرت أوين رجلا ناجحاً يحظى بسمعة دولية واحترام كبير من الجميع إلى أن تحول إلى تلك الشيوعية كما تصورها . وطالع الناس بآرائه ، فصار طريد المجتمع والخارج على نظامه وسننه وقوانينه ، فهو لم يثر عداء الطبقة الرأسمالية فحسب ، ولكنه جلب على نفسه سخط الجميع بسبب هجومه على الدين ونظم الزواج . وبرغم هذا ظل الرجل يناضل طوال حياته ، ولم تلن له قناة ولم تهن قدرته على النضال . إن انجلترا بوجه خاص ، لتذكر له أنه أول من أنشأ مدارس الحضانة لأطفال العمال ، كما أن جهوده لصالح العمال كللت بالنجاح عندما صدر في عام ١٨١٩ أول قانون يحدد ساعات العمل في المصانع بالنسبة إلى الأطفال والنساء ، وكذلك أدخل الجمعيات التعاونية لتجارة التجزئة وللإنتاج باعتبارها مقدمة للتنظيم الاشتراكي للمجتمع كما خيل إليه .

في عام ١٨٢٥ نشر جون جراي (١٧٩٩ — ١٨٥٠) الاسكتلندي الأصل « محاضرة في السعادة البشرية » . والفكرة الرئيسية في هذا الكتيب قائمة على أساس نظرية دافيد ريكاردو عن العمل بوصفه أساس القيمة ومقياسها ، بمعنى أن العمل لا يعني سوى العمل الأجير في الحقل والمصنع والمنجم . هؤلاء العمال وحدهم هم منتجو الثروة القومية ، أما سواهم من أعضاء المجتمع فهم إما نافعون إذا أدوا خدمات وإما عديمو النفع إذا لم يؤدوا منها شيئاً لهم ، والنافعون وغير النافعين جميعاً يعيشون على الثروة التي ينتجها العامل الأجير [(١)] . وهذا يؤدي به إلى التعرض لموضوع الملكية ، وهنا يقول إن الأساس الذي تقوم عليه هو العمل أو العمل المتجمع . إن الملكية التي لا تكسب بالعمل ظلم ، ومالك الأرض لا حق له فيها لأن الأرض مسكن الإنسان كله وميراثه الطبيعي ، وصاحب رأس المال الذي يعيش على فائدة ماله يحيا أيضاً على الظلم » [(٢)] .

وحاول جراي في « دراسة لمبدأ المبادلة » و « محاضرات في طبيعة النقود

---

(١) م . بير : تاريخ الاشتراكية البريطانية ؛ الجزء الأول (ترجمة فؤاد اندراوس) ص ٢٥٧ .   (٢) شرحه ؛ ص ٢٥٨ .

واستخدامها » وصف المجتمع المثالى كما يتصوره ، فيقترح نظاماً شبيهاً بمصرف المبادلة عند برودون . هذا المصرف المقترح يتولى تقدير كمية العمل اللازمة لإنتاج مختلف السلع . ويقدم لمنتج كل سلعة شهادة تعطيه الحق فى الحصول على سلع تحتوى من العمل على مثل ما تضمه السلعة التى أنتجها . ويعتقد جراى أن هذه الطريقة من شأنها تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، والقضاء على النقود كمقياس تعسفى للقيم التبادلية للسلع ، ثم وضع العمل فى مكانه الصحيح كمقياس للقيمة [1] .

أما وليام تومسون فجمع بين مذهب بنتام فى المنفعة ، ونظرية ريكاردو فى العمل ، وآراء أوين الاجتماعية ، فى نظام اشتراكى [2] . وفى عام ١٨٢٥ نشر كتابه « بحث فى أصول توزيع الثروة التى تحقق أكبر قدر من السعادة » ، وفيه يحدثنا أن الإنتاج الوفير والتوزيع العادل للثروة هما الشرطان الأساسيان للسعادة التى هى هدف الإنسان والمقياس الذى تختبر به النظم التى يقيمها المجتمع. ثم يفترق عن بنتام وينتقل إلى ريكاردو فيقرر أنه ما دام العمل مصدر القيمة فهذا يستتبع أن تكون الطبقة العاملة هى صاحبة الحق فى ثمرة ماتنتجه . ولما كان النظام الرأسمالى معناه حصول أصحاب المال وملاك الأرض على جزء كبيرمن ثمرة العمل على هيئة ربح وريع ، لهذا فإن نظام التوزيع غير عادل وغير طبيعى ، ومن هنا الفقر الذى تعانيه الأمة . فالتوزيع الظالم هو الذى يعوق الإنتاج ، وفضلا عن هذا فالقليل الذى يجرى إنتاجه تحتكره القلة [3] .

والعلاج الذى يراه تومسون هو إلغاء الجزية التى يفرضها أصحاب رؤوس الأموال . ويرغم أنه يسلم بأن قيمة رأس المال المستهلك جزء من العملية الإنتاجية أى جزء من نفقة إنتاج ثمارها وبالتالى جزء من قيمتها ، إلا أنه لا يسلم بحق صاحب

(١) النظام الاشتراكى ، عرض وتحليل ونقد ، مصدر سابق ، ص ٢٥٦ .
(٢) تاريخ الاشتراكية البريطانية ، الجزء الأول ، مصدر سابق ، ص ٢٦٣ .
(٣) شرحه ، ص ٢٦٥ — ٢٦٦ .

المال فى الحصول على كل الفرق بين قيمة العمل وقيمة ناتجه لمجرد أن العامل مضطر للاعتماد عليه فى توفير وسائل الإنتاج . وفى وصف النظام الذى يراه كفيلا بتحقيق أفكاره ، إتجه نحو أوين فدافع فى كتابه « مكافأة العمل » المنشور فى عام ١٨٢٧ عن التعاون ، واقترح إنشاء جمعيات تعاونية للإنتاج .

وردد فرنسيس براى Bray آراء جراى فى رسالته المنشورة فى ١٨٣٨ — ١٨٣٩ بعنوان « مأساة العمال ووسائل علاجها أو عهد القوة وعهد الحق » ، ولكن هناك اختلافاً بين الرجلين . فبينما يقترح جراى نزع عملية التبادل من نطاق المعاملات الخاصة وصبغها بالصبغة الاجتماعية على أن تبقى لعملية الإنتاج الصبغة الرأسمالية المتمثلة فى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، نجد براى يرى أيضاً نزع عملية الإنتاج نفسها من نطاق المعاملات الخاصة والقضاء على الإنتاج الرأسمالى الحر والملكية الخاصة ، ويكون ذلك بإنشاء جمعيات تملك الأرض وأدوات الإنتاج عن طريق إصدار الورق النقدى ، ثم تقوم بالتعاون مع نقابات العمال ومنظماتهم ، بالعملية الإنتاجية .

وكان توماس هودجسكن أول من قام بالتفرقة بين أدوات الإنتاج وملكية أدوات الإنتاج . وهو لا ينكر أن أدوات الإنتاج ومقومات حياة العامل والمادة الخام كلها ضرورية للانتاج المستقبل ولكنها عبارة عن عمل متبلور أو مختزن وهى نتيجة للانتاج فى الماضى . وقد يكون ازدياد مهارة العمال أنفسهم أهم منها لتقدم الإنتاج . وفضلا عن هذا فإن استخدامها فى الإنتاج يتوقف على العمل الحاضر ، فبدون بذل المجهود فى الحاضر وبدون مهارة العمال الحاليين لا تنتج شيئاً إلا إذا استخدمها العمل المنتج فى الحاضر .

ويصح أن ندرج فى عداد الدعاة الأولين للاشتراكية ، الفيلسوف الألمانى فختة الذى صاغ نظرية فى فقه القانون خرج منها بأن على الدولة أن تكفل لكل فرد من أهلها عملا ، وزاد به البحث فاعتبر الدولة الاشتراكية مثال الدولة الكاملة

التى تسيطر على نواحى النشاط الإنتاجى بحيث يتسنى تطبيق حق العمل الذى نادى به [1] .

تلك أهم مظاهر الاشتراكية « غير العلمية » ومنها ترى أنها مزيج من الأمانى والأحلام التى جاشت فى نفوس نفر من المصلحين تحدوهم رغبة نبيلة فى إزالة بؤس الطبقات العاملة . من غير المعقول أن العالم يصلحه مفكر يجلس فى مكتبه ليصوغ به نظاما جديداً يقلب به الأوضاع القائمة رأساً على عقب ، كما أنه عسير على العقل أن يصدق قيام أصحاب الأموال وأرباب المصارف وقادة المؤسسات والشركات الرأسمالية وملاك الأراضى بثورة يراد بها القضاء على الرأسمالية وهى مصدر حياتهم . وكان هناك شىء مشترك بالنسبة إلى هؤلاء الاشتراكيين جميعاً ، ذلك أنهم كانوا يريدون أن يأتى التغيير من أعلى . فروبرت أوين كان شديد الرغبة فى أن تأخذ حكومة إنجلترا بنظامه للاصلاح الاجتماعى ، ودعا سان سيمون الملك لوى الثامن عشر إلى أن يتزعم هذه الحركة الإصلاحية السامية .

ومن جهة أخرى فبرغم أن سان سيمون وفورييه رأيا فى الثورة الفرنسية حرباً بين الطبقات ، كما صرح الأول بأن السياسة هى علم الإنتاج وأعلن أن الأحوال الاقتصادية هى الأساس الذى تقوم عليه النظم الاجتماعية ، إلا أن هؤلاء الاشتراكيين لم يتابعوا البحث إلى نهايته المنطقية وهى تفسير التاريخ البشرى على ضوء التعارض بين المصالح الاقتصادية المتنافرة . وبرغم أنهم جميعاً لمسوا مساوىء النظام الرأسمالى إلا أنهم عجزوا فى الوقت نفسه عن أن يفسروا كيف ظهر هذا النظام كمرحلة من مراحل التطور الاجتماعى ، كما لم يستطيعوا الاهتداء إلى سر الرأسمالية ونشوئها .

وفضلا عن هذا فالتنظيمات التى اقترحوها تقوم على الوحدات الإنتاجية الصغيرة وبذلك أغفلوا ماحققته الرأسمالية من نظام الإنتاج الكبير الذى كان له أكبر الأثر فى تنمية الإنتاج والاستغلال الكفء للموارد الطبيعية ، فكأنهم يريدون أن يعودوا بالعالم القهقرى وهو أمر يستحيل أن يحدث .

(١) أحمد أمين وزكى نجيب محمود : قصة الفلسفة الحديثة ، الجزء الثانى ص ٣٤١ .

القسم الثاني

الماركسية من الناحية النظرية

الفصل الثالث

كارل ماركس

ولد كارل هنريخ ماركس فى ٥ مايو ١٨١٨ من أسرة يهودية فى مدينة تريف. والمعلومات التى وصلت إلينا عن الأسرة وماضيها ضئيلة إلى حد أن الخلاف لا يزال ناشباً حول تحديد السنة التى ولد فيها هنريخ ، ولعل هذا النقص راجع إلى الدمار الذى أصاب دور السجلات الرسمية فى إقليم الراين خلال الأيام العصيبة المضطربة فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر(١). وفى عام ١٨٢٤ نبذ الوالد الديانة اليهودية واعتنق المسيحية على المذهب البروتستنتى . ولقد تعددت الآراء فى تعليل هذا الحادث فنسبه البعض إلى دوافع مادية وبواعث ذاتية ، ذلك أن اليهود كانوا موضع الكراهية والازدراء فأراد الرجل أن يتخلص من آثار هذه الوصمة وأن يمهد لابنه فى الوقت نفسه طريق التقدم والنجاح فى المجتمع البورجوازى(٢). وقد يظن أن للأزمة الزراعية التى تعرضت لها البلاد فى ختام العقد الثانى من القرن دخلا فى هذا التحول الدينى لأنها سببت تحطيم الملكيات الكبيرة نتيجة عجز أصحابها عن الوفاء بديونهم للمرابين اليهود ، وقد أحدث هذا عاصفة من السخط على اليهود بوجه عام مما دفع الكثيرين منهم إلى اعتناق المسيحية لا عن إيمان بها ولكن كسبيل لخلاص أنفسهم وأموالهم . وثمة تعليل آخر هو أن هنريخ كان ذا إيمان خالص بالله ولكنه الإيمان الذى تميز به الفلاسفة من أمثال لوك وليبنتز وليسنج ، ولا شك أن اتجاهاً كهذا لا بد وأن يشعر بالنفور من القيود والالتزامات التى تفرضها الديانة اليهودية على أتباعها . وفضلا عن هذا فاليهود فى ألمانيا فى ذلك العهد لم يسهموا كثيراً فى الحركات الفكرية والفلسفية ، ولهذا

(١) Mehring, Franz : Karl Marx, p. 1.

(٢) Otto, Ruhle : Karl Marx, p. 12.

كان اعتناق المسيحية يعتبر لا مجرد تحرر دينى للفرد فحسب بل ويعتبر أيضاً مظهراً آخر من مظاهر التحرر الاجتماعى[1] .

وتعرض الطفل كارل إلى مؤثرات شتى كانت لها أهميتها بصدد تكوين شخصيته وأخلاقه وآرائه . فهناك البيئة التى ولد فيها حيث تقع تريف على حافة العالم الألمانى من ناحية الغرب مما جعلها أداة اتصال بين الثقافتين الألمانية والفرنسية[2] ، كما قضت الثورة الفرنسية على القيود الإقطاعية التى ظل فلاحو المدينة يرزحون تحت وطأتها دهوراً ، وهيأت لأفراد الطبقة الوسطى الأداة الإدارية والقانونية اللازمة لتقدمهم ، وحررت الطبقة المثقفة من سيطرة رجال الدين وسلطان التقاليد العتيقة[3] . وللوراثة تأثير لا ينكر ، فقد درس هنريخ القانون واشتغل محامياً بالمدينة زمناً ، ولكنه كان من طراز فرنسيي القرن الثامن عشر المثقفين ، حيث درس فولتير وتأثر بروح الشك الغالبة على كتابات الرجل ، وقرأ روسو وعرف آراءه فى السياسة والاجتماع ، وكان على علم بفلسفة كانت . وما من شك أن الوالد وجه ابنه فى سن مبكرة نحو أولئك المفكرين والفلاسفة . ولا شك أيضاً أن اتجاه الحدث كارل إلى فولتير كان له أثره ، فضلا عن التأثير الذى لابد قد نجم من تحول والده إلى دين جديد دون سبب واضح مفهوم ؛ ولعل هذه الاعتبارات تفسر بعض السبب الذى من أجله عاش كارل ماركس مادياً ملحداً . وعن طريق الوالد أيضاً عرف كارل الأدب الفرنسى وبخاصة شعر راسين ، ويبدو أن تأثره كان عظيماً إلى حد أن حاول وهو فى الجامعة أن ينظم القصائد وإن لم يكن من ذوى الاستعداد لذلك . ويعتقد البعض أن عدم شعوره بالميل إلى الرومانسية فى الأدب ، أحد البواعث التى جعلت منه فى المسائل السياسية عدواً للمشاريع الخيالية بصدد الإصلاح الاجتماعى ، ولهذا اقتصر على ما عده الطريقة العلمية الوحيدة ، وهى دراسة التطورات التى لابد أن

---

(١) فرانز مهرنج ؛ المصدر السابق ؛ ص ٣ .

(٢) Nicolaievsky and Maenchen—Helfen : Karl Narx, Man and Fighter, p. 1.

(٣) المصدر السابق ص ٢ .

يمر بها العالم المادى الواقعى ، أما معالجة النظريات والمبادىء المجردة فضيعة للوقت وعبث لا طائل تحته »[1].

وكان لمدرسة المدينة تأثيرها أيضاً ، فناظرها ممن درس فلسفة كانت ولهذا علم تلاميذه حرية الفكر والعمل . غير أن المدرسة ما لبثت أن جلبت على نفسها ارتياب السلطات ورقابتها ، واتهم عدد من المدرسين بأنهم يحدثون أثراً سيئاً فى نفوس التلاميذ . ومن المحقق أن أمثال هذه الأحداث لم تكن لتمر دون أن تكون موضع الملاحظة والتأمل فى المعانى التى تنطوى عليها ، من جانب كارل الشديد الذكاء . ويبدو أثر الروح الإنسانية التى أخذها عن أبيه ومعلميه ، وعن ڤولتير وروسو ، فى العبارات التالية وهى مقتطفات من موضوع إنشائى كتبه عن « ملاحظات شاب قبل اختيار المهنة » فقال : « إذا كنا نختار المهنة التى نستطيع عن طريقها أن نسدى أعظم الخير إلى الإنسانية ، فإن الأعباء لن تضرنا ، لأنها ليست سوى تضحيات يراد بها منفعة المجموع . . : إن أسعد شخص هو ذلك الذى يجلب السعادة لأكبر عدد من الناس ، والدين نفسه يعلمنا أن المثل الأعلى الذى ينبغى أن نسعى إليه جميعاً هو أن يضحى المرء بنفسه لخير الإنسانية »[2]. وهذه لاريب أفكار جريئة بالنسبة إلى صبى فى السادسة عشرة من عمره . وإذا ذكرنا أن هذه الآراء والنظريات كان يعتنقها فى تلك الأيام دعاة الثورة وأنصار الحرية فى ألمانيا ، أمكن أن نكوّن فكرة عن مدى معرفة كارل بالحالة الفكرية وهو فى تلك السن المبكرة .

وبعد أن أتم كارل دراسته بالمدرسة الثانوية فى تريف بعثت به الأسرة إلى جامعة بون ، وكان الوالد يطمع فى أن يجعل من أبنه أحد رجال القانون ، ولكن يبدو أن الطالب الصغير لم يتوفر بالقدر الواجب من الكفاية ، على دراسة القانون أثناء إقامته بالجامعة . وفى بون إلتحق بنادى الشعراء الذى يضم عدداً من الطلاب

---

(١) R. Salter : Karl Marx and Modern Socialism, p. 7.

(٢) Nicolaievsky and Holfen, : op. cit., p. 13.

وكانت هذه النوادى الأدبية والرياضية مبثوثة فى جميع أرجاء البلاد ، وتخفى فى طياتها روحاً ثورية تجيش فى نفوس الشباب . ولا شك أن انضمام كارل إلى أمثال هذه النوادى والجمعيات ، سواء فى بون أو فى برلين بعدئذ ، أتاح له الفرصة لدراسة الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى ألمانيا ، والاتصال بالتيارات الفكرية الناشئة ، والتعرف إلى نفر من الثوريين والمتطرفين .

أتم كارل سنة دراسية فى جامعة بون واستعد لمواصلة الدرس فى جامعة برلين وكانت مركز الثقافة والحركة الفكرية آنذاك . ولكنه قبل أن يلتحق بالجامعة الأخيرة كان قد تعاهد هو وجينى فون وستفالن سراً على الزواج عندما تسمح الظروف ، وفى نهاية عام ١٨٣٧ أعلنت الخطبة بصفة رسمية ولم يكن كارل قد تجاوز التاسعة عشرة من عمره .

إنتقل ماركس فى خريف عام ١٨٣٦ إلى برلين وهى المدينة التى كانت تجتذب أنظار الشباب الألمانى المثقف . وكانت فلسفة هيجل بنوع خاص ، ذات تأثير قوى على عقول المعاصرين بل وكادت حكومة بروسيا أن تجعل منها مايصح أن يكون الفلسفة الرسمية للدولة . وكان اتصال ماركس بفلسفة هيجل قاصراً فى أول الأمر ومقصوراً على ماوقع تحت يده من مقتطفات وأجزاء متناثرة ، ويبدو أنها لم تلق قبولا من جانبه . ولماركس خطاب بعث به إلى والده فى ١٠ نوفمبر ١٨٣٨ يلقى ضوءاً كبيراً على حالته الفكرية ، ومنه نعلم أن قراءاته الواسعة ، المتعددة الصور والألوان ، جعلته فى حالة اضطراب مرده إلى ما كان يلمسه من التناقض بين ماهو كائن بالفعل وبين ما يجب أن يكون ، أى بين الواقعية والمثالية بعبارة أخرى . وكذلك وضح له أنه كلما ازداد طلباً للمعرفة بدت له إستحالة شق طريقه بغير الفلسفة ، ولكن فلسفة هيجل بدت فى نظره غير مقبولة لما بها من نقص ومن بعد عن الواقع . وزاد اتصاله بهذه الفلسفة حين انضم إلى أحد النوادى الثقافية ، أنشأته جماعة من الشعبة اليسارية من تلامذة ذلك الفيلسوف .

يقول هيجل فى مقدمة كتابه عن الحق : « كل حقيقى عقلى وكل عقلى حقيقى » .

هذه العبارة على إيجازها تعبّر فى الحقيقة الأساس الذى بنى عليه مذهبه الفلسفى . فالحقيقة فى نظره تعبر عن العقل ، وبعبارة أخرى الحقيقة والعقل لفظان يدلان على معنى واحد أو شىء واحد ، فالحقيقة هى الفكر ، والفكر هو المعيار الوحيد الذى تختبر به الحقيقة . وهذا الفكر وحدة « عضوية » تتكون من أجزاء كل منها يبدو مستقلا عن غيره بينما الواقع أن هذه الأجزاء متصلة الحلقات ، وكل جزء موجود وجوداً ضرورياً من أجل الكل . غير أن هذه الأجزاء لاتبقى على حالها وإنما تقف إزاء بعضها البعض موقف الأدنى والأعلى ، والصور الدنيا ترتفع إلى صور عليا ، وعملية الانتقال هذه ليست سوى تحول أو تغيير من مراتب سفلى إلى مراتب عليا ، فكأن هذه الوحدة « وحدة بين أضداد » . ولهذا فمن الخطأ الذى يقع فيه الكثيرون أنهم ينظرون إلى الجزء على أنه مستقل بذاته ، وليس على أنه يتضمن فى نفسه شيئاً آخر . والوسيلة الوحيدة لإدراك مايبدو بين الأشياء من تناقض لاتكون إلا بالنظر إلى الحقيقة على أنها كل متصل الحلقات، والأساس لإدراك الحقيقة هو أن نعترف باتحاد الأضداد وتآلفها [١] وبعبارة أخرى « إن الوجود فى مشاقة مع نفسه ويحتوى فى داخله على عراك وتمزق باطنى ، ولكنه عراك ينتهى فى الخطوة التالية ولايلبث أن يرفع ثم يعود من جديد ، وهكذا باستمرار ، ولكن النتيجة العامة هى التطور المتقدم » [٢]، وهذا المبدأ العام الأساسى صحيح غاية الصحة لأن « هذا الوجود ممزق ، التناقض جوهره ، والتغير قانونه الذى يجرى عليه فى تحققه ، والتغير معناه المغايرة . والمغايرة أن يصير الشىء غير ذاته ، وهذه الغيرية معناها وجود التضاد فى طبيعة الوجود ... فمنطق الوجود يجب أن يكون جارياً على هذا النحو ، أى النحو الديالكتيكى » [٣] وهذا التطور المنطق والذى يعترف باجتماع الأضداد يختلف اختلافاً كلياً عن المنطق

(١) أحمد أمين وزكى نجيب محمود: قصة الفلسفة الحديثة؛ ج ٢؛ ص ٣٦٣ وما بعدها .

(٢) عبد الرحمن بدوى : الزمان الوجودى ؛ ص ٢٠ — ٢١ .

(٣) شرحه ؛ ص ٢٢ .

الشكلى أو الصورى القديم الذى يرفض فكرة أن يكون الشىء موجوداً وغير موجود فى نفس الوقت الواحد .

من هذه العجالة نستطيع أن نتبين الجانب الثورى لهذه الفلسفة . لم يعد الحق فى يدى هيجل مجموعة من القضايا والأحكام اليقينية ، وإنما الحق موجود فى عملية الإدراك ذاته ، فى التطور التاريخى للعلم أى عملية الرفع من الأدنى إلى الأعلى دون أن يصل إلى نقطة لا يتخطاها لأن كل نقطة يدركها هى بداية لغيرها وهكذا على التتالى ، ومايصدق على المعرفة الفلسفية الخالصة ، يصدق كذلك على كل فرع من فروع المعرفة ، وعلى الأمور العملية . وهكذا نستخلص أن عبارات « المجتمع الكامل » و « الدولة الكاملة » أشياء لاوجود لها إلا فى عالم الخيال ، بل على النقيض من هذا ليست الأحداث التاريخية إلا مراحل انتقالية فى عملية تطور المجتمع البشرى الدائمة من الأدنى إلى الأعلى ، وكل مرحلة ضرورية تبررها ظروف وقوعها ووقته ، وهذا هو المفهوم من عبارة « كل حقيق عقلى ، وكل عقلى حقيقى » التى أساء استغلالها دعاة الرجعية وفسروها بأنها تقديس النظم السياسية والاجتماعية الموجودة بالفعل . هذا الجانب الثورى من فلسفة هيجل هو الذى تأثر به ماركس وهو ما سوف نتبينه عندما نعرض لمفهومه فى تفسير التاريخ .

لكن هيجل من جهة أخرى ، ناقض طريقته الجدلية القائمة على التطور المطلق الدائم ، فقال إن الحقيقة النهائية التى هى أساس الحقائق جميعاً ، هى المطلق أو العقل أو الفكر . وهنا يفترق عنه ماركس إذ يأبى أن يسلم بالمطلق والحقيقة النهائية ، كما ينفر من عالم الفكر المجرد أو العالم الميتافيزيقى بعبارة أخرى . لقد جعل هيجل من الفكر أو الحقيقة النهائية المبدأ الذى يسير عملية التطور وجعله شيئاً موجوداً بذاته ، منفصلا عن الحقيقة والتجربة ، فكان من الطبيعى أن ينحرف ماركس عن هذا السبيل .

قلنا إن حكومة بروسيا جعلت من فلسفة هيجل ما يصح اعتباره الفلسفة الرسمية للدولة ، ذلك أن هذا الفيلسوف يرى أن الفردية أو الشخصية ، أى الجزء ،

لا وجود لها إلا فى داخل الكلية أى وحدة الفكر ، وليس للفرد قيمة إلا بأن يفنى فى الكل . فهيجل إذن يقضى على الحرية الفردية ويمجد الدولة على أنها حقيقة الفكر والعقل المطلق فى حد ذاته ، فهى الحق الأسمى إزاء الفرد الذى ينحصر واجبه الأول فى أن يكون عضواً فى الدولة . وفضلا عن هذا لم يكن هيجل على استعداد لقبول فكرة التمثيل الشعبى كما تفهمها النظم الدستورية . لاعجب إذن أن ركنت الدولة البروسية إلى هذه التعاليم ، وأن لقيت هذه الأخيرة قبولا حسناً من جانب البيروقراطية البروسية .

الفصل الرابع

فى سبيل تطهير الاشتراكية

بعد أن أتم ماركس دراسته بالجامعة انتقل إلى مدينة بون أملا فى الحصول على وظيفة فى التدريس بها ، ولكنه ما لبث أن أقلع عن هذه الفكرة بسبب السياسة الرجعية التى اتبعتها الحكومة . وفى ذلك الوقت أنشأ جماعة من الأحرار المنتمين إلى البورجوازية صحيفة تمثل المعارضة باسم « راينيش زايتونج » وأسهم فى هذا العمل ماركس وصديقه برونو باور ، وأخيراً دعى الأول فى اكتوبر عام ١٨٤٢ لتولى رئاسة تحرير الصحيفة فأخذ يتضح طابعها الديموقراطى الثورى مما حمل الحكومة على تشديد الرقابة عليها . وفى ذلك الوقت اطلع ماركس على كتاب « تاريخ الحركة الإشتراكية فى فرنسا » الذى كتبه اورنز فون شتاين ، وكان ينحو نحواً مضاداً لآراء كل من سان سيمون وفوربيه ، وخرج ماركس بنتيجة مهمة هى ضرورة الإطلاع العميق على هذه المسائل ، خاصة وأن نزاعاً مع صحيفة أوجزبرجر الجمين زايتونج اضطره إلى الاعتراف بأنه لايدرى شيئاً عن الإشتراكية والشيوعية الفرنسيتين .

زاد نفوذ صحيفة لسان الراين وعظم انتشارها بسبب آرائها وانتقاداتها الجريئة وصدر قرار فى ٢١ ينـاير ١٨٤٣ بوقفها عن الصدور . واعتزل ماركس العمل وقرر الانصراف بكليته إلى دراسة موضوع الاشتراكية ، وسافر إلى باريس حيث تبعه صديقه روج واستطاع الرجلان الاتصال بزعماء الإشتراكية فى فرنسا ، ولكن الاتصال كان مدعاة خيبة أمل شديدة بالنسبة إلى ماركس إذ وجدهم جماعة ضيقة الإفق ، تفتقر إلى المعرفة الواجبة والصحيحة بالفلسفة الألمانية ، ويسود بينها الحسد والتباغض . وتمخضت إقامة ماركس فى العاصمة الفرنسية عن الإسهام مع نفر من اللاجئين الألمان فى

إصدار صحيفة Deutsch-Franzosische Jahrbucher التى صدر منها فى فبراير ١٨٤٤ العددان الأول والثانى فى مجلد واحد .

وعرف ماركس كيف يستغل وقته فى الدرس والتحصيل ، فقرأ عن تاريخ فرنسا وإنجلترا وألمانيا ، وعن تاريخ النظم السياسية المختلفة ، وطالع ما كتبه ريكاردو وسواه من الإقتصاديين الإنجليز . ومن هذه الدراسات استطاع أن ينشر فى الصحيفة المشار اليها مقالا باسم « مقدمة لنقد فلسفة هيجل عن الحق » ، عرض فيه بصفة عامة أهم المبادىء التى سيبنى عليها نظرياته فى التاريخ ومهمة الطبقة العاملة . بدأ ماركس بتلخيص آراء فيورباخ عن الدين ، وتناول الموضوع نفسه وخرج من البحث إلى أن نقد الدين يتحول إلى نقد القانون ، ومن نقد علم اللاهوت إلى نقد علم السياسة ، لأن الإنسان ليس مخلوقاً مجرداً خارجاً عن نطاق الأرض التى يعيش فوقها . بعد ذلك راح يعالج موضوع الثورة فى ألمانيا ويرى إمكان القيام بثورة شاملة لقلب المجتمع البورجوازى القائم على الملكية الخاصة ، ولا يتم هذا إلا على أيدى الطبقة العاملة فى سعيها إلى تحرير نفسها من القيود التى تكبلها .

وإزاء هذا النشاط وبناء على سعى من جانب حكومة بروسيا قررت الحكومة الفرنسية إبعاده فتوجه إلى بروكسل حيث حاولت بروسيا العمل على إخراجه . هنا لم يجد مفراً من نبذ الجنسية البروسية حتى يضع حداً لتلك الملاحقة . وفى بروكسل لحق به صديقه فردريك إنجلز الذى نشأ بينهما التعارف فى باريس وقرر الرجلان زيارة إنجلترا . وبعد إقامة قدرها ستة أسابيع فى البلد الأخير أكب خلالها ماركس على دراسة المؤلفات الإنجليزية فى الاقتصاد السياسى والنظريات الاجتماعية ، وتعرف إلى نفر من زعماء الميثاقيين Chartists ، عاد هو وإنجلز إلى بروكسل وهناك قررا أن يرضيا ضميرهما الفلسفى ، ويصوغا بشكل واضح نظريتهما ، ويشرحا وجهة نظرهما للطبقة العاملة ، ويطهرا الإشتراكية من آثار الأوهام والآراء غير العلمية التى علقت بها خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر على أيدى جماعة من الفرنسيين ومن قلدهم من الألمان . وكانت النتيجة مجلدين ضخمين يحملان عنوان « الأيديولوجية

الألمانية » ، لم يجرؤ أى ناشر على طبعهما . هذا البحث أظهر لهما حقيقة ذات أهمية كبرى هى أن القوة المحركة فى التاريخ ليست الفكر أو النقد ، ولكنها الثورة أو الإنسان أو بعبارة أخرى الإنسان الثورى .وأوضح الرجلان بالا يحتمل اللبس أن برنامج الحزب الجديد سيكون ثمرة الصراع اليومى الحقيقى الذى تتولاه طبقة أخذت فى استجماع قوتها استعداداً للنضال السياسى . وحمل الكاتبان حملة عنيفة قاسية على «الاشتراكية الحقيقية » وهى نظريات سائدة فى أيامهما تجاهلت حقائق الحياة ، وأغفلت أهمية النظام القائم ، وعميت عن الصراع الموجود بين الطبقات ، وأخذت تلعب بألفاظ وعبارات جوفاء مثل المساواة والتفاهم بين أفراد المجتمع على أساس المحبة الأخوية وما إلى ذلك ، بدلا من أن تعلن للطبقات العاملة بصراحة أن الشيوعية تناقض النظام القائم تماماً وأن هدفها هو هدم هذا النظام كلية . وكانت الحملة موجهة بوجه خاص إلى نفر بارز فى الأوساط الشيوعية وعلى رأسهم كارل جرون الذى كان له نفوذ كبير على العمال الألمان فى باريس وبذا يفسدهم ويوجههم غير الوجهة الصحيحة التى عرفها ماركس وإنجلز .

أعقب ذلك نشوء صراع ضد برودون الذى أصدر كتابه « فلسفة الفقر » وأنبأ ماركس بأمره قبل صدوره قائلا إنه ينتظر النقد اللاذع . ولم يخطىء الرجل الظن فقد جاءه الرد سريعاً وعنيفاً بعنوان « فقر الفلسفة » . لقد اشتبك ماركس فيما بعد فى حياته مع رجال أقوى من برودون وأصلب عوداً ، ولكنه كان يظهر العطف عليهم وهو يحطمهم الواحد تلو الآخر . ولكنه كان قاسياً غاية القسوة ، عنيفاً إلى أقصى درجات العنف ، ساخراً إلى حد التحقير وهو ينهال بمطرقته على رأس برودون المسكين . أراد ماركس أن يسحق منافساً خطيراً ذا نفوذ كبير على العمال ، واشتراكياً لا يؤمن بآرائه ونظرياته ، وامتزج العامل الشخصى مع الخلاف الفكرى فأكسب المعركة طابعاً من المرارة واستحال بعدئذ التوفيق بين الرجلين . أنظر إلى ماركس وهو يقول فى سخرية لامثيل لها « إن المسيو برودون يخدع نفسه إذ يظن أنه انتقد الاقتصاد والشيوعية ولكنه فى الحقيقة ظل فى مستوى دون أى منهما . . إنه دون الاقتصادى إذ يحمل فى جيبه صيغة سحرية

ويعتقد أن فى هذا ما يغنى عن الدخول فى التفاصيل الاقتصادية . وهو دون الاشتراكى أيضاً إذ يعوزه القدر الكافى من إدراك الأمور ومن الشجاعة ما يسمح له أن يرتفع ولو فى العالم النظرى عن مستوى أفق البورجوازية . إنه يرغب فى أن يحلق كأحد رجال العلم فوق البورجوازية والطبقة العاملة ، ولكنه فى الواقع لا يزيد عن كونه أحد أعضاء البورجوازية الصغيرة ، يتراوح بين رأس المال والعمل ، وبين الاقتصاد والسياسة » . وإذا كان ماركس قد توقع هدم برودون وسلطانه على العمال فى فرنسا ، فإن الرد كان خيبة من هذه الناحية ، ولكن « فقر الفلسفة » من أهم المؤلفات فى الأدب الماركسى إذ لأول مرة أوضح ماركس بطريقة مسهبة نظريته فى المادية التاريخية ، فبين أن الانتاج الاقتصادى فى كل عصر تاريخى والبناء الاجتماعى الذى يتلوه حتما ، هما أساس التاريخ السياسى والفكرى لهذا العصر ، وعلى هذا ليس التاريخ كله سوى تاريخ صراع بين الحاكم والمحكوم فى مراحل متعددة من التطور الاجتماعى ، وقد وصل الصراع إلى مرحلة لا تستطيع فيها الطبقة العاملة أن تحرر نفسها من البورجوازية التى تظلمها وتستغلها دون أن تحرر فى الوقت ذاته المجتمع كله من الإستغلال والظلم إلى الأبد .

لقد اتخذ برودون من نظرية ريكاردو فى القيمة سنداً لقوله أن من الضرورى تكوين قيمة السلع بحيث يمكن تبادل ما ينتجه فرد بإنتاج آخر على أن يشمل الإنتاجان نفس المقدار من وقت العمل ، وبهذا ينبغى إصلاح المجتمع على أساس تحويل كافة أعضائه إلى عمال يتبادلون مقادير متشابهة من العمل . اعتقد برودون أنه اكتشف « نظرية ثورية » لتحرير الطبقة العاملة فرد ماركس بأن هذه النظرية ماهى إلا صيغة للعبودية الحديثة التى تخضع لها هذه الطبقة . إن نظرية ريكاردو فى القيمة هى أساس قانونه الخاص بالأجور ، وإن من الأوهام التى ينشرها رجال البورجوازية أن نتصور التبادل الفردى بدون تناقض الطبقات أو نتخيل إمكان وجود حالة من الانسجام والعدل فى ظل النظام البورجوازى . وذكر برودون أن الذهب والفضة أصبحا نقوداً بإرادة الحكام ، فهزأ ماركس من هذه الدعوى لأن الجهل الفاضح هو الذى لا يعترف بأن قرارات الملوك والحكام فى

كافة العصور تمليها الظروف الاقتصادية . أما ما دعا إليه برودون من تحقيق التوازن الصحيح بين العرض والطلب فهو ممكن فقط فى حالة ما تكون أدوات الإنتاج محدودة ويتم التبادل فى نطاق ضيق . ولكن قيام الإنتاج الكبير فى الصناعة يجعل مثل هذا الأمر مستحيلا، لأن الصناعة على هذا النحو مضطرة إلى الإنتاج المتواصل دون انتظار الطلب على المنتجات وهذا يترتب عليه حتما حدوث الأزمات وتوالى عهود الرخاء والكساد .

وهاجم ماركس فكرة برودون عن أن الملكية الزراعية قائمة على اعتبارات سيكولوجية وأدبية وليست ذات أصل تاريخى ، فقال « فى كل عصر تطورت الملكية بطريقة مختلفة وفى ظل علاقات اجتماعية مختلفة ، فإذا أردنا أن نفسر الملكية البورجوازية لكان معنى هذا أن نفسر جميع علاقات الإنتاج البورجوازى الاجتماعية . أما أن نفسر الملكية على أنها علاقة مستقلة فوهم من أوهام الميتافيزيقا » ثم شرح المغزى التاريخى للاضرابات التى يقوم بها العمال والنقابات التى ينشئونها لأن مصالحهم متماثلة كما أنها مناقضة لمصالح من يملكون وسائل الإنتاج وتماثل أفراد كل طبقة يجعلهم يتفقون ويتحدون للدفاع عنها إستعداداً للصراع القادم . والعداء بين العمال والبورجوازية هو صراع طبقة ضد أخرى خاتمته أو مظهره الأخير ثورة كاملة ، ولا يمكن استبعاد الحركات السياسية من هذه الحركة الاجتماعية[1]

أصبح من الضرورى أن يعمل ماركس على نشر فكرته بين العمال وجذبهم إلى جانبه . وكانت باريس تموج بعدد كبير من العمال والمهيجين الألمان الذين غادروا ديارهم فراراً من الاضطهاد . وأنشأ هؤلاء اللاجئون «عصبة العدول» فى عام ١٨٣٦ وهى جمعية شيوعية سرية تمت بصلة إلى مثيلاتها التى زخرت بها العاصمة الفرنسية، واتهمت العصبة بالاشتراك فى مؤامرة لقلب نظام حكومة لوى فيليب وقبض على اثنين من الألمان هما كارل شابر وهنريخ باور . ثم أطلق سراحهما فسافرا إلى لندن

---

(١) راجع القسم الرابع من الفصل الخامس من كتاب ميهرنج (مصدر سابق) ؛ ص ١٢١ — ١٢٨ ؛ وكتاب أوتو روهل ص ١٠٨ — ١١٦ .

حيث انضم اليهما ثالث هو جوزيف مول . وتعرف إنجلز إلى هؤلاء الثلاثة فى عام ١٨٤٣ وتأثر بروحهم الثورية .

تأثر أعضاء العصبة بما شاهدوه فى انجلترا من الطريقة التى كافحت بهاالطبقة العاملة ، ولمسوا تفسيراً جديداً للأحوال الاقتصادية والاجتماعية فى كتاب إنجلز عن العمال فى انجلترا وفى النشرات التى كان يبعث بها ماركس تباعاً من بروكسل ، وأخيراً قررت الهيئة التنفيذية المركزية للعصبة إيفادمول لزيارة ماركس فى بروكسل وإنجلز المقيم آنذاك بباريس . ووجد ماركس وإنجلز فرصة كانا يتوقان اليها فانضما الى العصبة وتقرر عقد مؤتمر فى يونية ١٨٤٧ .

حضر إنجلز المناقشات وحمل العصبة على أن تكون جمعية للدعاية العلنية . ثم غيرت العصبة إسمها فصارت تدعى « العصبة الشيوعية » ، وبعد أن كان شعارها « إنما الناس إخوة » أصبح « ياعمال العالم اتحدوا » ، كما قررت الجمعية بناء على اقتراح إنجلز أن يكون غرضها الأساسى « قلب البورجوازية ، وحكم الطبقة العاملة ، وإلغاء المجتمع البورجوازى القائم على أساس صراع الطبقات ، وإنشاء مجتمع جديد تزول منه الطبقات والملكية الخاصة » .

وتقرر عقد مؤتمر ثان فى ديسمبر من العام نفسه وحضره ماركس وإنجلز . وقبل انفضاضه عهد إليهما بوضع مشروع بيان يوضح المبادىء الجديدة التى تسترشد بها الحركة الشيوعية . وهكذا صدر « بيان الحزب الشيوعى » الذى يعتبر من الوثائق الهامة فى تاريخ الماركسية .

الفصل الخامس

بيان الحزب الشيوعي ونظرية صراع الطبقات

كان الغرض الأساسي من هذا البيان أن يعلن على الملأ أن انحلال الملكية البورجوازية الحديثة قضاء محتوم ، لامهرب منه . لقد صاغه ماركس وإنجلز سوياً ، ولكن ما نصيب كل منهما ؟ يرد على هذا السؤال إنجلز بتقرير اشتراكهما في العمل ولكنه ينسب فكرة البيان الأساسية إلى ماركس ، ثم يزيد الأمر وضوحاً فيقول إن كلا منهما كان قد وصل إلى تكوين هذه الفكرة خلال سنوات سابقة على ١٨٤٥ فكتابه « حالة العمال فى إنجلترا » مصداق لذلك . غير أنه عندما قابل زميله فى بروكسل ثانية فى ربيع ١٨٤٥ وجده قد وضع الفكرة فى إطار دقيق .

ماهذه « الفكرة » الأساسية التى تشيع فى البيان ؟ جاء فى المقدمة التى وضعها إنجلز للطبعة الإنجليزية الصادرة فى ١٨٨٨ ما نصه :

« إذا نظرنا إلى عصر من عصور التاريخ رأينا أن الأسلوب السائد فى الإنتاج الاقتصادى والتبادل ومايترتب عليه من تنظيم إجتماعى هو الأساس الذى يقوم عليه ويفسر بواسطته التاريخ السياسى والعقلى لهذا العصر ، كما يتضح من جهة أخرى أن تاريخ الجنس البشرى (منذ انحلال المجتمع القبلى البدائى الذى تملك فيه الجماعة الأرض ملكية مشتركة) عبارة عن تاريخ منازعات بين الطبقات ، أى بين الطبقات التى تستغل غيرها والطبقات التى تكون موضع الاستغلال ، أو بين الحاكم والمحكومين . وتاريخ منازعات الطبقات سلسلة من عمليات التطور وفيها أدركنا اليوم مرحلة لن يكون فى وسع الطبقات التى تنوء تحت نير الاستغلال ، وهى البروليتاريا ، أن تحرر نفسها من سيطرة الطبقات التى تحكمها وتستغلها وهى البورجوازية ، دون أن تحرر فى الوقت نفسه وبصفة نهائية المجتمع بوجه

عام ، من جميع ألوان الاستغلال والظلم ، والفوارق والمنازعات بين الطبقات » .

قد يتساءل البعض عن السبب فى استخدام كلمة (الشيوعى) بدلا من « الإشتراكى » ، وهنا يقال إن لفظ « الاشتراكيين » قبل عام ١٨٤٧ كان يطلق على أنصار الاشتراكية غير العلمية التى نادى بها أوين وفورييه ، كما كان يطلق أيضاً على جماعة من أدعياء الاشتراكية قالت بإمكانية إصلاح المجتمع دون التعرض لنظام رأس المال والربح . أما الشيوعية فكانت علماً على من يؤمنون بأن انهيار النظام الرأسمالى لن يتم إلا على أيدى ثورة من جانب الطبقات العاملة .

وينقسم البيان إلى مقدمة وأربعة فصول ، وتبدأ المقدمة بهذه العبارة « هناك شبح يتراءى أمام أوربا ، ذلك هو شبح الشيوعية ، وقد عقدت دول أوربا فيما بينها حلفاً مقدساً لإبعاده والقضاء عليه . . . أين حزب المعارضة الذى لم يتهمه خصومه من أهل الحكم والسلطان بتهمة الشيوعية ؛ ولكن تبدو من هذه الحقيقة نتيجتان :

١ — أن الدول الأوربية الآن تعترف بالشيوعية على أنها قوة فى ذاتها .

٢ — وأنه قد حان الوقت الذى يعلن فيه الشيوعيون علناً وأمام العالم أجمع « آراءهم وأغراضهم واتجاهاتهم ... »

ننتقل الآن إلى الفصل الأول وعنوانه « البورجوازية والبروليتاريا » ويستهله الكاتبان بالقول : « إن تاريخ المجتمع القائم حتى اليوم هو تاريخ الصراع الناشب بين الطبقات . . . فقد وقف الظالمون والمظلومون وجهاً لوجه ، ودارت بينهم بلا انقطاع حرب خفية حيناً وعلنية حيناً آخر ، وكان الصراع ينتهى فى كل مرة إما بإعادة تشكيل المجتمع عن طريق الثورة وإما بتحطيم الطبقتين المتنازعتين على حد سواء » .

يذكر البيان بعد ذلك كيف كان الأرقاء أساس قيام المدن ذوات الإمتيازات فى أوائل العصر الوسيط ، وكيف كان أهل تلك المدن نواة البورجوازية ، ثم

أورد الأسباب التى زادت من قوة الرأسمالية وهى لا تخرج فى جملتها عما أوردناه فى الفصل الأول من هذا الكتاب . وكانت كل مرحلة فى نمو البورجوازية يصحبها كسب سياسى ، وأخيراً استطاعت هذه الطبقة ، منذ قيام الصناعة الحديثة والسوق العالمية ، أن تستولى على السلطة السياسية فى الدول النيابية الحديثة ، وعلى ذلك « فالسلطة التنفيذية فى الدولة الحديثة ما هى إلا لجنة لإدارة الشئون المشتركة للبورجوازية بأجمعها » .

ويعرض البيان الدور الثورى الذى لعبته البورجوازية فى التاريخ ؛ فقد حطمت العلاقات الإقطاعية القديمة التى ربطت الإنسان « بسادته الطبيعيين » ، وقضت على الحماس الدينى ، وجعلت المصلحة الذاتية المصلحة الوحيدة بين الأفراد ، ونزعت عن المهنة ما كان يحوطها من قدسية واحترام ، وحولت الطبيب ورجل القانون ورجل الدين والعالم إلى عمال أجراء ، وجعلت العلاقة العائلية علاقة نقدية ، وأظهرت ما يستطيع العقل الانسانى أن يفعله وأحدثت المعجزات فى أساليب الإنتاج ، ونشرت ظلالها على العالم جرياً وراء الأسواق التى توزع فيها منتجاتها ، وأسبغت طابعاً دولياً على الانتاج والاستهلاك فى كل أمة ، وزعزعت أركان الصناعات القديمة المحلية وأقامت مكانها الصناعات الحديثة التى تحصل على ما يلزمها من مواد أولية من أقاصى المعمورة ، وزادت من مطالب الناس بحيث لابد من منتجات البلدان المختلفة من أجل إشباعها ، وأحلت الاتصال الدولى محل الاكتفاء الذاتى ، وصارت ثمار الفكر القومى ملكاً مشتركاً للجميع ، واستحال وجود النظرة الوطنية القائمة على العزلة وظهر الأدب العالمى من بين الآداب القومية والمحلية المتعددة . وعن طريق التقدم الهائل فى أدوات الإنتاج وطرق المواصلات ، جذبت البورجوازية الشعوب المتأخرة إلى حظيرة المدنية ، وتغلبت بالأسعار الرخيصة للسلع على عداء أهل تلك الشعوب للأجانب ، فهى ترغم كل شعب على اقتباس الأسلوب البورجوازى فى الإنتاج وإلا تعرض للفناء . وأخضعت البورجوازية الأمة لسلطان المدينة ، وقللت من شأن الريف الزراعى ، وجمعت أغلبية السكان فى حيز صغير ، وركزت وسائل الإنتاج والملكية

فى أيد قليلة ، وترتب على هذه العمليات نظام المركزية الحكومية وزالت الفوارق المحلية وأصبحت القاعدة دولة واحدة وحكومة واحدة وقانوناً واحداً وحدوداً واحدة ونظماً واحدة فى الضرائب والرسوم الجمركية . هذه هى أهم نتائج نهوض البورجوازية فى العصر الحديث ، والكثير منها يمثل الجانب الإيجابى أو التقدمى بالنسبة إلى النظم السابقة على العصر البورجوازى .

غير أن البورجوازية خلقت العناصر اللازمة لهدمها ، فهى كالساحر الذى أطلق سكان العالم السفلى من المردة والشياطين ثم عجز عن السيطرة عليها وأصبح تحت رحمتها ينتظر أن تحطمه . وأولى القوى الهدامة تلك الأزمات المتكررة التى تصدع النظام الاقتصادى الرأسمالى . ففى هذه الأزمات الدورية يفنى قدر من المنتجات الحالية والماضية ، ولأول مرة تحدث الأزمات لا بسبب الندرة ولكن بسبب وفرة الإنتاج . وهذه الأزمات ستزيد حدة وعنفاً وبذا نصل إلى مرحلة يعجز فيها الرأسماليون عن السيطرة على القوة الإنتاجية الهائلة ولا يصبح فى مقدورهم استخدامها على الوجه الصالح ، وهنا لابد من قوة تحطم الأغلال وتعرف كيف تستغل قوى الإنتاج استغلالا صحيحاً . والقوة الهدامة الثانية هى من خلق الرأسمالية ويقصد بها طبقة العمال أو البروليتاريا ، وهؤلاء العمال الأجراء شأنهم شأن أية سلعة أخرى ، معرضون لتقلبات المنافسة والأسواق .

بعد ذلك يستعرض البيان أحوال الطبقة العامة فيقول إنه كلما زاد استخدام الآلات فى الصناعة قل ميل العامل إلى العمل إذ يصبح آلياً لا يحتاج إلى مهارة ، وإذ تقل أهمية المميزات الذاتية للعامل يتناقص أجره وبهذا يعظم مايتعرض له من البؤس . وفضلا عن هذا فالمصانع الضخمة الحديثة تضم أعداداً كبيرة من العمال يؤدون العمل كالمجندين فى ميدان القتال ، فهم عبيد الآلة والملاحظ ورب العمل ، وكلما اشتد شقاء العامل عظم عداؤه وحقده على صاحب رأس المال . أما الطبقة الدنيا من البورجوازية ، من أهل الحرف والفلاحين ، فإنها تهبط تدريجياً إلى مرتبة البروليتاريا نتيجة الإكثار من استخدام الآلات ذات الكفاية

الإنتاجية الكبيرة وبهذا تمتلىء صفوف الطبقة العاملة على الدوام . ويجتاز تطور هذه الطبقة مراحل مختلفة فى نضالها مع البورجوازية إذ يكون فى أول الأمر على أيدى أفراد من العمال ثم تتولاه الجماعة كلها فى المصانع وبعد ذلك يتزعمه أهل الحرفة الواحدة . وهم لا يوجهون عداءهم ضد أحوال الإنتاج البورجوازية ولكن ضد أدوات الإنتاج نفسها . بعد ذلك يشعر العمال بالحاجة إلى الاتحاد ، وهنا نجد إصبع البورجوازية التى ترى من صالحها التعاون مع هذه الطبقة فى سبيل انتزاع السلطان من بقايا الملكيات المطلقة وملاك الأراضى ، والبورجوازية غير الصناعية ولكن الفوز تذهب ثمرته لا إلى العمال بل إلى البورجوازية نفسها . غير أن تقدم الصناعة يزيد من تركز العمال فيشعرون بقوتهم ، وكلما قلت الآلات من امتيازات العمل مالت الأجور إلى التساوى ، كما أن المنافسة بين أفراد البورجوازية ، مضافة إلى الأزمات المتكررة ، تجعل هذه الأجور أكثر تعرضاً للتقلبات . هنا يأخذ العمال فى تكوين الاتحادات الكبرى التى تضم شملهم ، ويساعد على نمو قوتهم التحسن المطرد فى وسائل المواصلات وهذا ما يحمل على الاعتقاد بأن انتصار الطبقة العاملة لن يستغرق وقتاً طويلا كالذى قضته البورجوازية فى هدم الإقطاع .

حقيقة يذكر البيان شيئاً كثيراً عن صغار أعضاء البورجوازية ولكنه يعتبرهم طبقة آخذة فى التداعى والفناء لأن بقاءهم رهين ببقاء نظم الإنتاج الصغير التى يسحقها تقدم الصناعة الرأسمالية . وهذه الطبقة تتكون من أرباب الحرف المستقلين وصغار التجار والفلاحين . ويرى ماركس أن هذه الطبقة مهددة تحاول الاحتفاظ بمركزها الذى يزداد صعوبة بسبب أساليب الإنتاج الكبير . وهى تستشعر الخوف من الطبقة التى تعلوها وتسعى إلى الاشتراك معها فى الحكم ، كما أنها فى الوقت نفسه تخشى الطبقة التى دونها . وهى طبقة غير ثورية لأنها غير راغبة فى المساواة الاجتماعية والاقتصادية ، بل تجاهد فى سبيل الاحتفاظ بمركزها الذاتى ، وهى تتسم كذلك بالرجعية لكونها تريد أن توقف دورة التاريخ بالإبقاء على أحوال وأساليب من الإنتاج الصغير لا تتفق مع ما حققته الرأسمالية من تقدم إقتصادى . ولكن البورجوازية الصغيرة مهما طال أمدها ، محكوم عليها بالزوال . قد تؤخر إلى

حين الصدام المحتوم بين أصحاب رؤوس الأموال والعمال ، ولكنها لا تستطيع على الإطلاق أن تحول دون وقوعه .

هذا هو ملخص القسم الأول من البيان الشيوعى الذى يوضح فيه ماركس الأفكار السياسية . فما هى هذه الأفكار ؟ يوردها ج . ه . كول على النحو الآتى : (١)

١ — تأكيد الصراع الطبقى على أنه لب التاريخ البشرى .

٢ — تأكيد أن الدولة نظام طبقى يعبر عن إرادة الطبقة المسيطرة إقتصادياً .

٣ — تأكيد السمة المميزة التوسعية فى جوهرها ، لطبقة الرأسمالية .

٤ — كشف الغطاء عن المتناقضات التى ينطوى عليها فشل القوة الشرائية فى البلاد النامية فى أن تتسع بحيث تمتص إنتاج الصناعة الرأسمالية المتزايد ومايترتب على ذلك من أزمات متكررة .

٥ — البرهنة على ضرورة خلق البروليتاريا داخل إطار النظام الصناعى الرأسمالى أو الهبوط بالعامل إلى مجرد سلعة .

٦ — تأكيد الاتجاه إلى دفع طبقة العمال إلى مستوى موحد من المعيشة على الحد الأدنى للبقاء .

٧ — تقرير الميل إلى سحق البورجوازية الصغيرة .

٨ — الأهمية القصوى لقيام النقابات فى صفوف البروليتاريا .

٩ — تأكيد اعتماد النظام البورجوازى على كل من زيادة تجميع رأس المال وتدميره الدورى بواسطة أزمات تميل إلى أن تزداد حدة باستمرار .

ويستهل الكاتبان الفصل الثانى وعنوانه « الطبقة العاملة والشيوعيون »

---

(١) الرواد الأول ؛ مصدر سابق ، ص ٣٢٠ — ٣٢١ .

فيقولان إن الشيوعيين ليسوا حزباً مناهضاً لأحزاب العمال الأخرى كما أنه ليست لهم مصالح منفصلة عن مصالح الطبقة العاملة بوجه عام . وبعد ذلك يورد البيان الخطوط العريضة لبرنامج عمل للبروليتاريين في الثورة الأوربية المقبلة :

١ — إلغاء ملكية الأرض وتخصيص كافة أنواع ريع الأرض للأغراض العامة

٢ — فرض ضريبة تصاعدية ثقيلة على الدخل .

٣ — إلغاء حق الميراث .

٤ — مصادرة ممتلكات المهاجرين والثوار .

٥ — تركيز الائتمان في يد الدولة بإنشاء بنك قومي تقدم له الدولة رأس المال اللازم له وتمنحه إحتكاراً خالصاً .

٦ — تركيز وسائل المواصلات والنقل في أيدي الدولة .

٧ — توسيع نطاق المصانع وأدوات الإنتاج التي تملكها الدولة ، وزراعة الأراضي البور ، وتحسين التربة طبقاً لخطة مشتركة مرسومة .

٨ — إقرار مبدأ المساواة في إرغام الجميع على العمل ، وتأليف جيوش صناعية وبخاصة لأجل الزراعة .

٩ — ربط الصناعات الزراعية والصناعية ؛ والعمل التدريجي على إلغاء الفوارق بين الريف والمدينة بواسطة نظام عادل لتوزيع السكان على جميع مناطق البلاد .

١٠ — التعليم المجاني لجميع الأطفال في مدارس عمومية ، وإلغاء تشغيل الأطفال (بشكله القائم عند صدور البيان) والربط بين التعليم والإنتاج الصناعي .

أما القسم الثالث من البيان فهجوم مباشر عنيف على الاشتراكية غير العلمية وقد عرضنا لهذا الموضوع في مكان سابق . وقبل أن نختم هذه الخلاصة للبيان نورد العبارة الآتية تقديراً له : « إنه يحمل طابع عبقرية ماركس البارزة ، ويبدو فيه الابتكار

التام من حيث المحتويات والتفكير ، وهو فى الوقت نفسه عرض تاريخى وتحليل نقدى ، وبرنامج ، ونبوءة . حقاً أنه عمل رائع وقطعة فنية سامية » [١] .

تعقيبات على البيان :

يقول برترام د . ولف Bertram D. Wolfe إن البيان الشيوعى مزيج يمكن أن يغترف منه جميع الذين سوف يصبحون ورثة ماركس ، كل مايبحثون عنه . ففيه نزعة الاختيار والإيمان بقدر محتوم ، وهو نظرية الصفوة الثورية المحترفة التى تقوم بدور الطليعة ، وهو صيغة مخصوصة لحكم تتولاه طبقة ، وهو عبارة عن شعارات طابعها التآمر والدعاية ، وملاحظات عن فن الثورة . أنه ماضى ماركس ومستقبله ، وفيه تتجسد كل ضروب الغموض والإبهام فى الماركسية [٢] .

ويقول الكاتب نفسه إن من الضرورى التمييز بوضوح بين فترتين فى فكر ماركس ، أولاهما تبدأ فى باريس عام ١٨٤٤ « عندما أصبح ماركس ماركسياً واقعاً تحت تأثير الاشتراكية الفرنسية ، وجو العاصفة الآخذة فى التجمع ، وهى ثورة سوف تنشب فى عام ١٨٤٨ لا فى باريس وحدها فحسب بل وفى جميع أرجاء أوربا » . هذه الفترة تبلغ ذروتها فى البيان الشيوعى والمقالات التى نشرها ماركس وإنجلز فى « لسان حال الراين الجديد » فى عامى ١٨٤٨ و ١٨٤٩ ، وفى « خطاب إلى اللجنة المركزية للعصبة الشيوعية » فى مارس ١٨٥٠ . هذه الإشتراكية رومانسية ، جوهرها المساواة ، وتقوم على قتال الشوارع . وتتطلع إلى ثورة تبدأها صفوة متآمرة تقيم دكتاتورية طبقة من أجل إنشاء عالم جديد [٣] . ومعنى هذا أن العالم الجديد الذى يتحدث عن إلغاء الطبقات سوف ينتهى بإقامة دكتاتورية طبقة جديدة ، وهذا موضوع سوف نعرض له فيما بعد فى تفصيل أوفى .

---

(١) Otto, Ruble, op. cit., p. 130.

(٢) Marxism in the Modern World, ed. by Milroad M. Drachkovitch, p. 61.

(٣) شرحه ؛ ص ٥٥

ويلاحظ من البيان أن الرأسماليين شقوا طريقهم إلى السلطان السياسى بسبب ازدياد رخائهم المادى وقوتهم الاقتصادية ، أما الطبقات العاملة فإن العامل الذى سوف يدفع بها إلى قلب الرأسمالية والاستيلاء على السلطة ، هو « ازدياد بؤسها وفقرها » . هذه النظرية كانت موضع نقدها والهجوم عليها . فالبعض مستشهداً بمستوى الأجور الحالى فى البلاد الصناعية الكبرى — يقول إن هذا الأمر لم تثبت صحته ، بل إن العكس هو الصحيح ، إذ ارتفعت الأجور الحقيقية كثيراً عما كانت عليه وقت صدور البيان ، وتحسن مستوى معيشة العمال من النواحى المادية والأدبية والثقافية إلى حد كبير . ولكن ستراتشي يحدثنا بأن نصيب الطبقة العاملة فى انجلترا من الدخل القومى هبط فى عام ١٩٣٥ عما كان عليه قبل ذلك بقرن ، ثم يذكر أنه طبقاً لتقدير سير والتر لايتين والمستر كروثر هبط ذلك النصيب من ٥٠ فى المائة سنة ١٨٦٠ إلى ٤٥ ٪ سنة ١٩٠١ ، بينما يقول كاتب آخر إنه أصبح ٥ر٤٠ فى المائة سنة ١٩٣٥ [١] .

ويعلق ج . هـ . كول [٢] على نظرية ماركس فى تركيز رأس المال والبؤس المتزايد فيقول « ومع ذلك فإن تحليله لم يعد يبدو سليماً فيما يتعلق بالظروف فى بريطانيا ، حتى لمعظم الإشتراكيين ، فى أى وقت خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، أو حتى عندما فشلت الرأسمالية البريطانية فى استعادة قوتها من آثار الحرب العالمية الأولى . ومن اليسير أن نقول الآن إن ماركس كان مخطئاً فيما يتعلق باتجاهات التميز الطبقى مع نمو الرأسمالية ، وإنه غالى فى تقدير قيمة متناقضات الرأسمالية كما تظهر فى الأزمات الاقتصادية المتكررة ، وإنه أخطأ فى اعتبار ما هو أصلا مرحلة مؤقتة فى نمو الرأسمالية الحديثة ، إتجاهاً مستمراً سينتهى سريعاً إلى الإطاحة بالنظام الرأسمالى كله . وهذا هو أحد الأسباب الكبرى فى أن الماركسية تعرضت فى أوربا الغربية لتعديل عميق على يد خلفاء ماركس ، بينما استمر التشخيص

---

(١) Strachey, John : Why Should You Be a Socialist, p. 35.

(٢) الرواد الأول ؛ مصدر سابق ؛ ص ٣٢٥ — ٣٢٦ .

الأصلى لسنة ١٨٤٧ يلائم بصورة أفضل بكثير ، الظروف فى الدول الأقل نمواً فى العالم ، خاصة روسيا » ويصح أن نضيف أن مستويات الطبقات العاملة ستظل فى الإرتفاع مادامت الرأسمالية نظاماً آخذاً فى النمو والتقدم المتفقين مع تحسين قوة الإنتاج ، ولـكن يتحقق فعل « البؤس المتزايد » إذا لم يتحقق هذا الشرط وأصبحت الرأسمالية قيداً على الإنتاج (١) .

أما فرانز ميهرنج فيقول إنه « يجب الحذر من الوقوع فى خطأ النقاد البورجوازيين حين يقولون إن نظرية البؤس المتزايد خاصة بالبيان ، فقد كانت النظرية موجودة من قبل أن يصدر « البيان » ومن قبل أن يخط الرجلان سطراً فى حياتهما ، إذ الواقع أن المفـكرين الاشتراكيين الأوائل والساسة الراديـكاليين هم أول من صاغوا هذه النظرية ، بل وسبقهم إلى ذلك الاقتصاديون البورجوازيون . فالبحث الذى وضعه مالثس عن السكان هو محاولة لصقل الفـكرة وتحويلها إلى قانون طبيعى أبدى ، وهى تمثل حالة طالما تعثرت فيها الطبقات الحاكمة كما يدل على ذلك إصدار قوانين الفقر فى إنجلترا . ويضيف الـكاتب أن ماركس وإنجلز لم يخترعا النظرية فحسب ، بل وعارضاها لا من حيث إنـكار الحقيقة المعترف بها عن بؤس الجماعات ، ولـكن من ناحية أنهما أثبتا أن النظرية ليست قانوناً طبيعياً خالداً وإنما هى ظاهرة تاريخية يمـكن لنفس أسلوب الإنتاج الذى سببها ، أن يلغيها أولا يلغيها (٢) .

ويعترض البعض على نظرة ماركس إلى الطبقات فى المجتمع الرأسمالى قائلين أن البيان كتب فى عام ١٨٤٨ فى مستهل حياة الرجل العامة وقبل أن تصبح الشركات المساهمة الشكل المألوف للإنتاج الرأسمالى فى معظم نواحى الصناعة ، وقبل أن تـكتسب الطبقة الوسطى تلك الصيغة التى أسبغها عليها إزدياد ثروة المجتمعات الحديثة وزيادة تعقيد العمليات الفنية الحديثة . هذه الطبقة الوسطى

---

(١) Cole : What Marx Really Meant, pp. 112—113.

(٢) مصدر سابق ، ص ١٤٩ — ١٥٠.

التي تشغل مكاناً وسطاً بين البورجوازية الحاكمة وطبقة الأجراء، زاد عددها بالنسبة إلى مجموع السكان وساعدتها الشركات المساهمة على أن تصبح ذات علاقات جديدة بالإنتاج . هذه البورجوازية الصغيرة الحديثة يرتبط وجودها بالنظام الرأسمالي لأنها ترى نفسها أعلى منزلة من الطبقة العاملة ، وأثبت التاريخ المعاصر أنها تفضل أن تعيش على فتات البورجوازية الكبيرة والمسيطرة بالفعل ، بدلا من أن تنحاز — كما ظن ماركس — إلى جانب الطبقة العاملة .

تحدثنا عن البرنامج الذي تضمنه « البيان » كخطة عمل للبروليتاريين . ويلاحظ عليه :

أولا : ولهذا الأمر أهمية ، أنه لم يتضمن نصاً على التأميم الكلي الشامل لجميع وسائل الإنتاج .

ثانياً : ولم يتضمن البرنامج ولا البيان عبارة « دكتاتورية البروليتاريا » بصورة صريحة وسافرة .

ثالثا : أنه يقصد تحولا تدريجياً وإن يكن سريعاً ، من الرأسمالية إلى الاشتراكية [1] .

في العام التالي لصدور البيان شهدت أوربا موجة استهلتها الثورة التي نشبت بفرنسا في ٢٤ فبراير ١٨٤٨ وعصفت بملكية لوي فيليب ، ولكن مالبثت هذه الحركات جميعاً أن أخمدت على أيدي الرجعية . وعلى أثر إخفاق الثورة في فرنسا صدرت الأوامر إلى ماركس بمغادرة العاصمة ، وهنا فضل التوجه إلى انجلترا حيث قضى بقية حياته .

استخلص ماركس من دراسته وأبحاثه أن الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت أوربا في عام ١٨٤٧ هي العامل الذي أطلق قوى الثورة من عقالها في فبراير ومارس من العام التالي . ولما كانت الأزمة قد انتهت حوالي منتصف العام الأخير صار من

(١) الرواد الأول ، مصدر سابق ، ص ٣٢٧ .

المحتوم إخفاق الثورة . ولكن ماركس — كغيره من دعاة الثورة — ظل مقتنعا بإمكان قيامها إلى أن جاءه الخبر اليقين حين دوت فى العالم أنباء على قدر بالغ من الأهمية تتحدث عن كشوف هائلة من الذهب فى أمريكا . أدرك ماركس فى الحال أهمية ذلك الحادث فى إنقاذ الرأسمالية وأيقن أنه بداية عصر جديد من الرواج التجارى والنشاط الاقتصادى ولهذا كتب فى العدد الأخير من مجلة Neue Reinische Revue يقول « ليس فى الإمكان الحديث عن ثورة حقة فى مثل هذا الوقت الذى يسود فيه الرخاء العام ، وتزدهر فيه إلى أقصى حد ممكن القوى الإنتاجية للمجتمع البورجوازى فى نطاق الأحوال البورجوازية . إن مثل هذه الثورة لا تنشب إلا إذا وقف العاملان التاليان وجهاً لوجه وهما قوى الإنتاج الحديثة وأشكال الإنتاج البورجوازية ، أى عندما تصبح الرأسمالية عقبة فى سبيل التقدم الاجتماعى وحين تعجز أو تضيق عن إحداث تطور تقدمى » . لكن هذا التحليل لم يرض الكثيرين من الدعاة الثوريين واعتبروا رأى ماركس زندقة[١] . وكان من أثر الخلاف فى الرأى أن انسحب ماركس وأتباعه من العصبة الشيوعية وراح يعمل بعد ذلك على إنقاذها لصالح أوروبا .

كانت العصبة هيئة لها طابع دولى ، غايتها توحيد جهود الاشتراكيين والطبقات العاملة فى مختلف البلدان حتى يعظم الأمل فى نجاح الثورة ضد السيطرة الرأسمالية . ولكن العصبة منيت بالركود بسبب الخلاف فى صفوف أعضائها ونتيجة إخفاق ثورات ١٨٤٨ وفوز الرجعية . غير أن عوامل جدّت كان لها أثرها فى إنماء التعاون الدولى بين الهيئات الاشتراكية . وكان السبب المباشر المعرض الدولى الذى أقيم فى لندن عام ١٨٦٢ ، فأرسل عمال فرنسا وفداً لزيارة المعرض فرحب بهم زملاؤهم الإنجليز فى « حانة البنائين الأحرار » حيث تبودلت الآراء بشأن تماثل مصالح العمال والحاجة إلى العمل المشترك . وفى العام التالى توجه وفد

(١) Frederick Engels: History of the Communist League (Karl Marx, Selected Works, vol. II, p. 24).

فرنسى آخر . ولكن فى سنة ١٨٦٤ عقد اجتماع عام فى ٢٨ سبتمبر حضره مندوبون عن العمال فى العالم ، وعقد الاجتماع فى قاعة سانت مارتن بلندن حيث تقرر تشكيل لجنة مؤقتة تتولى وضع دستور الهيئة الدولية ، وكانت اللجنة من ٥٠ عضواً نحو نصفهم من الإنجليز . وعهد إلى مازينى القيام بهذا العمل فلم يصلح له لأن القواعد التى رسمها لا تلائم سوى المؤامرات كما كان يكره فكرة صراع الطبقات فضلا عن غموض أفكاره بشأن المسائل الاقتصادية . ظل ماركس بعيداً عن النشاط ، وحال مرضه دون حضور الكثير من اجتماعات اللجنة الفرعية؛ ولكن إخفاق مازينى حمل ماركس على أن يتقدم باقتراحات قبلتها اللجنة وما لبث أن ضمنها « الخطاب الافتتاحى والقواعد المؤقتة » .

يبدأ الخطاب بموازنة عنيفة على إيجازها ، بين التناقضات الملازمة للتطور الرأسمالى ، فمن ثراء بالغ من نصيب الطبقات المالكة إلى بؤس مؤلم ترزح تحت نيره الطبقات العاملة ، وقد أثبتت الأيام أن تحسين الآلات ،وتطبيق العلم على عمليات الإنتاج ، وتقدم الموصلات والاستيلاء على مستعمرات جديدة ، وفتح أبواب الهجرة وإيجاد أسواق جديدة ، وتوسيع نطاق التجارة — كل ذلك عجز عن القضاء على بؤس الطبقات العاملة .

بعد ذلك عرض الخطاب الموقف السياسى وانتصار الرجعيـــة وتحالف البورجوازية مع بقايا النبلاء وملاك الأراضى. غير أن حادثين عظيمى الأهمية ألقيا قبساً من النور وسط هذا الظلام الدامس ، هو صدور قانون العشر ساعات فى انجلترا فكان فوزاً لمبدأ هام ، والحركة التعاونية إذ أثبتت انتصار الاقتصـاد السياسى الاشتراكى على نظيره البورجوازى . ثم ذكر الخطاب أن إغفال التعاون الدولى بين طوائف العمال يؤدى حتما إلى إخفاق الحركة العمالية فى كل بلد على حدة.

وتقرر إنشاء الاتحاد الدولى للعمال ليكون مركزاً للتعاون المنظم بين الهيئات العمالية فى مختلف البلدان وتبادل المعلومات والبيانات ، وجمع الإحصائيات عن أحوال العمال ، ومناقشة المسائل ذات الأهميـة المشتركة بالنسبة إليهم . وتقرر

كذلك تشكيل «مجلس عام» مقره لندن وله حق دعوة مؤتمرات سنوية والإشراف على شئون الهيئة .

عقد المؤتمر الأول في لندن في سبتمبر ١٨٦٦ ووافق على الدستور الذى أعده ماركس ثم اتخذ قرارات أخرى منها النضال في سبيل خفض يوم العمل إلى ٨ ساعات والسعى إلى تنفيذ نظام شامل من التعليم لرفع مستوى الطبقة العاملة . واجتمع المؤتمر الثانى في لوزان (١٨٦٧) وقرر ضرورة تملك الدولة لوسائل النقل والمواصلات ، وتشجيع الجمعيات التعاونية وبذل الجهود من أجل رفع الأجور . وأشار المؤتمر الثالث المنعقد في بروكسل (سبتمبر ١٨٦٨) إلى وجوب تملك الدولة المناجم والغابات ووسائل النقل على أن تسلمها إلى هيئات العمال التى تديرها وفق أحوال رشيدة عادلة يحددها المجتمع . وتقرر كذلك أن يملك المنتجون الآلات عن طريق الجمعيات التعاونية ، وعمل نظام من الائتمان . وفى المؤتمر الرابع بمدينة بال (١٨٦٩) تقدم اقتراح بإلغاء حق الإرث ولكنه لم يفـــز بالأغلبيـة اللازمة لإقراره .

على أن الاتحاد الدولى تعرض للخلافات والإنقسامات ، فمنذ البداية نشب النزاع مع الاشتراكيين الديموقراطيين إذ كان ماركس لا يشعر بالميل إلى زعيمهم فون شفايتزر ، وما لبث أن دب الخلاف بين ماركس وباكونين بسبب اختلاف وجهات النظر . ولما عقد المؤتمر في سبتمبر ١٨٧٢ بمدينة لاهاى نجح ماركس في إخراج خصومه ثم قرر هو وأتباعه نقل المجلس العام إلى نيويورك ، وبهذا بدأت النهاية ومات الاتحاد في صمت وسكون .

في كل هذا النشاط بذل ماركس جهوداً مضنية ولكنها لم تثنه عن متابعة البحث والدرس وأخيراً بعد سنوات طوال من العمل الفكرى الشاق صدر الجزء الأول من كتابه « رأس المال »[1].

---

(١) كتب ماركس في مقدمة هذا الجزء : (إن هذا المؤلف الذى أعرض الجزء الأول منه على أنظار الجمهور ، هو استمرار لكتابي المنشور في عام ١٨٥٩ بعنوان « نقد للاقتصاد السياسى ») ، والذى ترجمناه إلى العربية .

الفصل السادس

المادية الديالكتية وقوانين التغيير الاجتماعي

إذا كان من غير الميسور أن نضع تعريفاً كاملا وشاملا للماركسية فإن في الإمكان أن نميز ثلاثاً من نواحيها المتشعبة ، وهذه هي التفسير المادي للتاريخ ، والنظرية الاقتصادية التي توضح سير النظام الرأسمالي والمادية الجدلية أي الديالكتية؛ وإذ الأخيرة أسبق النواحي الثلاث من حيث الترتيب الزمني لهذا نبدأ بها .

يقول فردريك إنجلز [1] إنه لو تأملنا الطبيعة تراءت لنا صورة من الإرتباطات المتشابكة وردود الأفعال ، وفي هذه الارتباطات لا يبقى شيء على حاله أو صورته ، بل هو دائم الحركة والتغيير ، يأتي إلى عالم الوجود ثم يخرج منه ، ونحن في هذه الصورة نلاحظ الحركات والأفعال وردود الأفعال والتغييرات أكثر مما نرى الأشياء التي تتحرك وتتحول ذاتها ، وما ذلك إلا لأنها متصلة مرتبطة . كانت هذه نظرية الإغريق قديماً وأول من صاغها هيراقليتس فلديه كل شيء موجود وغير موجود لأن كل شيء هو في حالة سيولة وتغيير على الدوام . آفة هذه الطريقة أننا لا نستطيع أن نكون فكرة واضحة تماماً عن الصورة بأكملها دون أن نفهم الأجزاء المختلفة التي تتركب منها هذه الصورة ، كل جزء على حدة . ودراسة هذه الأجزاء هي المهمة الملقاة على عاتق العلوم الطبيعية إذ الأخيرة تحلل الطبيعة إلى أجزائها الفردية وتدرس هذه الأجزاء بدقائقها وتفصيلاتها دراسة وافية ، عميقة ، وشاملة لكافة المعلومات التي نجمعها لهذا الغرض عن طريق المشاهدة والتجربة . غير أننا نلاحظ من جهة أخرى أن الطريقة الأخيرة معيبة لأنها توجه أقصى إهتمامها إلى دراسة الجزء أو الظاهرة الفردية بعيداً عن الصورة أو الكلي ، أي مستقلا عن بقية الأجزاء التي تتصل

(١) See (a) Socialism : Utopian and Scientific (b) Anti—Duhring, pp. 134—159.

بذلك الجزء وتؤثر فيه وتتأثر به ؛ وبمعنى آخر نقول إن هذه طريقة تفصل بين أجزاء الصورة أو الظواهر من الإرتباطات والتأثيرات وردود الفعل الناجمة من هذه التأثيرات.

ونقل الإنجليزيان فرنسيس بيكون (١٥٦١ — ١٦٢٦) وجون لوك (١٦٣٢ — ١٧٠٤) هذه الطريقة من ميدان العلوم الطبيعية إلى مجال الفلسفة وفروعها ، وهذا العمل — على حد قول إنجلز — أنتج الطريقة الميتافيزيقية التي تميزبها القرن الثامن عشر إلى حد كبير . فى نظر الميتافيزيقي يكون الشيء موجوداً أو غير موجود إذ لا يجتمع النقيضان ، لأن الموجب والسالب ينفى كل منهما الآخر أو يطرده . ولا شك أن هذه الطريقة أفادت العلم ودعت إلى تقدم الحضارة، ولكنها جعلتنا فى الوقت نفسه نهمل النظر إلى العالم على أنه وحدة كلية .

ولم تلبث النظرة الميتافيزيقية أن وجهت إليها ضربة عميقة حين طلع داروين على العالم بكتابه عن « أصل الأنواع » متضمناً نظريته فى النشوء والارتقاء ، وأثبت بالأدلة أن الكائنات العضوية هى جميعاً ثمرة النتائج المترتبة على عملية التطور القائمة منذ ألوف الألوف من السنين ، وأعلن أنه إذا أردنا أن نكوّن صورة دقيقة للعالم وتطور الجنس البشرى وانعكاس هذا التطور فى أذهان الناس فلن يتيسر لنا ذلك إلا باستخدام أساليب الديالكتيك التى توجه إهتماما دائماً إلى الأفعال وردود الأفعال الناشئة عن عمليتى الحياة والموت ،والتى تعنى بالتغييرات التقدمية أو الرجعية وتوضيح ماهيتها ومداها . وعلى هذا النحو بعث داروين الحياة من جديد فى الطريقة الإغريقية بعد أن دعمها بالأدله المبنية على المشاهدات والدراسة والتجارب . وكان من المتعين أن ينقل الفلاسفة هذا الأسلوب الجديد فى البحث أو الطريقة الجدلية (الديالكتية) إلى ميدان الفلسفة ، وهنا يبدو فضل المثالية الألمانية التى وجدت فى هيجل أعظم من يعبر عنها .

نعلم أن المنطق الصورى formal logic ينفى وجود التناقض أو اجتماع الأضداد ، فحسب هذا المنطق يستحيل أن يكون الشيء موجوداً وغير موجود

فى آن واحد ، وبعبارة أخرى أن الشيء إما موجود أو غير موجود . غير أن هذا المنطق الصورى لا ينطبق إلا على عالم يمتاز بالسكون لأن الشيء الذى لا يتحرك ولا يتغير لا يمكن أن يكون وفى الوقت نفسه لا يكون ، وهذا العالم الساكن Static لا وجود له إلا فى المعانى المجردة . أما العالم الحقيقى فعالم طابعة الحركة (ديناى (Dynamic) . ولما كانت الاشياء المتحركة فى حد ذاتها معناها أن تكون وأن لا تكون فى الوقت نفسه ، أى بمعنى آخر أن وجودها يسمح باجتماع الأضداد أو المتناقضات لهذا إذا درسنا هذا العالم المتحرك وجب استبعاد المنطق الصورى وأحكامه وقضاياه ، وتعين البحث عن منطق صالح لتفسير الحركة القائمة على الإنتقال من صورة إلى أخرى . هذا المنطق الجديد هو ما يعبر عنه باسم الديالكتيك وهو كما نرى يخالف المنطق الأرسططالى ، إذ يسمح باجتماع الأضداد .

ذكر الفيلسوف الألمانى فخته أن هناك خطوات ثلاثاً تمر بها الذات لكى تدرك نفسها ، وهى التقرير thesis والتباين (أو التقابل) antithesis والتأليف (أو التركيب) synthesis [1] . أخذ هيجل هذه المبادىء الثلاثة وقال إنه لو عبرنا عن هذا من التاريخ البشرى لوجدنا كل مرحلة من مراحل المدنية تتضمن صورة ناقصة أو غير كاملة من الفكر أو الحقيقة ، ولكن هذا الناقص يتضمن على الأقل جزءاً مما هو فى حاجة إليه لكى يكمل ، وبعبارة أخرى أن فيه مظهراً مضاداً يتضمن صورة مخالفة من الفكر ، وهنا ينشأ الصراع بين الطرفين المتناقضين لأن العقل البشرى (أو المدنية البشرية) لا يقبل هذه المتناقضات دون العمل على التخلص منها . لكن لن يخرج أحد الضدين أو النقيضين من الصراع وقد أحرز انتصاراً كاملا ، بل إن طبيعة الصراع نفسه تقضى بخروج نتيجة أخرى تخالف الطرفين الأولين وإن تضمنت شيئاً من كل منهما . وهذه النتيجة الأخرى تصبح الطرف الأول فى صراع جديد وهكذا . وبواسطة هذه المراحل يقترب تاريخ الإنسان من الكمال الذى ينشده . وبهذه الوسيلة أصبح العالم الطبيعى والتاريخى والمعنوى

---

(١) قصة الفلسفة الحديثة ؛ مصدر سابق ج ٢ ، ص ٣٣٠ — ٣٣١ .

يعرض لنا على هيئة عملية دائمة من الحركة والتغير والانتقال والتقدم ، وأمكن إبراز ما فى الحركة والتقدم من العلاقات المتداخلة والمتشابكة ، ومن هنا لم يعد تاريخ الجنس البشرى مجموعة مضطربة غير مرتبطة من العنف ، بل صار عبارة عن تطور الإنسانية ذاتها المتقدم .

أخذ ماركس طريقة هيجل ولكنه طبقها على العالم الموضوعى أو الظاهرى، عالم التجارب التى تمر بنا كل يوم . فالأشياء التى نتلقاها فى حياتنا اليومية هى غايات نهائية وحقائق؛وعالم التجارب ليس ساكناً بل كل شىء فيه يتغير أى يصير خلاف ماهو عليه ، وهذا التغيير يسير وفقاً لقانون الديالكتيك عن الصراع . وبما أن الأشياء هى الحقائق النهائية فإن الأشياء هى القوى المحركة فى التاريخ البشرى . ولكن : ماهذه الأشياء أو هذه القوى المحركة ؟ يجيب ماركس بأنها « قوى الإنتاج » وكلما زادت قوى الإنتاج تبعاً لتقدم الإنسان فى المعرفة مر التاريخ فى مراحل التطور التى تتمشى مع الزيادة فى قوى الإنتاج.غير أن الصراع ليس صراعاً بين الإنسان والطبيعة ولكنه بين الناس أنفسهم . ولكى نزيد الأمر وضوحاً نقول إن كل مرحلة تحققها قوى الإنتاج تخلق مجموعة من العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع ، ويترتب على هذه العلاقات قيام الهيكل السياسى والاجتماعى الذى ينظم المرحلة الجديدة ويكفل لها الاستقرار المؤقت . ويلاحظ أن هذه العلاقات الاقتصادية تؤدى إلى انتظام الناس فى طبقات اقتصادية دنيا وعليا ومن ثم ينشأ الصراع بين هذه الطبقات .

رفض ماركس النظرية المثالية وأخذ بالنظرية المادية التى نشأت ونمت فى إنجلترا وفرنسا ثم مزجها بالطريقة الديالكتية التى امتازت بها المثالية الألمانية فكانت النتيجة هذه « المادية الجدلية أو الديالكتية » . ولما كانت هذه النظرية تستخدم لتفسير تاريخ الجنس البشرى لهذا يمكن أن ندعوها «المادية التاريخية» .

وهنا نسأل : ما القوانين العامة التى أعلن ماركس أنها تفسر أحداث التاريخ البشرى؟يجب أن نلاحظ أولاً أن تطور الإنسانية لا يسير فى خط مستقيم، بمعنى

أن المجتمع البشرى لا يتقدم ببطء وانتظام من الأدنى إلى الأعلى ، بل إن حركة التطور تسير فى خط متعرج . فليس بصحيح أن المدنيات تنهض ثم تتداعى على التعاقب إذ الواقع أن فى كل مدنية أو مرحلة من التقدم كسباً وخسارة . مثال ذلك أنه إذا زالت الرأسمالية وحلت محلها الاشتراكية حيث تكون للمجتمع السيطرة على أدوات الإنتاج ، فلن يكون معنى هذا العودة إلى أساليب الإنتاج التى كانت سائدة قبل العصر الرأسمالى ، لسبب بسيط وهو أن هذه الأساليب لن تكون كافية لإشباع حاجات الناس بعد أن زاد عددهم وتعددت وتنوعت مطالبهم ، وإنما سوف تحتفظ الاشتراكية بكل ما تحقق من الإنجازات فى مجال العلم والتكنولوجيا وتعمل على تطويرها[1]. الذى نريد أن نقوله هو أن دورة التاريخ فى حقيقتها أشبه بنظام الحلزون الذى فيه تعود الحركة نحو المكان الذى بدأت منه ولكن فى نقطة أعلى منه ، فنحن فى النظام الاشتراكى سنرجع من جديد إلى نظام سيطرة المجتمع على أدوات الإنتاج ولكن أساليب الإنتاج ستكون مخالفة . هذا هو القانون الأول الذى لاحظه ماركس فى تطور التاريخ البشرى ، ويدعى « سلب السلب » لأن كل مرحلة تنقض أو تنفى سابقتها ، كما أنها هى الأخرى تجد ما يناقضها وينفيها وهكذا ، وبذلك يتحقق التغير والتقدم .

ولنضرب مثلا لنبين كيف طبق ماركس هذا القانون فى دراسته . فى العصر السابق للنظام الرسمالى (على الأقل فى انجلترا) كانت الصناعة الصغيرة موجودة على أساس ملكية المنتج لأدوات الإنتاج . وعن طريق انهيار هذه الملكية الفردية الصغيرة أخذ رأس المال يتجمع بهذه الطريقة الأولية البسيطة . وبمجرد أن يتحول العمال إلى بروليتاريا وتتحول وسائلهم فى العمل إلى رأس مال ، وبمجرد أن تتمكن الرأسمالية من الوقوف على قدميها ، يتخذ انتزاع الملكية من الملاك الفرديين مظهراً آخر . فيصبح الذى تنتزع منه وسائل إنتاجه ليس العامل

---

(١) لهذا يصعب إدراك المنطق الكامن وراء ما يقال له الثورة الثقافية البروليتارية فى الصين والتى ازدادت حدتها فى عام ١٩٦٦ ؛ وراحت تهدم كل مظاهر الحياة الثقافية القديمة بحجة أنها بورجوازية فكأنما تريد أن تلغى التراث الحضارى وهو أمر مستحيل .

الذي يشتغل لحسابه ولكنه الرأسمالي الذي يستغل عدداً كبيراً من العمال ، وبعبارة أخرى يأخذ كل رأسمالي في سحق الآخرين ، وتستمر العملية إلى أن تتركز ملكية رأس المال في أيدي نفر قليل يستخدم أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج . ومن هذا المثال نرى أن الملكية الخاصة الرأسمالية هي السلب الأول لنظام الملكية الخاصة الفردية المرتكزة على جهود المالك ولكن الإنتاج الرأسمالي وسيلة سلبه كذلك ، وهكذا يتحقق قانون « سلب السلب » .

غير أن هذا القانون ليس معناه أن كل مرحلة تقضي على سابقتها بما لها من مميزات ومساوى قضاء تاماً إذ تكون نتيجة ذلك عدم تقدم الحضارة . فالواقع أن كل مرحلة تناقض المرحلة الموجودة وتتضمن في حد ذاتها جانباً من المرحلة الثانية . ولا ريب أنه ليس في الإمكان الاعتراف بإمكانيات حدوث هذه الحركة إلا إذا اعترفنا بأن الحقيقة تظهر متناقضات من هذا النوع لاحصر لها ، وهي متناقضات لا تحل إلا عن طريق عنصر جديد وهذا العنصر الجديد يشمل الجانب الإيجابي أو الصالح من المرحلة التي يجب أن تزول في عملية التقدم .. هذه الظاهرة المستمدة من طبيعة قانون اجتماع الأضداد يمكن أن ندعوها « تداخل الأضداد » وهذا هو القانون الثاني .

أما القانون الثالث والأخير فخاص بالعلاقة بين التغييرات الكمية والنوعية ومؤداه أننا نلاحظ في كثير من الحالات أن التغيير الكمي إذا جاوز نقطة معينة صار تغييراً من حيث النوع أو الكيف . ولعل مثلا بسيطاً من العلوم الطبيعية قد يفسر هذا القانون . فالماء إذا تعرض للحرارة درجة بعد أخرى يظل ماء كما هو ولكنه حين يصل إلى درجة معينة وهي المعروفة بدرجة الغليان ، يتحول إلى بخار . ومن الاشتراكيين من غير أتباع المدرسة الماركسية من يقول إننا سنظل نصلح في الرأسمالية وننتزع منها الإمتيازات إلى أن نصبح يوماً فنجد المجتمع وقد تحول إلى الاشتراكية . والماركسيون لا ينكرون أهمية انتزاع الاصلاحات والامتيازات ولكنهم يقولون إننا سنصل إلى نقطة عندها تتحول التغييرات

الـكمية فى الرأسمالية بسبب هذه الاصلاحات إلى تغيير نوعى . عند هذه النقطة يتعين على أصحاب رؤوس الأموال أن يوقفوا هذه الاصلاحات أو أن يتخلوا عن مراكزهم . هذه هى اللحظة الحرجة حيث تقف الطبقتان المتعارضتان فى المجتمع البورجوازى وجهاً لوجه ويصبح موضوع الخلاف هو : هل تستمر عملية الاصلاحات وبذا يقضى على الرأسمالية أم تقف فتعيش الرأسمالية[1] .

يبقى سؤال آخر . لنفرض أن الرأسمالية كمرحلة فى تطور الحضارة وتاريخ الإنسان قد حلت محلها الاشتراكية ، فماذا يـكون مصير الديالـكتيك الذى يقوم على اجتماع الأضداد أو وجود الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتعارضة . قد يجيب البعض بأنهم لا يعلمون أو لم يفـكروا فى الأمر . ولـكن نلاحظ من جهة أخرى أن هذا السؤال يفترض أن أساس الديالـكتيك هو صراع الطبقات وحده ، وهذا غير صحيح ، إذ الحقيقة أن هذا المنطق يسمح بصيغ أخرى خلاف الصراع بين الطبقات . وفى هذه الحالة يصبح التعارض خاصاً بنواح أخرى[2] ، كأن يكون الخلاف مثلا بشأن الآراء المتضاربة فى ترقية أساليب الإنتاج وغير ذلك مما يؤدى إلى اطراد ترقى المجتمع .

---

(١) Strachey, John : The Theory and Practice of Socialism, pp. 397 — 398.

(٢) Cole : What Marx Really Meant, pp. 290—291.

الفصل السابع

النظرية المادية وتفسير التاريخ

يقول ماركس: «فى الإنتاج الاجتماعى الذى يزاوله الناس تراهم يقيمون علاقات محددة لاغنى عنها ، وهى مستقلة عن إرادتهم . وعلاقات الإنتاج هذا تطابق مرحلة محدودة من تطور قواهم المادية فى الإنتاج ، والمجموع الكلى لهذه العلاقات يؤلف البناء الإقتصادى للمجتمع ، وهو الأساس الحقيقى الذى تقوم عليه النظم القانونية والسياسية ، والتى تطابقها أشكال محدودة من الشعور الاجتماعى .فأسلوب الإنتاج فى الحياة المادية يعين الصفة العامة للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية فى الحياة. ليس شعور الناس هو الذى يعين وجودهم ولكن وجودهم هو الذى يعين شعورهم. وعند بلوغ مرحلة معينة من تطور قوى الإنتاج المادية فى المجتمع تراها تصطدم مع علاقات الإنتاج القائمة ، أو علاقات الملكية بالتعبير القانونى ، وبذا تتحول هذه العلاقات إلى أغلال على تطور قوى الإنتاج ، وهنا تبدأ فترة ثورة إجتماعية ».(1)

ويقول فردريك إنجلز « تبدأ النظرية المادية من المبدأ التالى وهو أن الإنتاج ومايصحبه من تبادل المنتجات هو الأساس الذى يقوم عليه كل نظام إجتماعى ، وفى كل مجتمع فى التاريخ نجد أن توزيع المنتجات ومايصحبه من تقسيم المجتمع إلى طبقات ، يعينه الإنتاج وطريقته وكيفية تبادله . فطبقاً لهذه النظرية نرى أن الأسباب النهائية لكافة التغيرات الإجتماعية والثورات الأساسية يجب البحث عنها لافى عقول الناس أوفى بحثهم عن الحق والعدل والأزليين ، وإنما فى التغييرات التى تطرأ على أسلوب الإنتاج والتبادل . وإذن فعلينا ألا نبحث عن هذه الأسباب فى الفلسفة وإنما نبحث عنها فى اقتصاديات العصر الذى تعنيه » .

---

(1) A Contribution of the Critique of Political Economy Preface (Selected Works, vol. p. 356).

معنى هذا « أن أى نظام إقتصادى ليس إلا وسيلة تطبق بها قوة العمل فى الأنسان على ماتصل إليه يده من أدوات الإنتاج وموارده . وقدرة الإنسان على العمل تشمل جميع أشكال العمل اليدوى والذهنى الصالحة لصنع الأشياء النافعة ، وكذلك المعلومات والمهارة المكتسبة التى هى تراث الأجيال السابقة . وكذلك يقصد بأدوات الإنتاج وموارده هبات الطبيعة الخاصة ، فضلا عن جميع أدوات الإنتاج الصالحة للاستعمال والتى هى ثمرة الماضى ، وكذلك كافة المدخرات الصالحة للاستعمال والتى هى أيضاً نتيجة عمل سابق » (١)

من هذا نتبين أن مشكلة المجتمع الإقتصادية فى أى عصر من العصور عبارة عن إقامة العلاقات السليمة بين أفراد هذا المجتمع ، والأشياء التى يمكن تطبيق العمل الإنسانى عليها ، وذلك بطريقة تكفل استغلال الموارد الإنتاجية إلى الحد الأقصى . ويلاحظ كذلك أن أية علاقة من هذا القبيل تتضمن فى الوقت نفسه علاقة بين الناس أنفسهم ، حيث ينظمون الاستغلال الإجتماعى لعوامل الإنتاج عن طريق عملهم ؛ وبعبارة أخرى يجب وجود شكل من أشكال تقسيم العمل ، ونوع من تنظيم حقوق أفراد المجتمع فى استعمال وسائل الإنتاج ،ويترتب على هذا إنقسام المجتمع إلى طبقات ؛ وسيادة كل طبقة تلاءم العصر الخاص بها . ومن هذا كله يبدو واضحاً أن هذه النظرية المادية فى تفسير التاريخ لا تعرف نظاماً إقتصادياً صالحاً لجميع الأزمنة والعصور ، وإنما ترى أن أى نظام إقتصادى يتفق وحالة القوى الإنتاجية الموجودة فى عصر معين ، هو نظام يوافق الطبيعة البشرية (٢) . النظم الإقتصادية إذن ليست ثابتة بل تتغير من وقت لآخر ، وماذلك إلا لأنها تعمل على تنظيم موارد الإنتاج وهذه الأخيرة تتغير على الدوام بسبب ما يطرأ من التغييرات على مهارة الناس ومعرفتهم بطرق استخدام هذه الموارد (٣) . وبناء على هذه الحقائق نرى أنه من ألزم الأشياء أن يعاد النظر من وقت إلى آخر فى النظم الاقتصادية

(١) Cole : What Marx Really Meant, p. 76,

(٢) Plekhanov (George), Essays on Historical Materialism, p. 19,

(٣) What Marx Really Meant, p. 77.

حتى يظل الانسجام قائماً بينها وبين التغييرات في أدوات الإنتاج ومواده وأساليبه المختلفة ، وهذا الإنسجام شرط أساسي لا غنى عنه لصلاحية أي نظام اقتصادي وقيامه بتحقيق الغاية منه .

من الطبيعي أن أي نظام إقتصادي ينشأ وينمو على هذا النحو لا يقدر له الدوام والنجاح إلا إذا صحبه نظام من العلاقات السياسية والروابط الاجتماعية حتى يصير في الإمكان حماية حقوق الأفراد في استخدام الموارد الإنتاجية، لأن هؤلاء الأفراد هم الأدوات المنفذة للنظام الإقتصادي ، وحتى يمكن أيضاً إرغام بعض الأفراد أو الطبقات على مراعاة مقتضيات النظام الإقتصادي . وبعبارة أخرى لابد من وجود نظام قانوني مناسب . فالهدف الاقتصادي من النظام القانوني أنه يخلق الأحوال والظروف التي تمكن أفراد المجتمع بوجه عام من استخدام قدراتهم الذهنية واليدوية في العمل على مالديهم من موارد الإنتاج على الوجه الأصلح، وإذا حاولت جماعة ما عرقلة سير العمل فإن النظام القانوني القائم يقف حائلا دونها .

اعتراضات على النظرية :

يعترض على هذه النظرية بأنها تعد العوامل الاقتصادية المؤثر الوحيد في تطور التاريخ البشرى . هذه النقطة عالجها إنجلز [1] فقال : إن الذي نفهمه عن الأحوال الاقتصادية التي نعدها الأساس الذي يعين تاريخ المجتمع هو الوسائل التي ينتج بها أعضاء المجتمع البشرى وسائل عيشهم ويتبادلون بواسطتها المنتجات فيما بينهم ، وهذا يشمل إذن فن الإنتاج والنقل .. إننا نعتبر الأحوال الاقتصادية العامل الذي يعين في النهاية التطور التاريخي .

ولكن هناك نقطتين يجب عدم إغفال شأنهما ، أولاهما أن التطور السياسي والقانوني والفلسفي والأدبي يرتكز على التطور الاقتصادي ، ولكن هذه جميعاً يؤثر الواحد منها في الآخر ، كما أنها تؤثر في الأساس الإقتصادي . وإذن ليس

(١) Letter to Heinz Starkenburg (Jan. 25, 1894), Selected Works of Karl Marx, vol. I, pp. 391 — 392.

المركز الإقتصادى بالسبب الوحيد الإيجابى الفعال بينما ماعداه ذو أثر سلبى ، وإنما هناك تفاعل مشترك على أساس الضرورة الاقتصادية . وثانى الأمرين أن الناس يصوغون تاريخهم لا بناء على خطة إجماعية أو حسب خطة إجماعية أو حتى فى مجتمع محدود معلوم ، ولكن جهودهم تتصادم ولهذا السبب وحده نجد أن هذه المجتمعات جميعها تحكمها الضرورة التى تكملها الصدفة أو التى تبدو بمظهر الصدفة ولكن هذه الضرورة هى فى النهاية ضرورة إقتصادية .

وقال إنجلز أيضاً فى موضع آخر [١] : إن الموقف الاقتصادى هو الأساس ولكن العناصر المختلفة التى يتكون منها البناء العلوى لها أثرها فى الصراع التاريخى وأحياناً تكون لها الغلبة فى تحديد شكل هذا الصراع . وهو يقصد بهذه العناصر المظاهر السياسية لصراع الطبقات ونتائجه ، والدساتير التى تقيمها الطبقة المنتصرة ، وأشكال القانون والنظريات الفلسفية التى هى إنعكاس هذا الصراع فى أذهان المتنازعين ، والآراء والمعتقدات الدينية . فكأن الماركسيين يعدون الحادث الاقتصادى هو الأول من حيث الزمن ، ولكن لا يلبث بعد ذلك ان يبدو أثر التغييرات السياسية والاجتماعية حتى فى الموقف الاقتصادى .

ولتوضيح هذا الأمر نضرب مثالا بظهور القوميات فى أوربا . فالملاحظ من تتبع تاريخ القارة فى أواخر العصور الوسطى أن الحركة القومية لقيت تأييداً كبيراً من جانب الطبقة المشتغلة بالتجارة وأن هذه الطبقة وقفت إلى جانب الملوك فى محاولتهم إضعاف قوة أمراء الاقطاع وكنيسة روما لأن التجار يرون من صالحهم قيام حكومة مركزية تضمن الهدوء والأمن والاستقرار ؛ كما كانوا ساخطين على سيطرة الكنيسة ودعاويها وإعفائها من كثير من الإلتزامات المالية ومن هنا جاء تأييدهم لحركة إنشاء كنائس قومية مستقلة عن روما . ولكن دعاة الإصلاح الدينى كانت تحركهم عوامل دينية بحتة ، وكانت الجماهير التى اشتبكت بحماس فى الحروب الدينية مدفوعة بالجانب الدينى قبل كل شىء آخر . ولكن ما كان فى إمكان هذه

(١) خطاب إلى بلوخ بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٨٩٠ ، المصدر السابق ؛ ص ٣٨١–٣٨٢ .

الدعوات الدينية أن تنجح إلا لأنها كانت متمشية مع أهداف الطبقة الرأسمالية الجديدة ورغبتها فى التحرر من القيود من إقطاعية وكنسية . هـذا من جهة ، ومن جهة أخرى نرى أن قيام القوميات كان عملية مترتبة على انحلال النظام السائد فى العصور الوسطى وهذا انحلال أساسه أسباب ترتد إلى التغيير الناجم من تحول طرق التجارة وكشف العالم الجديد . ولما كانت البلاد المقدر لها أن تنتفع من الـكشف الجديد هى الواقعة على جانب المحيط الأطلسى كان لابد من قيام حكومات وطنية مستقلة قوية .

ويقال أيضاً إن النظرية المادية فى تفسير التاريخ تتنافى مع فـكرة حرية الإرادة وإنها تبعاً لذلك تستبعد من نطاقها أثر كل مجهود ونشاط وفاعلية من جانب الفرد ، وتنـكر أهمية الدور الذى يقوم به العباقرة بوجه خاص، فى مجرى الأحداث التاريخية . وبمعنى آخر أن إيمان الماركسيين بأن التاريخ عملية متصلة الحلقات من التطور الذى يسير وفق قوانين ثابتة معينة ، قريب الشبه بعقيدة القضاء والقدر .

حين أقول إن أعمالى تـكوّن حلقة محتومة فى سلسلة أحداث لابد من وقوعها فإنى أقصد أن عدم توافر الإرادة الحرة بالنسبة إلىّ مماثل للعجز عن العمل، وعدم توافر الإرادة هذا ينعكس فى ذهنى على هيئة استحالة التصرف بخلاف مايجب أن يعمل ، وبعبارة أخرى « حين يبدو لى الشعور بالإرادة الحرة أنه استحالة ذاتية وموضوعية كاملة ، عن التصرف على غير الطريقة التى أعمل وفقاً لها ، وحين تـكون أعمالى فى الوقت نفسه أشد الأشياء الممكنة التى أرغب فيها ، فهنا تصبح الضرورة فى ذهنى متماثلة مع الحرية ، والحرية متماثلة مع الضرورة وحينئذ فأنا غير حر بمعنى أنى لا أستطيع أن أخل بهذا التماثل بين الحرية والضرورة ولا أستطيع أن أجعل الواحدة تعارض الأخرى أو تناقضها ، ولا أستطيع أن أشعر بقيـد الضرورة . ولـكن مثل هذا النقص فى الحرية هو فى الوقت نفسه المظهر الـكامل الذى تبدو به »[1] . فالرأسمالية مثلا تخلق خلال تطورها عوامل سلبها أو القضاء عليها ، فهذه

(١) Plekhanov, George : The Role of the Individual in History, p. 19.

ضرورة تاريخية ، وأنت الأداة لتنفيذ هذه الضرورة بحكم مركزك الاجتماعى ومواهبك العملية وصفاتك الخلقية ، فهذا أيضاً مظهر للضرورة ، وفضلا عن هذا فأنت شديد الرغبة فى تحقيق هذه الضرورة ولا يسعك أن ترغب خلاف ذلك ، فهذا مظهر من الحرية — أو الحرية الناشئة عن الضرورة . فهى حرية متماثلة مع الضرورة أو ضرورة تحولت إلى حرية [1]. وعلاوه على هذا فإن شعورك بأن حادثاً لابد من وقوعه وأنك أحد الأدوات التى لابد منها لتمام ذلك ، هذا الشعور يزيد من نشاطك ومجهودك مادمت راغباً فى وقوع الحادث وتمامه .

ويضرب لنا بليخانوف مثلا رياضياً لتقريب الفكرة إلى الأذهان فيقول : لنفرض أن الظاهرة (ا) يجب أن تقع حتماً إذا توافرت ظروف معينة نرمز لها بالحرف (س) وبعض هذه الظروف وليكن (ب) موجود الآن فعلاً والبعض الآخر وهو (ج) سيتوافر فى وقت معلوم ، ومجموع هذه الظروف يشمل أعمالك المرموز لها بالحرف (ى). إذن س = ب + ج + ى . فإذا أمكن أن يحل مكانك شخص آخر كانت ى = صفر أى أن أعمالك لا قيمة لها ولا أثر لها مطلقاً ؛ وصارت ب + ج = س . وإذا أمكن لشخص نرمز لأعماله بالحرف (هـ) أن يحل محلك أصبحت ب + ج + هـ = س على شرط أن ى = هـ تماماً . أما إذا كنت شخصاً له أهمية وكانت أعمالك ضرورية لايمكن الاستغناء عنها ثم وقفت موقفاً سلبياً أى لم تعمل شيئاً ففى هذه الحالة لايمكن أن تكون ب + ج = س مطلقاً، ومعنى هذا أن الظاهرة (ا) لن تتم كما قدرنا من حيث الشكل أو الزمن وربما لاتتحقق أبداً .

وموضوع دور الفرد شغل أذهان الباحثين كثيراً . فقد كان كتاب القرن الثامن عشر يعلقون أكبر الأهمية أو الأهمية الأولى على أعمال الفرد وجهوده فى

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٧ .

أحداث التاريخ . ولا ريب أن هذه النظرة كان لها مايبررها إذ فى ذلك العصر عظمت دراسة العلوم الطبيعية عن ذى قبل وكانت وجهتها العناية بدراسة الفرديات وبيان أثرها . كما أن أعمال الكثيرين من حكام ذلك القرن قد بهرتهم من ناحية كما أثارت تصرفات البعض الآخر إستياءهم من ناحية أخرى . فلاعجب أن نسبوا القوة والانحلال للأفراد بعد أن شهدوا التقدم الكبير فى مملكة بروسيا فى عهد فردريك الأكبر، ورأوا كيف منيت فرنسا بهزائم ساحقة وفقدت إمبراطوريتها الاستعمارية على يد لويس الخامس عشر كما خيل لهم . حقيقة كان لبعض طلاب التاريخ نظرة مخالفة . فهردر الألمانى مثلا كان يؤمن بالشعب ويرى تاريخه عبارة عن تطور أو نمو تدريجى ، واستهل عهد التقدير الحماسى لروح الشعب ، كما يبدو فى اللغة والشعر والفن والتقاليد[1] . غيرأن أمثال هردر قليلون بالنسبة إلى رجال المدرسة الفردية .

ولما بدأ القرن التاسع عشر واستقرت الأحوال بعد حوادث الثورة الفرنسية وحروب نابليون بدأ رد الفعل . وأخذ كثيرون من المؤرخين يرون أن حوادث التاريخ لا يمكن أن تكون نتيجة أعمال الأفراد بل أنها من تأثير قوة خفيــــة تسير وفق قوانين ثابتة لاتتغير . وهذا الرأى الجديد نلقاه واضحاً فى المؤلفات التى وضعت عن الثورة الفرنسية . هـذا الرأى ليس بغريب بعد أن شاهد الكتاب الثورة الفرنسية وكيف حدثت وكيف تطورت . كما أن ظهوره طابق إنتصار البورجوازية على الأرستقراطية القديمة على أثر حركة جماعية لا نتيجة مجهود فرد واحد أو بضعة أفراد .

وبرغم هذه الروح الجديدة لانجد أن أربابها قد حللوا لنا على وجه التحقيق ماهية الدور الذى يلعبه الفرد فى التاريخ . ولما طلع ماركس بنظريته عن المادية التاريخية اشتد الخلاف بين الكتاب . فقال البعض إن أحداثاً تاريخية كبرى اقترنت ببعض أفراد ما كان ليمكن أن تقع لو أن هؤلاء الأشخاص لم يظهروا ،

---

(١) Hertz : Natsonality in History and Politics,p 331.

بينما تطرف فريق من الكتاب فى الناحية المضادة وأنكر أن يكون لأعمال الفرد أى أثر فى مجرى التاريخ واستشهد بأقوال لنفر من عظماء العصر. فمثلا قال بسمرك فى برلمان إتحاد ألمانيا الشمالية فى ١٦ أبريل ١٨٦٦ : « أيها السادة ليس فى إمكاننا أن نتجاهل تاريخ الماضى أو نخلق المستقبل . وأود أن أحذركم من الخطأ الذى يحمل بعض الناس على تقديم عقارب الساعة ظناً أنهم بذلك يستقدمون الأحداث ويعجلون بمرور الزمن . إن الناس تبالغ عادة فى تأثيرى على الأحداث التى عرفت كيف أستغلها . ولكن لن يخطر ببال أحد أن فى استطاعتى أن أصوغ التاريخ ، ولا أستطيع أن أفعل ذلك حتى بالإشتراك معكم مع أنه يمكننا سوياً أن نقاوم العالم أجمع . لا نستطيع أن نصوغ التاريخ وعلينا الانتظار حتى تتم حوادثه . ليس فى طاقتنا أن نعمل على نضج الفاكهة بتعريضها لحرارة المصباح . وإذا قطفنا الفاكهة قبل نضوجها منعنا نموها وأفسدناها » . غير أن الاستناد إلى مثل عبارة بسمرك لإنكار أهمية دور الفرد ، تخريج فيه القدر الكبير من الغلو والتطرف .

الحقيقة أنه لابد من توافر ظروف معينة كى يستطيع الفرد الموهوب أن يبرز ويكون له أثر . فينبغى أن تكون كفايته من طراز يجعله أكثر اتفاقاً من غيره مع الحاجات الأساسية للمجتمع . كما يشترط أن النظام الإجتماعى القائم لايسد الطريق أمام هذا الشخص الموهوب[1] . وبعبارة أخرى أن الشخص الموهوب الذى يظهر فعلا على مسرح الأحداث والذى يصبح قوة إجتماعية هو نفسه ثمرة أو وليد علاقات إجتماعية . وبالتالى فهو الشخص الذى يقود الجماهير أى الطبقات الاجتماعية .

وعلى سبيل التلخيص نقول « بينما النظرية الماركسية تثبت دور الجماهير الحاسم فى تاريخ المجتمع فإنها فى الوقت نفسه تخصص مكاناً هاماً لنشاط الأشخاص البارزين ، نشاط القادة والمنظمين ، وتبين أنهم يؤدون وظيفة جوهرية للمجتمع .

---

(١) Plekhanov, George : Essays on Historical Materialism

المقال الثانى عن « دور الفرد فى التاريخ » ، ص ٥٠ .

إن القادة يرسمون ويصوغون سياسة طبقة أو دولة أو حزب ، وينظمون تنفيذها العملي ويوجهون نشاطات ملايين الناس » (١) .

ومن الاعتراضات على المادية التاريخية أنها تقلل أو تنكر كلية دور الأفكار فى التاريخ ولكن « الماركسية تقتصر على أن تقرر أن أفكار الناس ومشاعرهم ليست الأسباب النهائية للأحداث التاريخية ، وأن جذور هذه الأفكار والمشاعر هى فى ظروف حياة الناس المادية . ولكن الماركسية تؤكد فى الوقت نفسه أن ظروف الحياة المادية لا يمكن أن تثير أفعال الناس إلا بأن تمر فى وعيهم وأن تنعكس فيه على صورة أفكار محددة ومثل وأهداف إلخ (٢) » . « وأن الأفكار بطبيعة الحال لا يمكن بمحض إرادتها أن تؤثر تأثيراً مباشراً فى حياة المجتمع المادية . إنها تنشأ وتوجد فى عقول الناس وبذلك فلا يمكن أن يظهر تأثيرها على مجرى التطور الاجتماعى إلا عند ما تتجسد فى أعمال وأفعال محددة أى فى السلوك البشرى . فإذا تطابقت الأفكار مع الحاجات الجارية للحياة الاجتماعية فإنها سوف تصل عاجلا أو آجلا إلى وعى الجماهير العريضة وتصبح أفكاراً لهذه الجماهير وتربط بينها لتكوين جيش جبار واحد يستلهم الوحى من هدف واحد وإرادة واحدة .. وهذا هو السبب الذى من أجله قال ماركس إنه عند ما تتملك الأفكار الجماهير فإنها تصبح قوة مادية » (٣) .

مثال تطبيقى للمادية التاريخية

نشر ماركس مقالا بعنوان « صراع الطبقات فى فرنسا » (٤) تنحصر أهميته فى كونه المحاولة الأولى التى أقدم عليها لشرح جزء من التاريخ المعاصر بمساعدة

---

(١) Fundamentals of Marxism — Leninism (1963), p. 180.

(٢) شرحه ، ص ١٣٦ .

(٣) شرحه ص ١٣٧ .

(٤) راجع « مختارات من كارل ماركس » مصدر سابق ، ج ٢ ؛ ص ١٩٣ — ٣١٠

النظرية المادية « على أساس مركز إقتصادى معلوم »[1]. ونقدم هنا موجزاً لجانب منه عن أسباب ثورة عام ١٨٤٨ .

فى يونية ١٨٣٠ نشبت الثورة فى باريس وفر شارل العاشر من البلاد وأسرع فريق كبار البورجوازية إلى تنصيب دوق أورليان وصياً على العرش ، وحين اقتيد الأخير إلى دار البلدية قال لافيت المصرفى الكبير « من الآن فصاعداً سيكون الحكم فى أيدى المصارف وأصحاب الأموال » .

بهذه العبارة الموجزة فضح الرجل سر الثورة التى يقول رجال التاريخ إن الجمهوريين دبروها واستفاد منها الملكيون ، دون أن يوضحوا مركز الفريقين من حيث الطبقات الإقتصادية والاجتماعية . والواقع كان السلطان على عهد لوى فيليب فى أيدى فريق صغير من البورجوازية يقال له الأرستقراطية المالية ، ويضم أصحاب المصارف وقادة بورصة الأوراق المالية وملوك السكك الحديدية وكبار أصحاب مناجم الفحم والحديد وملاك الغابات وجانبا من ملاك الأراضى . هذه هى القوة التى جلست على العرش ، وأملت التشريعات المختلفة على المجالس النيابية المتعاقبة ، وأغدقت المناصب الحكومية على من يستطيع خدمة أغراضها . أما البورجوازية الصناعية الحقيقية فكانت جزءاً من المعارضة الرسمية وتمثلها أقلية فى المجالس النيابية ثم أخذت معارضتها تشتد فى خارج البرلمان وداخله كلما زاد استبداد الأرستقراطية المالية ؛ ولهذا وجدنا جراندان أحد رجال الصناعة فى روان يحمل على حكومة جيزو ويعارضها بقوة ؛ وكذلك شن ليون فوشيه حرب الأقلام على المضاربة والحكومة التى تناصرها ، أما باستيا فثار ضد نظام الحكم مدافعاً عن مصالح بوردو ومنتجى النبيذ فى فرنسا . وقد كانت البورجوازية الصغيرة من كافة الدرجات هى وجماعة الفلاحين ، لاتتمتع بأى نفوذ سياسى .

وبسبب حاجة ملكية يوليه إلى المال إعتمدت منذ البداية على البورجوازية

(١) من المقدمة التى صدر بها إنجلز طبعة عام ١٨٩٥ .

الـكبيرة . كان من المستحيل إخضاع الحـكم لمصلحة الإنتاج القومى بدون موازنة الميزانية ، وهذه الموازنة لا تتحقق إلا بتحديد نفقات الدولة مما يعد اعتداء على مصالح فريق من مؤيدى النظام القائم ، كما كان لا بد من إلقاء جانب من عبء الضرائب على عاتق الأرستقراطية المالية . وفضلا عن هذا كانت لهذه الطبقة المسيطرة مصلحة فى أن تظل الحـكومة مدينة لها ؛ ففى نهاية كل عام عجز يتضخم سنوات ، وكل قرض جديد يهىء الفرصة للأرستقراطية المالية لتقديم قرض جديد كل أربع أو خمس سنوات بشروط غير مناسبة ، كما أن كل قرض جديد يتيح الفرصة لنهب أموال الشعب الذى استثمر أمواله فى سندات الحـكومة وذلك عن طريق مناورات البورصة التى كان رجال الحـكومة والأغلبية البرلمانية على اطلاع عليها . فكان كبار الماليين بفضل سيطرتهم على الحـكومة وإطلاعهم على أسرارها يحدثون تقلبات مفاجئة فى أسعار السندات الحـكومية مما عاد بالخسائر على صغار المستثمرين . وإذ كان العجز المالى فى الميزانية ذا مصلحة مباشرة بذلك الفريق الحاكم من البورجوازية ، وضح السر فى أن نفقات الحـكومة فى أواخر عهد لوى فيليب بلغت ٤٠٠ مليون فرنك بينما صادرات البلاد لم تـكن تتعدى ٧٥٠ مليوناً . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى الأعمال العامة كإنشاء السكك الحديدية ، بدليل الفضيحة التى أظهرت أن كل أعضاء الأغلبية البرلمانية كانوا من المساهمين فى هذه الخطوط الحديدية التى قررت هذه الأغلبية فيما بعد إنشاءها على حساب الدولة . ومن جهة أخرى عمل نفوذ كبار رجال المال على تعطيل تنفيذ كثير من الإصلاحات الضرورية ، فمثلا تعطل تنفيذ إصلاح البريد بسبب اعتراض روتشيلد عليه . وبهذا يمكن القول إن ملسكية يوليه لم تكن سوى شركة مساهمة لاستغلال الثروة القومية وتوزيع الأرباح على الوزراء ورجال الهيئات التشريعية ومائتين وأربعين ألفاً ممن لهم حق التصويت وأنصارهم ، وكان الملك لوى فيليب مدير عام هذه الشركة . وعم الاستياء وتداولت الأيدى فى باريس نشرات ومؤلفات ذات عناوين مختلفة مثل « أسرة روتشيلد المالـكة » و« ملوك العصر اليهود » الخ . واتبعت الحكومة سياسة السلام بأى ثمن مما أساء إلى الشعور القومى والشرف الفرنسى .

ولكن عاملين عجلا بالثورة هما أزمة البطاطس بسبب عجز المحصول فى عامى ١٨٤٥ ، ١٨٤٦ ، والأزمة التجارية والصناعية بانجلترا فى خريف عام ١٨٤٧ والتى امتد أثرها إلى بقية القارة . وإزاء هذا كله اشتدت المعارضة ورفعت العرائض مطالبة بالإصلاح النيابى ، ولكن حكومة جيزو أبت الإستجابة للمطالب ، وانتهى الأمر بنشوب الثورة التى عصفت بحكومة لوى فيليب . وتحت ضغط الطبقة العاملة اضطرت البورجوازية المنتصرة إلى إعلان الجمهورية .

الفصل الثامن

الاقتصاد الماركسي

تعتبر الرأسمالية أعلى صورة للإنتاج السلعى أى إنتاج السلع لأغراض التبادل أى للبيع ، وهو الإنتاج الذى حل محل الاقتصاد الطبيعى الذى كانت له الغلبة فى عصرى الرق والاقطاع . وينبغى أن يلاحظ أولا أن كل منتج ليس بسلعة ، فإذا كل ماينتجه العمل الذى يقوم به الفرد ، يشبع حاجاته هو أو حاجات أسرته فحسب ، فإنه يكون فى الحالة منتجاً فقط ، وهو لا يصبح سلعة إلا إذا نقل عن طريق التبادل إلى شخص آخر يستهلكه . وكان الكتاب الكلاسيكيون يفرقون بين نوعين من قيمة السلعة ، إحداهما « القيمة الاستعمالية » وهى قدرة السلعة على إشباع حاجة بشرية ، والأخرى « القيمة التبادلية » ويقصد بها إمكان مبادلة سلعة بأخرى .

يبدأ ماركس تحليله للرأسمالية وطريقة عملها ، بأن أعاد صياغة هذه التفرقة الكلاسيكية ، مستبعداً القيمة الاستعمالية كعامل فى تعيين الأثمان، وذلك «لأسباب لم يوردها تماماً وبذل خلفاؤه الكثير من العناء من أجل إعادة اكتشافها »(1) . وهو يعرف القيمة التبادلية بوصفها ظاهرة تاريخية لا تنتمى إلى السلع التى يجرى إنتاجها للسوق . ولكن القيمة التبادلية تكتسب معنى آخر فى ظل الرأسمالية حيث لا يملك المنتجون أدواتهم ، ذلك أن التقسيم الاجتماعى للعمل والذى إليه يرجع نشوء ظاهرة تبادل السلع ، هو فى الوقت نفسه انقسام بين الطبقات .

---

(1) George Lichtheim : Marxism, An Historical And Critical Study (1964), p. 178.

وللتبسيط المسألة يقوم ماركس برسم نموذج يفترض فيه مبدأين أحدهما أن الإنتاج يحدث في ظل ظروف يقوم فيها بالعمليات الرئيسية عمال مأجورون بينما الذين يسيطرون على وسائل الإنتاج هم أولئك الذين يملكون رأس المال ويستأجرون قوة العمل . أما المبدأ الثاني فهو أن جميع العمل الذي يؤدي « لازم من الوجهة الاجتماعية » أي يؤدي طبقاً للمستويات الفنية السائدة وأحوال الإنتاج العادية ، وأنه عمل « متجانس » أي أنه بذل لقوة عمل متجانسة .

ينتقل ماركس بعد ذلك إلى تحليل ظاهرة الربح بالاستناد إلى الفكرة الكلاسيكية التي ترى أن العمل هو مصدر القيمة الوحيد، ولكنه يعدل الفكرة حتى تتمشى مع تعريفه العمل بأنه « مقياس » القيمة . وواضح أنه إذا كان العمل هو مقياس القيمة التبادلية للسلع ، فإنه هو نفسه لا يمكن أن تكون له قيمة . ولكن في ظل الرأسمالية يظهر العمل في السوق كسلعة وبذا يجب الافتراض بأن له قيمة تبادلية . وفضلا عن هذا إذا كانت قيمة المنتج التبادلية مساوية لما يتضمنه من وقت العمل فإن القيمة التبادلية للعمل الذي يتم في يوم يجب أن تكون مساوية لما ينتجه ، أي يجب أن يكون أجر العمل مساوياً لمنتج العمل، وواضح أن هذا ليس بالأمر الواقع .

هذا اللغز حله ماركس بالتفرقة التي قد تبدو مفتعلة في نظر غير الماركسيين ، بين العمل وقوة العمل ، ويقصد بالأخيرة قدرات المرء الجثمانية والعصبية على أداء العمل . وإذ أصبحت قوة العمل تباع وتشترى — شأنها شأن أية سلعة أخرى بالسوق — فإن قيمتها تحددها « تكاليف إنتاجها » أي يحددها العمل اللازم لإنتاجها ويقصد بهذا وقت العمل اللازم لإنتاج وسائل العيش اللازمة للابقاء على حياة العامل وأسرته . والفرق بين هذا الحد الأدنى اللازم للابقاء على العامل وأسرته وبين قدرة العامل الإنتاجية عندما تستخدم في العمل ، يظهر على هيئة « فائض قيمة » وهذا هو سر تجميع أو تكوين رأس المال . فالذين يملكون وسائل الإنتاج يعملون على تجميع رأس المال لا بسبب ندرة رأس المال «أو المقدرة»، وإنما لأن إنتاجية العمل في ظل الظروف العادية تزيد عما هو لازم للابقاء على العامل[1]

(١) المصدر السابق ؛ ١٧٩ .

ولتوضيح فائض القيمة هذا ونشأته ، يضرب إنجلز المثال التالى . افترض أن وسائل العيش هذه تمثل ست ساعات من وقت العمل يومياً ، فإن الرأسمالى الذى يشترى قوة العمل أى يستأجر عاملا يدفع للأخير القيمة الكاملة لقوة عمله فى يوم إذا دفع له مبلغاً من المال يمثل أيضاً ست ساعات من العمل . وبمجرد أن يشتغل العامل ست ساعات فى خدمة الرأسمالى ، يكون قد سدد له تماما ما أنفقه أى ما دفعه ثمناً لقوة العمل التى اشتراها . إلى هنا لاتتحول النقود إلى رأس مال ولا تنتج فائض قيمة . ولهذا السبب فإن لمشترى قوة العمل فكرة أخرى عن طبيعة الصفقة التى أجراها . إن كون عمل ست ساعات لازم للابقاء على العامل حياً لمدة أربع وعشرين ساعة ، هذه الحقيقة لا تحول دون اشتغاله اثنتى عشرة ساعة من الساعات الأربع والعشرين . فقيمة قوة العمل والقيمة التى تخلقها قوة العمل خلال عملية العمل ، حجمان مختلفان . وبذلك فعلى أساس الفرض الذى قدمناه ، فإن العامل يكلف صاحب المال كل يوم قيمة منتج عمل ست ساعات ولكنه يعطيه كل يوم قيمة منتج عمل ١٢ ساعة . هذا الفارق عبارة عن عمل فائض لمدة ست ساعات لم يدفع ثمنه . . لقد تمت الخدعة ، فأنتج فائض القيمة وتحولت النقود إلى رأس المال(١) . وهذا العمل غير المدفوع أجره ، أى فائض القيمة ، هو الذى يعيش عليه جميع أعضاء المجتمع غير العاملين ، وهو مصدر ربح الرأسمالى والريع الذى يتقاضاه ملاك الأراضى والضرائب التى يقع عبئها على الطبقة الرأسمالية .

ويقول ماركس إنه خلال جزء من وقت العمل ينتج العامل الأجير منتجا يلزم للابقاء على حياته ، ويقال له « وقت العمل الضرورى » ويقال عن العمل المبذول خلال هذا الوقت أنه « العمل الضرورى » . وخلال جزء آخر من وقت العمل ، وهو « وقت العمل الفائض » يخلق العامل فائض القيمة .

بعد ذلك يفرق ماركس بين جزئين من رأس المال وهما رأس المال المستمر الذى

---

(١) Anti — Duhring (1962), pp. 282-283.

ينفق على وسائل الإنتاج (المبانى ، الآلات ، الوقود والمواد الخام الخ) ، ورأس المال المتغير الذى ينفق على قوة العمل (الأجور) ولكل من هذين الجزئين دور مختلف فى إنتاج فائض القيمة . فوسائل الإنتاج لا تخلق أية قيمة عن طريق اشتراكها فى عملية الإنتاج ، بمعنى أن قيمة رأس المال المستمر تنقل بصورة كلية أو جزئية إلى المنتج التام الصنع . أما رأس المال المتغير فينمو عن طريق خلق فائض القيمة فى أثناء عملية الإنتاج . ونسبة فائض القيمة إلى رأس المال المتغير تمثل درجة استغلال رأس المال للعمل ويقال لها معدل فائض القيمة بينما نسبة فائض القيمة إلى رأس المال الكلى (المستمر + المتغير) تمثل معدل الربح .

ويحدث نمو فائض القيمة بطريقين ، أولها إطالة يوم العمل ويطلق ماركس على هذا اسم فائض القيمة المطلق ، أما الطريق الثانى فيتمثل فى إنقاص وقت العمل الضرورى ، ويقال لهذا فائض القيمة النسبى . ويتحقق هذا الفائض النسبى عن طريق زيادة إنتاجية العمل ، فكلما زادت إنتاجية العمل وانخفضت قيمة المنتجات قل وقت العمل الضرورى وبالتالى زاد الفائض من وقت العمل . وهذه هى الزيادة التى تحدث فى تلك الفروع من الصناعة التى تصنع للعمال تلك الضروريات للحياة التى تحدد قيمة قوة العمل . كذلك يحدث الخفض فى وقت العمل الضرورى نتيجة لازدياد إنتاجية العمل فى الفروع التى تنتج وسائل الانتاج التى تستخدم فى عمل السلع الاستهلاكية .

وقد يحاول الرأسماليون الفرديون أيضاً الحصول على مزيد من فائض القيمة إذا أدخل أحدهم تحسينات فنية لا يستخدمها الآخرون ، وبهذا فالرأسمالى الذى يستخدم أساليب تكنولوجية متقدمة يحصل على فائض قيمة يزيد على المعدل المعتاد . ولكن المنافسة ترغم الآخرين على أن يحذوا حذوه بأن يدخلوا فى عملياتهم الإنتاجية تحسينات فنية .

وعندما حلل ماركس خلق فائض القيمة النسبى بحث ثلاث مراحل تاريخية من زيادة إنتاجية العمل فى ظل الرأسمالية ، وهى :

(١) التعاون البسيط .

(٢) والصناعة اليدوية .

(٣) والصناعة الآلية الكبيرة .

والتعاون البسيط الرأسمالي هو تركيز عدد كبير من العمال الأجراء تحت إشراف رأسمالي حتى يصنعوا نفس النوع الواحد من المنتج . إن الإنتاج يقوم على تكنيك الحرفة اليدوية ، وليس فيه تقسيم للعمل ، ولكن تجميع مثل هذا العدد الكبير من العمال يحدث زيادة في إنتاجية العمل .

والصناعة اليدوية هي تعاون رأسمالي مبني على تقسيم العمل ولكنه لا يزال مرتكزاً على تكنيك الحرفة اليدوية . هذا النوع يجعل في الإمكان رفع إنتاجية العمل بالقياس إلى التعاون البسيط ، ولكنه لم يتمكن من القضاء على الإنتاج الصغير ومن أن يصبح الشكل الغالب من الإنتاج . غير أن الرأسمالية استطاعت أن تحقق السيادة الكاملة حين انتقلت إلى الصناعة الآلية .

قلنا إن الربح يدل على نسبة فائض القيمة إلى مجموع رأس المال المستثمر في المشروع ، فهو إذن دليل عن مدى ربحية المشروع ويسعى رأس المال بكل وسيلة ممكنة إلى زيادة حجم ومعدل الربح . وثمة اختلافات بين فروع الصناعة في عملية إنتاج فائض القيمة . ففي بعض الفروع يتعين على الرأسمالي أن يستثمر الشطر الأكبر من رأسماله في وسائل الإنتاج ، بينما في فروع أخرى ينفق الشطر الأكبر على قوة العمل . والنسبة بين رأس المال المستثمر ورأس المال المتغير تحدد التكوين العضوي لرأس المال سواء في مشروع معين أو في فرع من الصناعة بأكمله . وكلما زاد النصيب النسبي لرأس المال المستثمر في رأس المال الكلي ارتفع التكوين العضوي لرأس المال .

وإذا استثمرت مقادير متساوية من رأس المال في فروع مختلفة من الإنتاج تتفاوت فيها التكوينات العضوية ، فإنها تنتج مقادير مختلفة من فائض القيمة . ففائض القيمة في الفروع التي ينخفض فيها التكوين العضوي لرأس المال أكبر منه في الفروع التي يرتفع فيها التكوين العضوي . غير أن الفروع التي يختلف

فيها التكوين العضوى لا يمكن أن تعيش جنباً إلى جنب إلا إذا حصل الرأسماليون على نفس المقدار من الربح عن رؤوس الأموال المتساوية فى الحجم ، وأثبتت التجارب أن رؤوس الأموال المتساوية فى مختلف فروع الصناعة ، وبغض النظر عن تكوينها العضوى ، تغل نفس الربح بوجه عام .

ويترتب على هذه التسوية بين معدلات الربح أن أثمان السلع يحددها ثمن الإنتاج الذى يساوى نفقة الإنتاج مضافاً إليه متوسط الربح السائد فى البلد ، وبهذا فقد يكون ثمن الانتاج بالنسبة إلى سلعة فردية أعلى أو أقل من قيمتها . ومع هذا فمجموع أثمان الانتاج يساوى مجموع قيم جميع السلع .

لنفرض أن قيمة السلع فى الفروع التى يرتفع فيها التكوين العضوى لرأس المال ، عبارة عن ١٢٠ وحدة نقدية (رأس مال مستمر ٩٠ ، رأس مال متغير ١٠ ، فائض قيمة ٢٠) ، وأن القيمة الكلية فى الفروع التى ينخفض فيها التكوين العضوى هى ١٤٠ وحدة (رأس مال ثابت ٨٠ ، رأس مال متغير ٢٠ ، وفائض قيمة ٤٠) . هنا نجد أن ثمن الانتاج الذى يساوى ما ينفق من رأس المال مضافا إليه متوسط الربح يكون على النحو الآتى :

$$١٠٠ + \frac{٢٠ + ٤٠}{٢} = ١٣٠ \text{ وحدة}$$

فالسلع فى الفروع التى يرتفع فيها التكوين العضوى لرأس المال تباع بما يزيد ١٠ وحدات عن قيمها ، بينما السلع فى الفروع التى ينخفض فيها التكوين العضوى تباع بما يقل ١٠ وحدات عن قيمها . فالانحرافات الفردية عن القيمة يلغى بعضها بعضاً ، ويتماثل مجموع قيم جميع السلع (١٢٠ + ١٤٠ = ٢٦٠) مع مجموع أثمان الإنتاج (١٣٠ + ١٣٠ = ٢٦٠) .

وينقسم الربح الرأسمالى إلى ربح المشروع والفائدة ؛ فالمنظم الرأسمالى لا يقتصر على استخدام رأسماله هو وإنما يستخدم رأس مال يقترضه مقابل أداء جزء من الربح

إلى مقرض المال يقال له الفائدة . أما الجزء الذى يتبقى بعد خصم الفائدة من الربح فيقال له ربح المشروع .

وبالمثل يعتبر الريع جزءاً من فائض القيمة يستولى عليه ملاك الأرض نتيجة نظام الملكية . وفى تفسير موضوع الريع يلفت ماركس النظر إلى خصائص معينة تتسم بها الزراعة إذ تختلف قطع الأرض المنزرعة من ناحية الخصوبة وكذلك من حيث موقعها بالنسبة إلى الأسواق . فإذا تساوت الإنفاقات فإن الأراضى الأكثر خصوبة والأفضل من ناحية موقعها بالنسبة إلى السوق تغل محاصيل أكثر مما تغله الأرض الأردأ من تلك الناحيتين المشار إليهما وهما الخصوبة والموقع ، ولما كان إنتاج الأراضى الأجود لا يكفى لسد احتياجات المجتمع لهذا فلا بد من زراعة أسوأ الأراضى . وهنا لابد أن يحصل جميع الذين يزرعون الأرض الأفضل والأردأ على حد سواء ، على متوسط الربح السائد بالإضافة إلى التعويض عن الإنفاقات التى يتكبدونها . ومن هنا فإن ثمن إنتاج السلع الزراعية يساوى تكاليف الإنتاج فى أردأ الأراضى مضافاً إليها متوسط الربح . أما الأراضى الجيدة فتغل ما يزيد على متوسط الربح . هذا الفرق الذى يحصل عليه من يزرعون الأرض الجيدة من ناحية الخصوبة أو الموقع يقال له الريع التفاضلى رقم (١) . ولكن فى الإمكان الحصول على هذا الربح الزائد (بغض النظر عن نوعية الأرض) وذلك نتيجة استثمار رأس مال إضافى أى نتيجة الزراعة الكثيفة ويطلق عليه عبارة الريع التفاضلى رقم (٢) . ولا شك ان هذا التفسير لنشأة الريع التفاضلى لا يعترف بقانون تناقص الغلة فى الزراعة الذى تحدث عنه الاقتصاديون الكلاسيكيون .

وإلى جانب هذا هناك الريع المطلق والذى يلعب دوراً هاماً . إن الأراضى الرديئة لا تغل ريعاً تفاضلياً ، ولكن أصحابها لا يمنحونها إلى المنظمين الرسماليين إلا مقابل تعويض ، أى مقابل ريع ، وهذا يؤدى إلى بحث منبع الريع فى الأرض الرديئة . فالمعروف أن المستوى الفنى فى الزراعة دونه فى الصناعة لأن الذى يستأجر قطعة أرض لفترة معلومة فقط لا يتوافر لديه الاستعداد أو الرغبة فى استثمار الكثير من رأس المال فى الآلات والمبانى وما فى حكمها على خلاف ما يحدث فى حالة المستثمر

فى المشروع الصناعى . وتكون النتيجة أنه بسبب انخفاض التكوين العضوى لرأس المال فى الزراعة فإن ما تنتجه من فائض القيمة أكبر مما يحدث فى حالة الصناعة مع افتراض تماثل حجم رأس المال المستثمر فى كل من الحالتين . لنفرض أن ١٠٠ وحدة نقدية تنفق فى الإنتاج وتتكون على النحو الآتى : فى الصناعة ٩٠ رأس مال مستمر، ١٠ رأس مال متغير ، وفى الزراعة الرقمان هما ٨٠ و٢٠ على التوالى . وإذا افترضنا أن معدل الاستغلال يساوى ١٠٠ فى المائة ، فإن فائض القيمة الناتج فى الصناعة يعادل ١٠ وحدات مقابل ٢٠ فى حالة الزراعة. غير أن احتكار الملكية الخاصة فى الأرض يشكل عقبة فى وجه حرية انتقال رأس المال إلى الزراعة وبالتالى لا يمكن أن تكون هناك تسوية لمعدل الربح بين الصناعة والزراعة ولهذا تتحدد أثمان السلع الزراعية طبقاً لقيمتها وليس طبقاً لثمن إنتاجها . والفرق بين قيمة الإنتاج وثمنه يشكل الريع المطلق ، كما يمثل فى الوقت نفسه التفاوت بين فائض القيمة المستمد من كل من الصناعة والزراعة .

ننتقل الآن إلى ما يعتبر باتفاق الرأى أنه أهم جزء فى نظرية ماركس ، ذلك هو الجزء المتعلق بالتطور الرأسمالى كما يحركه ويدفعه قدماً تجميع رأس المال . وتبدو هذه الأهمية فى الوقت الحاضر بالنسبة إلى مشكلة التشغيل الكامل فى البلاد المتطورة من الناحية الصناعية ، وبالنسبة أيضاً إلى مشكلة تجميع (تكوين) رأس المال فى البلاد المتخلفة . فنظرية ماركس فى الأزمات من جهة ، وفكرته عن الرأسمالية كنظام ديناميكى يولد القوة التى تحركه (وما ينطوى عليه من متناقضات باطنية) من جهة أخرى ، كانتا موضع الكثير من الاهتمام . إلا أنه ينبغى أن يلاحظ بادئ ذى بدء أن تشديد ماركس على تجميع رأس المال باعتباره العامل الذى يحرك العملية الاقتصادية ويدفعها قدماً على مر الزمن ، هو من التراث الذى تلقاه عن الاقتصاديين الكلاسيكيين .

فى الإمكان أن نلخص أفكار ماركس بهذا الصدد طبقاً للعناصر الآتية :

أولا : التغيير التكنولوجى وهبوط معدل الربح .

ثانياً : نصيب العمل ومشكلة تزايد الفقر والبؤس .

ثالثاً : الأزمات الدورية والانهيار الدائم المنتظر .

وفكرة اتجاه معدل الربح إلى الهبوط فى الأجل الطويل ليست من ابتكار كارل ماركس فقد كانت موضع القبول من جانب الاقتصاديين فى عصره ، ولكن أصالته تنحصر فى كونه يربط بين هذا الأمر والتغييرات التى تطرأ على ما يدعوه التكوين العضوى لرأس المال (نسبة رأس المال المستمر إلى المتغير) . فعنده أن المنافسة بين الرأسماليين وعن طريق التقدم الفنى وتجميع رأس المال ، تميل بالضرورة إلى أن ترفع نسبة العمل المتجسد إلى العمل الحى ، أو بتعبير آخر تميل إلى رفع مقدار رأس المال بالنسبة إلى كل فرد يستخدم ، ولما كان رأس المال المستمر لا ينتج فائض قيمة لهذا يميل نصيب الربح إلى الهبوط ، مع افتراض بقاء معدل فائض القيمة (معدل الاستغلال) بدون تغيير . لكن يلاحظ نقاد الماركسية أن التقدم الفنى وازدياد الإنتاجية يمكن أن يعملا على ترخيص العناصر التى يتكون منها رأس المال المستمر ، عن طريق خفض قيمة الآلات والوقود والمواد الأولية ، وبذلك يغيران من التكوين العضوى لرأس المال فى اتجاه يتعارض مع الاتجاه الرئيسى . وفى هذه الحالة يمكن أن تظل بدون تغيير قيمة رأس المال بالنسبة إلى كل عامل يستخدم وذلك برغم ارتفاع الإنتاجية . وهذا الأمر تؤيده البيانات الإحصائية . ففيما بين عامى ١٨٧٠ ، ١٩٤٠ تضاعفت المعدات الرأسمالية تقريباً بالنسبة إلى العامل فى بريطانيا ، بينما كان رأس المال فى الولايات المتحدة منذ عام ١٨٧٠ (باستثناء الثلاثينيات من القرن الحالى والتى شهدت الكساد الكبير) ينمو أسرع من نمو القوة العاملة ولكن نظراً إلى أن إنتاجية العامل إرتفعت بنفس القدر خلال هذه الفترة فى بريطانيا ، بل وبأكثر منه فى الولايات المتحدة ، لم ترتفع قيمة رأس المال بالنسبة إلى كل عامل ، ومن هنا ليس من سبب يدعو إلى القول بأن الأرباح لابد أنها انخفضت . والواقع أنها ظلت ثابتة نوعاً ، وحيث حدث هبوط فيها فيبدو أن السبب فيه هو ازدياد نصيب العمل من المنتج الكلى[1] .

---

(١) Lichtheim, op. cit. p. 188

« وثمة إمكانيات أغفلها ماركس بهذا الصـــدد وهى أنه فى ظل ظروف اجتماعية معلومة ، يمكن أن تظل نسبة فائض القيمة إلى رأس المال المتغير (أو معدل الاستغلال) بدون تغيير بوجه عام وإن أظهرت الأرباح اتجاهاً إلى الهبوط. وإذن فبازدياد الإنتاجية يجب أن ترتفع الأجور الحقيقية . هذه النتيجة يمكن أن نبينها بسهولة وإن كان إغفال ماركس للمسألة مما يبعث على الدهشة . فإذا كان العمل يحصل على نسبة ثابتة من الدخل القومى الصافى (وهو المعنى المستفاد من القول بأن معدل الاستغلال يظل ثابتاً بينما يتجمع رأس المال) فيجب أن يرتفع الدخل الحقيقى بالنسبة إلى الفرد حتى ولو لم يتغير النصيب الذى تستحوذ عليه الأجور . وهـذا فى الحقيقة ما حدث فى جميع البلاد الصناعية المتقدمة بمجرد أن أحدث التقدم الفنى ومعدل التجميع توسعاً فى الإنتاج يكفى لامتصاص القوة العاملة كلها »[1] .

وإذن فليس هناك ما يؤيد فكرة تزايد البؤس ، وهى فكرة لا تلعب فى الواقع دوراً كبيراً فى الحجة الماركسية[2] .

وتعود فكرة ميل معدل الربح إلى الهبوط فتظهر فى تحليل ماركس للأزمات الاقتصادية . يقول ماركس إن الرأسمالى قد ينجح فى خلق فائض القيمة ولكنه يخفق فى تحقيقه على صورة دخل وذلك عندما لا يتمكن من بيع المنتجات التى تتضمن هذا الفائض أو عندما يضطر إلى بيعها بأقل من تكلفة الإنتاج . وإذن فشروط إنتاج فائض القيمة تختلف عن شروط تحقيقه ، فإنتاجه يتوقف على قدرة المجتمع الإنتاجية بينما تحقيقه متوقف على قدرة المجتمع الإستهلاكية وهذه الأخيرة تحددها العلاقة الاجتماعية المتنافرة التى هى أساس الإنتاج الرأسمالى . إذن لم يكن ماركس غافلا عن أثر قصور الإستهلاك عن الإنتاج فى إحداث الأزمات الإقتصادية[3] ولكنه لم يقتصر على هذا الأمر وإنما يعتبرها حلولا عنيفة للتعارض

---

(١) المصدر السابق .

(٢) شرحه ، ص ١٨٩

(٣) النظام الاشتراكى ، مصدر سابق ؛ ص ٢٨٢ — ٢٨٣ .

الرأسمالى ولكنها حلول مؤقتة . إنها تعيد التوازن إلى الحياة الاقتصادية عن طريق تدمير جزء من رأس المال حتى يقف تدهور معدل الربح ويستأنف تجميع رأس المال نشاطه . عند هذا الحد يقف دور الأزمات إذ أنها لا تستطيع أن تتخطى العوائق التى يقيمها النظام الرأسمالى فى وجه التقدم المطرد ، أو كما يقول ماركس « إن التعارض بوجه عام هو أن الإنتاج الرأسمالى يؤدى من جهة إلى زيادة مطلقة فى القوة الإنتاجية دون اعتبار للقيمة وفائض القيمة مما تشتمل عليه المنتجات ، ودون اعتبار للعلاقة الإنتاجية التى يتم فى ظلها الإنتاج . ولكن من جهة أخرى نرى الإنتاج الرأسمالى يجعـــل نصب عينيه المحافظة على رأس المـال الحالى وزيادته المطردة » .

الفصل التاسع

خلفاء ماركس ونظرية الإمبريالية

قبل أن نختتم هذا القسم عن الماركسية من جانبها النظرى كما تكشفت من كتابات مؤسسيها الأولين ، ماركس وإنجلز ، يحسن أن نعرض للعلاقة بين الرأسمالية والإمبريالية ، وإن كان الذين حاولوا تحليل هذه العلاقة ينتمون إلى ذلك الجيل من الماركسيين الذين برزوا على المسرح بعد ذهاب الرجلين ، والذين سوف نتحدث عنهم فى القسم الثالث من هذا الكتاب .

ولعل كارل كاوتسكى أول من قاد الطريق من بين ممثلى « الماركسية الجديدة » عندما نشر فى مجلة نيوزايت (١٩٠١ — ١٩٠٢) مقالا انتقد فيه بحث توجان — بارانوفسكى عن « دراسات فى نظرية وتاريخ الأزمات التجارية فى إنجلترا » . فى هذا المقال يقول كاوتسكى إن الأزمات الدورية تميل إلى أن تشتد حدتها وأن يطول أمدها ، وإن الرأسمالية ليست بعيدة عن مرحلة الركود المزمن الذى سوف يزيد من حدة الصراع الطبقى . وهذه المرحلة يدل عليها ازدياد المنافسة بين الشعوب الصناعية الرئيسية إذ يحاول كل منها أن يقتطع لنفسه نصيباً أكبر من سوق عالمية راكدة ، وذلك عن طريق الرسوم الجمركية الحامية والتوسع الاستعمارى وأخيراً الحرب . فالصورة التى تراءت لكاوتسكى فى المستقبل القريب — إن لم تستحوذ الطبقة العاملة على الحكم — تتمثل فى « الأزمات والحروب والكوارث » .

وبعد ذلك فى عام ١٩٠٢ نشر ج . ا . هوبسون الإنجليزى كتابه المشهور « الإمبريالية » . وبرغم أن صاحبه لم يكن ماركسياً ، وبرغم أنه يعبر عن وجهة النظر الليبرالية ، إلا أن الكتاب يعتبر من أدق ما نشر حول هذا الموضوع ، وكان أساساً استند إليه من بحثوا الموضوع بعد ذلك .

فإذا انتقلنا إلى الكتاب الماركسيين ناقى الدراسة التى قام بها أوتو باور، وبدأها بالتساؤل عن السبب الذى من أجله يزداد ميل الدول العظمى إلى أن تضع سياساتها الخارجية والعسكرية فى خدمة التوسع فى الأقاليم الأقل نمواً فى العالم، ويجيب على السؤال بأن حالات الكساد الدورية التى تتميز بها الرأسمالية تزيد من الحافز الذى يؤدى برأس المال إلى الحصول على مناطق نفوذ مضمونة فى البلاد المتخلفة حيث فرص الاستثمار أفضل ومعدلات الربح أعلى. وفى رأى باور أنه فى أى تبادل يتم بين المناطق التى أخذت بالتصنيع والمناطق المتأخرة وحتى فى ظل حرية التجارة الكاملة وفى حالة انتفاء السيطرة السياسية ينتزع فائض القيمة من المناطق الأخيرة ليصب فى الأولى نظراً لأن ارتفاع التكوين العضوى لرأس المال فى ظل ظروف التكنولوجيا المتقدمة معناه أن فائض القيمة يتكون بنسبة تعود بالخير على الأقاليم الصناعية وعلى حساب الأقاليم الأخرى الأقل منها من الناحية الصناعية . هذا التحليل يؤدى إلى الاستنتاج بأن الامبريالية هى أصلا علاقة بين البلاد الصناعية والزراعية تحاول عن طريقها الأولى تكملة أرباحها العادية من التجارة عن طريق إخضاع البلاد الزراعية .

مغزى حجة باور هو أن التوسع الرأسمالى يؤدى إلى الضم الإمبريالى لأنه فى ظل الظروف الحديثة تتطلب أقوى تركزات رأس المال أسواقاً مضمونة ومناطق للاستثمار تخضع لسيطرتها السياسية ويستبعد منها المنافسون الأجانب [١].

غير أن رودلف هيلفردنج هو الذى طلع فى عام ١٩١٠ بكتابه «رأس المال المالى» والذى جعل فى إمكان معاصريه من الكتاب الاشتراكيين وبعافيهم لينين أن يربطوا بين نظرية الإمبريالية وبين تحليل الاحتكار والحماية الجمركية يقول هيلفردنج إن ازدياد تركيز ملكية الشركات فى جميع البلاد الصناعية يؤدى إلى تضييق مجال المنافسة وفى الوقت نفسه يخلق طبقة متجانسة ممن بيدهم اتخاذ القرارات والذين يتولون أمور البنوك الرئيسية والاحتكارات، وبذلك يجعل فى الإمكان وجود درجة من السيطرة

---

(١) George Liehtheim, op. cit, P. 369.

الواعية على الاقتصاد ولكن دون استبعاد ما تتميز به الرأسمالية من مصالح طبقية متعارضة. هذا التناقض بين الإدارة العاقلة لفروع معينة من الإنتاج وبين اللامعقولية التي يتسم بها النظام ككل، تعبر عنه محاولات تخطيط تلك القطاعات من الاقتصاد التي خضعت لسيطرة الشركات، إما على صورة نقابات المنتجين Cartels أو الشركات الموحدة Trusts، والتي تسيطر عليها أكبر بنوك الاستثمار. مقابل هذا الاتجاه المتزايد إلى الاحتكار نجد نمو الحماية الجمركية التي تشجع بدورها على تكوين مزيد من الكارتلات والترستات إلى أن تتم لها السيطرة على اقتصاد البلد. وهذا الاتجاه يؤدي على نطاق البلد الواحد إلى اختفاء المنافسة بالتدريج وإخضاع صغار المنظمين للشركات الكبيرة التي هي أقوى ما تكون في مجال الصناعة الثقيلة. أما على الصعيد الدولي فهذا الاتجاه يقضي على حرية التجارة وبذلك يزيد من حدة العداوات السياسية. فالسوق المحلية تحتاج إلى الحماية حتى تتمكن الصناعات الاحتكارية من رفع الأثمان، بينما تتبع في الخارج سياسة إغراق بقصد التخلص من المنتجات التي لا يمكن بيعها في الداخل بالأثمان المرتفعة. ولما كانت المجموعات المتنافسة من الإحتكارات «القومية» ومعها الدول التي توجد بها هذه الإحتكارات، تتبع نفس سياسة الحماية في الداخل والإغراق في الخارج، فالنتيجة هي نشوب حرب اقتصادية تهدد بالتحول إلى حرب سياسية وعسكرية. وبذلك فالإمبريالية الاستعمارية أي التوسع المسلح في الأقاليم المختلفة نتاج ثانوي لهذه العملية. وهكذا في التحليل الأخير يؤدي تركز رأس المال إلى الفوضى الدولية وازدياد العداوات بين الشعوب، وأخيراً إلى الصراع المسلح.

على أساس هذه الآراء وبالإستناد إليها أخرج لينين كتابه المشهور «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية». من الناحية النظرية البحتة لم يأت الكتاب بكثير من الجديد، ولكن أهميته الرئيسية تنحصر في أنه اتخذ من تحليل نظري مادة لتحقيق هدف سياسي فيعلن أن الإمبريالية نظام لاستعباد ألف مليون نسمة (في المستعمرات وأشباهها)، أي أكثر من نصف سكان الكرة الأرضية لصالح مجموعة طفيلية بدرجة متزايدة من البلاد الغربية المتمدينة. ومما ساعد على ترويج الكتاب أو

الآراء التى تضمنها بعبارة أخرى ، بساطة أسلوبه إلى جانب خلوه من التعقيدات النظرية والتجريدات التى نلقاها فى كتابات أولئك الكتاب الاشتراكيين ممن أشرنا إليهم . وسوف نقدم عرضاً موجزاً لفكرة لينين عن الإمبريالية .

إن المنافسة الحرة هى الصفة التى تتميز بها الرأسمالية أو كانت تتميز بها فى أول أمرها . غير أن هذه الصفة يصحبها نقيضها ، ذلك أن تفوق نظام الإنتاج الكبير وازدياد تركيز رأس المال يؤديان حتما إلى الاحتكار الذى هو اتفاق بين الرأسماليين الذين يمتلكون فيما بينهم الشطر الأكبر من إنتاج سلعة معينة، وذلك من أجل العمل على زيادة أرباحهم ومن البديهى أن الاحتكار لا يمكن أن يتحقق إلا إذا سيطر عدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال على أغلبية الانتاج . ولقد ساعد نظام الشركات المساهمة على تدعيم سيطرة رؤوس الأموال الضخمة على الحياة الاقتصادية .

ويظهر الاحتكار أولا فى الصناعات الثقيلة ، وعن هذا الطريق يسيطر كبار الرأسماليين على مختلف فروع الإنتاج نظراً لاعتماد الصناعات الأخرى على الصناعات الثقيلة . ولاحظ لينين أن تاريخ الاحتكارات مر بمراحل ثلاث هى :

(١) فى الفترة ١٨٦٠ — ٧٠ بلغت المنافسة الحرة أوجها ، وكان الاحتكار فى بداية عهده ولا يكاد أن يكون واضحاً ملحوظاً .

(٢) وبعد أزمة عام ١٨٧٣ زاد عدد الكارتلات ، ولكنها برغم ذلك غير ثابتة الدعائم بل هى ظاهرة انتقال .

(٣) بعد الرخاء الذى حدث فى القرن التاسع عشر ، وبعد أزمة ١٩٠٠ — ٣ أصبحت هذه الهيئات الاحتكارية إحدى دعائم الحياة الاقتصادية كلها .

ومنذ ذلك التاريخ زاد عددها وتنوعت أشكالها وعظمت سيطرتها على الإنتاج، وهكذا تحولت الرأسمالية إلى الاحتكار الاستعمارى ويلاحظ أن هذا الدور الجديد من خصائص القرن العشرين .

ولن ندرك أهمية الاحتكارات إلا إذا عرضنا للدور البالغ الأهمية الذى تلعبه المصارف ، فقد كانت هذه الأخيرة فى أول أمرها وسيطاً لتسهيل عملية الدفع ولكن بتطور الرأسمالية زاد نشاط المصارف فى ناحية الائتمان فأصبحت تتجر فى رأس المال وتجمع كافة أنواع الدخول وتضعها تحت تصرف الرأسماليين . وكلما نمت الرأسمالية إتجهت المنشئات المصرفية نحو التركز وزاد ما تجمعه من رأس المال . إن الجزء الأكبر من رأس المال هذا ملك للغير ، ولكن مبلغ رأس مال المصرف نفسه يزداد بسرعة. يقل عدد المصارف ولكن يزداد حجمها وتتضخم رؤوس أموالها . فخلال الفترة ١٨٩٠ — ١٩١٢ نقص عدد المصارف فى انجلترا من ١٠٤ إلى ٤٤ وزاد رأسمالها من ٤٣٠ إلى ٨٥٠ مليون جنيه . وفى نهاية عام ١٩٠٩ كانت مصارف برلين التسعة الكبرى والمتصلة بها تسيطر على ١١٫٢٧٦٠٠٠٫٠٠٠ مارك أى ما يعادل ٨٣ فى المائة من رأس المال المصرفى كله .

ولم تعد المصارف تقصر عملياتها على منح القروض القصيرة الأجل، بل إنها تعمل على استغلالها فى الصناعة مستفيدة من الفرص التى تتيحها لها شركات المساهمة هذه المصارف تمتزج بالاتحادات الصناعية الكبرى فى البلاد الرأسمالية وبذلك تحدث عملية مزج أو اندماج بين رأس المال المصرفى ورأس المال الصناعى ، ونتيجة هذا الإمتزاج هى التى يطلق عليها اصطلاح « رأس المال المالى » finance capital وترتب على نمو الاحتكار ورأس المال المالى أن أصبح مصير العالم الرأسمالى فى يد مجموعة قليلة العدد من أصحاب رؤوس الأموال ، أو كما قال البعض « أن ثلاثمائة من الناس لا يعرف أحدهم الآخر هم سادة مصائر العالم الاقتصادية » ، ففى إنجلترا كان ١٢٪ من الملاك يملكون ٣٨ ٪ من ثروة البلاد كلها وكان أقل من ٢٪ يملكون ٦٤ ٪ من هذا الجزء من الثروة[1] .

يسيطر الاحتكار على السوق الداخلية ، ولكن الرأسمالية فى البلاد الصناعية الراقية لا تستطيع مطلقاً أن تعتمد على السوق المحلية وحدها بل تبحث عن الأسواق

(١) Leontiev, A : Political Economy, pp 205 - 9.

الخارجية . وبطبيعة الحال تـكون هذه الأسواق مما لاتنتج أمثال هذه السلع ، وإذن تتجه الرأسمالية صوب البلاد المتأخرة وشبه المتأخرة . ولـكن هذه الأخيرة لاتستطيع أن تؤدى نقداً ثمن ماتشتريه من السلع وهنا تضطر الرأسمالية إلى أن تقرضها السلع الإنتاجية مثل السكك الحديدية والآلات حتى تزيد مقدرة هذه البلاد الشرائية وتتمـكن من دفع فوائد الديون التى اقترضتها . وهـكذا تصل الرأسمالية إلى مرحلة تصدير رأس المال .ومما يزيد من الميل إلى تحول رأس المال إلى خارج بلاده أى إلى المناطق والبلاد الأقل تقدماً أن الاحتـكار يخلق فائضاً كبيراً من رؤوس الأموال لا يمـكن استثمارها فى مواطنها الأصلية بحيث يمـكن الحصول على عائد مجز لأربابها ومن هنا تفضل الخروج إلى أقاليم أخرى حيث أجور العمال الوطنية منخفضة وساعات العمل طويلة وموارد المواد الأولية لاتزال بـكراً .

وثمة ظاهرة أخرى تلك هى أن هذه الإتحادات الاحتـكارية تقتسم أولا السوق الداخلية فيما بينها ، وتفرض رقابتها وإشرافها على صناعة الدولة . ولـكن المعروف أن السوق الداخلية فى ظل النظام الرأسمالى وثيقة الارتباط بالسوق الخارجية. لقد خلق رأس المال منذ زمن طويل سوقاً عالمية ، وكلما زاد تصدير رأس المال اتسع نطاق « مناطق النفوذ » التى تسيطر عليها الاتحادات الإحتكارية . فمن الطبيعى إذن أن تحملها الظروف على إنشاء نقابات دولية أو بعبارة أخرى تجبرها على تقسيم العالم فيما بينهما ، لاعن سوء نية من جانب الرأسماليين وإنما لأن درجات التركز التى وصلت إليها الرأسمالية تجبرهم على اتباع هذا الأسلوب بقصد اجتناء الأرباح . وهنا نجد أيضاً ارتباطاً مع فـكرة ماركس عن ميل معدل الأرباح إلى الهبوط ، بمعنى أن وضوح هذا الاتجاه فى البلاد الرأسمالية يفرض على الرأسمالية أن تحول قدراً من نشاطها إلى البلاد الأقل نمواً حيث الجزاء كبير وبهذا تعوض الهبوط الذى يطرأ على معدل الربح فى موطنها الأصلى .

وضرب لينين مثلاً يوضح هذه الفـكرة . فإلى عام ١٩٠٠ كانت فى ألمانيا ٧ أو ٨ مجموعات تمثل ٢٨ شركة من الشركات المشتغلة بالصناعة الـكهربائية ، ولـكن على أثر أزمة سنة ١٩٠٠ إندمجت هذه المجموعات فى إثنتين أو بالأحرى

فى مجموعة واحدة (سنة ١٩٠٢) وهى شركة جنرال إلكتريك (الألمانية) وتتحكم فيما بين ١٧٥ ، ٢٠٠ شركة عن طريق حيازة أسهمها بصورة كاية أو جزئية ، ويقرب رأسمالها من ١٥٠٠ مليون مارك ، ولها فى خارج ألمانيا ٣٤ ممثلا مباشراً منهم ١٢ شركة مساهمة ، فى أكثر من عشر دول . وفى الوقت نفسه حدثت حركة مماثلة فى الولايات المتحدة . وأخيراً اتفقت المجموعتان الألمانية والأمريكية (١٩٠٧) فصارت النمسا والروسيا وهولندا والدنمرك وسويسرا وتركيا والبلقان من نصيب المجموعة الألمانية ، بينما اختصت الكتلة الأمريكية بالولايات المتحدة وكندا .

أشرنا إلى تصدير رؤوس الأموال ، وحتى يتسنى الاطمئنان عليها وعلى فوائدها تنشأ الحاجة إلى بسط إشراف سياسى على البلدان التى صارت موضع الاستغلال ، وهنا يبدأ تقسيم العالم تقسيما إقليمياً . فالنزعة الاستعمارية الحديثة التى شهدناها منذ أواخر القرن الماضى عنيفة وسريعة ، هى نتيجة حتمية للتطور الذى طرأ على الرأسمالية . وقد أورد لنا لينين الإحصاء التالى نقلا عن كتاب موريس الأمريكى المسمى « تاريخ الاستعمار » :

المتلكات الاستعمارية

الفترة	بريطانيا العظمى		فرنسا		ألمانيا	
	المساحة [1]	السكان [2]	المساحة	السكان	المساحة	السكان
١٨١٥ — ١٨٣٠	؟	١٢٦٫٤	٠٫٢	٠٫٥	—	—
١٨٦٠	٢٫٥	١٤٥٫١	٠٫٢	٣٫٤	—	—
١٨٨٠	٧٫٧	٢٦٧٫٩	٠٫٧	٧٫٥	—	—
١٨٩٩	٩٫٣	٣٠٩٫٠	٣٫٧	٥٦٫٤	١	١٤٫٧

(١) بملايين الأميال المربعة :

(٢) ملايين الأنفس .

ويلاحظ أن أعظم التوسع بالنسبة إلى بريطانيا العظمى كان خلال الفترة ١٨٦٠ — ١٨٨٠ ، كما كان كبيراً أيضاً فى العشرين سنة الأخيرة . وفى هذه الفترة ذاتها بلغ توسع كل من فرنسا وألمانيا أقصاه . ويعد هوبسون الفترة الممتدة بين عامى ١٨٨٤ ، ١٩٠٠ أعظم مراحل التوسع الإستعمارى للدول الأوربية كما يتضح من البيان التالى إذ :

حصلت بريطانيا على ٣٫٧٠٠٫٠٠٠ ميل مربع حيث يقيم ٥٧٫٠٠٠٫٠٠٠ نسمة
« فرنسا « ٣٫٦٠٠٫٠٠٠ « « « « ٣٦٫٥٠٠٫٠٠٠ «
ألمانيا ١٫٠٠٠٫٠٠٠ ميل مربع حيث يقيم ١٦٫٧٠٠٫٠٠٠ نسمة
بلجيكا ٩٠٠٫٠٠٠ « « « « ٣٠٫٠٠٠٫٠٠٠ «
البرتغال ٨٠٠٫٠٠٠ « « « « ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ «

والجدول التالى يوضح مساحات وتعداد ممتلكات الدول الكبرى :

	سنة ١٨٧٦		١٩١٤	
	المساحة (بملايين الكيلومتر المربع)	السكان (بالملايين)	المساحة (بملايين الكيلومتر المربع)	السكان (بالملايين)
بريطانيا العظمى	٢٣٫٥	٢٥١٫٩	٣٣٫٥	٣٩٣٫٥
روسيا	١٧٫٠	١٥٫٩	١٧٫٤	٣٣٫٢
فرنسا	٠٫٦	٦٫٠	١٠٫٦	٢٥٫٥
ألمانيا	—	—	٢٫٨	١٢٫٣
الولايات المتحدة	—	—	٠٫٣	٩٫٧
اليابان	—	—	٠٫٣	١٩٫٢

من هذا الذى سبق بيانه نرى كيف تحولت الرأسمالية إلى رأسمالية احتكارية واستعمارية (أى إلى إمبريالية)، ولها خمس مظاهر نلخصها إتماماً للفائدة :

١ — ازدياد تركز الإنتاج ورأس المال مما يؤدى إلى نشوء الاحتكارات .

٢ — امتزاج رأس مال الصناعة برأس مال المصارف فتكون نوع جديد هو رأس المال المالى .

٣ — ازدياد أهمية تصدير رأس المال بالقياس إلى تصدير السلع .

٤ — قيام احتكارات دولية تقتسم العالم فيما بينها .

٥ — إتمام تقسيم بقية مناطق العالم الباقية بين الدول الرأسمالية الكبرى .

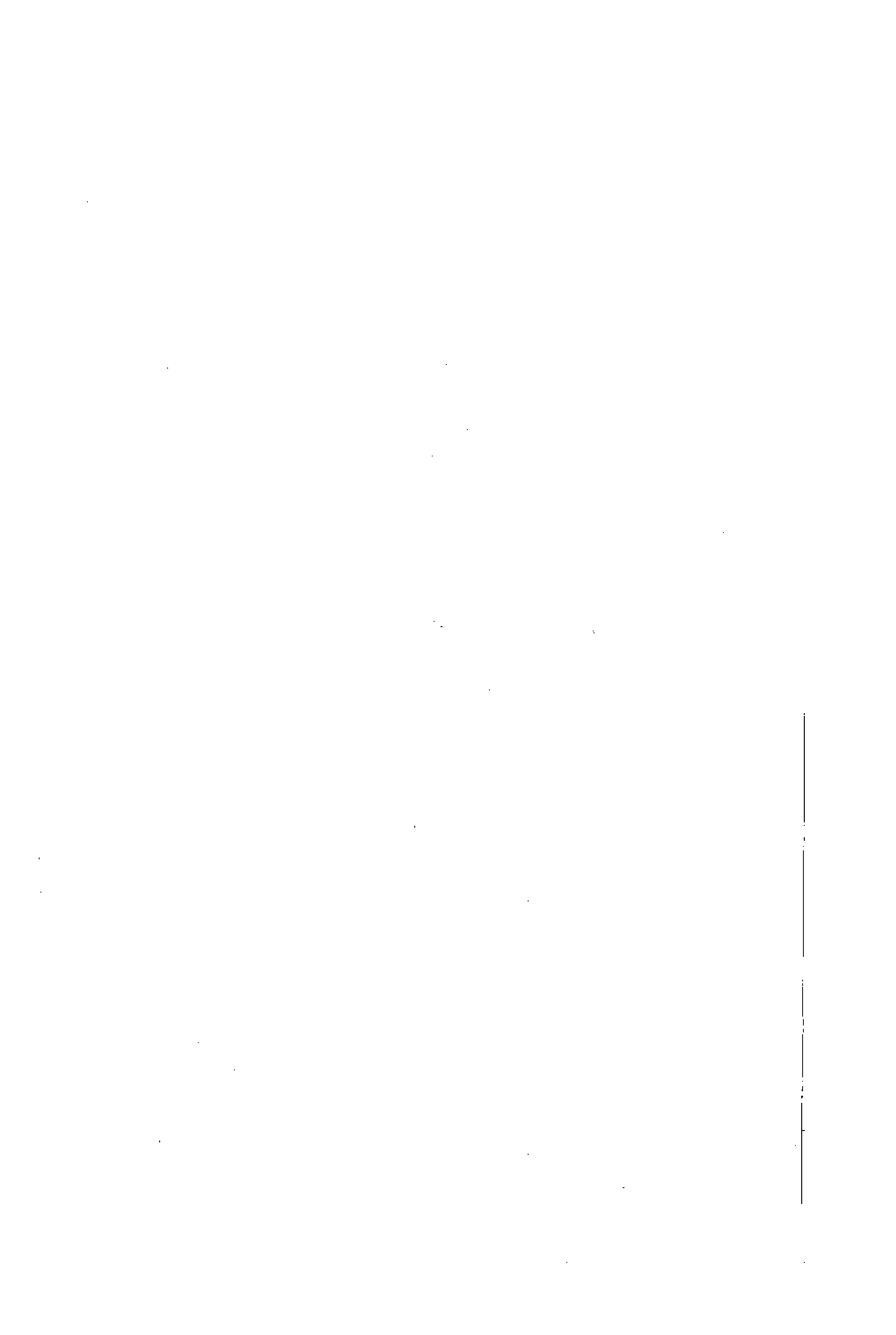
فالإمبريالية هي الحل الذى اهتدت إليه الرأسمالية لتخرج من ورطتها . ولكن هذه الرأسمالية الاستعمارية تحمل فى طياتها عوامل فنائها بسبب ماتنطوى عليه من المتناقضات ، فهناك الحرب الخفية والسافرة بين الاحتكارات المحلية أو الدولية. وأهم من هذا أن الأموال والأدوات التى تبعث بها إلى الأقاليم المتأخرة المختلفة لاتلبث أن تدفع بالأخيرة إلى الانقضاض عليها محاولة التخلص من سيطرتها .

هذه خلاصة موجزة لتحليل الإمبريالية وربطها ربطاً وثيقاً بالرأسمالية فى مرحلتها الاحتكارية بوجه خاص . ولقد تعرض التحليل للنقد فقيل إنه يركز على مرحلة التوسع الاستعمارى الذى حدث منذ أواخر القرن التاسع عشر على أيدى الدول الرأسمالية الرئيسية . فإذا صح أنه كان وليد المرحلة الاحتكارية الرأسمالية الحالية والرأسمالية بوجه خاص ، فكيف يمكن على أساس هذا التحليل تفسير حركات التوسع الاستعمارى التى شهدها التاريخ فى عصر الدولة الرومانية ثم فى أوائل العصور الحديثة بعد الكشوف الجغرافية الكبرى ، بل وكيف تفسر التوسع الاستعمارى الذى تم فى عهد روسيا القيصرية والذى أوصل حدودها إلى الباسفيك ، وكان ذلك البلد آنذاك قد بدأ الأخذ بأساليب الإنتاج الرأسمالى الحديث .

ولعل من المفارقات التى تلفت النظر مانلمسه فى الاتهامات التى يتراشقها الجانبان السوفييتى والصينى الآن حيث أن الجانب الصينى يتهم السوفييتى بالإمبريالية ويقول إنه استولى على مساحات شاسعة من آسيا منذ العهد القيصرى وليس للاتحاد السوفييتى حق فيها الآن .

القسم الثالث

الماركسية بين التنقيح والتفسير



الفصل العاشر

كاوتسكى والربط بين الماركسية والديموقراطية

ظلت الماركسية سواء بوصفها مجموعة من أفكار تمتد عبر ميادين الاقتصاد والسياسة والاجتماع ، أو باعتبارها دراسة علمية وتشريحا تاريخياً للرأسمالية وهو الأمر الذى يعتبر جوهر كتاب « رأس المال » ، أو بأنها نبوءة عن مصير المجتمع البورجوازى وأسلوب عمل من أجل التعجيل بهذا المصير وهو ما يستشف من « البيان الشيوعى » — نقول إنه أياً كانت النظرة فقد ظلت الماركسية مرتبطة بصاحبيها ماركس وإنجلز إلى حين وفاة الأول فى عام ١٨٨٣ .

بعد ذلك التاريخ بدأ ما يعتبر محاولة جادة لإنشاء مذهب ماركسى أو مدرسة ماركسية أسوة بالمذاهب أو المدارس الفكرية المختلفة . وخلال هذه العملية التى استمرت حتى نشوب الحرب العالمية الأولى وشغلت الفترة التى شهدت قيام الدولية الثانية وانهيارها ، تعددت وتباينت التفسيرات ، وزاد من حدتها نشر الجزئين الثانى والثالث من « رأس المال » وإن فصلت بينها سنوات كثيرة ، وكان أصحاب هذه التفسيرات يستندون فى تأييد دعاويهم إلى كتابات ماركس وإنجلز المتناثرة . ونشب الجدل العنيف بين الأجنحة المختلفة ، فهناك من وصفوا أنفسهم بأنهم حملة لواء الماركسية الأرثوذكسية أو الصحيحة وكان يمثلهم كاوتسكى ، وهناك من رأوا أن المذهب كما صاغه المعلم الأول وزميله فى حاجة إلى أن يعاد النظر فيه على ضوء ماطرأ على العالم من تطورات وتغييرات ومن أصحاب هذا الرأى برنشتاين ، وهناك أيضاً من تمسكوا بالكثير من المصطلحات الماركسية ولكنهم دعوا إلى الإصلاحية التدريجية كسبيل إلى تحقيق الإشتراكية ويمكن أن ندرج فى هذا الجناح الفابيين فى إنجلترا والكثيرين من الإشتراكيين فى أوروبا الغربية . وهناك

أخيراً من شددوا على الماركسية كأسلوب للعمل وراحوا يحاولون تكييفها لتتفق مع ظروف بلادهم الخاصة وهو مافعله لينين . ولكن سواء كان المفسر كاوتسكى أو برنشتاين أو روزا لوكسمبرج أو لينين ، فالواضح أن ماركسية أى جناح من هذه الأجنحة ليست فى كثير منها ماركسية ماركس وإنجلز. وأكثر من هذا كان الجدل يدور بلانهاية فى النطاق الأيديولوجى ، فلا نجد أحداً من أولئك المفسرين يتناول الموضوعات العملية إذا ماقدر لدعواتهم أن تنتصر : ما شكل المجتمع الذى سوف يعقب انهيار الرأسمالية ؟ وكيف يكون تنظيم الاقتصاد بعد أن ينتقل إلى أيدى المجتمع ؟

فى عملية تكوين المدرسة الماركسية يبرز اسم كارل كاوتسكى (١٨٥٤ — ١٩٣٨) ، ويعتبر عام ١٨٨٣ تاريخاً مهماً إذ فيه أنشئت صحيفة « نيوزايت » لسان حال الإشتراكية الديموقراطية الألمانية التى كانت تعتبر أقوى حركة اشتراكية فى أوربا فى ذلك الحين وكانت تبشر بنتائج طيبة لو أتيحت لها قيادة واعية وواضحة . وأسندت رئاسة التحرير إلى كاوتسكى الذى درس مؤلفات ماركس وإنجلز . بل وأكثر من هذا كان صديقاً حميما للأخير . بهذا التطور الجديد وجدت الماركسية منبراً عاماً واسع الانتشار ، تتحدث عن طريقه وتدفع عن نفسها ماكان يوجه إليها من نقد وهجوم ، وتحاول أن تشرح نفسها وتوضح مفاهيمها النظرية . وبهذا التطور أيضاً فرضت الماركسية نفسها على أهم قوة اشتراكية فى القارة . وفى عام ١٨٩٠ عهد إلى رئيس التحرير بإعداد مشروع برنامج يوضح فيه أفكار الحزب ومطالبه فقام بالمهمة وكانت النتيجة تلك الوثيقة المعروفة باسم (برنامج إرفورت) الذى تم إقراره فى العام التالى ، وبذلك تحقق الاندماج بين الماركسية والحركة الاشتراكية الألمانية . لكن الواقع أنه لم يكن بالاندماج العضوى ، ذلك أن الأخيرة لم تزد عن كونها حركة ديموقراطية راديكالية .

حقيقة خرج البرنامج مغلفاً بنسيج براق من الأفكار والمصطلحات الماركسية وهو أمر متوقع من صاحبه الذى ظل سنوات طوالا ينظر إليه على أنه الحجة بلا

منازع فى الماركسية الأرثوذكسية . فديباجة البرنامج تضخ قدراً كافياً من التأكيد على الصراع الطبقى فى المجتمع البورجوازى ، وتأخذ بالتحليل الماركسى للرأسمالية وكيف تنطوى على عوامل فنائها ، بل وتتطلع الديباجة إلى انتقال وسائل الإنتاج إلى أيدى المجتمع . لكن إذا استبعدنا هذا الغلاف الماركسى الذى كان الهدف الرئيسى منه إرضاء إنجلز صديق الكاتب من جهة ومسايرة جو الجدل الأيديولوجى السائد من جهة أخرى ، فقد كان البرنامج فى أغلبه يركز على ناحيتين أساسيتين هما الديموقراطية والإصلاح .

ولما كان برنامج إرفورت من وضع كاوتسكى لهذا يمكن اعتباره بياناً بمفهومه عن الماركسية . وأول ما يلفت النظر أن هذا المفهوم ليس بالماركسية التى عبر عنها « البيان الشيوعى » ، ولا هو بالتفسير الذى أضفاه عليها لينين فيما بعد أو بالصيغة التى طلع بها الأخير لها . ولهذا الأمر أهميته ذلك أن ثمة اعتقاد ساد منذ زمن طويل، ينظر إلى الماركسية والشيوعية الروسية على أنهما متماثلتان، وهو اعتقاد ظل كاوتسكى يعتبره خاطئاً بل وسخيفاً . كان كاوتسكى لا يرى فى البيان الشيوعى الذى أعد وصدر خلال فترة تتجمع فيها سحب الثورة فى سماء أوربا ، سوى وثيقة لها مغزاها التاريخى فحسب ، ولكنها لا تستطيع أن تشبع المطالب الجديدة والظروف الجديدة ، وبعبارة أخرى فالبيان الشيوعى لا يصلح مرشداً للحركة الإشتراكية التى كانت قد أخذت فى النمو والانتشار فى بيئة تختلف عن التى نشأ فيها . وهذه الحركة استطاعت أن تتخلص من تأثير بلانكى وأمثاله وهو التأثير الواضح فى البيان الشيوعى ، وأصبحت ديموقراطية دون أن تتخلى عن ثوريتها . وهنا تتبين أهمية الرجل فى تاريخ الفكر الماركسى فهو يعتبر الشخصية الرئيسية التى حاولت الربط بين الماركسية الصحيحة من جهة والديموقراطية من جهة أخرى . كان كاوتسكى يؤمن إيماناً مطلقاً بالاشتراكية ، وكان فى الوقت نفسه يعتقد اعتقاداً راسخاً فى الديموقراطية، ولا يستطيع أن يتصور إحدى الفكرتين بدون الأخرى إذ بينهما التحام عضوى .

والديموقراطية التى يراها كاوتسكى هى الديموقراطية الجمهورية ، وفى هذا كان

يختلف عن برنشتاين الذى كان قائماً بما يشبه النظام الدستورى البريطانى ، مع إصلاح نظام الملكية ، وهو تفسير كان موضع النقد العنيف من جانب كاوتسكى وأضرابه . والأمر الذى لاشك فيه أن نظرة كاوتسكى إلى الديموقراطية كانت منبثقة من الظروف السائدة فى ذلك العهد فى كل من ألمانيا فى ظل آل هوهنزلرن وإمبراطورية النمسا والمجر الخاضعة لحكم آل هبسبرج . كان الحكم فى كلا البلدين أوتوقراطياً برغم بعض المظاهر البرلمانية الكاذبة ، يقاوم كل انتقاص من سلطانه المطلقة . وكان حكما تتولاه بيروقراطية بورجوازية ، وكان رجعيا فى الوقت نفسه يقف موقف العداء من دعوات الإصلاح . ومن هنا فلا سبيل إلى أى تغيير إلا بتحطيم ذلك النظام وإحلال الديموقراطية الجمهورية محله .

من هنا صار واجب الحركة الاشتراكية الممثلة للطبقة العاملة أن تسعى من أجل إقامة هذا النوع من الديموقراطية الذى يتيح لها إمكانية الوصول إلى مقر السلطة . فإذا تحقق لها هذا ، وعن طريق ماسوف يطرأ من تغيير فى البنيان الطبقى بالمجتمع ، وبفعل اشتداد حدة الصراع الطبقى ، وبحكم ما تنطوى عليه الرأسمالية نفسها من عوامل الفناء الذاتى ، استطاعت هذه الحركة القضاء على المجتمع البورجوازى . وبعبارة أخرى ماعلى الحركة الاشتراكية إلا أن تقيم الديموقراطية فإذا بالطريق مؤد حتما إلى المجتمع الإشتراكى ، فكأن الثورة السياسية الديموقراطية كما يتصورها أصحاب هذا الرأى هى الخطوة أو المرحـــلة الأولى قبل الانتقال إلى الإشتراكية .

هذا الموقف عرض كاوتسكى للهجوم — فدعاة تنقيح الماركسية تحدوا تفسيره للواقع الاقتصادى وسخطوا على ما يبديه من الاعتماد على اشتداد قوة الصراع الطبقى ذلك الصراع الذى استبعدوه من تفكيرهم ، كما ساءهم ما كان يتحدث به عن حتمية زوال الفلاح الصغير وأن هذا الأخير لا يمكن أن يكون حليفاً يطمئن إليه فى النضال الذى تشنه الطبقة العاملة من أهل المدن . أما الجناح اليسارى وعلى رأسه روزا لو كسمبرج فقال إن نظرية كاوتسكى بأسرها عن الديمقراطية واعتبارها مؤدية حتما إلى الإشتراكية

هي نوع من « الجبرية » ومعناها أن تتخلى قيادة الحركة عن فعاليتها ونضالها إعتماداً على مجرى التطور المحتوم •

وفي الوقت الذي أعلن فيه كاوتسكي تمسكه الشديد بالديمقراطية الراديكالية نراه يقاوم بكل قوة أي انحراف في اتجاه دكتاتورية الأقلية ، وهو اتجاه يمكن أن يساء تفسيره واستغلاله . هذا الإلتزام بدكتاتورية الأقلية يجعله موضع الاتهام بالتناقض إذ كيف يمكن التوفيق بين الديمقراطية في صورتها الراديكالية وبين دكتاتورية الأقلية .

هذا الموقف الوسط أثار على الرجل السخط من جانب اليمين واليسار على حد سواء ، وأشاع الكثير من عدم الوضوح الفكري وأساء كثيراً إلى الحركة الاشتراكية الألمانية وفي أوربا الوسطى . ونفس الموقف الوسط اتخذه في عشية الحرب العالمية الأولى فلا هو يعلن عدم التأييد للحرب التي كانت تعتبر صراعاً بين الإمبرياليات ، ولاهو يدعو إلى الثورة على الحكومات التي شنت تلك الحرب لصالح الطبقات البورجوازية والتي لا يقع عبئها إلا على الطبقة العاملة . وابتداء من عام ١٩١٧ وبانتصار البلشفية في الروسيا بعد ثورة أكتوبر ، اشتد الهجوم على الرجل وكيلت له الإتهامات بأنه عدو الثورة البروليتارية ، ومرتد عن المذهب الصحيح ، وداعية يروج للديموقراطية البورجوازية ، وداروينى في ثياب اشتراكية يعتقد في التطور ولم يفهم ماركس أبداً [١] .

ومهما يكن الحكم على كاوتسكي فالواقع أنه هو الذي بدأ عملية تأسيس مدرسة ماركسية أو عملية تحويل أفكار ماركس وانجلز إلى مدرسة فكرية ، وهو الذي راح يفسر هذه الأفكار على ضوء ظروف الربع الأخير من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين . وهو الذي عمل على تأكيد الصلة بين الإشتراكية الماركسية والديمقراطية ونفي وجود صلة بين الأولى والشيوعية

---

(١) George Lichtheim, op. cit, p. 270.

الروسية كما صاغها لينين . وإذا لم يـكن كاوتسكي قد لعب دوراً فعالا فى الانتفاضات التى وقعت فى ألمانيا والنمسا والمجر فى أكتوبر ونوفمبر من عام ١٩١٨ ، فلا شك أنها كانت من وحى تعاليمه عن الديموقراطية ، وتتفق تماماً فيما كان يذهب إليه من أن ألمانيا والنمسا وروسيا القيصرية لابد لها أن تمر بالثورة أولا قبل أن تتمـكن الاشتراكية الديموقراطية من الوصول إلى الحكم .

أما أنه أخفق فى أن يلعب دوراً عملياً فى التاريخ فذلك راجع إلى أكثر من سبب . فهناك أولا المواقف الوسط التى اتخذها من الـكثير من المسائل الخلافية مما أشاع قدراً من عدم وضوح الرؤية ، فتارة يبدو راديـكالياً متطرفاً وتارة أخرى يقترب من دعاة تنقيح المذهب . وكان يفتقر إلى صفات لابد من توافرها فيمن يراد منه أن يتزعم الحركة الاشتراكية ، فلم يـكن يملك أسلوب ماركس النفاذ وعمقه فى التحليل ، ولا إلمام انجلز الواسع بالأوضاع السياسية فى أوربا ، ولا وضوح الهدف الأخير كما كان شأن لينين ومواصلته السير فى الطريق المؤدى إلى هذا الهدف أياً كانت الوسائل والأساليب .

الفصل الحادى عشر

الدعوة إلى تنقيح الماركسية

لم تتعرض الماركسية بعد وفاة كارل ماركس للنقد والهجوم عليها من جانب خصومها فحسب ، ولكنها تعرضت أيضاً وبخاصة فى السنوات التالية لوفاة زميله فردريك إنجلز ؛ لجدل عنيف هز دعائم الحركة الاشتراكية الأوربية ، وتناول نواحى أو أخرى من مقوماتها الرئيسية ، وهو الجدل الذى اشتهر فى تاريخ الأدب الماركسى باسم الدعوة إلى تنقيح الماركسية أو تفسيرها بقصد تطويرها بحيث تتلاءم مع الظروف التى جدت على القارة فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن الحالى ، فكأنها فى الحقيقة محاولة للتوفيق أو للربط بين الفكر النظرى المجرد وواقع الحياة العملية.

والأمر الذى يميز هذه الدعوة التنقيحية أنها خرجت من قلب المعسكر الماركسى نفسه إذ اضطلع بها كتاب ماركسيون أو ظلوا حتى برغم تطرفهم فى النقد والتحليل والتفسير يعدون أنفسهم من الماركسيين ، حتى أن إدوارد برنشتاين الذى كان يعتبر أعظم ممثلى الاتجاه الجديد ، كان من معاونى إنجلز نفسه ، كما ظل صديقاً لكارل كاوتسكى إلى أن فرق بينهما زمناً الخلاف حول تفسير المفاهيم الماركسية .

ولقد استخدمت هذه الدعوة لرمى أصحابها بتهم عدة منها الخروج على الماركسية وخيانة البروليتاريا وخدمة البورجوازية . ويلاحظ بهذا الصدد أن الدعوة إلى تفسير الأفكار الماركسية أو إلى التطبيق الماركسى على ضوء الاعتبارات العالمية أو الظروف المحلية ، كانت سلاحاً تشهره الشيوعية الروسية لا فى وجه الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية فحسب ، بل وكذلك فى وجه الأحزاب

الشيوعية التي كان لها رأى مختلف عما جرى عليه العمل فى الاتحاد السوفيتى. فمنذ ما خرجت يوغوسلافيا من دائرة النفوذ السوفيتى فى أيام ستالين وراحت تشق لنفسها طريقاً فى الإنشاء الاشتراكى ، تعرض الحزب الشيوعى اليوغوسلافى للاتهام بالانحراف عن الماركسية — اللينينية وبأنه أصبح منضماً إلى حظيرة دعاة التنقيحية . ومن الطريف أيضاً أنه لما دب الخلاف بين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية وخاصة منذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى ، راح الحزب الشيوعى الصينى يتهم زميله السوفييتى بالخروج على الماركسية — اللينينية وبالتآمر مع الإمبريالية والبورجوازية وبأنه أصبح من زمرة التنقيحيين، بينما راحت موسكو تصم الحزب الصينى بالجمود وعدم تقدير قوة التطورات العالمية وبأنه أصبح دجماتياً متعصباً . وهكذا يمكن القول إن الصراع الذى دار بصورة متكررة حول تفسير الماركسية هو صراع بين دعوة إلى التمسك بالقديم ودعوة إلى التطوير دون إساءة إلى الغرض الأصلى وهو إقامة الاشتراكية .

وثمة أسباب عدة يمكن أن نعزو إليها تلك الدعوة إلى التنقيح التى ظهرت فى السنوات القلائل الأخيرة من القرن الماضى .

أولا : شهدت أوربا تطورات متنوعة ، ففى أوربا الغربية بوجه خاص تقدمت الديموقراطية وحصلت الطبقة العاملة على امتيازات سياسية لها شأنها ، وهذا أشاع الإدراك بأن فى الإمكان وصول الحركة الاشتراكية إلى الحكم والعمل على تغيير بنيان المجتمع ، بالطريق الديموقراطى البرلمانى وبدون حاجة إلى ثورة بروليتارية ، وهذا ما كان ينادى به الفابيون فى انجلترا . ولاشك أن هذا الإدراك يعتبر تحدياً لنظرية الصراع الطبقى أو هدماً لها وهى النظرية التى لاترى فى غير ثورة البروليتاريا وسيلة لتحقيق الاشتراكية . ولهذا السبب أيضاً كانت الحركة الاشتراكية الألمانية تركز الكثير من نشاطها على تحقيق المطالب السياسية التى تكفل لها الاشتراك الفعال فى الحكم ثم السيطرة عليه فيما بعد . بل إن كاوتسكى نفسه كان متأثراً بهذا الاتجاه فرأى أن الثورة من أجل تحقيق الديموقراطية كانت شرطاً

مسبقاً لقيام الاشتراكية وبخاصة فى البلاد الخاضعة للحكم الأوتوقراطى كما كان الحال فى ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر .

وفى الوقت نفسه رسخت دعائم النظام الصناعى الجديد فى إنجلترا وفرنسا وعدد من بلاد أوربا الغربية ، وانتقل إلى ألمانيا وراح يسير بخطى واسعة وخاصة بعد تحقيق وحدة هذا البلد . وكانت النتيجة أن حصلت الطبقات العاملة على كثير من المزايا بفضل ما صدر من تشريعات اجتماعية كما ارتفعت أجور العمال الحقيقية وفى هذه الظاهرة ما ينقض نظرية ماركس المتعلقة بازدياد الفقر والبؤس . أما الطبقات الوسطى فعلى خلاف الظن بأنها تسير فى طريق الانكماش والزوال ، أخذت تزداد عدداً وتجتذب إلى صفوفها طوائف جديدة. وفضلا عن ذلك فبسبب التقدم التكنولوجى واتساع نطاق السوق العالمية ونتيجة للتوسع الاستعمارى المباشر وغير المباشر الذى اشتركت فيه الدول الصناعية الكبرى ، لم يتحقق ما كان يتحدث عنه ماركس بشأن اتجاه معدل الأرباح إلى الهبوط .

لهذه الإعتبارات وأمثالها رأى البعض إعادة النظر فى بعض المفاهيم الماركسية حتى يتسنى وضع أساليب للعمل تتفق مع التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وإلا أصبحت هذه المفاهيم تعيش فى فراغ بسبب انقطاع صلتها بالواقع المعاصر . ولعل هذا ينطبق أيضاً على التفسيرات التى ظهرت فى الفكر الماركسى بشأن التعايش السلمى وعدم حتمية الحرب وتعدد طرق الوصول إلى الاشتراكية ، مما سوف نعرض له بالتفصيل عند حديثنا عن خروشوف والخلاف المذهبى بين الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية ، وهو الخلاف الذى تتشابك فيه الاعتبارات العقائدية مع الأسباب السياسية والاقتصادية والتاريخية .

ثانيا : لاحظ عدد من الماركسيين وغيرهم أن تفكير ماركس وإنجلز مر بمراحل متعاقبة أو بمرحلتين أساسيتين يفصل بينهما البيان الشيوعى . فقبل صدور ذلك البيان كان الرجلان واقعين تحت تأثيرات عدة منها التقاليد اليعقوبى فى أثناء الثورة الفرنسية ، وجو أوربا قبيل عام ١٨٤٨ عندما كانت سحب الثورة

تتجمع فى سماء الكثير من بلاد القارة . ومن هنا غلب على تفكيرهما طابع الثورة والعنف . ولكن الثورات التى نشبت فى تلك السنة ما لبثت أن أخمدت ، وحتى تجربة الكومون فى باريس لم يقدر النجاح لها . هنا عمد الرجلان إلى التفكير الهادىء وانكب ماركس على تحليل الرأسمالية تحليلا علمياً وهو الصفة الحقيقية لمؤلفه الضخم « رأس المال » . لهذا كله رأى الكتاب أن البيان الشيوعى بأفكاره ونزعاته وبالأساليب التى يدعو إلى الأخذ بها ، وإن كان صالحاً لظروف أوربا قبيل انتصاف القرن التاسع عشر إذ كان منبعثاً عنها ، لم يعد صالحاً كأسلوب عمل فى أوربا منذ الربع الأخير من ذلك القرن ، ومن هنا نبذه برنشتاين . أما كاوتسكى ممثل الماركسية الأرثوذكسية ، كما أسلفنا ، فكان لا يرى فيه سوى وثيقة كل أهميتها تاريخية فحسب ، ولهذا كان تشديده على العلاقة الوثيقة بين الماركسية والديموقراطية .

ثالثاً : وكان من رأى الكثيرين أن مذهب ماركس ، شأنه شأن المذاهب الفكرية ، إنما يعنى بالكليات أو العموميات ، ومن ثم تفسح أمثال هذه المذاهب المجال واسعاً أمام الكثير من التفسير والتأويل على ضوء الظروف وفى هذا يمكن تشبيهها بالأديان نفسها . فالمسيحية نفسها تقوم على عقيدة معينة لا يختلف بشأنها المسيحيون عموماً ، ومع ذلك انقسموا منذ العصور المبكرة من ظهور المسيحية إلى مذاهب كبرى رئيسية ، كما انقسمت المذاهب ذاتها إلى طوائف وشيع . وهذا كله ما يعرف باسم « الاجتهاد » وباب الاجتهاد ليس مغلقاً لأن العقل البشرى ليس جامداً ولكنه يتطور . فالاجتهاد سبيل لبعث الحيوية عن طريق تفسير النصوص المجردة تفسيراً يتفق مع أوضاع المجتمع وذلك دون الخروج على لب العقيدة ذاتها .

هذا الذى ينطبق على الأديان يمكن أن ينطبق على الماركسية نفسها ، فأخذ الكتاب يتداولون الكثير من أفكار ماركس وإنجلز كما وردت فى كتاباتهما ويفسرونها ويحللونها ومن هنا نشأ الخلاف . وساعد على ذلك ما كان يشوب

بعض العبارات والنصوص بل والأفكار من غموض ومن ذلك مثلا نظرية القيمة والثمن والتى تعد من جوهر الماركسية ؛ ثم جاء الجزء الثالث من « رأس المال » الذى نشر فى عام ١٨٩٤ متضمناً تحليلا رآه الكتاب أو نفر منهم غير مقنع بدرجة قوية وهذا أفسح المجال لنقد النظرية إن لم يكن الهجوم عليها .

ويلاحظ أن الدعوة إلى التنقيح كان ميدانها الرئيسى ألمانيا ، ويرجع هذا إلى اعتبارين أحدهما أن ألمانيا أهم بلد بالقارة فى ذلك الحين بعد أن تحققت وحدتها نتيجة حربين ناجحتين ضد آل هبسبرج وفرنسا ، كما كانت الحركة الاشتراكية الألمانية أعظم الحركات الاشتراكية فى أوربا ولها الغلبة فى الدولية الثانية . أما مساهمة أوربا الغربية فى هذا الحوار فلم يكن لها شأن ، ذلك أن الماركسية لم يكن لها نفوذ هناك ولم تثبت أقدامها برغم وجود أفراد كانوا يحاولون الانتساب إليها . وفضلا عن هذا كانت الماركسية تواجه فى الفابية البريطانية منافساً قوياً استطاع أن يؤثر على الطبقة العاملة وقادتها وأن يستميل زعماء الحركة الاشتراكية فى البلاد . وكانت الفابية وليدة الظروف التاريخية فى إنجلترا وتمثل الأسلوب البريطانى فى فض الصراعات الداخلية ، بينما اعتبرت الماركسية ثمرة بيئة مختلفة وفلسفة دخيلة على البلاد ومن هنا لا تزال حتى الوقت الحاضر غير ذات جذور قوية فى البيئة الاشتراكية البريطانية .

والأمر الذى يلفت النظر أنه لم تنشأ فى النمسا حركة تنقيحية بالمعنى الدقيق برغم أن ڤيينا كانت تمثل إحدى مدارس « الاقتصاد الجديد » الثلاث فى أوربا وبرغم الهجوم الذى شنه بوهم — باورك فى عام ١٨٩٦ على الجزء الثالث من كتاب « رأس المال » وهو هجوم اشترك فيه نفر من تلاميذه وأسفر عن حوار عنيف مع المدرسة الماركسية الناشئة فى البلاد . كان رجال المدرسة النمساوية إما ماركسيين وإما معادين الماركسية .

ولعب الفكر الإيطالى دوراً بارزاً فى الجدل الذى كان ناشباً حول النظرية

الماركسية وهنا تطالعنا أسماء أنطونيو لابريولا وفيلفريدو باريتو وبنديتو كروتشي وإنريكو بارونى . ومما له دلالة بالغة أن الأخير ولم يكن ماركسياً ، قدم مساهمة لها أهميتها إذ طلع لأول مرة ببحث عن الاقتصاد المخطط[1] عنوانه « التخطيط الاقتصادى الجماعى » Il Ministro della Produzione nello Stato Collectivista وهو موضوع لم يحاول أن يتناوله بالبحث والتحليل الكتاب الماركسيون برغم صلته الوثيقة بالتطبيق الاشتراكى .

---

(١) George Lichtheim, op. cit., p. 281.

الفصل الثانى عشر

بين الفابية والماركسية

أشرنا فى الفصل السابق إلى الفابية فى معرض الحديث عن الدعوة إلى مراجعة النظرية الإشتراكية الماركسية . وقبل أن نتحول لمناقشة ما تعرضت له هذه الإشتراكية الماركسية من تنقيح وتحوير على أيدى لينين ، يحسن أن نتوقف لحديث موجز عن الفابية التى أصبحت منافساً قوياً الماركسية فى إنجلترا ، وكان لها تأثير له شأنه على نمو الحركة الإشتراكية وعلى حزب العمال فى هذا البلد .

والفابية صورة بريطانية من الإشتراكية أو هى نبات طبيعى نشأ فى التربة البريطانية نفسها . كانت بريطانيا أسبق دول القارة إلى الأخذ بأسباب الثورة الصناعية منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر وما لبثت خلال القرن التالى أن بلغت مرحلة التصنيع الكامل . وكان من أثر ذلك السبق فضلا عن النتائج المتجمعة والمتولدة عن ثوراتها السياسية أو الدستورية فى القرن السابع عشر والتى حطمت بالفعل نظرية حق الملوك المقدس ووضعت حداً لنظام الحكم الملكى المطلق كما مارسه آل تيودور وحاوله آل ستيورات من بعدهم ، نقول إنه بسبب هذه الظروف المتعاقبة كان نهوض الليبرالية ورسوخ أقدامها أسبق فى إنجلترا أيضاً منه فى البلاد الأوربية الأخرى ، مما تجلى فى الكثير من التشريعات السياسية والإجتماعية التى شهدها القرن التاسع عشر . ولكن هذه الليبرالية بدأت منذ الثمانينات من ذلك القرن تفقد قوتها الدينامية كما وضح فى تثاقل خطى سير التشريعات الإجتماعية ، وبعبارة أخرى يمكن القول بأن هذه الليبرالية استنفدت أغراضها بعد أن أدت مهامها ، وصار من المتعين أن تتقدم الإشتراكية لتحتل الميدان بدلا عنها ولكنها إشتراكية تطورية تتفق مع التقاليد البريطانية . وهكذا فالفابية إنما تمثل ذلك

الانتقال من الليبرالية إلى الإشتراكية التطورية .

وكلمة « فابى » نسبة إلى القائد الرومانى فابيوس ، وهذا الاختيار للإسم إنما يرمز إلى أسلوب هذه الحركة فى العمل كما يتضح من العبارة التالية التى ظهرت على رأس النشرة الفابية رقم (١) [١] .

« يجب عليك أن تنتظر اللحظة المناسبة ، فى صبر ، كما فعـل فابيوس وهو يقاتل هانيبال ، برغم أن الـكثيرين انتقدوا تريثه ، ولـكن عنـدما يحين الوقت يجب عليك أن تضرب بشدة ، كما فعل فابيوس ، وإلا كان انتظارك هباء وبلا جدوى » .

كانت بداية الجمعية الفابية إجتماعاً فى ٢٤ أكتوبر من عام ١٨٨٣ ضم نفراً قليلا حيث ألقى توماس دافيدسون محاضرة عن «الحياة الحديثة» ، وهو رجل ذو أفـكار خيالية ومشوشة . ودار نقاش حول إمكان تأسيس مجتمع صغير تسير فيه الحياة على أساس من المشاركة . وفى اجتماع للجماعة فى ٧ نوفمبر تقرر إنشـاء « إتحاد هدفه النهائى إعادة تـكوين المجتمع طبقاً لأسمى المبادىء الأخلاقيـة » ، كما تقرر فى اجتماع بتاريخ ١٤ يناير من عام ١٨٨٤ إتخاذ اسم « الجمعية الفابية » . ولم يمض وقت حتى تـكونت « لجنة تنفيذية » بدأت بثلاثة أعضاء ، ثم تـكونت « لجنة نشرات » ؛ وفى هذه النشرات وما يماثلها والتى ظلت الجمعية تصـدرها خلال تاريخها ، أوضحت مبادئها وأفـكارها ، كما كانت تعالج فيها مختلف المسائل والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فـكأنها كانت مدرسة للتربيـة أو التوعية الإشتراكية .

وكان للجنة التنفيذية أسلوب فى إعداد النشرات وإصدارها توضحه لنـا الفقرة التالية :

« كانت إجتماعات لجنتنا التنفيذية تتحول دائما إلى قسمـين رئيسيين : أولا

---

(١) قصة الاشتراكية الفابية تأليف مرجريت كول وترجمة عبد الـكريم أحمد ؛ ص ٧ .

الشئون الداخلية العاجلة تعقبها المسائل السياسية ؛ ثم النظر فى الكراسات .. فالكراسة تظل دائما النصيب الذى أسهمت به الجمعية فى علم الاجتماع فى عصرها ؛ وكانت طريقتنا شاملة وفاحصة ، فكان كل منا يتسلم نسخة قبل النظر فيها بوقت كاف ليقرأها ويفكر فيها ثم ننظر فيها سوياً بعد ذلك . وكان هناك واحد منا دائماً لديه المعلومات الخاصة أو المتخصصة التى يتطلبها الموقف . وقد كانت القاعدة فى جميع هذه الكراسات أن تكون خفيفة ودون انفعال » . (١)

أما الروح التى كانت تسود العلاقات بين أولئك الرواد فيصفها س . ج هوبسون بقوله :

« بينما كنا زملاء مخلصين ، فإننا رفضنا فى إصرار أن نكون رفقاء سواء فى الحديث أو الكتابة . لقد كنا نتصافح فى يناير ثم نظل بقية أيام العام نسب بعضنا مواجهة دون أن نخشى لوماً . لقد كان هناك أمران جوهريان هما الولاء والأمانة الفكرية . وكان لسيدنى وب إتصالات عديدة فى دوائر رسمية مختلفة ، ولم يتردد مطلقاً فى إبلاغنا مايعرفه مهما كان الأمر سريا . ولم يحدث مطلقا أن خان أحدنا ثقته سواء عمداً أو بدون قصد ، كما لم يكن هناك أى تحفظ فكرى . فربما اختلفنا — بل الواقع أننا اختلفنا حول كل شىء تقريبا — ولكننا فتحنا عقول بعضنا لبعض » . (٢)

وكانت النشرة الأولى التى أصدرتها الجمعية عنوانها « لماذا أكثر الناس فقراء ؟ » ، كتبها و . ل . فيلبس فى أربع صفحات ، فنجحت نجاحا بالغا وأعيد طبعها سنة بعد أخرى ، وتلفت النظر فيها الفقرات التالية :

« إذا أصبح رأس المال ملكا للمجتمع فإن العامل سيستفيد منه تماما ، ولكن مادام رأس المال متروكا فى إيدى قلة ، فإن الفقر لابد أن يكون نصيب الكثيرين . وأنتم يا من تعيشون حياة مرفهة مريحة ، فكروا فى أن ما أنتم

(١) قصة الاشتراكية الفابية ، مصدر سابق ، ص ٨١ — ٨٢ (٢) شرحه ص ٨١

فيه من راحة وكماليات إنما ثمنه شقاء الآخرين وعوزهم! إن الفقر وليد إسرافكم . ومن الأكيد أن الذهب الذى خلفه لكم آباؤكم لم ينزع كل إنسانية من نفوسكم».

وخلال السنوات ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ ، ١٨٨٦ إنضم إلى الجمعية الوليدة رجال قدر لهم أن يلعبوا فيما بعد دوراً هاماً لا فى تاريخها فحسب بل وفى تنمية ودعم الحركة الإشتراكية فى بريطانيا وهم برناردشو ، سيدنى وب ، سيدنى أوليفييه ، وجراهام ولاس . وفى النشرة رقم ٣ أعلنت الجمعية لأول مرة أنها إشتراكية . وفى عام ١٨٨٧ صدر أهم منشور وكان بعنوان «حقائق للإشتراكيين».

ورأت الجمعية أن تنتهج أسلوباً جديداً فقررت فى العام التالى القيام بحملة منظمة لعرض الأفكار الإشتراكية على الرأى العام الواعى فى البلاد عن طريق سلسلة من المحاضرات التى يلقيها الأعضاء ثم جمعت هذه المحاضرات فى كتاب بعنوان « مقالات فى الإشتراكية » وفاقت النتيجة جميع التوقعات حيث بيعت فى العام الأول ٢٥٫٠٠٠ نسخة من مختلف طبعاته ، فكان فى ذلك الرواج دليلا كافيا على مبلغ النجاح الذى حققته الجمعية الفابية من جهة ، وعلى اتساع نطاق الإستجابة فى بريطانيا للافكار الإشتراكية من جهة أخرى .

ومن هذه المقالات نستطيع أن نتعرف على أهم خصائص الإشتراكية الفابية[1] وفى مقدمتها عدم الإستناد إلى مدرسة فكرية معينة . فبرناردشو فى مقاله «الأساس الاقتصادى للاشتراكية» يقتبس الكثير من أفكار ريكاردو وجيفونز ، كما يأخذ الكثير عن كارل ماركس . فعنده أن الأرض ورأس المال يغلان ريعاً ، وهذا الريع يجب إما أن يضاف إلى مكافأة العمل وإما أن يكون من نصيب المجتمع الذى يخصصه للخدمات، وفى رأيه أن هذا «الريع» هو مايدعوه ماركس «فائض القيمة» . فإذا ما استولى المجتمع على هذا الفائض وتخلص من تآلف المنافسة الرأسمالية والإنفاق الرأسمالى تكون النتيجة أن يتوفر لكل شخص حد أدنى من مستوى الحياة المتحضرة .

---

(١) اعتمدنا فى بيان هذه الخصائص على كتاب « قصة الاشتراكية الفابية » ، مصدر سابق ، الفصل الرابع ، ص ٤٥ ومابعدها .

ويأخذ سيدنى وب Webb ووليم كلارك من تعاليم ماركس وبنتام ، فمن رأى وب أنه لا يمكن تحقيق « أكبر قدر ممكن من السعادة لأكبر عدد من الناس » إلا إذا تم استخدام الموارد الإنتاجية بواسطة المجتمع . وفى الوقت نفسه يتقبل هو وكلارك التفسير المادى للتاريخ والذى يعلن فيه ماركس أن قوى الإنتاج تحدد ظروف المجتمع السياسية . وعند وب أن التقدم الاقتصادى الذى تم فى القرن الماضى سيؤدى مباشرة إلى الاشتراكية .

ولكن إذا كانت الفابية تأخذ عن الماركسية قدراً من مفهوم التفسير المادى للتاريخ ، فإنها فى الوقت نفسه ترفض فكرة الصراع الطبقى والثورة ودكتاتورية البروليتاريا ، وهذا يؤيد ما ذهب إليه البعض وما أشرنا إليه فى موضع سابق ، من أن الفابية كمذهب اشتراكى تعتبر امتداداً للتقليد الليبرالى . إن الانتقال إلى الاشتراكية يتم عن طريق الديمقراطية البرلمانية ، فبنشر الوعى فى صفوف الجماهير وعن طريق الانتخابات تستطيع الحركات الاشتراكية أن تشترك فى الحكم بصورة متزايدة وأن تنتزع التشريعات والإصلاحات التى تؤدى إلى إجراء التغيير المطلوب فى الهيكل الإقتصادى وفى التركيب الطبقى وذلك دون ما حاجة إلى الثورة البروليتارية وإلى الدكتاتورية البروليتارية . هذا الاعتقاد فى الديموقراطية باعتبارها الطريق المؤدى إلى الإشتراكية هو ثانية خصائص الفابية . ولا شك أن هذا اللون من التفكير كان متأثراً إلى حد كبير بالتاريخ البريطانى نفسه وبخاصة فى القرن التاسع عشر حيث تمكنت الليبرالية — عن طريق الضغط من جانب الرأى العام — من انتزاع الكثير من الإصلاحات السياسية والاجتماعية .

وهذا الاعتقاد فى الديموقراطية تتفرع عنه نتيجتان هامتان أيضاً ، أولاهما أن الفابيين يرفضون النظرية الماركسية التى تعتبر الدولة الأداة التى تخدم المصلحة أو المصالح الطبقية الغالبة فى المجتمع . الدولة فى نظرهم جهاز عام فإذا تمكنت الحركات التقدمية من الوصول إليه استطاعت أن تحقق أهدافها . والنتيجة الثانية هى أن التحول إلى الإشتراكية لا يتم دفعة واحدة مما يحدث فى حالة الثورة ، وإنما يتم

بالتدريج عن طريق تراكم الإصلاحات الاجتماعية ، وبعبارة أخرى تأخذ الفابية بمبدأ التحرك التدريجى صوب الاشتراكية .

والديمقراطية عند الفابيين ليست وسيلة لتحقيق الاشتراكية فحسب ، ولكنها أيضاً الأسلوب الذى يتبع فى إدارة المؤسسات القائمة بالنشاط الإنتاجى ، ومعنى هذا أنهم يرفضون الدولة المركزية التى تتولى إدارة الجهاز الاقتصادى كله ، لأن هذه المركزية تتعارض فى نظرهم مع الديموقراطية . غير أن هذا الرفض ينبغى ألا يغفل حقيقة لها أهميتها ، ذلك أن الفابية فى أحد جوانبها كانت استباقاً لما يعرف الآن بعصر التخطيط وقيام حكومة الفنيين أو الثورة الإدارية بتعبير آخر(١) . فالفابية إذ تأخذ بمبدأ التخطيط ترفض المركزية الشاملة على الأقل من ناحية التطبيق .

وثمة ناحية يحسن لفت النظر إليها ؛ هى أن الفابية لا ترى الأخذ بمبدأ التأميم الشامل على نحو ما حدث فى الاتحاد السوفييتى مثلا ، حتى وإن حاول بعض الفابيين المتأخرين توسيع نطاقه إلى حد كبير ، ويبدو أن هذا المذهب يركز على قمم الجهاز الاقتصادى كالبنوك وشركات التأمين والموارد المعدنية والصناعات الرئيسية . وهنا ظاهرة تتسم بها الاشتراكية البريطانية ، فهى تعتبر التأميم وسيلة لغاية هى منع الاستغلال وليس غاية فى حد ذاته . ولما كان منع الاستغلال هو الهدف الأساسى فإن هناك سبلا أخرى لتحقيقه إلى جانب التأميم ، منها المشاركة مع رأس المال الخاص بصورة تجعل لرأس المال الغلبة أو السيطرة على اتخاذ القرارات ووضع السياسات ، وهذا بالإضافة إلى التعاون الإنتاجى فى الصناعات والخدمات التى يصلح لها هذا الضرب من التنظيم .

ولم يكن الفابيون بالتأكيد من الدعاة المذهبيين للمساواة الكاملة على الأقل فى الفترة الانتقالية ، وإن كان يجب أن نتذكر أنهم كانوا يأملون فى اختفاء الفوارق

---

(١) Marxism, op. cit.. p. 211 .

الضخمة فى الدخول النقدية عندما تتحقق الوفرة التى يؤمل فى أن تجىء بها الإشتراكية والزيادة فى الخير المشترك » [١].

وأخيراً ، فإن « السمة الأخيرة من مميزات الفابيين الأول فهى أنهم كانوا متفائلين ومتحمسين . فكانوا يعتقدون أن سير الأحداث يتجه فى طريقهم ، وكانوا مقتنعين تماماً . . أن الأمر لا يتطلب سوى الصبر فى تفسير الوقائع لإقناع الآخرين بحقائق الاشتراكية وفائدة الإصلاحات الاشتراكية » .

(١) قصة الاشتراكية الفابية ، ص، ٥٢

الفصل الثالث عشر

برنشتاين والدعوة إلى التنقيح

اقترنت الدعوة المشهورة إلى تنقيح الماركسية أى إعادة النظر فيها ، باسم برنشتاين وإن كان الواقع أن الكثيرين قد بدأوا يذهبون إلى هذا الرأى نتيجة ما طرأ على الظروف السياسية والاقتصادية فى أوربا من تغييرات بارزة وواضحة مما يستتبع فى نظرهم إجراء تهذيبات أو تعديلات فى المذهب بحيث يتمشى مع الظروف المتغيرة . غير أن برنشتاين كان أشد هؤلاء جرأة ووضوحاً واستمراراً فى الإفصاح عن أفكاره .

ولد إدوارد برنشتاين فى ٦ يناير من عام ١٨٥٠ من أسرة يهودية تنتمى إلى الطبقة الوسطى ، وكان أبوه سائق قاطرة فى رواية أو مهندس قاطرات فى رواية أخرى . واشتغل إدوارد فى أحد المصارف وهو فى السادسة عشرة من عمره ، ثم اتجه إلى الاهتمام بالسياسة بتشجيع من عمه هارون ، وانضم إلى الحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى . وفيما بين عامى ١٨٨١ ، ١٨٩٠ تولى الإشراف على صحيفة « الاشتراكى الديمقراطى » لسان حال الحزب وذلك خلال الفترة التى شهدت قوانين بسمرك المناهضة للاشتراكية . وكانت الصحيفة تصدر من زيورخ فى أول الأمر ، ثم من لندن بعد ذلك . ويرجع التجاء برنشتاين إلى إنجلترا إلى ضغط حكومة ألمانيا على سويسرا كى تقصيه الأخيرة من أراضيها .

كان برنشتاين فى مبدأ حياته السياسية والفكرية ، شأنه شأن الكثير من أمثاله ، متأثراً إلى حد بعيد بكتابات يوجين دورنج ، فلما أصدر فردريك إنجلز كتابه المشهور « الرد على دورنج » anti-Duhring تحول برنشتاين إلى الماركسية وعمل خلال الثمانينات من القرن الماضى ، هو وصديقه كارل كاوتسكى ، على ترويجها فى

صفوف الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان . وكان صديقاً حميماً أيضاً لإنجلز واستمرت الصداقة بينهما حتى وفاة الأخير فى عام ١٨٩٥ ؛ ويقال إن برنشتاين تحرج من إصدار كتابه الذى تضمن أفكاره طالما صديقه الكبير على قيد الحياة .

وخلال فترة منفاه الطويلة (١٨٨٨ — ١٩٠١) فى إنجلترا شهد برنشتاين عن قرب التحولات التى طرأت على الحياة الإقتصادية والسياسية ، حيث انتشرت الديمقراطية السياسية ، وارتفعت مستويات حياة الطبقة العاملة وكسبت حقوقاً كثيرة . كذلك اتصل بالحركة العمالية ولمس ازدياد قوة النقابات ، كما اتصل بالجمعية الفابية وتأثر بآرائها . وهكذا كان لإقامته فى إنجلترا التى يعتبرها البعض المنبت الحقيقى للدعوة إلى تنقيح الماركسية ، تأثير واضح فى تشكيل أفكار برنشتاين . وفضلا عن هذا أظهر إنجلز فى المقدمة التى صدّر بها طبعة جديدة لكتاب كارل ماركس عن حرب الطبقات فى فرنسا ، أنه كان على إدراك بالحاجة إلى انتهاج أساليب جديدة فى الصراع الإشتراكى تتفق مع الظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة .

هذه الاعتبارات كانت نقطة البدء فى تلك السلسلة من المقالات التى أخذ برنشتاين ينشرها فى « الإشتراكى الديموقراطى » باسم « مشكلات الاشتراكية » وأعيد نشرها فى عام ١٩٠١ بعنوان Zur Geschichte Und Theorie des Sozialismus ومؤداها أن الماركسية يمكن ، بل وينبغى أن يعاد النظر فيها . إلا أن افتراق الرجل نهائياً عن الماركسية الأرثوذكسية أصبح أشد وضوحاً عندما نشر فى عام ١٨٩٩ كتابه Die Vorausatetzungen des Sozialismus Und die Aufgaben der Sozialdemokratie والذى نشر بالإنجليزية فى عام ١٩٠١ تحت عنوان « الاشتراكية التطورية » .

وعاد برنشتاين إلى ألمانيا حيث التف حوله الكثيرون ، فريق منهم عن اقتناع بالرأى الذى ذهب إليه ، وفريق ثان من زعماء الحركة النقابية وقادة الحزب

الإشتراكي الديموقراطي وهؤلاء لم يكن يعنيهم في كثير أو قليل جوهر النزاع بين دعاة التنقيح وخصومهم من رجال المذهب الصحيح وإنما انضموا لأنه كان يعبر عن عدائهم الماركسية الأرثوذكسية التي كانوا يرون فيها قيداً على أنشطتهم وعلى أفكارهم الإصلاحية والتطورية . وثمة فريق ثالث ينتمي أفراده إلى اليمين آزروا الرجل إذ رأوا في آرائه سبيلا للهجوم على الماركسية تمهيداً لإزالتها، وكان إدراك برنشتاين لحقيقة هذا النفر مدعاة إلى إحساس بخيبة الأمل . ومهما يكن من أمر فلا نزاع أن دعوة التنقيح أثبتت صحتها الأحداث التي شهدها الفكر الماركسي بعد الحرب العالمية الثانية ، حين يتراشق الاتهامات أولئك الذين يريدون أن يأخذوا التغييرات المعاصرة في الحسبان ، وأولئك الذين يصرون على التمسك الحرفي بالمذهب كما كان منذ أكثر من نصف قرن . ومات برنشتاين في عام ١٩٣٢ .

يتناول برنشتاين النظرية المادية في تفسير التاريخ وهنا يقول إن من يطبق النظرية المادية للتاريخ في الوقت الحاضر عليه أن يستخدمها في أحدث تطوراتها — أي أنه إلى جانب الإهتمام بتطور وتأثير القوى الإنتاجية وظروف الإنتاج عليه أن يدخل في اعتباره تقديراً كاملا للأفكار والقوانين والأخلاق والتقاليد التاريخية والدينية لكل عصر من العصور وتأثير الظروف الجغرافية وغيرها من الظروف الطبيعية التي تدخل فيها طبيعة الإنسان وفطرته الروحية . ينبغي أن يؤخذ ذلك في الحسبان بصفة خاصة عندما لا تكون المسألة مجرد بحث بسيط عن العصور الأولى من التاريخ بل مسألة تنبؤ بالتطورات المقبلة إذا ما أردنا الاستفادة من الفكرة المادية للتاريخ كمرشد للمستقبل . إن القضايا الاقتصادية البحتة توجد قبل كل شيء حالة استعداد لخلق أفكار معينة . ولكن كيف تنشأ هذه الأفكار وكيف تنتشر وأي صورة تتخذ ، كل ذلك إنما يتوقف على تعاون سلسلة كاملة من التأثيرات»[1] . ويقول في موضع آخر «إن العلوم والفنون وسلسلة كاملة من العلاقات الاجتماعية هي اليوم أقل اعتماداً على الاقتصاد مما كانت في الماضي أو إذا أردنا أن نتفادى

(١) أوردها هاري ر . ليدلر في الجزء الأول من كتابه « الحركات الاشتراكية » ترجمة محمد ماهر نور ، ص ٣٦٩ .

سوء الفهم نقول إن الدرجة التى وصلنا إليها اليوم من التطور الاقتصادى تترك للعوامل الأيديولوجية والأخلاقية على الخصوص مجالا أوسع للنشاط المستقل بشكل لم يكن متاحاً من قبل[١] »

قد يقال إن كلام برنشتاين لا يعتبر هجوماً على الفكرة بصفتها هذه ولكنه هجوم على ما يذهب إليه السذج من اعتبار العامل الاقتصادى هو الأول والأخير وإلى هذا الأمر أشار إنجلز منتقداً . غير أنه يلاحظ أن برنشتاين برغم عباراته وصياغتها يحاول التقليل من شأن التفسير الماركسى بل ويريد أن يعطى أولوية لعوامل واعتبارات أخرى ويجعلها المحرك الرئيسى لحركة التاريخ أو التطور الاجتماعى . إن النظرية المادية وثيقة الارتباط بفكرة الصراع الطبقى ، ومحاولة الحط من شأنها أو إنكارها بطريق غير مباشر ، يمكن أن يفسر على أنه أسلوب يراد به نفى الصراع الطبقى ودوره .

وهاجم برنشتاين نظرية ماركس فى القيمة وفائض القيمة باعتبارها أفكاراً مجردة بعيدة كل البعد عن الظروف الحقيقية . إلا أنه فى نقده نظرية القيمة كان غير موفق إذ يوحى أن الحقيقة قد تقع فى نقطة بين نظرية تكلفة العمل وتشديد النظرية الحديثة على المنفعة ، وهذه التلفيقية كشفت عن قصور برنشتاين النظرى وأنه لم يكن كفؤاً فى هذا الميدان لمواجهة خصومه[٢] .

وكان أشد النقد منصبا على الأفكار الماركسية بشأن تركز الثروة وازدياد فقر الطبقة العاملة وبؤسها . فهو يرى إن الإحصائيات تثبت أن الطبقات الوسطى محتفظة بمراكزها وأنها ليست فى طريقها إلى الزوال كما تنبأ الماركسيون . فعدد حملة الأسهم ومتوسط ما يملكونه منها يزيد بسرعة ، فخلال السنوات ١٨٥١ـ ١٨٨١ بينما زاد عدد السكان بنسبة ٣٠ فى المائة فإن عدد الأسرات التى تراوح

---

(١) نفس المصدر ، ص ٣٧٠ .

(٢) Lichtheim. op. cit., p 290,

دخلها بين ١٥٠ جنيها ، ١٠٠٠ جنيه زاد بنسبة ½ ٢٣٣ فى المائة . إن التركز الرأسمالى فى نظر برنشتاين يسير ببطء نوعا وظلت المشروعات الصغيرة تزدهر إلى جانب المشروعات الصناعية العملاقة . وفى الوقت نفسه أخذت الدورات الاقتصادية تقل حدة وكذلك التوترات الاجتماعية . أما الأجراء فإن أجورهم الحقيقية كانت تسير فى طريق الارتفاع وهذا ينقض تلك الفكرة عن ازدياد البؤس الذى هو نصيب الطبقة العاملة المحتوم .

وتناول برنشتاين بالتحليل ناحية أخرى مستمدة من فكرة تركز الثروة ؛ كان الماركسيون يقولون إن هذا التركز قطع شوطا بعيداً فى عدد كبير من الصناعات بحيث وصلت إلى درجة من النضوج تسمح بنقلها إلى الملكية الاجتماعية . ويرغم اعتراف برنشتاين بحقيقة هذه الظاهرة إلا أنه يلفت النظر إلى العدد الضخم من المشروعات الفردية المستقلة ، وبهذا فمن المستحيل تأميم الصناعات دفعة واحدة وإدارتها بكفاءة .

وعارض برنشتاين نظرية دكتاتورية البروليتاريا . فإذا كان المقصود بالبروليتاريا جميع الذين لا يحصلون على دخولهم من الممتلكات التى يقتنونها أو نتيجة مزايا خاصة يضفيها عليهم المركز الذى يشغلونه فى المجتمع فهذه البروليتاريا مجموعة متباينة من فئات وعناصر شتى تتفاوت من ناحية مستويات ثقافتها وأعمالها واهتماماتها وأهدافها ، وبالتالى لا يمكن أن تشكل كلا متجانسا يسوده التضامن والتماسك ، أما البروليتاريا الصناعية فلا تمثل بدورها إلا نسبة صغيرة ، فإذا انتقلنا إلى البروليتاريا الزراعية وجدنا أن أغلبيتها لا تأبه لتأميم الأرض لأن كل الذى كان يعنيها هو تحسين ظروف حياتها ، كما أن هدف هذه الأغلبية الحصول على أراض تملكها . والدكتاتورية نفسها مجافية لروح العصر .

وللفقرة التالية عن دكتاتورية البروليتاريا مغزاها : «إن هذه العبارة تعتبر اليوم من العبارات الأثرية التى مضى عليها الزمن لدرجة أنها لا يمكن أن تتفق

مع الواقع إلا إذا انتزعت كلمة دكتاتورية من معناها الفعلى وأعطيت تفسيراً أخف حدة . إن النشاط العملى للاشتراكية الديموقراطية موجه بأكمله نحو خلق الظروف التى تسهل وتضمن الانتقال (بدون عنف) من النظام الاجتماعى الحديث إلى نظام أسمى .. إن دكتاتورية الطبقات شيء مرتبط بحضارة أحط . وبغض النظر عن إمكانية نجاحها وتطبيقها عملياً فلا يمكن اعتبارها أكثر من نكسة ورجوع إلى الأصل من الناحية السياسية[1] » . وتبدو أهمية هذه الفقرة إذا نظرنا إلى ما يجرى اليوم فى العالم حيث تعلن الحركات الاشتراكية نفورها من أو عدم إيمانها بفكرة دكتاتورية البروليتاريا ، مما سنعرض له فيما بعد ، ولعل هذا يشهد ببعد نظر برنشتاين .

وإذا كان الرجل يرفض هـــذه الدكتاتورية كسبيل للوصول إلى تحقيق الاشتراكية فإنه يؤمن أن السبيل يتمثل فى الأساليب الديموقراطية وفى مقدمتها قوة النقابات العمالية فهى تعمل على « تحطيم السيطرة المطلقة لرأس المال وتجعل للعامل أثراً مباشراً فى إدارة دفة الصناعات » ولكن بشرط ألا تحتكر النقابة الإشراف على الصناعة فى ظل الديمقراطية . ولا ريب أن أفكار برنشتاين هذه تعكس مبلغ تأثره بإقامته فى إنجلترا حيث شهد تطور الديموقراطية من جهة وازدياد قوة النقابات من جهة أخرى ، كما تعكس تأثره بأفكار الفابيين الإنجليز .

ويتعرض برنشتاين للعلاقة بين الاشتراكية والحرية فيقول إن الاشتراكية لا تخلق قيوداً جديدة على الإطلاق وإذا أريد للديموقراطية أن تتفادى ما تؤدى إليه مركزية الحكم المطلق من البيروقراطية فيجب أن تبنى على أساس حكم ذاتى بالغ التنظيم مع المسئولية الاقتصادية والشخصية لجميع الوحدات الإدارية ولكافة الأفراد البالغين من أبناء الوطن . إن أكثر مايؤدى إلى الإضرار بالنمو

---

(١) الحركات الاشتراكية ، مصدر سابق ، ص ٣٩٠ .

السليم للديموقراطية هو التماثل المفروض قسراً والمغالاة فى الحماية وتقديم المعونة »[١].
ولكن هذه الحرية ليس معناها أن الفرد متحرر من كل التزام إزاء المجتمع ، فهذه هى الفوضوية ، ولكن معناها تحرره من جميع القيود الاقتصادية التى تفرض على تصرفه واختياره ، وهذه الحرية هى التى تجعل فى الإمكان تحقيق التحول السلمى إلى المجتمع الإشتراكى .

---

(١) المصدر السابق ص ٣٩٢ .

الفصل الرابع عشر

لينين: تنقيح أم تطوير؟

ما من شك في أهمية الدور الذي لعبه لينين وذلك باعتراف أنصاره وخصومه، فإذا كان ماركس صاحب المذهب الذي ينتسب أو يزعم الانتساب إليه فريق ضخم من

---

(١) ولد فلاديمير أيليتش أليانوف Vladimir Ilyich Ulyanov في ٢٢ أبريل من عام ١٨٧٠، وحصل على الدرجة العلمية في القانون من جامعة سان بطرسبرج في عام ١٨٩١. ولقد اتهم أخوه الأكبر وكان طالبا بالجامعة، بالاشتراك في مؤامرة لاغتيال القيصر اسكندر الثالث وأعدم في عام ١٨٨٧؛ ويبدو أن ذلك الحادث كان له أثر قوي في الاتجاه السياسي الذي اتخذه لينين من ناحية العداء الذي لايلين للحكم القيصري، ولكنه بدلا من أن ينحاز إلى صفوف رجال الحركة الشعبية تحول إلى الماركسية.

وسافر بعد تخرجه بسنوات أربع إلى الخارج ليتصل بالمهاجرين الروس وليزداد اطلاعا على الأفكار الاشتراكية الأوربية، وعند عودته اشترك في إنشاء «الاتحاد من أجل تحرير الطبقة العاملة» في العاصمة ثم اعتقل حيث قضى في السجن أربعة عشر شهرا نفي بعدها إلى سيبيريا لمدة ثلاث سنوات. وخلال وجوده بالمنفى اجتمع في بلدة مينسك ممثلون عن مختلف المنظمات الماركسية في الروسيا وأعلنوا قيام «حزب العمال الاشتراكي الديموقراطي الروسي»، وانتخبوا لجنة مركزية سرعان ماأصدرت بيانا تشيع فيه روح «الاتحاد» وتعاليمه. لكن الخلافات مالبثت أن أخذت تدب في صفوف الاشتراكيين الديمقراطيين، وراح فريق منهم يرى ضرورة التركيز على مساعدة الطبقة العاملة في النضال من أجل إجراء تحسين فوري في ظروف حياتهم وأطلق على أفراد هذا الفريق إسم «الاقتصاديون». فعارضهم لينين الذي كان لايؤمن بهذه الاتجاهات النقابية ولايرى سبيلا سوى الثورة الشاملة التي تعصف بالأوضاع السائدة في الروسيا. واشتبك لينين أيضاً في صراع مع من أطلق عليهم اسم «الماركسيون القانونيون» إذ كانت السلطات تسمح بنشر أفكارهم في نقد المذهب الماركسي.

وبعد أن خرج لينين من منفاه أقام في إسكوف Iskov القريبة من العاصمة وأنشأ صحيفة «إسكرا» (الشعلة) التي راح عن طريقها ينشر أفكاره ويهاجم خصومه ويجمع الأنصار للحزب الذي يريد إنشاءه. وسافر إلى الخارج حيث قضى خمس سنوات. ولما انعقد المؤتمر الثاني للحزب (٣٠ يوليه — ٢٣ أغسطس ١٩٠٣) نشأ خلاف حول أحد شروط عضوية الحزب حيث أصر لينين على إدخال عبارة «وأن يشترك عن طريق العمل الشخصي في إحدى منظمات الحزب». وعند انتخاب أعضاء اللجنة المركزية وهيئة تحرير «إسكرا»، ونظرا لانسحاب عدد من معارضيه، أصبحت له الأغلبية وعرف هو وأنصاره منذ ذلك الحين باسم «البلشفيك» أي الأغلبية. ولم تحقق ثورة ١٩٠٥ آماله، فسافر إلى الخارج حيث أقام إلى عام ١٩١٧ حيث عاد إلى الروسيا وتمكن من إحداث الثورة البلشفية في أكتوبر. ومات لينين في عام ١٩٢٤.

الجنس البشرى ، فقد كان لينين هو الذى أخرج مذهب ماركس من عالم النظريات إلى عالم الواقع العملى ، فبفضل جهوده قامت أول دولة ماركسية فى التاريخ .

ولكن السؤال الذى لا يزال الجدل يدور بشأنه هو : هل حقيقة طور لينين الماركسية ، أم أنه انحرف بها بما يجعله يندمج فى عداد « التنقيحيين » وإن كان يختلف من هذه الناحية عن الطريق الذى سار فيه برنشتاين وأمثاله ؟ .

كانت « اللينينية هى الماركسية الوحيدة المناسبة لعصر الإمبريالية ، والثورة البروليتارية ، وبناء الاشتراكية » . بهذا الوصف لم يكن لينين الوريث الحقيق وحامل لواء رسالة ماركس فى القرن العشرين فحسب ، ولكنه كان أيضا العقل المبتكر الذى مد نطاق الماركسية ، والشخص الذى طبق مذهبها العلمى على المواقف الجديدة : الرأسمالية الاحتكارية ، والحرب العالمية ، والثورة البروليتارية ودكتاتورية البروليتاريا ، والنظام السوفييتى ، وبناء النظام الاشتراكى والشيوعية الدولية . هكذا صوره خلفاؤه . أما خصومه فى أيامه فقالوا إن ليس فيه شىء من الماركسية أو فيه القليل منها . إنه يعتبر من أتباع بلانكى أو باكونين أو اليعاقبة (من رجال الثورة الفرنسية) ومن تلاميذ تكاشيف ونيشاييف ، ولكنه بالتأكيد ليس ماركسياً (١) .

أما لينين نفسه فكان يعد نفسه بإخلاص وإيمان ماركسياً أصيلا ؛ فى كل موقف صعب ، وفى كل مشكلة أو جدل كان على حدقول كروبسكايا Krupskaya « يرجع إلى ماركس » . وبرغم أنه أكثر اقتباساً من ماركس منه من إنجلز إلا أنه كان يعتبر إنجلز جزءاً جوهرياً من شريعة الماركسية ، وكانت كل كلمة نطق بها أى من الرجلين مقدسة فى نظره (٢) . ولقد عبر عن نظرية الماركسية بهذه العبارة التى وردت فى كتابه « المادية والنقد التجريبى » :

---

(١) Bertram Wolfe, Leninsm (in : Marxism in the Modern World, ed. by Milroad M. Drechkovitch p. 47)

(٢) شرحه

« فى فلسفة الماركسية هذه التى صبت من كتلة واحدة من الصلب، لا نستطيع أن تستبعد قضية رئيسية واحدة أو جزءاً جوهرياً واحداً دون أن تنحرف عن الحقيقة الموضوعية، وبدون الوقوع فى أحضان الباطل الرجعى البورجوازى » .

ولكن إذ ينكر لينين على الرأسمالية أيه فرصة للتطور فى إطار الديموقراطية البورجوازية ، فانه يخرج على ماركس الذى يقول فى مقدمة كتابه « نقد للاقتصاد السياسى » إنه « ما من نظام إجتماعى يزول أبداً قبل أن تنمو جميع القوى الإنتاجية التى لها مجال فيه ، كما لا تظهر علاقات إنتاج جديدة؛ وأرق أبداً قبل أن تنضج فى أحشاء المجتمع القديم ظروف وجودها المادية » . ومعنى هذا أن لينين أسقط من مذهبه أولوية القوى الاقتصادية فى عملية التطور التاريخى [(١)] .
والنتيجة التى تستخلص من هذا — وهو ما يؤكده الكتاب البورجوازيون — أن ثورة أكتوبر من عام ١٩١٧ فى الروسيا لم تكن متمشية مع المنطق الماركسى الأصيل الذى كان يتوقع أو يتصور وقوع الثورة فى البلاد التى بلغت مبلغاً عالياً من التطور الصناعى وتكونت فيها بروليتاريا صناعية كبيرة . بل إن عدداً من الماركسيين الروس كانوا يعارضون أفكار لينين إذ كانوا يعتقدون أن ظروف الروسيا لم تكن مواتية لثورة ماركسية بالمعنى الصحيح .

وفى خروج لينين على الماركسية الأصيلة كما وضعها ماركس وإنجلز يقول الكاتب ميلرود م. دراخكوفتش [(٢)] إنه ما من تباين هو أعظم من هذا الذى نلقاه بين كتاب لينين « ما الذى يتعين عمله ؟ » (١٩٠٢) وآخر كتابة سياسية لفردريك إنجاز وهى مقدمة طبعة عام ١٨٩٥ من كتاب ماركس « النضالات

---

(١) Raymond Aron, The Impact of Marxism in the Twentieth Century, (in : Marxism in the Modern World; p. 9).

(٢) شرحه ، المقدمة ص ١٢ و ١٣ .

الطبقية فى فرنسا » ، وفيها أفرد إنجلز حق الاقتراع العام باعتباره السلاح الحاسم فى أيدى البروليتاريا ، فعنده أن النصر النهائى سوف يحرزه حزب إشتراكى عريض القاعدة يفوز — أولا فى ألمانيا ومن بعدها فى البلاد الأخرى ، بأغلبية من الطبقات الإجتماعية المختلفة ويزحف بقوة لا يمكن مقاومتها نحو السلطة عن طريق الظفر بالأغلبية فى الانتخابات . ويتابع الكاتب المشار إليه كلامه قائلا « فعلى خلاف التفاؤل الديموقراطى عند إنجلز وإيمانه بالطبقة العاملة جاء تشاؤم لينين المبنى على الصفوة المنتقاة ، وتفسيره التنقيحى بأن العمال ليسوا ذوى تفكير ثورى وأن وعيهم الطبقى يجب أن يأتى إليهم عن طريق منظمة جديدة تتكون من ثوريين محترفين » .

وفى هذا المعنى نفسه يذكر لنا برترام د . ولف أنه عقد اجتماع فى أمستردام فى ٨ سبتمبر ١٨٧٢ كان من خطبائه ماركس وإنجلز ولافارج وسورج وبيكر وغيرهم ، وتحدث ماركس حديثاً لم يسجل وإنما روى كلامه فى صحيفة Algemeen Handels blad بأمستردام وفى مجلة « الحرية » فى بروكسل ، ثم بعد ذلك بوقت فى صحيفة Volkstoot الاشتراكية الديموقراطية فى ليبزج . وبرغم ما بين الروايات من اختلافات فى التفاصيل الثانوية إلا أنها تتفق فى المعنى العام ، حيث ينسب إلى ماركس القول : ولكننا لا نؤكد أن الطريق إلى بلوغ هذا الهدف واحد فى جميع البلاد . « إننا نعلم أن أنظمة البلاد المختلفة وعاداتها وتقاليدها يجب أن تؤخذ فى الحسبان ، ولسنا ننكر أن هناك بلاداً مثل إنجلترا والولايات المتحدة ، وربما يجوز أن أضيف هولندا إذا كنت أفهم أنظمتكم ، وفيها يمكن للعامل أن يبلغ غرضه بالوسائل السلمية » [1] . وفى عام ١٨٩١ أضاف إنجلز صراحة فرنسا إلى القائمة التى تضم أمثال هذه البلاد ، وهو شىء ما كان ليمكن أن يفعله هو ولا ماركس فى السبعينات عند ما كان مصير الجمهورية الفرنسية ما يزال موضع الشك [2] .

(١) Bertram D. Wolfe, Marxism, 100 Years in the Life of A Doctrine, p. 214.

(٢) شرحه ص ٢١٥ .

أما جورج ليختهايم فيدرج لينين صراحة وبشكل سافر فى عداد أصحاب مذهب « التنقيح » فيقول إنه إذا كان ثمة شخص أدخل عنصراً عميقاً من « تنقيح » الماركسية فهذا الشخص هو لينين ، وهذا ما أدركه على الفور خصومه الذين كانوا فى ذلك الوقت يضمون كل ماركسى مشهور تقريباً من بليخانوف وكاوتسكى إلى روزا لوكسمبرج وتروتسكى . ولكن الصعوبة كانت تكمن فى تعريف ما يمثله العنصر الجديد . ففى ١٩٠٣ — ١٩٠٤ دار الجدل بصفة رئيسية حول التنظيم وخاصة حول إصرار لينين على السيطرة الدكتاتورية داخل حزب « ضيق » من « الثوريين المحترفين » . ثم تحول الجدل بعد ذلك إلى موضوع الاستراتيجية خلال ثورة ١٩٠٥ — ١٩٠٦ ، وبعد ذلك حول ما إذا كان ينبغى وجود تنظيم متآمر من الاشتراكيين الديمقراطيين جنباً إلى جنب مع الحركة العمالية الديمقراطية «العلنية» ، وأخيراً فى عام ١٩١٧ جاءت أكبر الصدمات عندما تحول لينين إلى مذهب تروتسكى فى « الثورة الدائمة » (١).

هذه طائفة من آراء حول مركز لينين فى المذهب الماركسى والتغييرات التى أحدثها فيه أو الإضافات التى زوده بها ، ففريق من الكتاب يراها مراجعة للمذهب الأصيل ، وفريق ثان يعدها خروجاً أو انحرافاً ، بينما يؤمن أنصار الماركسية — اللينينية أن لينين طور المذهب بحيث يتلاءم مع ظروف العصر الذى تلا كلا من ماركس وإنجلز . ومهما يكن من أمر فالحقيقة التى لا تحتمل الجدل أن لينين يشغل مركزاً بارزاً فى الحركة الشيوعية وأثر بجهوده وبالنصر الذى توجها ، لا فى تاريخ بلاده فحسب بل وفى التاريخ المعاصر بوجه عام .

أشرنا إلى أن لينين كان أكثر اقتباساً من ماركس منه من إنجلز . وهنا سؤال يثيره الكثيرون من الباحثين والكتاب وهم يتابعون كتابات الرجل والفقرات التى يقتبسها ومصادرها . أى ماركس كان لينين يرجع إليه ؟

---

(١) Marxism, cit, p. 330

فلنا فى فصل سابق إن حياة ماركس تنقسم بدرجة أكثر أو أقل إلى فترتين ، أولاهما تمتد حتى سنة ١٨٥٠ وفيها كان ماركس متأثراً بالبعاقبة الفرنسيين وبلانكى وغير هؤلاء من دعاة الثورة والتآمر وقتال الشوارع والمتاريس ، وكان هذا طبيعياً عندما بدأت سحب الثورة تتجمع فى سماء أوربا منذ أواخر عام ١٨٤٧ . أما الفترة الثانية فهى التى قضاها ماركس فى مكتبة المتحف البريطانى يقرأ ويسجل ويبحث ثم أخرج المجلد الأول من مؤلفه الضخم « رأس المـال » . وهنا يلاحظ أن المصادر المحببة إلى نفس لينين كانت « البيان الشيوعى » و « الخطاب الدورى إلى اللجنة المركزية للعصبة الشيوعية » وكلاهما ينتمى إلى الفترة الأولى من حياة ماركس . وهو يردد مقتطفات من كتاب ماركس عن الحرب الأهلية فى فرنسا ، ولـكنا لا نجد إشارة إلى تحذيرات ماركس المشوبة بالقلق ، ضد مغـامرة الكوميون فى باريس قبل إنشائه ، ولا إلى الحكم الذى أصدره على هذه الحركة عندما كتب إلى Damela Nieuwenhuis فى ٢٢ فبراير ١٨٨١ يقول : « كان الـكوميون مجرد ثورة قامت بها مدينة فى ظل ظروف استثنائية ، ولم تـكن أغلبيـة الـكوميون إشتراكية بأى معنى وما كان فى الإمكان أن تـكون ؛ ولو أوتيت قدراً صغيراً من حسن الإدراك لاستطاعت الوصول إلى تفاهم مع فرساى »[1] .

خذ لينين إذن عن ماركس فـكرة الثورة . ولـكن أى نوع من الثورة كان يقصد ؟ كانت المشكلة الرئيسية بالنسبة إلى الماركسيين الروس هى الثورة التى ينتظر نشوبها فى بلادهم ، وكان بليخانوف هو الذى أثار هذه المشكلة وركز الأنظار عليها عندما أخرج كتابه « الاشتراكية والنضال السياسى » فى عام ١٨٨٣ وفيه يقول إن أية محاولة لإقامة الاشتراكية فى الروسيا بدون صناعة حديثة وبروليتاريا متركزة ومستنيرة ومنظمة ، سوف تسفر عن الإساءة إلى الفـكرة الاشتراكية نفسها ، وهذا الـكتاب كان موضع تقديس لينين الذى ظل يردد آراء بليخـانوف بشأن تصنيع الروسيا والحاجة إلى « ثورة ديمقراطية بورجوازية » ، وأخذ يقيم الأدلة على

(١) Marx. Engels, Selected Correspondence, New York 1935. pp. 366—387.

أن السوق الرأسمالية والصناعة الرأسمالية تسيران بخطى جبارة فى روسيا. وفى هذا يقول كتابه « من هم أصدقاء الشعب ؟ » الصادر فى عام ١٨٩٤ :

« إن رفض الماركسيين الكامل لنظريات البورجوازية الصغيرة لا يمنعهم من أن يضمنوا برنامجهم مطالب ديموقراطية ، بل على العكس أن الأمر يستدعى إصراراً أقوى عن ذى قبل على هذه المطالب ... إن القضايا الرئيسية الثلاث التى هى بضاعة ممثلى اشتراكية البورجوازية الصغيرة هى عدم وجود الأرض، وارتفاع مدفوعات التعويض عن الأراضى ، وطغيـــان البيروقراطية . . سوف يصر الإشتراكيون الديموقراطيون بقوة على أن تعاد فوراً إلى الفلاحين الأرض التى حرموا منها ، وعلى نزع ملكية كبار ملاك الأرض نزعاً كاملا . هذا الأمر الأخير والذى يطابق تأميم الأرض لا يتضمن شيئاً ذا مفهوم اشتراكى ، ولكنه مهم للغاية بالمعنى الديموقراطى باعتباره الإجراء الوحيد الذى يحطم نهائياً قوة النبلاء من ملاك الأراضى[1]. سوف ينضم الاشتراكيون الديموقراطيون بلا تردد فى المطالبة بأن تعاد الحقوق المدنية كاملة إلى الفلاحين ، وبإلغاء الوصايا البيروقراطية على الفلاحين ، والحكم الذاتى للفلاحين .. وعلى العموم ينبغى للشيوعيين الروس أتباع الماركسية ، أكثر من أى شخص آخر ، أن يدعوا أنفسهم الإشتراكيين الديموقراطيين وألا ينسوا أبداً أن فى أنشطتهم الأهمية الهائلة للديموقراطية » .

وفى كتاب « الدولة والثورة » يقول لينين إن الدولة البورجوازية لا يمكن أن تحل محلها الدولة البروليتارية عن طريق الذبول ، ولكن كقاعدة عامة ، عن طريق ثورة عنيفة فقط . وهذا ينطوى على معنى أن القاعدة لها استثناء أحياناً ، أى أنه فى ظل ظروف معينة يمكن أن تكون الثورة غير ضرورية [2].

ظل لينين يصر على أن ماتواجهه الروسيا هو ثورة ديموقراطية بورجوازية ،

---

(١) حذر بليخانوف من تأميم الأرض عندما سمع باقتراح لينين بهذا الصدد .

(٢) P. H. Vigor, A Guide to Marxism and its Effects on Soviet Development,

ولكنه أخذ بعد ذلك يتحول بالتدريج عن هذا الموقف ، فقال فى كتاب « الدولة والثورة » إن من المستحيل إحلال الدولة البروليتارية محل البورجوازية بدون ثورة عنيفة . وفى مارس ١٩٠٥ كتب يقول « أليس من الواضح أن من المستحيل تحقيق هذه الإصلاحات فى مجتمع بورجوازى بدون دكتاتورية ديموقراطية ثورية من جانب الطبقات الدنيا » . وفى مقال نشر فى أبريل من عام ١٩٠٨ بعنوان « نحو تقييم للثورة الروسية » قال إنه فى الغرب « كان انتصار مثل هذه الثورة ممكناً باعتباره انتصار طبقة من البورجوازية على خصومها .. ولكن الحالة على خلاف هذا تماما فى الروسيا . إن انتصار ثورة بورجوازية مستحيل فى حالتنا باعتباره نصراً للبورجوازية . قد يبدو هذا منطوياً على تناقض ولكنه حقيقة . فغالبية السكان من الفلاحين .. والقوة والوعى المنظم الآن فى حزب البروليتاريا الإشتراكى — كل هذه الظروف تضفى على ثورتنا طابعاً خاصاً . هذه الخصوصية لا تقضى على الطابع البورجوازى للثورة وإنما يحددها فقط الطابع المعادى للثورة لبورجوازيتنا والحاجة إلى ديكتاتورية البروليتاريا والفلاحين فى مثل هذه الثورة . إن تحالفاً من البروليتاريا والفلاحين يحرز النصر فى ثورة بورجوازية — هذا بالضبط هو المقصود بدكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديموقراطية الثورية » .

ولكن برغم أن هذه الثورة لن تكون ثورة بروليتارية بالمعنى الماركسى ، إلا أنها مع ذلك سوف تدفع بالبروليتاريا وجماهير الفلاحين إلى المقدمة إذ يرى أن الطبقات المالكة لا يمكن أن يتوقع منها أن تشن نضالا مصمما ضد الأوتوقراطية وفى هذا المعنى يحدثنا فى كتابه « تكتيكان » :

« إننا نعلم أنهم عاجزون بسبب مركزهم الطبقى عن شن نضال حاسم ضد القيصرية ذلك أنه تعوقهم إلى حد كبير أغلال الملكية الخاصة ورأس المال والأرض عن الدخول فى نضال حاسم .. القوة الوحيدة القادرة على كسب انتصار حاسم على القيصرية هى الشعب أى البروليتاريا والفلاحون .. إن نصر الثورة الحاسم على القيصرية هو دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين الديموقراطية الثورية » .

وهكذا ابتدع لينين لأول مرة « الثورة البورجوازية بدون البورجوازية » فجماهير البروليتاريا والفلاحين تدفع بالبورجوازية إلى الثورة ضد القيصرية وملحقاتها ، ولكن البورجوازية إذ تحقق النصر لن تسير بالثورة حتى نهايتها المنطقية وإنما تقف عند حد الإصلاحات التى تكسبها مزايا وسلطات جديدة دون القضاء على أسس النظام الاجتماعى . وهنا تتقدم البروليتاريا وجماهير الفلاحين لتنتزع المبادرة وتتولى السلطة وتقضى على البورجوازية وبالتالى على النظام البورجوازى وتقيم الدولة البروليتارية . هذه الثورة البورجوازية بدون البورجوازية هى الإضافة التى أسهم بها لينين فى الفكر الماركسى .

وفى الفقرات التى أسلفنا إيرادها تحدث لينين عن تحالف البروليتاريا والفلاحين وعن دكتاتورية البروليتاريا والفلاحين ، وهنا نقع على الإضافة الثانية إلى الفكر الماركسى ، وهذا يمثل إحدى علامات الطريق فى استراتيجية لينين .

كان لينين باعتباره ماركسياً يسخر من فكرة الشعبيين عن أن الفلاح الروسى إشتراكى بالفطرة ، وأن كوميون القرية تنظيم إشتراكى ، بل وبوصفه ماركسيا كان لابد أن ينظر إلى الفلاحين على أنهم بورجوازية صغيرة ، يشكلون عقبة فى طريق الاشتراكية أكبر من العقبة الممثلة فى المالك الكبير ولكن الفلاحين كانوا فى ذلك الحين يشكلون مايقرب من ٩٠ فى المائة من مجموع سكان الروسيا ، وهنا راح ابتداء من عام ١٩٠٥ يغير موقفه من ناحيتهم ، إذ أدرك مبلغ الفائدة التى تعود على الثورة من وراء كسبهم ، وقدر أنه إذ يمدهم بالأرض التى كانوا يشعرون بجوع شديد إليها يستطيع أن يكسبهم إلى جانبه لصالح قضية الثورة. هذا التحول فى موقف لينين حتمته ظروف الروسيا. فى الوقت الذى كان فيه الفلاحون يمثلون الأغلبية الساحقة من الشعب ، كانت البروليتاريا الصناعية تمثل نسبة ضئيلة وبالتالى لايمكن الاعتماد عليها وحدها فى إحداث الثورة المنشودة والسير بها قدماً فى طريق النجاح . ومن هنا بدأ يشدد على ائتلاف البروليتاريا والفلاحين لخلق جيش الثورة الذى يتولى قيادته الحزب الجديد بمفهومه وتكوينه اللذين سوف نعرض لهما بعد قليل .

إذن لا بد من الثورة التى تساندها الجماهير ، وهى الثورة التى رسم لينين لإمكان نجاحها خمس قواعد أساسية ينبغى اتباعها وتنفيذها بدقة :

أولا : يجب أن تؤخذ الثورة مأخذ الجد ، فبمجرد نشوبها لا بد من السير بها قدماً حتى نهايتها المنشودة ، وهى إقامة المجتمع الإشتراكى .

ثانيا : عندما يحل الوقت المناسب يجب على الثوريين أن يجمعوا فى الأماكن والمواقع الصحيحة قوات تفوق من الناحية العددية قوات العدو (البورجوازية)

ثالثا : الموقف الهجومى أساسى لنجاح الثورة وهو ما يتفق مع قول ماركس إن موقف الدفاع فيه موت الثورة .

رابعا : التفوق المعنوى شرط جوهرى ، وبهذا يضفى لينين أهمية كبرى على الروح المعنوية العالية التى يجب أن تتغلغل فى نفوس الاشتراكيين .

خامسا : وأخيراً فعنصر المفاجأة أساسى بالمثل ، ويقصد به اختيار اللحظة التى لا يتوقع فيها العدو الثورة وبالتالى لا يكون مستعداً لمقاومتها بل وإحباطها.

ننتقل الآن إلى ناحية أخرى أسهم بها لينين وتنتمى إلى ميدان التنظيم والتكتيك . سبق لماركس أن تحدث عن وصول الطبقة العاملة إلى مركز السلطة ، ولكنه التزم الغموض حول الطريقة التى يمكن أن يتحقق بها هذا الأمر وحول ما تعمله هذه الطبقة بالسلطة التى تظفر بها ، بل إنه إلتزم الصمت عامداً حين تحداه غيره أن يوضح الأمر . وجاء لينين ليطبق المبدأ النظرى ويخرجه إلى عالم الواقع العملى ، فى كتابه « ما الذى يتعين عمله ؟ » وردت هذه العبارة البالغة الأهمية :

« يشهد تاريخ جميع البلاد أن الطبقة العاملة إذا تركت لنفسها فقد لا ترتفع إلا إلى فكرة النقابية ، أى إلى الاقتناع بضرورة الاتحاد لتكوين النقابات والكفاح ضد أصحاب الأعمال ، ومطالبة الحكومة بإصدار القوانين اللازمة للعمال ، وما إلى

ذلك . أما عن الاشتراكية فإن تعاليمها نشأت من تلك النظريات الفلسفية والتاريخية والاقتصادية التي هي ميدان ممثلي الطبقات المالكة المتعلمين» .

معنى هذا أن الطبقة العاملة تفتقر إلى الوعي كما يفهمه ، وبالتالي لن تستطيع تحقيق الثورة الاشتراكية ومن هنا يتعين دفعها وتحريكها من الخارج عن طريق « طليعة » وهكذا أوضح لينين فكرته . إنه يريد حزباً من طراز جديد ، حزباً يتكون من ثوريين محترفين ، أي من مجموعة مختارة من رجال يكرسون أنفسهم تماما لقضية الثورة وعلى استعداد كامل للتضحية بالنفس ويدينون بالولاء والطاعة ويعملون في ظل نظام دقيق . وكان طبيعيا أن يسير تفكير لينين في هذا الاتجاه إذ أخذنا في الاعتبار السنوات الطوال التي عاش فيها منفيا عن بلاده ، تواجهه الحاجة إلى مباشرة العمل « تحت الأرض » في ظروف صعبة وغالبا ما كانت خطرة . لم تكن به حاجة إلى الطراز المألوف من الأحزاب السياسية التي تضم خليطا من أفراد فاتري الحماس ويتسمون بعدم المبالاة ، يساهمون بالمال فيها ولكنهم غير متعاونين ولا إيجابيين ، « إذا خيروا بين اجتماع سياسي ومباراة للجولف اختاروا مباراة الجولف بلا تردد[1] » . مثل هذا النوع من الحزب مهما كانت ضخامة العضوية فيه كان لينين يراه غير ذي نفع إذا ما جد الجد ووصلت الأمور إلى النقطة الحرجة .

أما مهمة الحزب الجديد الذي أراده لينين وخلقه فعبر عنها بقوله « يجب أن نأخذ على عاتقنا مهمة تنظيم مثل هذا النضال السياسي الشامل في ظل توجيه حزبنا . . يجب . . أن نكون قادرين على توجيه كافة مظاهر النضال السياسي الشامل ، وقادرين في اللحظة الملائمة على إملاء برنامج إيجابي للعمل .

ولكن كيف يجري العمل في داخل الحزب ، وما العلاقات التي يجب أن

---

(١) Guide to Marxism, op. cit., p. 131.

تتوافر بين مستوياته المختلفة ؟ هنا يطالعنا لينين بما يعرف باسم « المركزية الديموقراطية » فقال فى « خطاب إلى رفيق عن مهامنا التنظيمية » فى سبتمبر ١٩٠٢ :

« لقد وصلنا إلى مبدأ هام للغاية لجميع التنظيم والنشاط الحزبى . فمن ناحية التوجيه الأيديولوجى والعمل تحتاج حركة البروليتاريا ونضالها الثورى إلى أعظم مركزية ممكنة ، ولكن من ناحية إبقاء المركز على اطلاع على الحركة والحزب ككل ، ومن ناحية المسئولية أمام الحزب ، نحتاج إلى أكبر قدر ممكن من اللامركزية ... إن الحركة يجب أن يقودها أصغر عدد ممكن من أشد جماعات الثوريين المدربين والمتمرسين تجانساً ، ولكن ينبغى أن يشترك فى الحركة أكبر عدد ممكن من أشد الجماعات تبايناً وتنافراً ومن أكثر فئات البروليتاريا (والطبقات الأخرى) اختلافاً . ومن ناحية كل مجموعة من أمثال هذه المجموعات يجب دائماً أن تكون أمام المركز لا البيانات الدقيقة عن نشاطها فحسب ، بل وأتم معلومات ممكنة عن تكوينها أيضاً .. لقد أصبحنا الآن حزبا منظماً وذلك معناه خلق القوة ، وتحويل سلطان الأفكار إلى سلطان القوة وإخضاع أجهزة الحزب الدنيا للأجهزة التى تعلوها » .

وبهذا فالمركز هو الدماغ والمنظمات المحلية الأطراف، فالمركز يقرر والمنظمات المحلية تنفذ ، والمركز يوجه والمنظمات المحلية ترفع التقارير وتكون مسئولة ، والمركز يعين القادة المحليين ويثبتهم فى مناصبهم[١] .

ولقد أوضح ستالين فيما بعد المظاهر الخاصة بهذا الحزب الذى ابتدعه لينين، فقال إن هذه المظاهر تتمثل فيما يلى[٢] :

(أولا) يجب أن يكون الحزب طليعة الطبقة العاملة وأن يضم خير عناصرها وخبرتهم وروحهم الثورية وإخلاصهم البرىء ، وينبغى أن يكون مسلحاً

---

(١) Marxism in the Modern World, op. cit., p.88

(٢) Feundations of Leninism, p.95 ff

بالنظرية الثورية ، عالماً بقوانين الحركة الثورية . ومهمة الحزب الأولية أن يسمو فوق مستوى الطبقة العاملة وأن يعمل على رفعها إلى مستواه وأن يوجهها نحو الوجهة الصحيحة . ولن يتمكن الحزب من النجاح إذا لم يكن وثيق الإتصال بالطبقة التى يمثلها .

(ثانياً) لما كانت غاية الحزب تنظيم الطبقة العاملة كلها وجب أن يكون هيئة يتجسم فيها النظام ، فلا ينضم إليه سوى أهل الكفاية والإخلاص وأن يستبعد من نطاقه المترددون ومن يزعمون العطف على الطبقة العاملة . ومن الضرورى أن تخضع الأقلية لرأى الأغلبية خضوعا مطلقا لأن الجميع يحققون إرادة واحدة .

(ثالثاً) والحزب هو الأداة التى تحقق بها الطبقة العاملة دكتاتوريتها وتثبت بها دعائمها ، ويقصد به بث روح النظام فى ملايين العمال وتحطيم المؤثرات البورجوازية الهدامة الباقية .

(رابعاً)والحزب يمثل وحدة الإرادة ويحول دون قيام الهيئات والأحزاب المختلفة المتنازعة .

(خامساً) يجب العمل دائما على تطهير الحزب من العناصر الفاسدة للحيلولة دون دخول أنصار البورجوازية فيسممون الأفكار ويعرقلون العمل .

ومن العبارات التى تشيع فى الفكر الماركسى عموما والتى يكثر من ترديدها لينين ويشدد عليها ، عبارة « دكتاتورية البروليتاريا » . ويلاحظ أن ماركس استخدم هذا المصطلح لأول مرة فى كتابه « النضالات الطبقية فى فرنسا » ، ١٨١٨ — ١٨٥٠ » (مارس ١٨٥٠) . ولكنه فى هذا المؤلف وفى المؤلف الذى تلاه « الثامن عشر من برومير » يستخدم أيضا مصطلح الدكتاتورية فى مناسبات خمس أخرى وبمعان مختلفة .

ويقول برترام وولف إننا لو تحولنا من استخدام ماركس لمصطلح الدكتاتورية

بوجه عام إلى استخدامه من ناحية العلاقة بالبروليتاريا ، نجد أنه هو وإنجلز لايستخدمان فى العادة كلمة الدكتاتورية Diktatur وإنما يستخدمان كلمة « حكم » Herrschaft . وهناك فترتان فى حياة ماركس هما ١٨٥٠ — ١٨٥١ ، ١٨٧٢ — ١٨٧٥ استخدم فيهما ماركس مرات عديدة كلمة « حكم » بدلا من كلمة « دكتاتورية » . وهناك فترة ثالثة بعد وفاة ماركس بوقت طويل ، استخدم فيها إنجلز كلمة « دكتاتورية » فى عام ١٨٩٠ — ١٨٩١ وهو يتحدث عن الفترة ١٨٧٢ — ٧٥ . هذا التقلب فى استخدام المصطلحين يثير عدداً من نواحى الغموض [1] .

لكن لينين هو الذى تناول هذه الفكرة وجعل منها جزءاً أساسياً من مذهبه . يقول لينين إنه من أجل إحباط محاولات «الثورة المضادة» يجب على العمال أن يقيموا « دكتاتورية البروليتاريا » على أثر الثورة مباشرة . غير أن هذه الدكتاتورية كما تصورها لينين ظاهرة إنتقالية وعند هذه النقطة على الأقل تتفق فكرته مع فكرة ماركس لأنه لم يخطر بباله أبداً أن الثورة المضادة يمكن أن تكون أكثر من خطر قصير الأمد [2] . ولقد تعرضت فكرة دكتاتورية البروليتاريا للنقد على أساس أننا بإقامتها إنما نقضى على دكتاتورية طبقة هى البورجوازية لتحل محلها دكتاتورية طبقة أخرى هى البروليتاريا .

ولا يسعنا أن نختم هذا الفصل عن لينين دون أن نشير إلى كتابه «الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية » ، وقد عرضنا له فى فصل سابق ، ومن ثم لا حاجة إلى الحديث عن الموضوع .

---

(١) Marxism, op. cit., p 172.

(٢) A Guide to Marxism, op. cit., p. 149.

القسم الرابع

اتجاهات في الماركسية المعاصرة

الفصل الخامس عشر

من الستالينية إلى الخروشوفية

« لم يكن اصطلاح الستالينية موضع الاستعمال العام في عهد ستالين، على الأقل لم يكن كذلك في الاتحاد السوفييتي أو في الحركة الشيوعية الدولية، وإنما استخدمه خصوم ستالين على سبيل التحقير لبيان التفرقة بين أساليب، ثم نظريات، ستالين ولينين »[1]

ويعرفها س. ف. أوتيشين في Everyman's Concise Encyclopedia of Rule بأنها نظرية وأسلوب حكم ستالين القريب من الحكم الشمولى، فى الاتحاد السوفييتى والدول التابعة له فى أوربا الشرقية وفى الحركة « الشيوعية العالمية » . والواقع أن الاصطلاح برز بشكل ظاهر بعد وفاة ستالين وبعد الهجوم العنيف الذى شنه عليه خروشوف فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى، وأصبحت « تصفية الستالينية » من العبارات أو الشعارات المألوفة ؛ بل وأكثر من هذا إكتسبت هذه المصطلحات مغزى جديداً فى الصراع الذى نشب فى داخل المعسكر الشيوعى أو بين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية بعبارة أدنى إلى الدقة ، فراح المدافعون عن الستالينية فى الصين وألبانيا يتهمون بالتزمت أو « الدوجماطيقية » وتجاهل روح العصر ، ورد هؤلاء ووصموا خصومهم بأنهم من فريق المتنكرين الماركسية — اللينينية ، وأنهم دعاة « تنقيحية » المذهب ، مما يعيد إلى الذاكرة الخلاف المماثل فى صفوف الماركسيين منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، وهو ما سبق أن تحدثنا عنه .

---

(١) Boris Souvarine, Stalinism (in "Marxism in the Modern World", op. cit., p. 90)

وإذا قصرنا البحث على الميدان الأيديولوجي فإن ستالين [1] لا يمكن أن يدرج في قائمة واحدة مع ماركس وانجلز ، أو حتى لينين ، إذ لم يطلع بما يمكن أن يعتبر تطويراً المذهب . أما الإضافات التي تنسب إليه فتتعلق بالجانب التكتيكي أو التنظيمي ، كما أن أصولها تمتد إلى ماركس ولينين وإن تغير مدلولها وانحرف

---

(١) ولد جوزيف فيساريونوفيتش Joseph Vessarionovich ببلدة جوري في ولاية جورجيا في ديسمبر من عام ١٨٧٩ . وكان أبوه حذاء فقيراً مات والطفل ستالين في الحادية عشرة من عمره . وكانت أمه وهي ابنة أحد رقيق الأرض ، غسالة أمية ولكنها متدينة جداً ، وبعد وفاة أطفال ثلاثة أصبح ستالين ابنها الوحيد . وكانت تريد أن ينخرط في سلك الحياة الكنسية وبعثت به إلى إحدى مدارس اللاهوت ، إلا أنه طرد منها قبل تخرجه فيها بعام إذ انضم في عام ١٨٩٨ إلى إحدى الجماعات الوطنية والاشتراكية في جورجيا ووقع تحت تأثير الماركسية ، وبعد طرده انغمر في أعمال الدعاية الثورية والإثارة .

وسجن في عام ١٩٠٢ ثم نفي إلى سيبريا ولكنه تمكن من الهرب وعاد إلى تفليس في أوائل عام ١٩٠٤ وكان الماركسيون قد انقسموا إلى بلشفيك ومنشفيك فانحاز إلى الفريق الأول . وفي عام ١٩١٢ اختاره لينين عضواً في اللجنة المركزية الجديدة التي شكلت بعد الانفصال النهائي عن المنشفيك ، وكان أول رئيس تحرير لصحيفة برافدا التي بدأ ظهورها في الخامس من مايو من العام نفسه . واعتقل ستالين ونفي حيث ظل في منفاه إلى أن نشبت ثورة فبراير ١٩١٧ .

وبعد انتصار ثورة أكتوبر عين قومسيراً للقوميات وظل يشغل المنصب لمدة خمس سنوات ، وراح — بتوجيه من لينين — يضع برنامج الحزب بشأن « تقرير المصير » للقوميات المضطهدة وكان من أول أعماله الرسمية إعلان استقلال فنلندا .

وعندما مرض لينين في عام ١٩٢٣ كون ستالين وزينوفييف وكامينيف ثلاثيا للعمل على إقصاء تروتسكي الذي كان ينظر إليه باعتباره خليفة لينين . وبرغم وصية لينين بابعاده من سكرتارية الحزب استطاع ستالين بتأييد زميليه البقاء في هذا المنصب . وبعد الانتصار النهائي في أبريل ١٩٢٥ على تروتسكي ، انفصل عن زميليه وانحاز في المؤتمر الرابع عشر للحزب إلى الجناح اليميني بزعامة بوخارين وريكوف وتومسكي . ومن جهة أخرى انضم زينوفييف وكامينيف إلى تروتسكي استنكاراً لمبدأ ستالين عن الثورة في بلد واحد ، ودعوا إلى التصنيع وشن النضال ضد الكولاك ، وطالبوا بإعادة الديموقراطية في داخل الحزب . وحرصا من ستالين على التزام سبيل الاعتدال إرضاء لبوخارين وجماعته ، اصطنع الحذر ازاء الكولاك كما أعلن أن التصنيع المطلوب غير واقعي .

إلا أنه في عام ١٩٢٨ — ٢٩ وبعد أن تم له طرد الثلاثة من الحزب انقلب على بوخارين وريكوف وتومسكي ، ثم أدخل تحولا على سياسته وبدأ عملية تصنيع الاتحاد السوفيتي مركزا على الصناعة الثقيلة حتى حوله من بلد زراعي متأخر إلى دولة صناعية كبرى . وعمد إلى تطبيق =

تطبيقها على أيدى ستالين . وهذه الإضافات كانت وليدة الاعتبارات العملية التى واجهها الاتحاد السوفييتى بعد نجاح الثورة البلشفية فى أكتوبر من عام ١٩١٧ .

ينسب إلى ستالين أنه صاحب نظرية « الاشتراكية فى بلد واحد » وهو ما يتعارض مع فكرة ماركس والتى أيدها لينين فيما بعد ، من أن الثورة القادمة سوف تنشب فى وقت واحد بوجه عام فى جميع البلاد المتقدمة بالعالم. فلما لم يتحقق هذا الأمر ونشبت الثورة فى الروسيا وحدها وهى الثورة التى لم يكن يتوقعها ماركس وإن لم يستبعد احتمال وقوعها ، أحس لينين وزملاؤه بالقلق البالغ على مصير الثورة . فالروسيا بلد متخلف ، وخرجت من الحرب العالمية الأولى خائرة القوى ، وتحيط بها دول رأسمالية تناصبها العداء وتصمم على القضاء على الثورة الشيوعية ، حتى أنها تدخلت بالفعل من أجل هذا الغرض متعاونة مع بقايا النظام القديم ، مما أغرق البلاد فى لجة الحرب الأهلية . كانت الثورة العالمية ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى قادة الثورة لأنها تشغل العالم الرأسمالى عنهم وفيها إنقاذ لهم ، وهذا دفعهم إلى إنشاء « الدولية الشيوعية » أو « الكومنترن » للعمل على إشعال نار الثورة فى البلاد الأخرى . ثم جاءت الضربة القاصمة لفكرة العالمية عندما أخفقت الثورة التى نشبت فى عام ١٩٢٣ بألمانيا . ويبدو أن لينين أدرك منذ البداية أو بعدها بقليل استحالة نشوب هذه الثورة العالمية ، وأيقن بضرورة التركيز على دعم الثورة فى داخل الروسيا ، ولهذا بادر إلى عقد صلح بريست ليتوفيسك مع ألمانيا وقبل شروطه المجحفة حتى يأمن جانب ألمانيا ويتفرغ لحماية ثورة أكتوبر .

هذه الإعتبارات جميعاً كانت فى ذهن ستالين الذى طلع فى عام ١٩٢٤ بفكرته عن «الإشتراكية فى بلد واحد» وهى الفكرة التى استنكرها زينوفييف

= نظام الزراعة الجماعية وشن حربا لاهوادة فيها على الكولاك . وبفضل سيطرته على الحزب وجهاز الدولة وعمليات التطهير التى شملت العسكريين والمدنيين وبسط جو من الإرهاب، أصبح صاحب الكلمة العليا والوحيدة فى البلاد ومن هنا انطلقت الصفة التى ميزت عصر ستالين واستغلها خصومه وخاصة بعد موته . ومات ستالين فى عام ١٩٥٣ .

وكاميليف وكانت سبباً من أسباب انحيازهما إلى صف روتسكى . كانت فكرة ستالين أن المهمة العاجلة التى تواجهه هى بناء روسيا قوية وبهذا تردع أى عدوان يفكر فيه العالم الرأسمالى . أما إذا ظلت ضعيفة فسوف يكون من السهل على النظام الرأسمالى أن يحطمها وأن يقضى بالتالى على الإشتراكية فيها . ولعل هذا يفسر ما أقدم عليه فيما بعد من الإندفاع فى طريق التصنيع وبخاصة التصنيع الثقيل لأنه الدرع الواقى للروسيا واشتراكيتها . ليس معنى هذا أن ستالين نبذ نهائياً فكرة الثورة العالمية ، وإنما الواقع أنه جعل أهميتها تشغل مكاناً ثانوياً بالنسبة إلى هدفه الرئيسى وهو دعم الإشتراكية فى الروسيا عن طريق بناء هذه الدولة على أسس قوية .

ذكرنا فى النبذة التى قدمنا فيها موجزاً لحياة ستالين أنه عين قوميسيراً لشئون القوميات وأنه وضع بتوجيه من لينين ، برنامج الحزب بشأن «حق تقرير المصير» للقوميات المضطهدة ، وأن من أولى أعماله الرسمية إعلان استقلال فنلندا . فاذا كان ستالين قد تحدث عن موضوع القوميات وعالجه ، فالواضح أنه استمد فكرته من لينين نفسه .

أما الأسباب التى دعته إلى التركيز على هذه الناحية فنبثقة من مصالح الروسيا نفسها ، الداخلية والخارجية منها . فالمعروف أن الروسيا تتكون من قوميات متعددة سواء فى قسمها الأوربى أو فى الأجزاء الأسيوية التابعة لها . وكانت هذه القوميات غير الروسية البحتة موضع الاضطهاد خلال العصر القيصرى ، ولهذا رؤى أن صالح الثورة يقتضى استرضاء هذه القوميات بالنص على حقها فى تقرير مصيرها ، وبالنص كذلك على المساواة بين جميع القوميات التى يتكون منها الاتحاد السوفييتى ، وهذا يزيل ما فى نفوس الكثير منها من المرارة المترسبة من العهد القيصرى من جهة ، ويضمن التفافها حول الثورة التى اعترفت لها بشخصيتها الذاتية من جهة ثانية ، ويدعم الوحدة الوطنية برغم اختلاف القوميات من جهة ثالثة .

وكان العالم ينقسم إلى معسكرين متضادين ، أولهما يضم عدداً قليلا من الدول الرأسمالية التى تمتلك المال والمستعمرات ، ويشمل ثانيهما شعوباً مهضومة الحقوق وتعدادها أغلبية سكان الكرة الأرضية وتقطن أقاليم شاسعة. هذه الأقاليم الأخيرة هى المصدر الذى يمد الرأسمالية بقوتها وماء حياتها ، وكلما ظلت هذه البلاد خاضعة للرأسمالية طال عمر الأخيرة. ولما كانت الطبقات العاملة فى الأمم الرأسمالية ترمى إلى تحرير نفسها من سيطرة رأس المال تعين عليها أن تحارب عدوها لا فى بلادها فحسب بل وفى تلك المستعمرات وأشباهها أيضاً . وهنا يبدو تماثل المصلحة بين الطبقة العاملة والشعوب النزاعة إلى التخلص من عبودية الاستعمار . وإذ نسلم بهذه المقدمات صار من المتعين على الشيوعية — كما قال ستالين — أن تمد يدها إلى الحركات الاستقلالية لأنها جزء من حركة تحرير الطبقة العاملة .

غير أن هناك سبباً آخر يكمن وراء تفكير ستالين العملى . إن فى نشوب الثورات القومية فى المستعمرات وأشباهها مايشغل اهتمام البلاد الرأسمالية وبالتالى يخف الضغط من جانب الأخيرة على الروسيا الشيوعية ، وفى هذا مزيد من الحماية للنظام القائم فى الأخيرة . وفضلا عن هذا فنجاح حركات التحرر القومى يضعف من قوة الجبهة الرأسمالية ويزيد من قوة الروسيا النسبية بطريق غير مباشر .

عندما نشبت الثورة الروسية كان بعض قادة البلاشفة يؤمنون بمبدأ المساواة الكاملة وطالبوا بتطبيقه بحيث يشمل المساواة فى الأجر بغض النظر عن طبيعة العمل ونوعية المؤهلات اللازمة له . كانوا يعتقدون أن مبدأ «من كل حسب عمله» يتعارض مع الماركسية الحقيقية مع أن ماركس نفسه قرر أن معدلات الأجور لن تكون متساوية فى ظل الاشتراكية .

وعندما استتب الأمر لستالين واجهه موقف عصيب لامكان فيه للنظريات الخيالية والأفكار اليوتوبية . كانت الروسيا متخلفة إلى حد بعيد بالنسبة إلى البلاد الرأسمالية الرئيسية ، وزاد من ضعفها الويلات التى عانتها فى الحروب الأهلية . لم تكن النظريات بالشىء الذى تحتاج إليه الروسيا ، وإنما كانت تحتاج إلى تنمية الإنتاج

بأقصى ما تملك من جهد وما تقدر عليه من سرعة . ولم يعتقد أن تنمية الإنتاج تتحقق عن طريق مناشدة العمال أو ترديد الشعارات، وإنما يتحقق هذا عن طريق الحوافز المادية ومن هنا طبق مبدأ تفاوت الجزاء تبعاً لنوع العمل، وذلك إلى جانب فرض النظام الدقيق على العاملين لكفاح التهاون والإهمال .

ورث ستالين عن لينين بوجه خاص فكرتين ربط بينهما صاحبهما ربطاً عضوياً ، هما دكتاتورية البروليتاريا ثم طليعتها الحزب الشيوعى الذى هو بمثابة الدماغ أو العقل المفكر . وكان لينين يتحدث عن الديمقراطية داخل الحزب ، ولكنه ما لبث بعد نجاح الثورة أن قضى على هذه الديمقراطية ؛ ومن هنا كان الخلاف الذى نشب بين زينوفييف وكامينيف وتروتسكى من جهة وستالين وأتباعه من جهة أخرى ، إذ أصر الأولون على إعادة الديموقراطية إلى الحزب بعد أن رأوا ستالين يعمل على توسيع نطاق سلطات واختصاصات منصبه بوصفه السكرتير العام، بحيث أصبح هو المهيمن على الحزب وجهاز الدولة معاً . وبعد أن تم لستالين الانتصار على خصومه من كبار رجال الرعيل الأول فى الحزب والثورة ، راح يعمل على تدعيم سلطانه حتى شمل كل شىء ، وأخذ يلجأ إلى عمليات التطهير من وقت لآخر حتى تمكن من القضاء على أى صوت يعارضه أو يحتمل أن يعارضه . هذا الغلو انتهى بما أصبح يعرف باسم «عبادة الفرد» ويقصد بها تقديس ستالين «بحيث صور نفسه وصوروه نصف إله لا يخطىء ، لا شىء يفوق حكمته ، ولا يأتى الباطل حسن تقديره للامور وتعريفه لها ، من بين يديه ولا من خلفه » [1] .

ولكن كيف حدث هذا ؟ الجواب يمكن أن نلقاه فى العبارة التالية « أصبح لدكتاتورية البروليتاريا مفهوم جديد . . دكتاتورية البروليتاريا تعنى دكتاتورية طليعتها أى دكتاتورية حزبها — هكذا قال لينين — فمن طليعة الحزب ؟ إنه لجنته المركزية ! . . ثم من طليعة اللجنة المركزية ؟ أنه المكتب السياسى . . وبعد ذلك من طليعة المكتب السياسى ؟ إنه الرفيق ستالين ، فلتفرض إذن دكتاتورية ستالين »[2] .

---

(١) عبد الرحمن شاكر : الثورة الاشتراكية العالمية ، ص ٥٦ .
(٢) شرحه ، ص ٥٤ .

غير أن أعنف نقد لأسلوب ستالين صدر عن نيكيتا خروشوف فى خطابه الشهير أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى بجلستى ٢٤ ، ٢٥ فبراير عن عام ١٩٥٦ وهو الخطاب الذى يعتبر من أهم وثائق الأدب الماركسى — اللينينى ، فقال :

« أيها الرفاق . . عمدت اللجنة المركزية للحزب بعد موت ستالين إلى انتهاج سياسة تبين فيها بشكل دقيق حاسم أنه من الأمور الدخيلة على مبادىء ماركس ولينين أن يرفع فرد واحد إلى مرتبة الإنسان الكامل ، أو أن ننسب إليه صفات قدسية لا تسمح هذه المبادىء بإضفائها على أى فرد . . . فمثل هذا الفرد ينسب إليه عادة أنه عليم بكل شىء ، وقادر على إدراك كل شىء ، ومستوعب من الخبرات ما يجعله قادراً على أن يفكر نيابة عن الجميع وأن يعمل كل شىء دون زلل أو خطأ يعتور مسلكه . ومع ذلك فإن الاعتقاد بوجود هذا الفرد وأعنى بذلك ستالين على وجه الخصوص ، ساد عدة سنوات طويلة وروج له بيننا حتى يرسخ فى نفوسنا . غير أن الغرض من هذا التقرير ليس تقييم حياة ستالين وضروب نشاطه ولكننا معنيون الآن بمسألة تهم الحزب فى حاضره ومستقبله ، مسألة تتعلق بما نجم عن تقديس شخصية ستالين ، ذلك التقديس الذى أصبح . . مصدر سلسلة كاملة من الهدم لمبادىء الحزب وديموقراطيته . » .

ولم يقف الأمر بخروشوف عند حد التنديد بعبادة الفرد ، بل راح يسرد طائفة من الإتهامات الموجهة إلى ستالين ، ومنها أنه خلال الفترة التالية لانعقاد المؤتمر السابع عشر للحزب سقط الكثيرون من القادة البارزين والأعضاء العاملين المخلصين الذين كرسوا حياتهم لنصرة الشيوعيـــة ، ضحايا لاضطهاد ستالين وطغيانه . وذكر خروشوف أن سياسة التقديس التى حرص عليها ستالين قد أساءت إلى الحزب الذى أصبح موضع الإغفال من جانبه . أضف إلى هذا فقد « أثر إغفال العمل الجماعى تأثيراً سلبياً فى الحزب من الناحية الأخلاقية والسياسية » . واعتبره خروشوف كذلك مسئولا عن النزاع الذى نشب مع يوغوسلافيا . إنه

نزاع لم يكن يستعصى على الحل ولكن ستالين تعمد تضخيم ماظنه أخطاء ارتكبها زعماء يوغوسلافيا تضخيما مخيفاً . ولقد حذره خروشوف من ذلك المسلك ولكنه استكبر قائلا « لن يكون هناك شخص إسمه تيتو . . .سوف يسقط » ؟ ومع ذلك أخفق كل ماحاوله ستالين من صنوف الضغط « . . . لأن تيتو كان متمتعاً بتأييد دولة وشعب خاضا معركة مريرة فى سبيل التحرر والاستقلال ، ومن ثم أيد الشعب زعماءه أثناء النزاع الذى قام بيننا وبين الرفاق اليوغوسلافيين » .

وألقيت مسئولية تدهور الزراعة على عاتق ستالين أيضاً . ومن الأمثلة التى ضربها خروشوف للتدليل ، أنه قدم برنامجاً أطلق عليه « الوسائل المؤدية إلى تحسين الإنتاج والمعيشة فى المزارع التعاونية والمزارع الجماعية » ، ولكن ستالين أغفل الإقتراحات المقدمة إغفالا تاماً وكان من بينها « رفع أسعار مثل هذه المنتجات لخلق دافع مادى يحفز عمال هذه المزارع على الإنتاج » . وبدلا من ذلك اقترح رفع نسبة الضرائب التى تدفعها المزارع التعاونية وعمالها بما يعادل ٤٠ بليونا من الروبلات ، إعتقاداً منه « أن الفلاحين كانوا ميسورى الحال وأن العامل الزراعى لن يحتاج إلى أكثر من مجرد بيع دجاجة واحدة أخرى لدفع هذه الضريبة بالكامل ! » .

وختم خروشوف خطابه التاريخى بقوله :

« يجب علينا أن نقضى على تقديس الفرد قضاء مبرماً لارجعة فيه . . . ويجب . . . أن نستنكر بطريقة بلشفية نزعة تقديس الفرد باعتبارها غريبة على مبادىء ماركس ولينين ولأنها لاتتمشى مع المبادىء التى تحدد معالم قيادة الحزب والتقاليد الحزبية ، كما يجب علينا أن نحارب بكل قوة شتى المحاولات التى قد تبذل فى المستقبل لبعث هذه النزعة بأى شكل من الأشكال ... وأن نأخذ أولا وقبل كل شىء بمبدأ القيادة الجماعية التى تتسم باحترام تقاليد الحياة الحزبية كما صورتها لوائح الحزب ، كما يجب أن نأخذ بمبدأ النقد والنقد الذاتى . كذلك يجب

علينا أن نصحح المظالم التي جاءت نتيجة إجراءات إنطوت على خرق الشريعة السوفييتية وتكدست وتزايدت لفترة طويلة من الزمن ».

هكذا شُن الهجوم على الستالينية وبدأت عملية تصفيتها ، بل وبدأت الفترة التي يجوز أن نطلق عليها « فترة الخروشوفية » . والواقع أن الوحدة الستالينية للأيديولوجية والسلطة قد تبددت في ظرف أقل من أربعة أعوام من موت ستالين وذلك لأكثر من سبب . إن الستالينية كانت تعارضاً بين مقتضيات الصرح العلوى السياسي ومتطلبات القاعدة المادية الإجتماعية . فإعطاء الأولوية لاعتبارات سياسية محددة تحديداً ضيقاً كان معناه أن العوامل الإجتماعية والاقتصادية التي يفترض أن السياسة تعكسها ، أخضعت للمصالح السياسية العامة للكتلة الشيوعية كما حددها مركز هذه الكتلة أى ستالين ؛ وهذا الإخضاع بدوره قيد النمو الأيديولوجى وتطوره بأن فصل الأيديولوجية عن الحقيقة ، فهوت إلى عقيدة صلدة متزمتة وفقدت ديناميتها أى قدرتها على التكيف لتلائم المجتمع المتغير [١].وهذه هى الحقيقة التي أدركها تيتو بعد خروجه على الكتلة السوفيتية ، وراح اليوغوسلافيون بعد عام ١٩٥٠ يسمون وراء الأفكار الجديدة التي تأخذ الحاضر في اعتبارها كما تستطيع في الوقت نفسه تشكيل المستقبل . ومعنى هذا أن الماركسية — اللينينية كما تصورها ستالين وطبقها هبطت إلى مجموعة من الأفكار الجامدة التي لا تتفق مع ظروف العالم المتغير . ومن هنا كان من المستحيل استمرار التعلق بها بعد وفاته وارتفاع قبضته الحديدية . وإذا كان زعماء الأحزاب الشيوعية في بلاد الديموقراطيات الشعبية أصروا على السير وفقاً للمنهج الذى اختطه ستالين ، فقد فعلوا هذا في سنواتهم الأولى إذ لم يكن مركزهم قد استقر بعد . ولكن أما وقد ثبت هذا المركز فإن حاجتهم إلى التأييد أو الدعم السوفييتى تضاءلت فبدأوا يواجهون الحقائق ويحاولون إعادة النظر في معتقداتهم وأساليبهم.

---

(١) Zbigniew K. Brzezinsk : The Soviet Bloc; Unity and Conflict, (1960) p. 138.

إلا أن الخروشوفية تتطلب من أجل تقييمها أن يؤخذ فى الاعتبار الموقف الذى وجد فيه خروشوف وفريق من زملائه أنفسهم بعد موت ستالين ، ذلك أن التركة التى خلفها لهم الأخير كانت مثقلة بالكثير من المشكلات . فالاندفاع العنيف فى طريق التصنيع وبخاصة التصنيع الثقيل ، وبناء القوة العسكرية ، والتوسع فى أوربا الوسطى والشرقية ، كل ذلك كان ثمنه فادحاً . إن الاهتمام الذى تجاوز الحدود بالصناعات الثقيلة أدى إلى حرمان الطبقة العاملة وإفقارها ، وزادت هذه الظاهرة حدة فى الفترة بين عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٣ ، نتيجة الحرب الكورية والأزمة البولندية . ولم يقتصر الأمر على حدود الاتحاد السوفييتى ، بل أن هذا الإفتقار هبط بمعنوية أفراد الطبقة العاملة وبخاصة فى بلاد الديموقراطيات الشعبية وأخذوا يلحون باللائمة على السوفييت . وأكثر من هذا فعملية التصنيع برغم ضخامتها التى حولت الاتحاد السوفييتى إلى دولة صناعية من الصف الأول لم تول اهتماماً كافيا لجودة الإنتاج ، ومن هنا وجدت الصناعة السوفييتية نفسها فى موقف صعب فى الأسواق العالمية التنافسية ، وهى الحقيقة التى أدركها القادة فى الاتحاد السوفييتى والبلاد الشيوعية فى شرق أوربا ولا يزالون يحاولون علاجها .

وتخلفت الزراعة وعجزت فى سنوات عدة عن توفير المقادير الكافية من الغذاء ، وهو الظاهرة التى تجلت بشكل واضح فى سنوات قلائل مضت حيث اضطر الاتحاد السوفييتى إلى شراء حاجته من القمح من بعض بلاد المعسكر الرأسمالى مثل الولايات المتحدة وكندا . ولقد كانت سياسة ستالين الزراعية موضع النقد من جانب فريق من القادة الشيوعيين والمثقفين الماركسيين ، بل إن الكثيرين منهم اعترفوا بأن عملية إنشاء المزارع الجماعية فرضت فرضاً دون ضمان توفير الغذاء الكافى لسكان المدن ، بينما لم يزد الإنتاج من المواد الغذائية إن لم يكن تناقص بالفعل . وانتقد هؤلاء أيضاً تصفية الكولاك فى الاتحاد السوفييتى بدون تحديد من ينطبق عليهم هذا الوصف ، فكانت النتيجة القضاء على فئة ذات دراية وافية بأصول الاستغلال الزراعى . كذلك ملئت المراكز الحزبية فى الريف بأسوأ العناصر فيه ، وهى عناصر كان همها الأول أن تقضى على الفلاحين الذين يفوقونها فى القدرة والمعرفة

والكفاية : وهكذا تأثرت الإنتاجية بشكل محسوس وخاصة فى المزارع الحكومية والجماعية .

وكان لنظام الإرهاب الذى فرضه ستالين أثر بالغ فى إضعاف روح الشعب . وبسبب الخوف نكص البيروقراطيون عن احتمال المسئولية . وأصبحوا يفتقرون إلى عنصر المبادرة وتحولوا إلى أدوات للتنفيذ فحسب . وفضلا عن هذا فنتيجة للحرب الكورية دخل الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فى سباق للتسلح هدد العالم بكارثة نووية .

هذا هو الموقف الذى واجه خروشوف ، وكان يتطلب العمل على تخفيف قسوة الحكم فى الداخل وإشاعة الأمان والطمأنينة فى النفوس ، وتخفيف حدة التوتر فى الخارج . هذا الأمر الأخير المتعلق بالعلاقات بين المعسكر الشيوعى والمعسكر الرأسمالى ، هو الذى أطلق عليه سياسة « التعايش السلمى » التى أصبحت من سمات « الخروشوفية » .

إن المؤتمرات التى عقدها الحزب الشيوعى السوفييتى فى عام ١٩٥٦ (المؤتمر العشرون) ، ١٩٥٩ (المؤتمر الحادى والعشرون) وأكتوبر ١٩٦١ (المؤتمر الثانى والعشرون) والبرنامج الجديد الذى أقره هذا الحزب ، والوثائق الخاصة بهذه الاجتماعات وأمثالها ، والتصريحات التى أدلى بها نيكيتا خروشوف وسوسلوف وغيرهما من المسئولين ، والبيانات التى أصدرتها اللجنة المركزية للحزب من قبيل الخطاب المفتوح الذى وجهته فى يوليه ١٩٦٣ ، والمقالات التى نشرتها الصحف المعبرة عن آراء الحزب والحكومة — مثل برافدا وإزفستيا — نقول إن هذه جميعاً بدت فى نظر الكثيرين تعديلا له مغزاه فى تعاليم الماركسية — اللينينية القديمة بشأن الحرب وخاصة فيما يتعلق بطبيعة العصر الحالى ، وأنواع الحروب ، وغياب تلك النظرة عن حتمية الحرب ، وإمكانيات منع نشوب حرب عالمية ، والتعايش السلمى بين الدول ذات الأنظمة الإجتماعية المتباينة .

وكانت بداية التحول بشكل ظاهر وحاسم فى المؤتمر العشرين للحزب حين

أعلن نيكيتا خروشوف أن « التعايش السلمى » ينبغى أن يكون السياسة التى ينتهجها الحزب الشيوعى السوفييتى . وقال تفسيراً لهذه الدعوة الجريئة أن العصر الحاضر يتميز بعاملين ، أولها وجود أسلحة ذات قدرة تدميرية لم يحلم بها الإنسان من قبل ، وثانيهما أن المعسكر الاشتراكى أصبح على قدر من القوة يستطيع على الأقل أن يمنع الرأسماليين من أن يطلقوا الحرب من عقالها . وأوضح الزعيم السوفييتى أيضاً أهمية البلاد المحايدة التى تشكل إلى جانب المعسكر الاشتراكى « منطقة سلام هائلة ضخمة » ترغم جوارح العالم الإمبريالى على الاستسلام .

هذه الدعوة إلى التعايش السلمى والتى تنطوى على إنكار انظرية حتمية الحرب ، يناقشها ويحللها ويلقى عليها الأضواء كتاب الاستراتيجية العسكرية السوفييتية الذى يعتبر من الوثائق السوفييتية الهامة ، وهو كتاب أشرف على تحريره وإعداده سوكولوفسكى ، ماريشال الاتحاد السوفييتى[١] . ويلاحظ عليه وبالنسبة إلى غيره من المطبوعات ، أن أصحاب النظريات السوفييت خشية توجيه الاتهام إلى خروشوف والقيادة الجديدة بعد ستالين ، بأنهم من « التنقيحيين » أو « المنحرفين » عن الماركسية الأصيلة ، وهو اتهام لاتزال بكين حتى اليوم تلقيه فى وجه السوفييت بوجه خاص ، نقول إن أصحاب النظريات هؤلاء حرصوا على أن يوضحوا أن خروشوف لم يبتدع ما يمكن أن يعتبر تنقيحاً للمذهب أوخروجاً عليه ، وراحوا يبررون الدعوة الجديدة عن التعايش السلمى بالرجوع إلى آراء لينين عن طبيعة الحرب ، فقالوا إن الحرب عند الماركسية — اللينينية ظاهرة اجتماعية تاريخية تنشأ فى مرحلة محدودة من التطور التاريخى .

وحتى الحرب العالمية — مهما بدت شاملة — ليست إلا جانباً واحداً من هذا التطور وتعتمد اعتماداً كلياً على سيره وعلى التفاعلات السياسية بين الطبقات

---

(١) Soviet Military Strategy, edited by V. P. Sokolovsky, Translated by Herbert S. Pinerstein, Leon Guoér and W. Wolfe, Rand Corporation, 1963.

والدول . ويصر لينين على أن الحرب جزء من كل ، وهذا الكل هو السياسة Politics ، وأنها استمرار للسياسة وان السياسة « تستمر » أيضاً فى أثناء الحرب . ولقد كتب يقول : « .. الحرب هى ببساطة إستمرار للسياسة بوسائل أخرى (أى عنيفة) ، وأن هذا كان رأى ماركس وإنجلز» . وهذه العبارة سبق أن طلع بها الألمانى كلاوزفتز Clauzewits فأضاف إليها لينين عبارة (أى عنيفة) ، ومعنى عنيفة عند الماركسيين يشمل الأسلحة والقوات المسلحة والتنظيم العسكرى بأسره بوصفه أداة الحرب . وعلى هذا الأساس يكون تعريف الحرب فى فلسفة الماركسية — اللينينية أنها « العنف المسلح » .

وترى الماركسية — اللينينية أنه لا يمكن فهم الحرب بدون فهم العصر ، وهذا الأمر الأخير لا يتم إلا إذا أخذنا فى اعتبارنا عاملين : أحدها الصراع بين الاتجاهين التاريخيين الأساسيين أى الرأسمالية والاشتراكية ، والآخر توازن القوى بينهما . وتفسيراً لهذا الرأى قال أصحاب النظريات السوفييت إن النظام الاشتراكى العالمى أصبح الآن يشغل أكثر من ٢٦ فى المائة من مساحة الكرة الأرضية ويضم حوالى ٣٥ فى المائة من سكانها ، وأنه يملك موارد طبيعية ضخمة ، وحقق تقدماً كبيراً فى الصناعة بحيث يتوقع اللحاق بأرقى الدول الصناعية الرأسمالية بعد وقت ليس بالطويل ، كما خطا الاتحاد السوفييتى خطوات واسعة فى ميدان التكنولوجيا . ومن جهة أخرى يسير مركز الإمبريالية فى طريق الضعف بسبب الثورات الديموقراطية فى بلاد كثيرة وحركات التحرير القومى التى اشتد ساعدها وزادت حدة فى المستعمرات وأشباهها ؛ وهذا بالإضافة إلى التناقضات والمنافسات والصراعات بين الدول الرأسمالية ذاتها .

وعلى ضوء هذا التحليل يخلص كتاب « الاستراتيجية العسكرية السوفييتية » إلى القول :

« فعلى أساس التحليل الماركسى — اللينينى عن التغير الأساسى فى توازن القوة بين النظامين العالميين وفى الموقف الدولى بصورته الكلية استخلص المؤتمر

العشرون للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى أنه لما كان المعسكر الاشتراكى العالمى قد تحول إلى قوة سياسية واقتصادية وعسكرية قوية ، ولما كانت قوى السلام زادت قوة فى العالم فإن الحرب لم تعد بالحتمية الخطيرة . وفى اتخاذ هذا الرأى لاحظ المؤتمر الحادى والعشرون فى القرارات التى اتخذها إمكانية حقيقية أخذت تظهر بشأن استبعاد الحرب العالمية من حياة المجتمع » .

ورغبة فى تأكيد أن الاتجاه الجديد يتفق مع اللينينية استشهدوا بما قاله لينين فى عام ١٩٢١ أمام المؤتمر التاسع الممثل لروسيا كلها : « هل مثل هذا الشىء مما يمكن التفكير فيه إطلاقاً ؟ إن جمهورية اشتراكية ينبغى أن توجد فى وسط بيئة رأسمالية ؟ كان ذلك يبدو مستحيلا من الناحيتين السياسية والعسكرية ، ولكن ثبت أنه ممكن عملياً وأنه الحقيقة » .

وجاء فى ديباجة الدستور السوفييتى « إن العالم ينقسم إلى معسكرين . . فى معسكر الرأسمالية عداء قوى وتفاوت واستغلال استعمارى ، وتعصب قوى واضطهاد وعدوان على الآدميين ووحشية إمبريالية وحروب . وهنا فى المعسكر الاشتراكى ثقة متبادلة وسلام وتعاون أخوى بين الشعب » . ويلاحظ أن التأكيد هنا لايوضع على عدم إمكانية التلاق بين النظامين ولكنه يوضع على الانفصال بينهما ، وعلى كل منهما ألا يتدخل فى شئون الآخر (١) .

ولكن إذا كانت الدعوة إلى التعايش السلمى ليست جديدة وإنما تحدث عنها لينين ، فلماذا إذن برزت على هذا النحو بعد وفاة ستالين وأصبحت ركناً أساسياً من أركان الفلسفة التى اعتنقها وروج لها خروشوف . وتسير عليها القيادة الجديدة التى حلت محله . الجواب نلقاه فى التورات التى طرأت على الموقف العالمى المعاصر ، وفى مقدمتها الخوف من نشوب حرب عالمية من المؤكد أنها سوف تكون نووية . وفى هذا المعنى يقول الخبير السوفييتى فيدروف :

---

(١) Henry M. Pachter, Collision Course, the Cuban Missile Crisis and Ceoxistence (Pall Mall Press), 1963 p. 110.

«إن عملية تنمية التكنولوجيا لإبادة الناس أدت إلى موقف يجعل من المستحيل استخدام الأسلحة لحل المشكلات السياسية كما كان يحدث طيلة آلاف السنين » .
وقال خروشوف فى عام ١٩٥٨ « إننا لا نحتاج الآن إلا إلى الضغط على الأزرار — وهنا تنسف مدن بأ كلها وتدمر مرا كز بكايتها — هذه هى القوة التدميرية الهائلة للأسلحة الحديثة » . وهذه القوة توضحها تقديرات لها شأنها . فى تحليل قدم أثناء الجلسات التى عقدتها لجنة هوليفيلد فى عام ١٩٥٩ عن هجوم مفترض على الولايات المتحدة الأمريكية تشنه ٢٦٣ قاذفة قنابل تحمل طاقة تدميرية قدرها ١٤٤٦ ميجاطن ، أن مثل هذا الهجوم يدمر ١٣٢ هدفاً صناعياً كبيراً ، ٧١ مدينة كبيرة ، ويسفر عن ٥٠ مليوناً من المصابين بجراح خطيرة ، وهـــذا فضلا عن الإشعاع الذرى الذى يدوم فترة تتراوح بين أسبوعين وسنة . ويذكر جول موخ أن غواصة تحمل ١٦ صاروخا من طراز بولاريس (أو الصواريخ الروسية المماثلة) تستطيع تدمير منطقة فى مساحة فرنسا . وقدرت الطاقة التدميرية لما فى ترسانة الولايات المتحدة من الأسلحة النووية بحيث أنه لو قسمت على جميع أفراد الجنس البشرى لكان نصيب الفرد عشرة أطنان من الديناميت .

هذه الحقائق لم تكن خافية بالطبع عن القادة الجدد فى الاتحـاد السوفييتى ، وهى تفسر هذا التحول من « حتمية الحرب » إلى « التعايش السلمى ». ويتصل بهذا أيضاً المشروعات التى وضعها الاتحاد السوفييتى للتنمية الإقتصادية والتى استهلها مشروع السنوات السبع الذى أقره المؤتمر العشرون للحزب ، إذ ما من شك أن هذه المشروعات سوف تتوقف إذا ما نشبت الحرب، أو حتى بسبب التركيز على إنتاج معدات الدمار إستباقاً لحرب لامناص منها . وأ كثر من هـذا فسباق التسلح يلقى عبئاً عنيفاً على الاقتصاد السوفيتى ويحول دون الاهتمام بمطالب الشعب الاستهلاكية بعد الحرمان الشديد والطويل الذى عاناه منذ نشوب ثورة ١٩١٧ حتى نهاية عهد ستالين .

وثمة عامل آخر لابد أنه كان له دخل فى هذا التحول عن فكرة « حتمية الحرب ». كان الماركسيون المتزمتون يعتقدون أن المعسكر الرأسمالى (والولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص) سوف يضطر عاجلا أو آجلا إلى شن الحرب مدفوعاً بعاملين رئيسيين ، وهما أنه سوف يتعرض لأزمة اقتصادية خطيرة تسبب شقاء وبطالة فتتحقق نبوءة ماركس عن البؤس المتزايد مما يهدد بقلب النظام الاجتماعى؛ وثانيهما أن التسلح أو الإسراف فيه شرط جوهرى لرخاء الاقتصاد الرأسمالى . ولكن الذى حدث هو أن الدول الأوربية الغربية انتعشت بعد أن ضمدت الجراح التى أصيبت بها من جراء الحرب العالمية الثانية . وارتفع المنتج القومى الإجمالى فى الولايات المتحدة حتى بلغ ٥٠٠ بليون دولار فى السنة . وهنا أخذ الاقتصاديون السوفييت يعيدون النظر — وإن لم يصرحوا علناً — فى فكرة الأزمة التى ستقوض دعائم المعسكر الرأسمالى . أما من ناحية عبء التسلح فهو مهما كان ثقيلا لا يشكل سوى نسبة يسيرة من المنتج القومى لا تدفع الولايات المتحدة (أو الاتحاد السوفييتى) إلى شن حرب يصعب التكهن بنهايتها .

هذه هى البواعث الكامنة وراء الاتجاه الجديد الذى سار فيه خروشوف . ولكن : ماذا يقصد بالتعايش السلمى ؟ يقدم لنا البرنامج الجديد للحزب الشيوعى السوفييتى التعريف الآتى :[1]

« التعايش السلمى يتضمن نبذ الحرب كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية بين الدول وحلها بالمفاوضة والمساواة والفهم المتبادل والثقة بين البلاد ، ومراعاة ما لكل منها من مصالح ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، والاعتراف بحق كل شعب فى حل كل مشكلات بلده بنفسه ، والاحترام الدقيق لسيادة جميع البلاد وسلامتها الإقليمية[2] ، وتنمية التعاون الاقتصادى والثقافى على أساس المساواة الكاملة والمنفعة المتبادلة » .

ولكن التعايش السلمى لا يقتصر على افتراض إنتفاء الحرب بين الدول ؛

(١) Programme of the Communist Party of the Soviet Union (the Road to Communism). 1962, p. 507.

(٢) بعد تدخل حلف وارسو فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ طلع بريزنيف بما عرف باسم « السيادة المحدودة » .

ولكنه يتضمن معنى إقامة العلاقات السليمة والتعاون على أساس عقلى ومفيد بالتبادل ، بين البلاد ذوات النظم الاجتماعية المتباينة[1] . وفى ظل ظروف التعايش السلمى يصبح الصراع الأيديولوجى حول مزايا النظامين كما تدل عليها إنجازاتهما. وفى مثل هذا الصراع لا تفيد القوة المسلحة أو التهديدات باستخدامها فى تأييد الأدلة ؛ وفى هذا المعنى قال خرشوف « قد نتراشق بالحجة وقد يختلف كل منا عن الآخر . الشىء الأساسى هو أن نلتزم مجال الصراع الأيديولوجى دون التجاء إلى السلاح لإثبات أن أحدنا على صواب . »

وثمة ناحية أخرى أولتها الخروشوفية اهتماماً واضحاً وهى طريق الإنتقال إلى الإشتراكية وخاصة فى البلاد المتخلفة : هل يكون هو الثورة والعنف أم يكون الإنتقال السلمى ؟ طبقا للنظرية اللينينية أو كما أكدها المتزمتون من أنصارها ، لا يمكن تحقيق الهدف إلا بالعنف وعن طريق ثورة تشنها البروليتاريا . أما نظرية خروشوف فترى أن الزمن فى أمثال هذه البلاد هو فى صالح الشيوعيين ، فالتنافس بين الشرق والغرب وبخاصة فى المجال الإقتصادى سوف يتقرر لصالحهم ومادام الأمر كذلك فمن الخطأ الإقدام على مغامرات لا تحمد عواقبها . وجاء فى كتاب « أسس الماركسية — اللينينية » بطبعته الصادرة فى عهد خروشوف ، أن الانتقال السلمى يوفر مزايا أعظم مما تسفر عنه الثورة المسلحة ، لأنه يسمح باعادة تشكيل المجتمع بطريقة جذرية بأقل التضحيات من جانب الطبقة العاملة .

وفى خطاب مفتوح أصدرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى قالت إن كل من يتمعن معنى النضال الحالى من أجل السلام وضد الحرب النووية يدرك أنه عن طريق هذه السياسة السلمية يقدم الشيوعيون السوفييت مع الأحزاب الشقيقة فى البلاد الإشتراكية الأخرى مساعدة لا تقدر للطبقة العاملة فى البلاد الرأسمالية وغيرها ، لا بتجنيبها الدمار الذى سوف يحل بشعوب بل وبقارات بأكملها فحسب ،

ولكن لأن هذه السياسة أيضاً هى أفضل وسيلة لمساعدة الحركة الثورية الدولية من جانب الطبقة العاملة ، على تحقيق أهدافها الطبقية الرئيسية . . . ثم :

« أليست مساهمة ضخمة فى نضال الطبقة العاملة حين تحقق بلاد الاشتراكية فى ظل ظروف السلام التى كسبته بنفسها ، نجاحات رائعة فى تنمية الإقتصاد ، وتحرز انتصارات جديدة فى العلم والتكنولوجيا ، وتعمل بصورة دائمة على تحسين أحوال العيش والعمل للناس ، وتنمى وتحسن الديموقراطية الإشتراكية ؟ وعندما ينظر كل عامل فى بلد رأسمالى إلى هذه النجاحات والإنتصارات سيقول إن الاشتراكية بأعمالها تثبت أنها أرقى من الرأسمالية ، وأن هذا النظام خليق بالكفاح من أجله . ففى الظروف الحالية تستحوذ الإشتراكية على قلوب الناس وأذهانهم ، لا عن طريق الكتب ولكن بأفعالها أصلا وبالمثل الحى الذى تضرب به » .

بل وسار خروشوف فى تطوير هذه الفكرة الجديدة إلى حد أثار الدهشة البالغة عندما اعترف بأن الطريق البرلمانى مفتوح الآن أمام الطبقة العاملة فى بلاد رأسمالية كثيرة وإن أبدى بعض التحفظ إذ أضاف أن النصرلن يكون فى حيز الإمكان إلا فى ظل القيادة الشيوعية ، وأن استخدام العنف أو عدم استخدامه يتوقف على المقاومة التى تبديها الطبقة المستغلة (بكسر الغين) .

هذا التحول الواضح عن حتمية الثورة العنيفة ، ومهما صحبه من تحفظات يراد بها عدم إثارة الفريق الدوجماتى الذى يأخذ العبارات الماركسية بمعناها الحرفى وبعيداً عن الظروف أو الملابسات التى قيلت فيها ، نقول إن هذا التحول يعيد إلى الذاكرة ماجاء على لسان ماركس مما سبق أوردناه ؛ وما تحدث به وإنجلز وخاصة فى أواخر أيامه ؛ ويذكرنا أيضاً بآراء الفابيين الإنجليز وبرنشتاين وأتباعه من الاشتراكيين الديمقراطيين فى ألمانيا .

هذا النبذ لحتمية العنف فى الانتقال إلى الإشتراكية يمثل نظرة واقعية على

ضوء ظروف العالم بعد هيروشيما بوجه خاص . وهذا الاتجاه الجديد الذى تمثله الخروشوفية تـكمن وراءه أسباب عدة :

(أولا) أنه يتمشى مع مبدأ التعايش السلمى وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للشعوب الأخرى .

(ثانياً) محاولة إظهار الشيوعيين فى مظهر لايدعو إلى النفور منهم باعتبارهم دعاة عنف .

(ثالثاً) نجاح بلاد كثيرة فى تطبيق الاشتراكية بوسائل سلمية أى بدون الإلتجاء إلى الوسائل الدموية العنيفة ، ولعل الجمهورية العربية المتحدة تمثل بصورة واضحة هذا الإنتقال السلمى .

(رابعاً) أن العنف لابد أن ينتهى بنشوب حرب أهلية وهو ما ينطوى على خطورة بالغة وخاصة فى وقت تعصف فيه رياح الحرب الباردة .

وإذا كان خروشوف تبنى فـكرة الإنتقال إلى الإشتراكية بغير طريق العنف والدماء ، فقد خطا خطوة أخرى لها أهميتها من وجهة نظر الشيوعية السوفييتية . كان ستالين يرى أن على الشيوعيين فى البلاد الأخرى إذا وصلوا إلى مركز السلطة وسيطروا على جهاز الدولة، أن يقيموا نظامهم الإشتراكى على النمط السوفييتى وحده فهو النموذج الذى لابد أن يحتذى . ولـكن خروشوف خالف هذه الفـكرة وراح — بالاستناد إلى لينين — يدافع عن الفـكرة التى تذهب إلى وجود سبل مختلفة إلى الإشتراكية ، ووصف هذا التـكيف طبقاً « لخصائص كل بلد ومظاهره الخاصة » على أنه يمثل « الماركسية الخلاقة فى التطبيق » ثم أدرج التطبيق الاشتراكى فى يوغوسلافيا فى عداد التجارب التى أقرها ووافق عليها .

هذا الحديث عن تعدد الطرق المؤدية إلى الإشتراكية أملته اعتبارات مستمدة من التاريخ والواقع :

أولا : تتفاوت الشعوب من ناحية مراحل التطور التى بلغتها ، فما يصلح

للتطبيق فى بلد لا يمكن بالضرورة أن يكون صالحاً لكل بلد آخر . فإذا كان الطريق السوفييتى فرضته الظروف التى مرت بها الروسيا قبل الثورة وبعدها ، وكانت فى العصر القيصرى بلداً متخلفاً من الناحية الإقتصادية عموماً والصناعية بوجه خاص ، ولا تعرف الديموقراطية البرلمانية ، ونظامها الطبقى يتسم بالجمود والحواجز الشديدة ، فهذا لا ينطبق على بلاد مثل بريطانيا أو فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو هولندا ، وهذه حقيقة إعترف بها كل من ماركس وإنجلز بعد أن تقدمت بهما السن وشهدا التحول الذى حدث فى هذه البلاد التى ذكرناها على سبيل المثال لا الحصر . وإذن فالأخذ بنموذج أو قالب واحد يتعارض مع طبيعة الأشياء .

ثانيا : وكان إصرار ستالين على وحدة النموذج سبباً من أسباب الخلاف بين الاتحاد السوفييتى ويوغوسلافيا ، وبداية الانشقاق فى داخل المعسكر الشيوعى ، وهذا ما حرص خروشوف على أن لا يتكرر عندما أشار إلى وجود سبل مختلفة للوصول إلى الاشتراكية .

ثالثا : وقامت نظم اشتراكية فى بلاد أخرى خارجة عن النطاقين السوفييتى والصينى ، وإذا كانت تهدف أصلا إلى القضاء على الاستغلال الرأسمالى إلا أنها سارت فى طرق مختلفة عن الطريق السوفييتى والصينى ، وحققت نجاحات ظاهرة وبهذا أثبتت أن حتمية السير على نمط واحد ماهى الا أسطورة .

رابعا : والنموذج السوفييتى اقترن فى أذهان الشعوب بعصر ستالين وما اتسم به من دكتاتورية خانقة ، وما أسفر عنه من أخطاء فى التخطيط ، ومن تخلف فى الزراعة ، ومن حرمان طويل للجماهير من الكثير من السلع والخدمات ، ومن هنا لم يكن بالنموذج المثالى الذى يحتذى .

ولقد كان من رأى ماركس وإنجلز ولينين أن دكتاتورية البروليتاريا لا تعدو أن تكون ظاهرة مؤقتة تزول بزوال مبرراتها . وبرغم هذا إستمرت هذه الدكتاتورية فى الروسيا منذ ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ وبلغت ذروتها فى عهد ستالين

إلى حين وفاته فى عام ١٩٥٣ ، بكل ماتمخضت عنه من مساوىء أسهب فى ذكرها والتنديد بها خروشوف فى خطابه أمام المؤتمر المشرين للحزب الشيوعى السوفييتى .

وفى عام ١٩٦١ تضمن البرنامج الذى أقره الحزب العبارة التالية « لقد حققت دكتاتورية البروليتاريا رسالتها التاريخية ولم تعد شيئاً لاغنى عنه للاتحاد السوفييتى من وجهة نظر مهام التطور الداخلى » . معنى هذا أن الزعيم السوفييتى إعترف بأن دكتاتورية البروليتاريا استنفدت أغراضها ، ومعناه أيضاً إعلان من جانبه بأنها قد انتهت . وسواء تحقق هذا من الناحية العملية أم لم يتحقق إلا أن للعبارة الواردة فى البرنامج المشار إليه دلالتها . لقد استغل ستالين الفكرة فثبت من دعائم دكتاتورية البروليتاريا وأطال حياتها ؛ ثم اتخذ من ذلك وسيلة لفرض دكتاتوريته ونظامه الإرهابى . وإذن فحديث خروشوف عن أنها حققت رسالتها التاريخية ولم تعد لازمة للاتحاد السوفييتى ، إنما أراد به أن يستقر فى الأذهان أن عصر ستالين قد انقضى وأن عصراً جديداً قد بدأ فى الاتحاد السوفييتى ، لايقوم على مبدأ الدكتاتورية البروليتارية ويتسم بنوع من الليبرالية . لقد أراد بإعلانه هذا عن دكتاتورية البروليتاريا أن يضع حداً لمآسى الماضى ، وأن مناخاً جديداً أخذ يسود البلاد .

وهذا كسب جديد أحرزته الخروشوفية بحيث يكاد من الصعب أن يعود عصر ستالين إلى الظهور فى الاتحاد السوفييتى . وأهم من هذا أن إعلان خروشوف انتهاء دكتاتورية البروليتاريا وماسبق ذلك من إزاحة الستار عن المظالم والفظائع التى ارتكبها ستالين ، جعل الكثيرين من الماركسيين خارج الإتحاد السوفييتى ينظرون بعين الريبة إلى دكتاتورية البروليتاريا . ونشب الجدل فى الصفوف حول ماإذا كان ماركس قد قصدها فعلا ، خاصة وأنه لم يستخدم هذا المصطلح بمعناه الضيق الذى ربما فهمه لينين ، والذى حرفه ستالين بالتأكيد ، إلا مرتين فى كتاباته .

الفصل السادس عشر

الطريق اليوغوسلافى إلى الاشتراكية

هل يوغوسلافيا دولة شيوعية تقوم على أساس الماركسية — اللينينية ؟ وإذا كانت كذلك فهل هى تسير على الماركسية — اللينينية كما جرى تطبيقها فى الروسيا بعد ثورة ١٩١٧ ؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فهل الإختلافات بين البلدين تمس الجانب الأيديولوجى أساساً أم أنها تنصب على أسلوب التطبيق مع تماثل الهدف النهائى وهو إقامة الشيوعية ؟ .

ويمكن أن نضيف سؤالا آخر : هل تمثل يوغوسلافيا صيغة جديدة من الماركسية ـ اللينينية أكثر اتفاقاً مع ظروف المجتمع المعاصر الذى شهد تغييرات تكنولوجية وسياسية لم تكن قائمة فى أيام كارل ماركس وفردريك إنجلز ، بل وحتى فى عهد لينين نفسه ؟ وبالتالى هل يمكن النظر إلى النظام القائم فى يوغوسلافيا أو « التيتوية » إن صح التعبير ، على أنه يمثل مذهباً يمكن التطلع إليه وتجربة جديدة يمكن أن تحتذى ، على الأقل فى البلاد النامية فى آسيا وافريقية ؟

هذه أسئلة راحت تتردد وبخاصة بعد الشقاق الذى نشب بين يوغوسلافيا والاتحاد السوفييتى فى أيام ستالين ، حيث راح النظريون السوفييت يصمون الحزب الشيوعى اليوغوسلاف بأنه من دعاة «التنقيحية» وبأنه من «المنحرفين» وهى اتهامات يرددها الشيوعيون الصينيون وإن ألحقوا بيوغوسلافيا الاتحاد السوفييتى منذ عهد خروشوف .

أما اليوغسلافيون الذين يطلقون على حزبهم اسم « عصبة الشيوعيين اليوغوسلافيا » فيعلنون دائماً أنهم يسترشدون بالماركسية ـ اللينينية كما حددها مؤسسوها الأصليون ماركس وإنجلز ولينين وقبل أن ينحرف بها ستالين ويشوهها ،

وبدون ماتتسم به شيوعية بكين من دجماطيقية أو تزمت . ولكنهم فى الوقت نفسه ، على حد قول الرئيس تيتو ، يجب أن يأخذوا فى اعتبارهم عند التطبيق أننا نعيش فى مجتمع يختلف عن مجتمع أولئك المعلمين الثلاثة الأوائل، لأن الأيديولوجية التى ترفض الاعتراف بالظروف المتغيرة تفقد صلتها بالواقع وبالتالى تفقد ديناميكيتها أو قدرتها على الحركة وتتحجر . كذلك نطالع فى المطبوعات اليوغسلافية عبارات من قبيل الحركة الشيوعية العالمية والثورة البروليتارية وتحالف البروليتاريا والفلاحين وما إلى ذلك من مختلف الشعارات والمصطلحات التى أصبحت من بضاعة الأحزاب الشيوعية بوجه عام . وإذا رجعنا إلى الدستور اليوغسلافى نجد الفقرة الأولى من المادة الثامنة تقول إن « وسائل الإنتاج وغيرها من وسائل العمل المنظم تنظيما اجتماعياً ، فضلا عن الموارد المعدنية والموارد الطبيعية الأخرى ، هى ملكية اجتماعية » .

وبهذا كله ينفى اليوغسلافيون عن أنفسهم تهمة «التنقيحية» أو «الإنحراف» ويقولون إنهم يفسرون الماركسية — اللينينية على ضوء الظروف الخاصة ببلادهم ، والظروف الحالية بوجه عام ، وما كشف عنه التطبيق فى بلاد أخرى من ثغرات وأخطاء ، وإن لهم الحق فى أن تكون لهم وجهات نظرهم فالماركسية ليست بابوية معصومة عن الخطأ ، وأن باب الإجتهاد مفتوح طالما لا يمس الجوهر الحقيقى والهدف النهائى .

ويلقى جوفان جورجوفيك مزيداً من الضوء فيقول إن دستور عام ١٩٤٦ لم يعرّف يوغسلافيا بأنها دولة اشتراكية ولا بأنها اتحاد جمهوريات شعبية ، وإنما عرّفها بأنها جمهورية اتحادية شعبية موحدة ، «..وفى المجال الإجتماعى والإقتصادى كانت النصوص الدستورية حذرة برغم أصالتها إلى حد بعيد . ولذلك فلم ينص كما فعل الدستور السوفيتى على أن النظام الإقتصادى اشتراكى أو أن ملكية الدولة هى أسمى صورة للملكية الإجتماعية وأساس تنظيم المجتمع الاشتراكى . فواضعو الدستور اليوغسلافى يقنعون بالمكاسب التى تم تحقيقها أو التى هى فى حكم

الحققة ولذلك فإنهم يقدمون التنظيم الاجتماعى والاقتصادى للبلاد لاعلى أنه نظام كامل للاشتراكية بل كمرحلة أولى فى الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ؛ وقد أدخلت صورتان جديدتان الملكية فى هذا الشأن ، ملكية الدولة والملكية التعاونية . . . وكان الدستور مع ذلك يكفل الملكية الخاصة والحافز الفردى فى الاقتصاد . . »[١].

وفى الكلمة التى قدم بها مارسيل بريلو أستاذ العلوم السياسية فى كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية فى باريس ، المصدر الذى سلف الاقتباس منه ، يقول « أما بالنسبة للفقه فإن ماركسية الشيوعيين اليوجوسلافيين ليست لينينية وهى كذلك أقل ستالينية ، فهى تعطى الماركسية تفسيراً مختلفاً تعتبره روسيا انحرافاً » ، ثم يضيف « أما بالنسبة إلى الموقف فهو انتقالى . وبالنسبة لتيتو والجماعة الملحوظة المكانة للمنظمين ومخططى النظرية والاقتصاديين التى تحيط به فإن دكتاتورية البروليتاريا يجب فى الحقيقة أن تصبح دكتاتورية الجماهير وليست أوليجارشية تتمثل فى أقلية يزداد أو يقل عددها ، تندمج مع بيروقراطية الدولة ورياسة الحزب »[٢] .

أما آدم ب . أولام Adam B. Ulam فيرى « أن التيتوية فى جوهرها مزيج من القومية والاشتراكية ، وهذا تختلف اختلافاً من ناحية الكم عن أمثلة المزيج نفسه التى نقابلها فى مصر أو إندونيسيا أو كوبا . لاتزال الصلة بالماركسية والشيوعية قائمة . . ولكن جوهر أية أيديولوجية يجب أن ينعكس على صفةٍ ماتتخطى الحدود القومية . فما رأينا حتى الآن أبداً وسوف لانرى أحداً من أهل أفريقية أو آسيا أو أمريكا يقول ، إننى تيتوى »[٣]. ولهذا الذى يقوله الكاتب مغزى بعيد ويصبح معيارا للتمييز والفرقة ، ولهذا فنحن إذ نتحدث عن «الناصرية»

(١) يوغوسلافيا ، التنظيم السياسى والاجتماعية (قدمة للعربيه محمد عبد السلام الزيات) ص ٣٤ — ٣٥ .

(٢) شرحه ، ص ٦ ، ٧ .

(٣) Marxism in the Modern World, op. cit., p. 160.

مثلا من جوانبها الاجتماعية والسياسية ، نقصد أنها أيديولوجية تجاوزت الحدود المصرية وأصبحت هدفاً تتطلع إليه الجماهير فى العالم العربى بأسره ، بل وأيديولوجية هى موضع الدرس من جانب الكثيرين من الأفريقيين ، ومن هنا فإن فيها تلك الصفة التى يجب أن تعكس أية أيديولوجية وهى الصفة التى تتجاوز الحدود القومية .

ويستطرد أولام فيتحدث عن أهمية التيتوية على أنها « تاريخية حقاً ، وهذا هو مغزاها كحركة ثورة ضد الستالينية وسيطرة موسكو . لقد أزاحت الستار عن طابع اللينينية الروسى جوهراً كما طبقت منذ ثورة أكتوبر ، وحطمت الصلة التى بدأ الكثيرون يعتقدون أنها صلة عضوية بين القومية الروسية والشيوعية . لقد أصبح إعادة بناء الشيوعية كحركة دولية عسيراً بصورة متزايدة منذ عام ١٩٤٨ . إن العقائد التى اعتنقتها شيوعية ما قبل عام ١٩٤٨ والتى جرى تحديها من جانب التروتسكية — وهى أن الشيوعية تنطوى على معنى تأييد الاتحاد السوفييتى وأن النمط السوفييتى برغم كافة انحرافاته يجب أن يظل المثال الذى يحتذيه بقية العالم الشيوعى — هذه العقائد تحطمت الآن وكانت يوغوسلافيا الصغيرة أول من وجه الضربة الأولى إلى الأسطورة[(١)] » .

من هذه الآراء التى أوردناها يمكن أن نستخلص النتائج المبدئية الآتية :

أولا : — برغم وجود صلة بالماركسية والشيوعية ، إلا أن لليوغوسلافيين طريقتهم فى التفسير والتطبيق ، فقد آمنوا — وتصرفوا وفق هذا الإيمان — بأن الانتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية لا يمكن أن يتم فجأة بين يوم وليلة ، ولكنه عملية تتم بالتدريج تبدأ بوضع أساس جديد للعلاقات الاجتماعية يقوم فوقه البناء الإشتراكى . وفهمهم لدكتاتورية البروليتاريا يختلف عنه فى بلاد شيوعية أخرى ، فقد رأوا أن هذه الدكتاتورية تحولت إلى دكتاتورية حزب لا يمثل

---

(١) المصدر السابق ص ١٦٠ — ١٦١ .

إلا نسبة يسيرة من مجموع البروليتاريا ، ولكنها لم تقف عند هذا الحد بل تحولت على أيدى ستالين إلى دكتاتورية فرد . ورأوا أيضاً أن هذه الدكتاتورية البروليتارية والمفروض أنها ذات طابع مؤقت ، قد طال أمداها منذ ثورة ١٩١٧ فى الروسيا إلى نهاية عصر ستالين على الأقل . ولهذا تحدث اليوغوسلاف عن دكتاتورية الجماهير ثم أخذوا عند التطبيق يبتدعون أسلوباً يجعل هذه الجماهير ذات فعالية إيجابية ، مما سنعرض له عند الحديث عن الإدارة الذاتية أو التسيير الذاتى . كذلك نلاحظ أنهم رفضوا « عبادة الفرد » وبهذا استبقوا ما طلع به خروشوف فى خطابه أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى .

نخلص من هذا إلى أن اليوغوسلافيين شقوا لأنفسهم طريقاً فى تفسير الماركسية وفى تطبيقها وبهذا وضعوا قاعدة لم تكن تأخذ بها الشيوعية من قبل ، ألا وهى أن هناك أكثر من طريق يؤدى إلى إقامة البناء الإشتراكى .

ثانيا : — هذا الطريق المستقل كان ضربة المفهوم السائد عند الأحزاب الشيوعية وهو صلاحية التجربة الروسية للتطبيق أينما يصل الشيوعيون إلى الحكم بل وحتمية هذا التطبيق أو هذا النقل للتجربة الروسية بحذافيرها . لقد كان معنى الأخذ بهذه الفكرة التسليم بأن للشيوعية السوفيتية الحق فى أن توجه التطورات والمصائر فى البلاد الشيوعية الأخرى ، فجاء موقف يوغوسلافيا ينكر هذه الفكرة على أساس اختلاف الظروف من بلد إلى آخر . فإذا كانت ظروف الروسيا اقتضت نوعا معينا من تفسير الماركسية وتطبيقها ، فهذه الظروف ليست واحدة فى جميع البلدان . ولعل هذا الأمر يوضحه لنا السبب الذى يدلى به اليوغوسلافيون لعدم إقدامهم على تأميم الأرض ، فيقولون « ... لعب الفلاحون دوراً كبيراً فى النضال من أجل تحرير البلاد خلال حرب التحرير القومى . وتحت قيادة الطبقة العاملة حارب الفلاحون أيضاً من أجل ظروف جديدة للعمل والحياة . وهكذا تكوّن تحالف ثابت بين الطبقة العاملة والفلاحين خلال حرب التحرير القومى وجاء بالقوى التقدمية إلى السلطة . فى ظل أمثال هذه الظروف

لم يكن تأميم الأرض ضرورة من وجهة النظر الإقتصادية أو السياسية وكان الإصلاح الزراعى أفضل حل . »[1]

ثالثا : — أشرنا إلى أن الكاتب أولام يعتبر الحركة اليوغوسلافية ذات أهمية « تاريخية حقاً » ، من حيث رفضها الرضوخ للشيوعية السوفييتية . وإذا كان الكومنفورم استنكر موقف يوغوسلافيا إثر خلافها مع ستالين ، فإن الأحداث القريبة والحالية تكاد أن تؤيد الاتجاه الذى سارت فيه هذه الدولة ، فقد أقر خروشوف مثلا بتعدد الطرق إلى الإشتراكية . ولكن الأهم من هذا الآن هو ما نلقاه من نزعة إستقلالية تزحف على الأحزاب الشيوعية فى بلاد شرق أوربا مثلا وخاصة فى رومانيا ، ومغزى هذه النزعة هى أن التطبيق الإشتراكى فى هذه البلدان يجب أن يأخذ فى اعتباره الأول مصالحها القومية ، وأن العلاقات بين دول المعسكر الشيوعى يجب أن تقوم على أساس التكافؤ وتبادل المنفعة . الواقع كان من حظ الشيوعية الدولية الحسن أن أولى ثوراتها الناجحة وقعت فى بلد واحد فى عام ١٩١٧ فاستطاعت أن تثبت أقدامها هناك ، إذ لو حدث ونجحت الثورة فى ذلك الحين نفسه فى عدة بلاد أخرى لسرعان ما ظهرت إلى السطح الاختلافات بسبب تباين الظروف ، واشهدنا منذ ذلك الوقت المبكر ما حدث فى يوغوسلافيا فى عام ١٩٤٨ وما يحدث الآن — وإن اختلفت الدرجة — فى عدد من بلاد أوربا الشرقية .

رابعا : — قلنا إن الدستور اليوغوسلافى يتحدث عن الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وللعمل المنظم تنظيما اجتماعياً ، فضلا عن الموارد المعدنية والموارد الطبيعية الأخرى ، وأدخلت يوغوسلافيا كما ذكرنا نوعين من الملكية هما ملكية الدولة والملكية التعاونية ، كما كفل دستور ١٩٤٦ الملكية الخاصة والحافز الفردى وحظر تكوين الاحتكارات الخاصة . وهذا يعتبر تحولا فى المفهوم اللينينى للملكية كما

Svetolik Popovic, Agricult—ural Policy in Yugoslavia,p-6.(١)

طبق فى الروسيا بعد ثورتها حيث عمدت الأخيرة إلى إلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وبصورة كلية شاملة . « ولكن الإشتراكية (اليوغوسلافية مثلا) استغنت عن هذا الغلو وأصبح من الممكن أن تقتصر فى تأميمها لوسائل الإنتاج على الحدود الضرورية حين يكون بقاؤها فى أيدى الأفراد مهدداً للاقتصاد القومى والحاجة إلى تنميته . وبعبارة أخرى فالاشتراكية يكفيها أن تقطف ما نضج من ثمار الملكية الفردية تاركة البذور لحينها المرتقب ، سواء بنموها إلى الحد الذى يستوجب تأميمها أو تقليصها نتيجة للارتفاع المطرد فى المستويات التكنيكية ومستوى نشاط القطاع العام فى مختلف الفروع الاقتصادية » .[١]

فعندما رفضت يوغوسلافيا سياسة التأميم الشامل ، كان قد سبقها إلى هذا الرفض آخرون من مفسرى الماركسية من أمثال برنشتاين والفابيين والأحزاب الإشتراكية والديموقراطية فى أوربا مثلا[٢].

يقول جورجوفيتش إن فى الإمكان أن نميز ثلاث مراحل فى تطور الجمهورية الإتحادية اليوغوسلافية ، أولاها مرحلة إنشاء الدولة الجديدة وتمتد من اندلاع الثورة الشعبية فى يولية ١٩٤١ إلى ٣١ مارس ١٩٤٦ وهو بدء سريان أول دستور فيدرالى ، وثانيها مرحلة تأميم وسائل الإنتاج الرئيسية واضطلاع الدولة بالهيمنة على المجتمع والاقتصاد ، وتمتد هذه المرحلة حتى الفترة ١٩٥٠ — ١٩٥٢ . أما المرحلة الثالثة فهى التى بدأت تشهد تحقيق الجمهورية الإشتراكية الديموقراطية تدريجيا[٣].

ثم يعقب الكاتب نفسه على المرحلة الأولى بقوله أنه لم تتخذ خلالها قرارات

---

(١) الثورة الاشتراكية العالمية ، مصدر سابق ، ص ٢١٥ .

(٢) سوف نعالج هذا الموضوع بتفصيل أوفى فى موضع قادم .

(٣) مصدر سابق ، ص ١٥ — ١٦ .

ثورية ذات أهمية لتغيير الأسس الإقتصادية والاجتماعية أى فيما يتعلق بالملكية الخاصة بوسائل الإنتاج ، ومع ذلك تمت — لاعتبارات تتصل بالأمن القومى — مصادرة بعض المصانع والملكيات الخاصة ، كما صودرت بمقتضى أحكام قضائية بعض أملاك المتعاونين مع العدو ، وجرى الاستيلاء أيضاً على الأموال التى اكتسبها رجال الصناعة والتجار وسواهم خلال عهد الاحتلال ، « ولقد كانت هذه الإجراءات ضرورية من ناحية أخرى لمواجهة تموين الشعب وإعادة البناء الاقتصادى بالإضافة إلى إقامة الأساس المادى الأول للسلطة الجديدة » [١] . وفى ٢٣ أغسطس ١٩٤٥ صدر أول قانون للاصلاح الزراعى جعل الحد الأقصى للملكية ٢٠ — ٣٦ هكتاراً ، ٣ — ٥ هكتارات للملاك الذين لا يزرعون أرضهم . غير أن هذا القانون لم يمس سوى ٧٫٨ فى المائة من مجموع الأراضى التى ينطبق عليها . [٢]

وبعد أن تم تنفيذ الإصلاح الزراعى ، وعمليات المصادرة التى أشرنا إليها ، وتأميم النظام المصرفى ، اتسع نطاق عملية التأميم خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٩٤٦ ، ١٩٤٩ حيث أممت الصناعة والنقل والموصلات والتجارة . وكان من أثر هذه التغييرات أن أصبح القطاع العام هو الغالب والمسيطر على اقتصاديات البلاد . « لم يكن النظام الناشىء عن هذه التغييرات بعد — وما كان يمكن أن يكون — نظاماً إشتراكياً حقاً ، ولكنه مع ذلك كان نواة له بفضل أهمية الملكية الاجتماعية التى تشرف عليها الدولة ومتانة أسس القطاعين الاقتصاديين القائمين : القطاع العام والقطاع التعاونى . [٣] »

غير أن هذه المرحلة الثانية التى شهدت توسيع نطاق التأميم ، كانت ذات

---

(١) المصدر السابق : ص٢٦ — ٢٧

(٣) جورجوفيتش مصدر سابق : ص ٤٠ .

أهمية حاسمة فى علاقات يوغوسلافيا بالإتحاد السوفيتى مما انتهى بالقطيعة بينهما وخروج الأولى من نطاق الكتلة الشيوعية التى يتزعمها الإتحاد السوفيتى . وتعرضت يوغوسلافيا لحملة هجوم عنيفة من جانب موسكو والكومنفورم ، ورُميت بالخروج على الماركسية — اللينينية . ويبدو أن الحملة كانت مركزة بالذات على الرئيس تيتو لأن موقفه الاستقلالى أشاع المرارة فى صدر ستالين ؛ وبلغ من عنف ذلك الهجوم المركز أن راح القائمون به يبتكرون اصطلاح « التيتوية » ويجعلونه مرادفاً « للتنقيحية » وإن كان الأصح أنه مرادف لرفض الرضوخ لسيطرة الكومنفورم الذى أنشأه ستالين وسيطر عليه .

من الصعب أن نتبين فى ذلك الشقاق بين البلدين اختلافات أيديولوجية جذرية ذلك أنه يرجع أساساً إلى أسباب أخرى عديدة نذكر منها :

أولا : — قام الشعب اليوغوسلافى بقيادة تيتو وإخوانه بعملية المقاومة للغزاة الفاشيين والقضاء عليهم ، ومن هنا لم يشعر اليوغوسلافيون أنهم مدينون للاتحاد السوفيتى بتحريرهم وإنقاذ بلادهم ، وهذا يستتبع بالضرورة رفض الوصاية أو السيطرة التى أراد ستالين أن يفرضها عليهم .

ثانيا : رأى اليوغوسلافيون فى تصرفات ستالين إزاءهم ما يتعارض مع مصالحهم القومية ، فهو أولا لم يقدم لهم حاجتهم من المعونة اللازمة لأغراض التعمير والتنمية ، وما كان فى استطاعة الإتحاد السوفيتى الذى خرج من الحرب العالمية الثانية وقد عانى الخسائر المادية والبشرية الفادحة ، أن يقدم المعونات على نطاق واسع . وأراد ستالين أن يفرض عليهم تطبيق نظام المزارع الجماعية فرفضوا بسبب الظروف الخاصة ببلادهم مما سبق أن أشرنا إليه ، كما لم يكن محبذاً لسياسة التصنيع الواسع المدى بينما رأى اليوغوسلافيون فى التصنيع وسيلة فعالة للنهوض ببلادهم ولإرساء أساس مادى قوى يقوم عليه البناء الإشتراكى . وفضلا عن هذا لم يؤيدهم ستالين بالنسبة إلى مشكلة تريستا ، كما كان يخشى أن تؤدى سياستهم البلقانية إلى قيام نوع من الإتحاد البلقانى بزعامتهم وهو ما لا يرضى به .

أثار موقف تيتو الدهشة نظراً للفارق الكبير فى القوة النسبيـة للطرفين . وربما خيل للدول الغربية أن ابتعاده عن المعسكر الشرقى قد يؤدى إلى انحيـازه للغرب ، بل وإلى العدول عن مواصلة السير فى طريق التغيير الإشـتراكى ، وفى هذا أخطأ الغربيون إذ ما كان من المعقول أن يتخلص تيتو من سيطرة ليقـع فى براثن سيطرة أخرى .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كانت الحرب الباردة بين الشرق والغرب يشتد أوارها بسرعة متزايدة ، إلى حد خيف معه أن يفلت زمامهـا من الأيدى فتتحول إلى حرب ساخنة لايمكن الحـكم على تطوراتها فى عصر عرف فيه الإنسان لأول مرة فى تاريخه الطويل كيف يستخدم القوة النووية لأغراض الدمار . ما من شك أن حرباً نووية سوف تصيب كبار المشتركين فيها بالويلات ، ولـكن من المحقق أيضاً أن آثارها التدميرية سوف تصيب الشعوب الصغيرة التى ليس لها يد فى إشعال نارها . ورغم ما بين الشرق والغرب من خلاف أيديولوجى عميق ، إلا أنه خلاف لاينبغى أن يؤدى إلى هذه النهاية الرهيبة ، كما أن فى إمكانهما أن يظلا قائمين جنباً إلى جنب وأن يتنافسا بالوسائل السلمية من أجل كسب قلوب الشعوب وعقولها . وهكذا آمن الشيوعيون اليوغوسلافيون بمبدأ التعايش السلمى بين النظم الاجتماعية المتعارضة قبل أن يدعو إليه السوفييت مثلا بسنوات ، ومن الطبيعى أن التعايش السلمى يقتضى عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى .

هذا من ناحية العلاقات بين العالمين الرأسمالى والإشتراكى . ولـكن سواء تحقق هذا الأمل أو تعثر تحقيقه ، فعلى الشعوب التى لا مصلحة لها مبـاشرة فى الصراع بينهما أن تلزم موقف الحياد الإيجابى . هذا الموقف ليس معناه السلبية من المشكلات الدولية ، وإنما معناه أن تتصرف هذه الشعوب وفقاً لما ترى أنه الحق بغض النظر عن إرضاء هذا الفريق أو ذاك .

وتمشيا مع هذين المبدأين ، ورغم سباق الأسلحة المحموم بين الشرق والغرب بوجه عام أو بين الإتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة ،

دعا الشيوعيون اليوغوسلافيون إلى العمل على نزع السلاح وإلى تحريم الأسلحة النووية . وهكذا أصبح تيتو من الدعاة إلى التعايش السلمى والحياد الإيجابى وتحريم الأسلحة النووية .

وهذه المبادىء تضمنها الدستور اليوغوسلافى فنصت المادة السابعة منه على ما يأتى :

« لما كان التعايش السلمى والتعاون النشيط بين الدول والشعوب بغض النظر عن الإختلافات فى نظامها الإجتماعى ، لاغنى عنه للسلم والتقدم الاجتماعى فى العالم ، فإن يوغوسلافيا تقيم علاقاتها الدولية على مبادىء احترام السيادة القومية والمساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد الأخرى ، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية ، والدولية الاشتراكية .. » ولتحقيق هذه المبادىء تسعى يوغوسلافيا جاهدة من أجل « رفض استخدام القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية ، ونزع السلاح نزعاً عاماً وكاملا » .

غير أن هذه المبادىء التى يؤدى تحقيقها إلى السلام والتقدم الاجتماعى فى العالم لم تكن سائدة فى صفوف الحركة الشيوعية العالمية ، وتعرضت للاستنكار والهجوم العنيف عليها من جانب هذه الحركة . غير أن يوغوسلافيا بموقفها هذا إنما أحدثت تحولا فى تفكير الأحزاب الشيوعية الأخرى ، أو أنها على الأقل كانت نقطة البداية فى هذا التحول ، ومن هنا تتبين ناحية أخرى من نواحى أهمية « التيتوية » ، وهو موقف دعمه الاتجاه المماثل الذى سار فيه الاتحاد السوفييتى منذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى هناك . لقد أثبتت « التيتوية » أن الحديث عن « حتمية الحرب » لا يتفق مع ظروف العصر النووى وينبغى أن يحل محله الحديث عن « التعايش السلمى » ، هذا إذا أرادت الماركسية ألا تفقد صلتها بالواقع .

وثمة نتيجة أخرى ترتبت على الشقاق الذى وقع بين بلغراد وموسكو « فبفضل هذه الأزمة تحررت يوغوسلافيا من الوصاية المذهبية والسياسية .. وهذا التجرد فى الفكر والعمل والأساليب سمح للقوى السياسية القيادية فى يوغوسلافيا بتحليل

ونقد الحالة الاجتماعية والسياسية التى كان يعيش فيها الاتحاد السوفييتى ذاته فى ذلك الوقت . وقد أمكن بفضل هذا التحليل والنقد اكتشاف الأخطار التى تكمن فى الاتجاهات نحو هيمنة الدولة والبيروقراطية التى بدت فى يوجوسلافيا ذاتها »[١] وكانت النتيجة صدور قانون إدارة المؤسسات بواسطة جماعيات العمل ، وهكذا بدأ النظام المعروف باسم « الإدارة الذاتية للمنتجين »، وهو ما يعتبر أسلوباً جديداً فى التطبيق الاشتراكى فى يوغوسلافيا .

ويعلل أصحاب النظريات اليوغوسلاف هذا النظام باعتبارات ذاتية تتصل ببلادهم ، وباعتبارات أيديولوجية منبثقة من الماركسية نفسها . فهم يقولون إنه « طبقاً لأفكارنا كانت الإشتراكية بداية عملية تؤدى إلى التحرير الكامل للانسان وإعادة تربيته . وفضلا عن هذا فالظروف التى كان يتعين أن تبنى فى ظلها الإشتراكية فى يوغوسلافيا كانت من الصعوبة بحيث صار لابد من تشجيع كل إنسان لا على تقبل الإشتراكية من حيث المبدأ فحسب بل وعلى أن يستخدم جميع طاقاته من أجل تحقيقها . وكان هذا هو السبيل الوحيد لتعبئة ملايين الناس وللتعجيل بالتنمية وفقاً للخطوط الاشتراكية . ففى الأجل الطويل لم يكن فى الإمكان أن يكون السند الرئيسى للاشتراكية وقوتها الضاربة فى يوغوسلافيا هو حزب سياسى واحد ودولة يعملان من أعلى . إن مراكز المواطنين وحقوقهم وواجباتهم مما يسمح لهم بممارسة نفوذهم والعمل من أسفل ، يمكن أن يوفر تلك القوة الدافعة »[٢]. وبعبارة أخرى أن نظام إشراك المنتجين فى رسم السياسة وفى تنفيذها ، وهو ما يتعارض مع أسلوب سيطرة الحزب على النشاط الإقتصادى ، يحقق الديموقراطية ويحول دون مساوىء البيروقراطية ، ويجعل للجماهير دافعاً مباشراً على أن تنجح الإشتراكية .

أما من الناحية الأيديولوجية فيقول أصحاب النظريات اليوغوسلاف إن

---

(١) جورجوفيك ، مصدر سابق ، ص ٤٢ .

(٢) Stane Kavcic, Self-Government in Yugoslavia, p. 8,

العلم الماركسى علق دائماً إقامة الإشتراكية وصبغ وسائل الإنتاج بالصبغة الاجتماعية على حصول المنتجين على حقوق حقيقية إدارية واقتصادية ، ووضع لينين مبدأ إسهام المنتجين فى إدارة المنظمات الاقتصادية ولكن هذا المبدأ أغفل شأنه فترة طويلة ، وشوهه ستالين منذ خطابه الذى ألقاه فى عام ١٩٣١ عن « موقف جديدة : مهام جديدة للبناء الاقتصادى » وصوره بأنه «إدارة إدارية» أى إدارة المشروعات بواسطة الأجهزة الإدارية [1] .

والحكم الذاتى الاقتصادى للمنتجين يقوم على الحقوق التالية :

١ — حق جماعية العمل فى إدارة المشروع أو التعاونية ، إما مباشرة أو عن طريق المجالس العمالية التى ينتخبها ويقصيها المنتجون .

٢ — حق المنتجين فى الترشيح للهيئات التمثيلية للمشروعات الإقتصادية .

٣ — حق المشروع الإقتصادى فى التصرف فى إيراداته بعد أداء التزاماته الاجتماعية .

٤ — حق المشروع فى تحديد مكافأة عماله فى حدود مستواه ، كما يكفل القانون للعمال حداً أدنى للأجر من الموارد الاجتماعية .

٥ — حق المشروع فى أن يحدد بطريقة مستقلة ذاتها خططه الاقتصادية الخاصة .

٦ — حق المنتجين فى الاشتراك عن طريق ممثليهم فى مجالس المنتجين فى تحديد الموارد المادية المخصصة لسد الحاجات الاجتماعية وطريقة استخدامها .

ويرى جورجوفيك [2] أن نظام الإدارة الذاتية للمنتجين يحقق وظيفتين اجتماعيتين رئيسيتين :

أولا : استبعاد رأسمالية الدولة ، فهو يحظر أن تكون للتنظيم الاقتصادى وتنظيم الدولة ذاتية واحدة ، ويحول دون سيطرة البيروقراطية على الحياة الاقتصادية ، ويعنى التخلى عن « التخطيط الكامل للدولة » فى الحياة الاقتصادية ، ذلك

---

(١) جورجوفيك ، مصدر سابق ، ص ٦٠ .

(٢) شرحه ، ص ٦٢ .

التخطيط الذى يعرقل نمو قوى الإنتاج وتحسين القوة الإنتاجية والإبداع الخلاق للمنتجين .

ثانيا : التمهيد لنقل وسائل الإنتاج من أيدى الدولة إلى المنتجين ، وتتوقف الدولة بالتدريج عن أن تكون مالـكة .

ولا شك أن نظام الإدارة الذاتية أو التسيير الذاتى كما يعرفه البعض ، يتمشى مع ما ذهبت إليه يوغوسلافيا من رفض فـكرة دكتاتورية البروليتاريا بمعناها اللينينى والستالينى وما ترتب عليها من سيطرة الحزب على كافة أجهزة الدولة ومختلف نواحى نشاطها .

تيتو يلخص التجربة اليوغوسلافية

لمناسبة الاحتفال بمرور مائة عام على مولد لينين كتب الرئيس تيتو مقالا نشرته صحيفة « البرافدا » السوفيتية بعددها الصادر فى ١٨ أبريل ١٩٧٠ ، تحت عنوان « لينين — مفـكر الثورة الاشتراكية وواضع استراتيجيتها » . وفى هذا المقال يعرض الرئيس اليوغوسلافى المبادىء التى قامت عليها التجربة اليوغوسلافية فضلا عن سماتها الخاصة .

«ولقد وجدنا فى التحليل اللينينى للوضع الثورى وتناسب القوى الطبقية أساسا للتقييم الناجح لتلك اللحظة التى يجب أن تبدأ فيها الثورة ؛ كما فهمنا كل أعماق التعاليم اللينينية فى أن الطليعة بمفردها لاتستطيع القيام بالثورة لأن القوة الباعثة للحياة فى الثورة موجودة فى نشاط الجماهير ومبادرتها وطاقتها الثورية . أضف إلى أن هذا الاتحاد الوطيد بين البروليتاريين والفلاحين والمثقفين وكافة الـكادحين أمر ضرورى . ولذلك فإن ثورتنا وفقا لشخصيتها والقوى المحركة لها ثورة جماهيرية ديموقراطية إشتراكية . ونتيجة للثورة المظفرة ، وعلى أساس تعاليم ماركس وإنجـــلز ولينين وطبقا لظروفنا كونا الشكل الخاص بدكتاتورية

البروليتاريا التى عُبر عنها بالسلطة الثورية لطبقة العمال والكادحين واشتراكهم المباشر فى إدارة الدولة والأعمال الاجتماعية .

« .. ولقد كتب لينين : نحن لا ننظر أبداً إلى نظرية ماركس على أنها شىء نهائى ولا يمكن المساس به ، بل بالعكس فنحن متأكدون من أن هذه النظرية وضعت فقط حجر الزاوية لذلك العلم الذى يجب على الإشتراكيين أن يدفعوه إلى الأمام وفى جميع الإتجاهات إذا أرادوا عدم التخلف عن الحياة .

« .. إن الماركسية — اللينينية كنظرية خلاقة لا تعترف بالوصفات الجاهزة أو المعادلات ، فهى لا تحتمل الروح العقائدية الجامدة . فالنظرية الثورية فى حالة مستمرة من التطور والإضافة والتصحيح على أساس المعلومات النظرية والعلمية الجديدة والخبرة المكتسبة فى التطبيق الثورى .. ووفقاً لتأكيدات لينين فإن التجربة المنفردة لإحدى الحركات لا يمكن أن تصبح مقياساً عاماً لصحة وطرق ونضال الحركات الأخرى » .

ومن الفقرات التى اقتبسناها يشدد تيتو على النقاط الآتية :

١ — الأهمية القصوى للجماهير فبدونها لا تستطيع الطليعة (أى الحزب) أن تحقق الثورة بصورة ناجحة .

٢ — ان أفكار ماركس ولينين يجب تطويرها لتلاءم ظروف الزمان والمكان المتغيرة وإلا جمدت وتحجرت وتخلفت عن ركب الحياة ، ومن ثم فإن يوغوسلافيا إذ تشق الطريق الخاص بها إنما تستمد هذا التفكير من فلسفة ماركس وإنجلز أو من روحها .

٣ — وقوله أن الماركسية — اللينينية لا تعترف بالوصفات الجاهزة ، وأن التجربة المنفردة لإحدى الحركات لا يمكن أن تصبح مقياساً عاماً ، هذا القول يمثل رفض اليوغوسلاف الأخذ بالأسلوب السوفييتى فى التطبيق ، لأن ظروف بلادهم تختلف عن ظروف الاتحاد السوفييتى .

وتعرض تيتو لمسألة القوميات وللعلاقات التى يجب أن تقوم بين الدول الاشتراكية فقال :

« ومن المعروف أن يوغوسلافيا الإشتراكية صديقة لكثير من الشعوب والقوميات . ولهذا السبب نشأت فى الثورة ووفقا لنظامها الفيدرالى . فهى تعتبر نفسها اليوم مثالا لتعاليم لينين بشأن المسألة القومية . . ان الموقف المبدئى للينين حول ضرورة الاعتراف بحق الأمة الكامل فى تقرير مصيرها ، له أهمية خاصة بالنسبة إلينا ، وطبقا للينين فإن الظروف أجزاء مركبة للثورة الإشتراكية الناجحة . وعلى غرار ماركس أكد لينين التقرب الطبق من الأمة ، غير أنه لم يغفل ذلك بصرف النظر عن الإعتراف بالمساواة بين الشعوب فى الحقوق والسيادة . بغير ذلك تصبح الأممية تصريحاً أجوف إذ لا يمكن فى هذه الحالة الوصول إلى الثقة الكاملة أو التضامن الطبقى لعمال الأمم المختلفة . ومع انتصار الإشتراكية تتوفر الامكانيات لحسم المسألة القومية وإزالة جميع أشكال التبعية القومية » .

لهذه الفقرة أهمية بالغة . فالحديث عن المساواة بين الشعوب فى الحقوق والسيادة ، هو رفض صريح لأى نوع من التدخل فى الشئون الداخلية للدول المندرجة فى المعسكر الاشتراكى . ولقد فسر المراقبون هذه الإشارة إلى المساواة على أنها دليل على استنكار التدخل الذى قامت به دول حلف وارسو فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، وعلى رفض الفكرة التى طلع بها بريزنيف عن « السيادة المحدودة » تبريراً لهذا التدخل .

وكان لينين — كما أسلفنا — قد تناول مسألة الامبريالية بالتحليل ، وهنا نجد تيتو يتحدث عن الإستعمار الجديد ويحذر منه ويدعو جميع القوى الإشتراكية والمناهضة للإمبريالية بالوقوف فى وجهه :

« .. ويجب على الحركات التقدمية والعمالية عموماً أن تقدم المساعدات للنضال المناهض للاستعمار بطريقة فعالة . ويجب عليها أيضاً أن تناضل ضد الأساليب

الحديثة التى يتبعها الاستعمار الجديد فى استعباد هذه الأمم فى التطور المستقل ، وضمان السيادة لها ... ومن واجب جميع القوى التقدمية أن تقاوم السياسة الإستعمارية الجديدة . فالواجب التاريخى للقوى الإشتراكية بالذات أن توضح باستمرار هذه المسائل نظرياً وسياسياً ، وأن تشارك بطريقة ملموسة فى التوطيد الشامل لمساواة شعوب المستعمرات السابقة و كل البلاد التى تحررت حديثاً ».

ثم يعود تيتو فيبرز أهمية المساواة بين الشعوب وعلاقتها بالنضال ضد الاستعمار فيحدثنا « أن مغزى وجوهر أفكار لينين وتطبيقه للمساواة الكاملة فى الحقوق والعلاقات المبدئية لكل البلاد والشعوب ، يعتبر اليوم سلاحاً فكرياً ملحاً فى النضال ضد كل أنواع الضغط الاستعمارى الجديد — من التدخل الغبى فى المسائل الداخلية للغير حتى الأشكال الخبيثة الجديدة مثل الاستعمار الجديد التيكنولوجى ».

الفصل السابع عشر

ماوتسي تونج والماركسية - اللينينية

فى أول أكتوبر من عام ١٩٤٩ وقف ماوتسى تونج فى ميدان آن مين يعلن مولد جمهورية الصين الشعبية ويقول « الآن فليحذر أعداء الجمهورية داخل الصين وخارجها ».وتملكت الدهشة المصحوبة بالقلق البالغ،العالم الذى كان يتابع بأكبر قدر من الإهتمام تطورات الصراع بين الشيوعيين الصينيين بزعامة ماو تسى تونج وبين جماعة الكومنتانج وعلى رأسها شيانج كاى شيك،وهو الصراع الذى نشب بين الفريقين منذ أواسط الثلاثينات ، فيشتد مرة ليهدأ نسبياً مرة ثانية ثم يعود إلى حدته مرة ثالثة . ولابد أن رجعت إلى ذاكرة الكثيرين العبارة المنسوبة إلى نابليون « ويل للعالم إذا أفاق المارد الصينى من سباته » ،أو تحذيرات إمبراطور ألمانيا من الخطر الأصفر .ولعل مما يعكس هذا القلق ما يروى عن أحد الأمريكيين سأل السفير السوفييتى فى وشنطن عما إذا كان من الأفضل أن يعلم ابنه اللغة الروسية فأجاب السفير بقوله : « إذا كنت متفائلا فيمكنك أن تعلمه الروسية ، أما إن كنت متشائماً فخير لك أن تعلمه الصينية ! » .

ومات ستالين ، وألقى خروشوف خطابه الشهير أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى، فكان ذلك بداية الشقاق الكبير فى داخل الكتلة الشيوعية؛ وبعد أن كان العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يتحدث عن الحرب الباردة بين الشرق والغرب وأخطارها المحتملة على البشرية إن تحولت إلى حرب ساخنة عدتها الأسلحة النووية ، أصبح مصدر الخطر فى الأجل الطويل — على الأقل فى نظر المتشائمين والمتشككين —هو الصراع بين قطبى المعسكر الشيوعى. وفى غمار تبادل الإتهامات بينهما راح الحزب الشيوعى الصينى يتقدلواء الزعامة فى مجال الأيديولوجية الماركسية —اللينينية لماوتسى تونج ، فأعلن ليولا — تيو عضو سكرتارية اللجنة

المركزية أن الرفيق ماو «أعظم ثورى وسياسى ومنظِّـر ماركسى — لينينى فى هذا العصر» ، بينما قال وانج إن ماو ، سكرتير الحزب ، إننا لا نحكم على الشخص بأنه ماركسى حقيقى إلا بمدى فهمه لأيديولوجية ماو تسى تونج.

واليوم نجد أن التطهير الشامل الذى اجتاح الصين الشعبية منذ وقت قصير باسم « الثورة الثقافية البروليتارية الـكبرى » ركز الاهتمام بصورة متزايدة على شخصية ماو بل وعلى فكره الذى تتحدث عنه وسائل الإعلام الصينية بأنه « النور الذى يهدى » جميع البشر، وأنه «ذروة الماركسية اللينينية — فى العصر الحالى» ، وأنه « الماركسية — اللينينية الحية فى أعلى مراتبها » على حد تعبـــير صحيفة Yenin Jih-pao بعددها الصادر فى أول يوليه ١٩٦٦ .

آراء فى ماوتسى تونج :

إن ماوتسى تونج فى نظر أتباعه هو الصورة المتطورة والخلاقة للماركسية — اللينينية . أما السوفييت ومن يسير على نهجهم فيرمونه بالدوجماطيقية والتزمت والتعصب،واستغل الفريق الأخير الثورة الثقافية المشار إليها لشن حملة على الحزب الشيوعى الصينى وعلى زعيمه وتعاليمه . فكتب إتيين فاجون عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى الفرنسى فى العدد الصادر بتاريخ ٢١ سبتمبر عام ١٩٦٦ من صحيفة « الأومانيتيه » يقول إن « .. القادة الصينيين يخرجون فى كل مجال على المبادىء الماركسية — اللينينية وقواعد العمل بالأحزاب الشيوعية » .

ولما كانت هذه الثورة الثقافية على ما تجمع المصادر الصينية هى من وحى « فكر » ماو تسى تونج وبدافع منه، فإن للعبارة التالية أهميتها من ناحية تقدير أنصار الخط السوفييتى لمبلغ التزام ماو بالماركسية ؛ حيث كتبت موندو أوبريرو لسان حال الحزب الشيوعى الأسبانى : « إن ما يقال له الثورة الثقافية البروليتارية الـكبرى فى الصين يفسد جميع الأفـكار التى علمتنا إياها المؤلفات الأصيلة فى الماركسية .. وبغض النظر تماماً عن فاندالية « همجية » Vandalsm هذا التدمير

فأقل مايمكن أن يقال هو أن مثل هذا الأسلوب فى معالجة المشكلات الثقافية لاعلاقة له بالماركسية — اللينينية »[1] . بل وتتحدث المصادر الأخرى المماثلة فترى أن موقف الصين من الاتحاد السوفييتى يتعارض مع الوحدة التى ينبغى أن تسود البروليتاريا الدولية وأنه يحدث التصدع فى المعسكر الشيوعى . ومجمل القول مما قدمناه أن « فكر » ماو يمثل تحريفاً للمذهب الأصيل بل وخروجاً عنه .

فإذا انتقلنا إلى الكتاب الغربيين ونظرتهم إلى ماوتسى تونج فإننا نراه عند ستيوارت . و . شرام Stuart R. Chram ثورياً لينينياوقومياً أفرو — أسيوياً فى آن واحد . فهو من جهة يتابع التغيير الاجتماعى الجذرى باعتباره غاية فى حد ذاته ، وعاقدالعزم من جهة أخرى على استعادة الاستقلال الوطنى والكرامة القومية بعد الإذلال الناجم من السيطرة الغربية . وإذ هو ثورى ووطنى فى نفس الوقت الواحد فإنه يجد للثورة مبرراً آخر يتمثل فى الاعتقاد بأن الشعب لا يمكن أن تستعاد كرامته وأن يزدهر إلا عن طريق تغيير فى النظام الاجتماعى والسياسى[2] . ويعتقد ليونادر شابيرو أن ماو أقل التزاماً بمذهب أو أيديولوجية منه بأسلوب أو تكنيك وهو ما يعتبر جوهر اللينينية[3] .

أما آرثر ا . كوهين Arthur A. Cohen فيرى أن فكر ماو يستمد تفرده من تنقيحه وتحسينه أوحتى نبذه الكامل لجوانب شتى من المذهب الشيوعى والأسلوب السوفييتى[4] . ومن هنا لا يعتبر الرجل ماركسياً أصيلا فى نظر هذا الكاتب . والأحرى أنه يمكن أن يندرج فى عداد أولئك الذين حوروا الماركسية وأدخلوا عليها التعديلات لتلائم ظروف بلادهم ، شأنهم فى هذا شأن لينين وستالين وتيتو وغيرهم . وفى هذا الاتجاه يسير الكاتب الصينى غير الشيوعى تشنج تشو —

---

(١) New Times-October 12, 1966. p 10.

(٢) Problems of Communism, September-October 1966 p 5.

(٣) شرحه ، ص ٢٣ .

(٤) Marxism In the Modern World, op. cit. p 16. A.

يوان Ching Chu Yuan فى كتابه «اقتصاد الصين الشيوعية ١٩٤٩ — ١٩٦٢» فيقول إنه برغم محاولة الصين احتذاء المثل السوفييتى فإن الاختلافات الاقتصادية والثقافية الجـذرية بين البلدين كانت تتطلب أن يتمشى التطبيق مع الظروف الخاصة بالصين .

بعض العوامل التى أثرت فى تفكير ماو

بعد هذه المقدمة التى ضمناها تقديرات متباينة لماوتسى تونج ، وقبل أن نتناول أفـكاره بالعرض والتحليل ، نحاول أن نتعرف على بعض العوامل التى أثرت فى تفـكيره .

وأول ما يلاحظ فى هذا الصدد ما يتحدث عنه بعض الـكتاب بأنه « صينية » Chinese—ness ماوتسى تونج . فالشىء الذى يشهد به كفاح الرجل قبـل الحرب العالمية الأولى ، وتكشف عنه كتاباته الـكثيرة وتؤكده أعماله وسياساته من داخلية وخارجية ، هو أن ماو صينى بكل ماينطوى عليه المصطلح من معان ، فولاؤه هو لبلاده قبل كل شىء آخر وهذا مايشيع فى نفسه شعوراً طاغياً بالرضاء . إن له هدفاً يملك عليه نفسه ، ذلك أن يجعل من الصين دولة على أكبر جانب من القوة الاقتصادية والعسكرية التى تدعمها قوتها البشرية الضخمة . وهو عندما يتحدث عن الحزب الشيوعى الصينى بأنه مستودع الماركسية الأصيلة والحفيظ عليهـا ويرمى معظم أحزاب المعسكر الشيوعى بتهم « التنقيحية » و « الانحراف » و « التواطؤ مع الإمبرياليين والرجعيين » ، وحين يصفه أتباعه بأنه يمثل الأيديولوجية الأصيلة فى أعلى مراتبها ، فإن هذا كله يذكرنا بنظرة الصينيين إلى بلادهم منذ أقدم العصور على أنها مركز العالم وقلب الحضارة . ومن الأمور التى تلفت النظر بهذا الشأن أن ماو كتب قصائده بالأسلوب الصينى القديم الذى لا يكاد أن يفهمه مواطنوه فى الوقت الحاضر . بل إن مادة أفـكاره متأثرة إلى حد بعيـد الغور بخلفيته الصينية . « مثال ذلك فـكرته عن فو — شيانج Fu—Chiang (ومعناها الحرفى «الغنى والقوى» — وهى اختصار عبارة معناها

« إثراء البلد وجعله قوياً من الناحية العسكرية ») ، وهى فكرة استمدها ماو من الوطنيين فى أواخر القرن التاسع عشر الذين أثروا عليه فى مستهل شبابه . وخلال زيارته لموسكو فى عام ١٩٥٧ هلل لثورة أكتوبر لأنها أظهرت للصين الطريق إلى التحرر وفوشيانج . والفكرة التى طلع بها ماو فى عام ١٩٥٨ وهى أنه من الخير أن كان الصينيون (فقراء وأميين) إذ بذلك يمكن إعادة تشكيلهم حسب الإرادة ، هذه الفكرة غريبة تماماً عن روح الماركسية التى تصر على القيمة الفردية للثقافة الغربية وأهمية وجود مستوى عال من التطور الاجتماعى والعقلى باعتباره شرطاً مسبقاً لقيام الاشتراكية »[1] .

ومن العوامل التى أثرت أيضاً فى تفكير ماوتسى تونج إصراره على أهمية تغيير عقلية الشعب الصينى كشرط لا غنى عنه لتجديد الصين حتى يكون صالحاً للحياة فى العالم الحديث . وهذه الثورة التى يريد إحداثها فى عقلية الشعب ذات ناحيتين ؛ فهو من ناحية يريد من مواطنيه أن يتمكنوا من أساليب التفكير الحديثة فى الطبيعة والتكنيكات الفنية كما هو الحال فى العالم الغربى ، ويريد من ناحية أخرى أن يمتلأوا بالحماس الثورى وبالإعتقاد فى أن العمل من جانب الجماهير يمكن فى النهاية أن ينتصر على جميع الصعاب الموضوعية.

وهذا الإعتقاد مبنى على رفض ماو للفكرة التى تذهب إلى أن الظروف الإقتصادية تلعب الدور الأكبر فى تحديد التغير وعلى تقليله لأهمية الجبرية الاقتصادية . فبالنسبة إليه يجب العمل على إحداث الثورة بدلا من انتظار نشوبها ، كما أن أصعب الأهداف الاقتصادية يمكن الوصول إليها بشرط تعبئة إرادة الجماهير أيديولوجيا وسياسيا[2] . فإن أمكن القول بوجود فلسفة ماوية للحياة فهى أن أهم شىء بالنسبة إلى سعادة الإنسان هو نشاطه فى الصراع السياسى والعسكرى . ولقد تطرف ماو فى تفكيره من هذه الناحية بحيث قال إن الناس أكثر أهمية من

---

(١) Stuart R.Schram, op. cit, pp. 12.3

(٢) Arthur A. Cohen, Problems of Communism, op. cit., p.8.

الأسلحة فى الحرب ، ثم راح فى السنوات الأخيرة يطبق هـذا الرأى حتى على الأسلحة النووية [١] .

وتأثر ماو أيضاً باعتناقه الماركسية وبخاصة فى صورتها اللينينية والستالينية . ولـكنه هنا إنما يجعل التطبيق منبثقاً إلى حد كبير من ظروف الصين وحـدها : تاريخها، مواردها، وأهدافها . يجب اختبار جميع الفـكر المجرد فى الحقيقة الموضوعية ويجب أن يكون لجميع النظرية هدف [٢]، وفى هذا يقول « هناك نوع واحد فقط من النظرية الحقيقية فى العالم ، وهو النظرية المستمدة من الواقع الموضوعى والتى تختبر بواسطة الواقع الموضوعى ، وما من شىء خلاف هذا يستـأهل اسم نظرية بالمعنى الذى نقصده » . فالمعرفة لذاتها ، والنظرية من أجل النظرية — هذه على ما يعتقد ماو شعارات الأيديولوجية البورجوازية ، والفلسفة الماركسيـة لا معنى لها إلا إذا أقيمت على اعتبارات الزمن [٣] . ولا شك أن فـكرة ماو هذه فيهـا مبرر كاف للماركسيين الآخرين الذين يتهمهم بالتنقيحية أو الإنحراف ، ممن يعارضون مثلا فـكرة حتمية الحرب ويدعون إلى التعايش السلمى ويعترفون بتعدد طرق الإنشاء الاشتراكى .

وينبغى أن نلاحظ أن ماركسية ماو تسى تونج وإن كانت هدفاً فى حد ذاته من حيث تغيير الأسس التى يقوم عليها النظام الإجتماعى لا فى الصين وحـــدها فحسب ولـكن فى العالم أيضاً ، هذه الماركسية لا يمكن فصلها عن صينيـة ماو أو وطنيته . فهو إذ يدعو إلى الثورة البروليتارية فى البلاد الرأسمالية بوجـه خاص ، وإلى تشجيع حركات التحرر الوطنى فى البلاد الأسيوية والإفريقية وفى أمريـكا اللاتينية ، إنما يهدف إلى إنزال العقاب بالإمبريالية على ماسببته للصين فى الماضى

---

(١) المصدر السابق ، ص ٩.

(٢) Mostafa Rejai, The Need for a Redefinition See : Problems of Communism, op. cit., p. 19

(٣) شرحه .

من إذلال وماتسببه لها الآن من المضايقة . فإذا كان سقوط الإمبرياليةهو الطريق إلى قيام الشيوعية كما يراها ماو تسى تونج ، فهو أيضاً الانتقام الذى يمده الرجل لمن كانوا سبباً فى تخلف الصين عن ركب الحضارة الحديثة . وهكذا نلتقى علاقة تكاد أن تكون عضوية بين نزعة ماو القومية من جهة وأيديولوجيته الشيوعية من جهة أخرى .

وأخيراً — وليس آخر — ينبغى أن نأخذ فى أعتبارنا ونحن نعرض للعوامل التى أثرت فى تفكير ماو وفى الاتجاهات التى سار فيها هذا التفكير ، حياة الرجل نفسه منذ أن انغمس فى النشاط . لقد نشأ فى فترة كثرت فيها الانتفاضات الداخلية فى أكثر من مكان ، وراحت سماء الصين تتجمع فيها سحب الثورة التى أدت إلى قيام الجمهورية الأولى فى عام ١٩١١ ، وهى ثورة تولدت مما كانت البلاد تعانيه من استغلال وإذلال على أيدى الأجانب ، ومن فوضى وتخلف وفقر . ولكن الجمهورية ما لبثت أن تدهورت وفقدت المثل التى كانت تبشر بها وحل محلها حكم الكومنتانج برئاسة شيانج كاى شيك ، وهو حكم لم يحاول أن يحدث ما كانت الصين تتطلع إليه من تغييرات جذرية فى أوضاعها الداخلية وعلاقاتها الخارجية . ثم مالبث أن دخل فى صراع مرير مع الشيوعيين دعاة هذه التغييرات ، وهو صراع لم ينته إلا فى عام ١٩٤٩ بعد أن دام مايقرب من ربع القرن .

وعاش ماو أيضاً فى فترة شهدت اليابان تقتطع فيها منشوريا لتقيم فيها حكماً كان ألعوبة فى يدها ، غير عابئة بعصبة الأمم ، بل لعلها لقيت تشجيعاً من بعض الدول الإمبريالية الغربية . ولم تقف اليابان عند هذا الحد ، بل مالبثت أن شنت هجوماً يهدف إلى إخضاع الصين وتحويلها مرة واحدة إلى واحدة من المستعمرات أو أشباه المستعمرات .

وقام نظام الحكم الشيوعى فإذا بالصين الشعبية يحال بينها وبين عضوية الأمم المتحدة ، وإذا بفرموزا تقتطع منها لتكون ممثلة الشعب الصينى فى المنظمة

العالمية ، وإذا بالمحالفات الثنائية والأحلاف المتعددة الأطراف تتكون والقواعد العسكرية تقام فى الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا . ورأى ماو فى هذا كله تدبيراً مقصوداً يراد به القضاء على الشيوعية فى بلاده والتى جاهد من أجلها طيلة حياته .

من هذه الأحداث جميعاً ترسبت فى ذهن ماو أفكار ازدادت عمقاً وقوة :

أولا : الثورة الدائمة وهذا طبيعى فقد عاش طيلة حياته فى ثورة ، ويجب تأكيد هذا الجانب الثورى فى أذهان الشعب ، وهذه الثورة يجب أن تمتد إلى جميع جوانب الحياة ، ولعل فى هذه الحقيقة بعض التفسير للأحداث التى جرت فى الصين تحت ستار الثورة الثقافية البروليتارية الكبرى .

ثانياً : أن التعارض بين الإمبريالية والشيوعية مما لا يمكن فضه ، والحرب بينهما محتومة بل ولا سبيل إلى التعايش بينهما ، وهو الموضوع الذى سنعرض له فى موضع قادم .

الكتب الخمسة التى توضح أفكار ماو :

لكى نتعرف على العناصر الرئيسية التى يتكون منها « فكر » ماوتسى تونج، نعود إلى كتب خمسة أصدرها خلال مراحل كفاحه. وأول هذه الكتب هو « الحرب الطويلة الأمد » وكان فى الأصل سلسلة من محاضرات ألقيت أمام جمعية ينان لدراسة الحرب ضد اليابان ، وذلك خلال الفترة الممتدة من ٢٦ مايو إلى ٣ يونيو من عام ١٩٣٨ ، ثم طبعت هذه المحاضرات فى يوليو بعنوان « التحرير » Chih Fung . وهذا الكتاب برغم ما يشتمل عليه ، شأنه شأن كتب الزعيم الصينى الأخرى ، من تكرار ، محاولة لمعالجة مشكلة الحرب والتعرف على معالمها الرئيسية : كيفية الاشتباك فى الحرب ، والظروف التى يتحقق فى ظلها النصر النهائى .

يقسم ماو العملية كلها إلى مراحل ثلاث :

(١) فى المرحلة الأولى يحتل العدو (وهو اليابان) جميع المدن الكبرى وخطوط المواصلات شرقى جبهة تربط بين كانتون وهانكو ولا نشو . مثل هذا العمل يفرض بالضرورة أعباء ثقالا على الاقتصاد اليابانى . ولكن بعد استخدام قوة عسكرية قوامها نحو مليون ونصف مليون جندى ، وإنفاق عشرة بلايين ين Yen (العملة اليابانية) ، وحملة تستمر ١٨ — ٢٤ شهراً ، تنجح اليابان فى تحقيق هذا الغرض الذى تتوخاه من عملياتها العسكرية .

٢ — تأتى بعد هذا مرحلة ركود وتيقظ ومعارك غير حاسمة . فى هذه الفترة يعمد الصينيون إلى تجميع قواتهم وتعبئتها على جميع المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية والأيديولوجية ، بينما يعترى الضعف اليابان بالتدريج بسبب الخسائر البشرية والأعباء الاقتصادية ، ويزداد الموقف الدولى ميلا لصالح الصين وترتفع الأصوات داعية إلى تأييدها وتقديم المعونات لها . وتتعرض مؤخرة اليابانيين للخطر دائماً ، حيث تنشب الثورات فى الداخل ضدهم ، وتمارس العصابات نشاطها خلف خطوط العدو ، وتشن الهجمات على النقط المكشوفة أو الحرجة . وهنا يضطر اليابانيون إلى الانسحاب ، أو إلى استخدام المزيد من العنف . ولكن انتصار الصين مؤكد فى كلتا الحالتين .

٣ — وأخيراً تصل الحرب إلى مرحلتها الثالثة حيث يبدأ الهجوم الصينى المضاد ويحل الانهيار النهائى باليابان نتيجة ما تتعرض له من هزيمة فى الصين ، وبسبب الإرهاق الذى يصيب اقتصادها ، ونتيجة ما تتعرض له حكومتها من ضغوط داخلية من جانب الرأى العام اليابانى . وتتميز هذه المرحلة عن سابقتها بصفة أساسية ، فحرب العصابات التى هى طابع المعارك غير الحاسمة تفقد صفتها ولا تصبح لها أهمية ، وتحل محلها حرب المواجهة بين الجيوش وانتزاع المواقع من أيدى العدو .

ويلاحظ أنه فى تلك الأيام كان ماو يبنى تحليله وتوقعاته على المعونة الخارجية

إذ كان يدرك صعوبة شن حرب مظفرة ضد دولة على درجة عالية من التصنيع كاليابان، وفى هذا المعنى يقول : « لما كانت قوتها بذاتها لا تزال غير كافية فسوف يتعين علينا أن نعتمد على المعونة من الخارج وعلى التغييرات الداخلية فى بلد العدو؛ وإلا فلن نتمكن من إحراز النصر . ولهذا السبب نشدد على أهمية الدعاية الصينية فى الخارج وعلى عملنا فى العلاقات الخارجية » .

كان ماو يكتب وهو ينظر إلى الأحوال فى الأجل الطويل ، ففى عام ١٩٣٨ كان الاعتقاد بالحصول على المعونة الأجنبية قليلا نسبياً ، إذ بدت الدول الكبرى ميالة إلى أن ترحب باليابان كأنها الحكم فى مصير الصين . إلا أنه كان مقتنعاً تماماً أنه بعد حرب طويلة فسوف تخرج منها الصين وقد أحرزت النصر .(١)

هذه هى نظرية ماو فى الحرب ، إنها صراع ديالكتى : انتصارات وهزائم، وتقدم وتراجع ، ولكن النتيجة النهائية هى النصر. ويبدو أنه يطبق هذه النظرية فى حربه غير المعلنة على الإمبريالية . إنه يعترف بقوة الأخيرة، فهى تملك القدرات النووية ، وتملك القدرات التكنولوجية والاقتصادية ، ولكن الموقف الآن — من وجهة نظره — يتمثل فى الركود والتيقظ والمعارك غير الحاسمة . وفى ظل هذا الموقف يعمل ماو على تجميع قواه وتعبئتها على جميع المستويات ، فيضع الخطط للتنمية الإقتصادية ، ويدعم قدراته العسكرية بصنع الأسلحة النووية ، ويشن ما يشبه حرب العصابات بتأييده القوى المعادية للامبريالية فى جنوب شرق آسيا مثلا ، ويحيى روح الثورة فى الشعب الصينى ، ويحاول الخلاص من الأعداء فى الداخل . ولكنه يتحرز من الإنتقال إلى المرحلة الثالثة ، مرحلة الهجوم المضاد إلا إذا استعد لها بحيث يصبح واثقاً من النصر النهائى. إن تجارب ماو فى الحرب

---

(١) Robert Payne : Portait of A Revolutionary : Mao-Tse Tung (1961), p, 184

ضد اليابان ثم ضد الكومنتانج تصبغ تفكيره بصدد العلاقات الدولية أو بصدد مستقبل العلاقات بين الرأسمالية والشيوعية بتعبير آخر .

أما كتاب ماو الثانى الذى نذكره وعنوانه « المرحلة الجديدة » فعبارة عن التقرير الذى قدمه إلى الاجتماع السادس للحزب فى ١٢ أكتوبر ١٩٤٨ ، وهو تقرير دعائى إلى حد كبير وجوهره التشديد على ضرورة التعاون بين الشيوعيين والكومنتانج من أجل الحرب ضد اليابان . ولما كانت العناصر الليبرالية فى الكومنتانج — برغم إدراكها أهمية التعاون مع الشيوعيين لتحرير البلاد من العدو — تشعر بالقلق من ناحية فكرة الأخيرين فى الصراع الطبقى ، أراد ماو أن يهدىء من المخاوف فقال :

« لسنا ننكر وجود النضال الطبقى ، ولكن النضال الطبقى يمكن تكييفه وتعديله من أجل وحدتنا القومية ضد العدو . يمكن صياغة سياسة سليمة عن العلاقات بين الطبقات تكون موضع القبول من جانب جميع الطبقات » .

وكان أهم ما يقلق بال ماو خلال الشطر الكبير من حياته إكتشاف العلاقة بين الحضارة الصينية والحضارة الغربية ، وفى « المرحلة الجديدة » عبر عن رأيه النهائى بصفة قاطعة [1] فقال :

« إن فكرة الأخذ بالحضارة الغربية بلا قيد أو شرط فكرة خاطئة . لقد عانت الصين إلى حد كبير بامتصاصها الأعمى المواد الأجنبية . يجب على الشيوعيين الصينيين ألا يكسروا أبداً هذه القاعدة ، وحتى فى تطبيق الماركسية يجب أن نوحد على النحو المناسب بين الحقيقة العامة التى تنطوى عليها الماركسية وبين الممارسة المحسوسة للثورة الصينية ، أى يجب أن نتخذ الشكل القومى قبل أن نجد الماركسية مفيدة ، ولا ينبغى أبداً أن نطبقها تطبيقاً ذاتياً أو آلياً » .

(١) المصدر السابق ، ص ١٨٧ .

لهذه الفترة أهمية بالغة لما تنطوى عليه من معان .

أولا : يمكن أن تفسر هذه الإتجاهات التى سارت عليها الثورة البروليتارية الحالية من حيث محاولة القضاء على المؤثرات الأجنبية باعتبارها وليدة الأيديولوجيه البورجوازية .

ثانيا : يمكن أن تكون سنداً لتهمة « التعصب الوطنى » و « التعصب ضد الأجانب » التى رميت بها بكين بسبب التصرفات التى أقدم عليها الحرس الأحمر من ناحية تدمير كل ما يتصل بالثقافة الأجنبية ، كتحطيم التحف الفنية الخالدة واستنكار كتابات أمثال شكسبير وبلزاك وتولستوى .

ثالثا : وهذا هو الأهم فالعبارة سالفة الذكر تأكيد لما سبق أن أوردناه عن « صينية » ماوتسى تونج . فإذا كان قد اعتنق الماركسية وعمل على تحقيقها ، فيجب ألا تكون ماركسية مستوردة من ألمانيا أو الروسيا ، وإنما يجب — أولاً وقبل كل شيء — أن تكون ماركسية صفراء أى فى ثوب صينى تماماً .

لكن لكتاب « المرحلة الجديدة » أهمية ، ذلك أنه تضمن لأول مرة عبارة عرضية سوف يكون لها فيما بعد وزن كبير فى تفكير ماو . إنه يقول « إن القرى والريف سوف تهزم المدن والبنادر » ، وبهذا يتطلع إلى ثورة قوامها الفلاحون . أما السبب فى هذا الظن فتوضحه الفقرة التالية . « من المستحيل مثلا أن نتصور ثورة فلاحين تستمر وقتاً فى إنجلترا الحديثة ، فرنسا ، الولايات المتحدة ، ألمانيا إيطاليا أو اليابان ، كذلك ليست ثورة الفلاحين بالأمر الممكن فى شبه مستعمرة صغيرة . ولكن لا يمكن إحداث ثورة فلاحين فى الصين إلا لأنها شبة مستعمرة ضخمة ، تملك موارد لم تمس » .

وهنا ننتقل إلى أهم مؤلف لماو خلال تلك الفترة ، وهو « الديمقراطية الجديدة » المنشور فى يناير من عام ١٩٤٠ ، وكان فى الأصل محاضرة استغرق إلقاؤها ثمانى ساعات .

كانت المشكلة التى ظلت تسيطر على أذهان الشيوعيين الصينيين هى : فى ظل أية ظروف سوف تقوم الشيوعية فى الصين ؟ الشيوعيين لم يعودوا أقلية يطاردها خصومها من مكان إلى آخر ، وإنما ازدادوا قوة ، وجمعوا جيشاً عقائدياً ضخماً فى الشمال ، وعلت سمعتهم فى البلاد وخاصة فى الريف ، وأصبحوا على وعى تام بقوتهم . ولكن كان يلزمهم شىء آخر هو إعداد برنامج يرضى العناصر الليبرالية فى صفوف الكومنتانج ، دون أن يتخلوا فى الوقت نفسه عن أهدافهم النهائية وهى السيطرة على الحكم .

وأجاب ماو على السؤال بفكرة جديدة تماماً هى « الديمقراطية الجديدة » باعتبارها مرحلة انتقال بين الصين الإقطاعية والصين الإشتراكية ، فكتب يقول « المرحلة الأولى هى الديمقراطية الجديدة ، والمرحلة الثانية هى الاشتراكية . ولكن فترة المرحلة الأولى ستكون طويلة نوعاً . من المؤكد أنه لا يمكن إتمامها فى صباح ومساء لأننا لسنا خياليين . ليس فى إمكاننا أن نفصل أنفسنا عن واقع الموقف » .

ولقد اعتبر البعض فكرة ماو عن هذه المرحلة الانتقالية خروجاً على الماركسية — اللينينية ، وهم الذين يرون أن الثورة فور نجاحها يجب أن تعمل على إقامة دكتاتورية البروليتاريا . هؤلاء تعرضوا للنقد العنيف من جانب ماو :

« إذا قلنا إن من المرحلتين الثوريتين تكون المرحلة الأولى شرطاً مسبقاً لقيام الثانية ، وإن الإثنتين يجب أن تكونا متعاقبتين دون السماح بأن تتوسطهما أية مرحلة من الدكتاتورية البورجوازية ، فإننا نكون على حق . ولكن إذا قلنا إن الثورة الديمقراطية ليست لها مهمتها المحددة أو وقتها المحدد ولكنها تستطيع الاضطلاع بمهام أخرى من قبيل مهام الإشتراكية التى لا يمكن تحقيقها فى الواقع إلا فى وقت آخر ، وإذا أضفنا جميع هذه المهام إلى المهام الديمقراطية وحملنا الأخيرة بها وحاولنا تنفيذها جميعاً فى نفس الوقت الواحد — أى إذا حاولنا عمل

كل شيء على الفور ، فالواضح أن تكون مثل هذه المحاولة خيالية وسوف يرفضها جميع الثوريين الحقيقيين .

بهذا حدد ماو موقفه . ليس معنى هذا أنه ينكر دكتاتورية البروليتاريا التى تعتبر من أركان اللينينية ، ولكن معناه أن هذه الدكتاتورية لايجب أن تكون النتيجة الفورية لانتصار الثورة وإلا أبعدت الكثير من عناصر المجتمع وربما أدت إلى الحرب الأهلية . وإذن فقبل البدء بالإنشاء الاشتراكى لابد من فترة تمهيدية يتعاون فيها الشيوعيون مع العناصر الليبرالية فى الكومنتانج ، وخلال هذه الفترة يدعم الأولون مركزهم ويعملون على تنفيذ برنامج واسع النطاق من الإصلاح ، ويكسبون الأنصار نتيجة هذا البرنامج ، وبذلك يمكن إرساء الأساس الذى يقام عليه البناء الاشتراكى . وبطبيعة الحال لم يحدد ماو الأجل الذى تمتد إليه فترة « الديمقراطية الجديدة » فهذا رهن بالظروف من جهة ، كما أنه من جهة أخرى كان يهدف إلى تهدئة مخاوف العناصر الأخرى الليبرالية .

إلا أن ماوتسى تونج يصر فى الوقت نفسه على أن الجبهة الثورية لايمكن فهمها إلا بوصفها جزءاً من الثورة الإشتراكية البروليتارية العالمية :

« إذ جميع الإمبرياليين أعداء للصين ، فلن تستطيع الأخيرة أن تحصل على استقلالها بدون المساعدة من جانب البلد الإشتراكى الوحيد والبروليتاريا الدولية . إن العالم يعيش فى عصر من الثورة والحرب ، عصر جديد تسير فيه الرأسمالية قطعاً فى طريق الموت والاشتراكية آخذة فى الازدهار . فى البيئة الدولية فى منتصف القرن العشرين ، هناك سبيلان فقط مفتوحان أمام جميع الناس المهذبين فى المستعمرات وأشباه المستعمرات . يجب أن ينحازوا إلى الجبهة الإمبريالية ويشتركوا فى الثورة المضادة العالمية ، أو أن ينحازوا إلى الجبهة المعادية للامبريالية ويشتركوا فى الثورة العالمية . يجب أن يختاروا بين هذين السبيلين ، إذ ليس من سبيل آخر » .

ومرة أخرى يضع ماوتسى تونج ثقته الكاملة فى جماهير الفلاحين ، كما

يتضح من قوله « حرب المقاومة هى حقاً حرب فلاحين ، وكل ما نستخدمه فى المقاومة ، وكل ما نعيش عليه ، يقدمه لنا فى الحقيقة الفلاحون ». ولكن ماو عمد فى مواضع أخرى إلى إدراج فئات أخرى مع جماهير الفلاحين ، وهى العمال المثقفون والبورجوازية الصغيرة . وبالنسبة إلى الفئة العليا من الطبقة الوسطى كان ماو على استعداد لأن يعتبرها ذات صفة ثورية ولكنه كان يعتبرها فى الوقت نفسه خائفة فى قرارة نفسها ، فأفرادها « ثوريون ولكنهم مستعدون أيضاً للتفاهم . إن لهم طبيعة مزدوجة وينتمون إلى كلا المعسكرين فى نفس الوقت الواحد » .

كان الماركسيون القدامى يستشعرون الخوف من الفلاحين بسبب حبهم للملكية الخاصة حتى أن لينين كان يعتبرهم آخر طبقة بورجوازية ومن هنا كان حديثه عن تأميم الأرض ، تلك الدعوة التى استنكرها بليخانوف كما سبق أن ذكرنا . لعل هذا الخوف من الفلاحين والذى يعكسه قول الزعيم الشيوعى الروسى « إن الإنتاج الصغير يخلق الرأسمالية والبورجوازية دائماً » هو الذى حمل ستالين على تنفيذ نظام المزارع الجماعية تحت ستار القضاء على الكولاك . غير أنه برغم رأى لينين فى الفلاحين من وجهة النظر الماركسية القديمة ، ومما سبق أن قاله غيره من أن الفلاحين لا يعنيهم تأميم الأرض وإنما يعنيهم بالدرجة الأولى أن تكون لكل منهم قطعة أرض يملكها ، فقد أدرك قوة الفلاحين العددية وبالتالى أهمية كسبهم إلى جانب الثورة التى كان يتوقعها ويعمل من أجلها فى الروسيا ، ومن هنا طلع بالشعار المعروف « تحالف البروليتاريا والفلاحين » . لكن القيادة فى هذا التحالف لا بد أن تكون فى أيدى البروليتاريا الأكثر وعياً ، وعلى رأسها طليعتها الثورية أى الحزب الشيوعى . وإذن فالبروليتاريا هى القوة الرائدة والدافعة وما الفلاحون فى الواقع إلا قوة ثانوية .

أما الزعيم الصينى فكانت له وجهة نظر مختلفة . فحتى عام ١٩٥٢ لم يكن فى الصين سوى ١٠٫١٢٠٫٠٠٠ عامل ومستخدم يمثلون ١٫٦٪ من مجموع السكان ، ولا ريب أن هذه النسبة كانت أقل من ذلك بكثير فى فترة ما قبل الحرب العالمية

الثانية . أما الأغلبية الساحقة فكانت من الفلاحين ولهؤلاء مصلحة مباشرة في القضاء على الأوضاع الإقطاعية وشبه الإقطاعية في الريف الصيني ، وهم الذين كانوا دائماً في مقدمة ضحايا الاستغلال والحروب الداخلية . ولاحظ ماو أيضاً منذ اشتغاله بالنشاط السياسي الثوري كثرة الثورات التي كان يقوم بها الفلاحون في مختلف أرجاء البلاد ، بينما كانت الإضرابات التي تقوم بها الطبقة العاملة في المدن متفرقة وقصيرة الأمد ومن السهل تحطيمها والقضاء عليها . وفضلا عن هذا كانت الجماعات المحاربة التي نظمها ضد الكومنتانج أغلب أفرادها من الفلاحين وأخذت جموع الأخيرين تتدفق إليه بفضل ماعمد إليه من إصلاحات في الأنحاء التي سيطر عليها بحيث أصبحوا يشكلون في الواقع جوهر الجيش الكبير الذي استطاع به فيما بعد أن يهزم الكومنتانج ويسيطر على البلاد . هذه الإعتبارات جميعاً أقنعته منذ زمن مبكر أن الفلاحين يجب أن يشكلوا القوة الرئيسية — بل والحقيقية — التي تعمل على إشعال نار الثورة وتحقيق نجاحها ، ومن هنا كان ذلك التركيز من جانبه على « ثورة الفلاحين » . هذه الفكرة الجديدة لقيت الاستنكار من الشيوعيين ومن الكومنترن بصفة خاصة لأنها تتعارض مع الرأى أو الإعتقاد السائد بأن الثورة تقوم بها البروليتاريا بصفة رئيسية . وما من شك أن ماو إذ يطلع بفكرته عن « ثورة فلاحين » كان يضع في حسبانه الاعتبارات العملية المبنية على الواقع الموضوعى في الصين ، ومن هنا فإنه يعتبر قد خالف نظرية ماركس ثم نظرية لينين من بعد ذلك . وبعبارة أخرى أكد ماوتسى تونج أن هناك أكثر من طريق إلى ثورية شيوعية . فإذا كان ماركس يضع آماله في البروليتاريا الوفيرة العدد والواعية في البلاد المتقدمة صناعياً ، وإذا كان لينين إهتم بخلق تحالف بين البروليتاريا والفلاحين تتولاه وتوجهه الأولى ، فإن ماو كان يؤمن بالفلاحين قبل إيمانه بالبروليتاريا وقدرتها على إحداث ثورة ناجحة في الصين .

وهكذا نجد أن الديموقراطية الجديدة وثورة الفلاحين هما أهم العناصر التي تتكون منها كتاب ماو « الديموقراطية الجديدة » . ولكن الكتاب في الوقت نفسه تضمن فقرة عن الثقافة الأجنبية يمكن أن تعتبر مناقضة لما ورد في كتاب

« المرحلة الجديدة » بهذا الصدد ، بل ويمكن أن تستخدم حجة قوية ضد ماجرى أخيراً فى الصين تحت ستار الثورة الثقافية البروليتاريا الكبرى . فى هذه الفقرة يدعو ماوتسى تونج إلى التوسع فى استيعاب ثقافة الشعوب الأجنبية . إن الصين على حد قوله ، يجب أن تتعلم من جميع الشعوب ، ومن جميع الحركات الثقافية . « فكما امتدح ماركس فى البيان الشيوعى البورجوازية بسبب انتصاراتها العظيمة كذلك امتدح ماو الامبراطوريات الإقطاعية فى الصين التى خلقت أمثال هذه الثقافات الرائعة فى العصور القديمة » [1]. وما من شك أن هذه النظرة تخالف تماماً هذا الهجوم الذى يشن منذ وقت على ما يقال له المؤثرات الثقافية البورجوازية فيشمل التراث الذى خلقته العصور القديمة والوسطى لا فى الصين وحدها بل وفى العالم أجمع مما يوحى بأن وراء الثروة الثقافية البروليتارية أسباباً ليست الثقافة منها .

وبعد صدور « الديموقراطية الجديدة » بوقت قليل طبعت محاضرات ثلاث سبق أن كتبها ماو ، وخرجت تحمل عنوان « الثورة الصينية والحزب الشيوعى الصينى » . وهذا الكتيب الذى يعتبره الشيوعيون الصينيون على رأس مؤلفات زعيمهم ، محاولة لإرساء أساس نظرى تقوم عليه « الثورة الديموقراطية الجديدة » .

يبدأ الكتاب بعرض لما كانت عليه الصين قبل قيام الإمبراطورية الإقطاعية فيقول « لقد عاشت الصين آلاف السنين فى مجتمع بدائى وشيوعى ، تسوده المساواة وتنتفى منه الطبقات . وبعد ذلك كان هناك انهيار أصاب هذا المجتمع البدائى اللاطبقى ، وبدأ عصر الفوارق الطبقية . فكان هناك أولا مجتمع قائم على القنية ، ومن هذا نشأ الإقطاع . ودامت العملية خمسة آلاف سنة » .

ولكن ماو لا يقدم لنا أية دولة من التاريخ لإثبات صحة هذا القول ، كما لم يحاول أن يبين لنا الأسباب التى أدت إلى انهيار ذلك المجتمع البدائى أو السبب

---

(١) A Portrait of A Revolutionary, op. cit., p 192.

الذى من أجله قبل الفلاحون أن يهبطوا إلى مرتبة الأقنان . كل هذه المسائل لا يعرض لها المؤلف ، وإنما ينتقل مباشرة إلى الحديث عن الإقتصاد الذى كان سائداً فى عصر الإقطاع ، ثم يأخذ فى شرح الكيفية التى تداعى بها المجتمع الإقطاعى تحت تأثير الغرب :

« ولكن يجب أن نعترف أن الصين لم تعد مجتمعاً إقطاعياً، فمنذ حرب الأفيون عام ١٨٤٠ أصبح المجتمع الصينى بالتدريج شبه مستعمرة وشبه إقطاعى ... إن الغزو من جانب رأس المال الأجنبى حطم المجتمع الصينى عن طريق القضاء على الاقتصاد الطبيعى ذى الاكتفاء الذاتى والقائم على الحرف اليدوية بالمدن والريف وأحل مكانه إقتصاداً سلعياً . فتدمير الاقتصاد السابق خلق أسواقاً للسلع التى تنتجها الرأسمالية ، بينما انتشار الإفلاس فى صفوف الفلاحين وأرباب الحرف اليدوية جعل فى إمكان الرأسماليين استغلال العمل الرخيص » .

وما الذى يتعين عمله ؟ يقدم لنا ماوتسى تونج الجواب فى الفقرة التالية :

« لما كان مجتمعنا الصينى الحالى لا يزال اقتصاد أشباه المستعمرات وشبه إقطاعى ، فإن أعداء الثورة الصينية الرئيسية لا يزالون هم الإمبرياليين والقوى شبه الإقطاعية . ولما كانت مهمة الثورة الصينية تنفيذ الثورتين القومية والديموقراطية لقلب هذين العدوين ، ولما كانت القوى التى سوف تقلبهما لا تزال تنحاز إليها أحياناً البورجوازية الوطنية وفريق من البورجوازية العليا حتى وإن كانت البورجوازية العليا خانت الثورة وانضمت إلى العدو ، إلا أن خنجر الثورة لا ينبغى أن يصوب إلى الرأسمالية الخاصة وإنما يوجه نحو الاحتكارات الامبريالية والإقطاعية. ولذلك فمهمة الثورة الصينية فى مرحلتها الحالية ليست مهمة الاشتراكية البروليتارية ، ولكنها مهمة الديموقراطية البورجوازية . ولكن الثورة البورجوازية الصينية الحالية ليست ذلك النوع القديم العادى من الثورة البورجوازية لأن هذا النوع من الثورة أصبح الآن بالياً . كلا ، فهى على النقيض من هذا نوع جديد وخاص من الثورة الديموقراطية البورجوازية . هذا النوع من الثورة بصدد

النشوء فى الصين وفى جميع المستعمرات وأشباهها الأخرى ، ونحن ندعو هذا النوع من الثورة ، الثورة الديموقراطية الجديدة .

« هـذا النوع الجـديد من الثورة الديموقراطية الجـديدة جزء من الثورة الإشتراكية البروليتارية العالمية التى تكافح بعزم ضد الإمبريالية أى الرأسمالية الدولية . وهو يتـكون من الناحية السياسية من طبقات ثورية عديدة تتحد فيما بينها لتـكوين دكتاتورية ديموقراطية ثورية على الإمبرياليين والخونة والرجعيين ولمقاومة تحويل المجتمع الصينى إلى مجتمع من الدكتاتورية البورجوازية . ومن الناحية الاقتصادية يسعى إلى تأميم جميع المصالح الرأسمالية الكبيرة التابعة للامبرياليين والخونة والرجعيين ، وتجزئة الأبعاديات الـكبيرة وتوزيعها على الفلاحين ، ويسعى فى الوقت نفسه إلى مساعدة الصناعات الخاصة المتوسطة والصغيرة ، بينما لا يبذل أية محاولة للقضاء على اقتصاد الفلاحين الأغنياء . ونتيجة لهذا فبينما هذا النوع من الثورة الديموقراطية يمهد الطريق أمام الرأسمالية ، إلا أنه بمعنى آخر يخلق أيضاً سابقة أمام الاشتراكية » .

ونحن إذ نطالع أقوال ماوتسى تونج هذه نراها تذكرنا بما سبق أن تحدث به كارل كاوتسكى الذى أدرجه لينين وأتباعه فى عداد الدعاة إلى مراجعة النظرية الماركسية .

ولا شك أن قول ماو « .. فبينما هذا النوع من الثورة الديموقراطية يمهـد الطريق أمام الرأسمالية ، إلا أنه بمعنى آخر يخلق أيضاً سابقة أمام الإشتراكية » جاب عليه النقد من جانب من يدعون أنفسهم حفظة الماركسية — اللينينية الصحيحة ، ممن يرون أن المهمة التى يجب الاضطلاع بها أثر نجاح الثورة هى القضاء على الرأسمالية دفعة واحدة .

وفى هذه الأقوال أيضاً ، كما فى كتابه « الديموقراطية الجديدة » يركز ماو على فكرة التدرج فى السير نحو الإشتراكية ، ويبدو أنه فى هـذا كان واقعاً تحت

تأثير الفابيين البريطانيين، أكثر منه تحت تأثير لينين وتروتسكي وستالين وأمثالهم .

إلا أن ماو بالرغم من هذا يلتزم بمبدأ الثورة العنيفة فيقول « وإذ يواجهنا أمثال هؤلاء الأعداء . . فالنجاح لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق النضال المسلح ... من الخطأ أن نتجاهل مبادىء الصراع المسلح ، والحروب الثورية ، وحرب العصابات » . وإذا كان ماو فى هذا يترسم خطى لينين ويتبع قول ستالين «إن الطابع المميز للثورة الصينية هو ثورة الجماهير المسلحة ضد الرجعيين المسلحين » فإنه فى الحقيقة إنما كان يعبر عن واقع قائم فى الصين حيث كانت البلاد فى نضال مسلح ضد اليابانيين الغزاة ، وكان الشيوعيون فى نضال مع الأخيرين ومع الكومنتانج والرجعيين . ولقد سبق أن تحدثنا عن الرأى فى الثورة العنيفة ورجعنا إلى ماركس وإنجلز وغيرهما ، ومن هنا لا نرى داعياً للحديث عن هذا الموضوع من جديد .

وفى كتاب « المشكلات الإشتراكية للحروب الثورية بالصين » والمنشور فى فبراير عام ١٩٤١ ينصب اهتمام ماو على اكتشاف الأسس التى تقوم عليها حرب العصابات ؛ أما « حكومة الائتلاف » فعبارة عن تقرير مقدم إلى المؤتمر السابع للحزب الشيوعى الصينى فى ٢٤ أبريل من عام ١٩٤٥ ، ويتضمن ما يعتبر توجيهات للحزب بمراعاة مصالح الجماهير وعدم الانفصال عن الشعب ، « ينبغى أن نعلم كل رفيق أن يفهم أنه طالما نعتمد على الشعب ، ونؤمن إيماناً راسخاً بقدرة الشعب الخلاقة اللامتناهية ، فعندئذ قد نتمكن من التغلب على جميع الصعاب مهما كانت خطيرة ، ولن يتمكن عدو من التغلب علينا ولكننا سنتغلب عليه » ، ذلك أن « التجربة التى مرت بنا خلال السنوات العشرين الأخيرة علمتنا أن جميع المهام والسياسات والأساليب الصحيحة هى التى كانت تطابق مطالب الشعب فى الزمان والمكان المحددين ، وأن جميع المهام والسياسات والأساليب غير الصحيحة كانت منفصلة عن إرادة الشعب » .

وثمة عبارة تلفت النظر فى هذا الكتاب :

« يرفض بعض الناس أن يفهموا السبب الذى من أجله لا يخشى الشيوعيون الصينيون الرأسمالية ، وإنما هم على العكس من هذا يعملون على تنميتها بقدر الإمكان. إن جوابنا بسيط . علينا أن نستبدل الإمبريالية الأجنبية والظلم الاقطاعى الوطنى بالتنمية الرأسمالية لأن هذا هو المجرى المحتوم الذى يسير فيه اقتصادنا ، ولأن الطبقة الرأسمالية تستفيد بهذا كما تستفيد البروليتاريا » .

قد يبدو هذا الكلام عجيباً ، بل وقد أثار سخط الكثيرين من الشيوعيين المتزمتين . ولكن ماوتسى تونج كان واقعيا ، فهو يدرك قلة رأس المال الوطنى ، وأن الحاجة إلى رأس المال ملحة بحيث بدا مستعداً لتقبل فترة من « ديمقراطية جديدة عن طريق حكومة ائتلافية » حيث تتركز السلطة فى جمعية منتخبة يمثل فيها الشيوعيون لأول مرة . لقد نقلنا عن ماو رأيه فى النضال المسلح ، ولكن هذه الفقرة توحى بأنه كان يأمل تحقيق أهدافه بالوسائل السلمية — أى عن طريق الاشتراك فى الحكم — وبذلك يتجنب النضال المسلح الذى اشتبك فيه الشيوعيون وقتاً طويلا . ومرة أخرى يتأرجح ماو بين الثورة العنيفة والأساليب السلمية ، فكأنه يعكس تفكير ماركس وإنجلز قبل عام ١٨٥٠ وتفكيرهما فى السنوات الأخيرة من حياتهما . وهذا الاتجاه السلمى عند ماو يتفق إلى حد ما مع آراء الفابيين والاشتراكيين الديمقراطيين بأوربا الغربية ، بل إن الأحزاب الشيوعية فى غرب أوربا أصبحت تنبذ فكرة الصراع المسلح بسبب ما ينطوى عليه من أخطار الحرب الأهلية ، وتعتقد أن فى الامكان الوصول إلى أهدافها فى ظل الديمقراطية القائمة حاليا فى بلادها ، ومن هذا نراها تشترك فى الانتخابات العامة وتحرز المقاعد فى المجالس النيابية وتعمل على الاستزادة من عدد ممثليها فى الفترة الأخيرة ، وتضغط من أجل إصدار التشريعات المؤدية إلى تغييرات جذرية فى البناء الاجتماعى ، حتى إذا ما أصبحت لها الغلبة على جهاز الدولة استطاعت أن تنقل المجتمع إلى الوضع الذى تراه . ومجمل القول بأنه برغم ما كان ماوتسى تونج يراه من حتمية الصراع المسلح ، إلا أن يعترف فى الوقت نفسه فى إمكانية تحقيق الاشتراكية بالطريق السلمى إذا تيسر ذلك .

إلى هنا أمكن أن نتعرف على عناصر من تفكير ماوتسى تنج كما كشفت عنها كتاباته خلال مرحلة الكفاح من أجل الاستيلاء على السلطة . ولكن الحكم على الأفراد الذين يمارسون السلطة الفعلية لايجب أن يقتصر على آرائهم النظرية التى يسجلونها وهم بعيدون عن عن المسئوليات . ولهذا فهناك فارق فى الحكم الذى نصدره على ماركس وإنجلز مثلا لأنهما عاشا طيلة حياتهما فى مجال العالم النظرى ، وبين الحكم على لينين بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ وستالين وخروشوف ، وعلى ماوتسى تنج بعد أكتوبر ١٩٤٩ إذ أصبح على رأس الدولة وراح يمارس مسئوليات الحكم ويتعرض لتجارب لم يكن له بها عهد من قبل .

فعندما أعلن خروشوف أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى أن التعايش السلمى ينبغى أن يكون السياسة التى تنتهجها الشيوعية الدولية اعتقدت الصين أن الأمر لايعدو أن يكون مناورة يقصد بها أن يبدو المعسكر الذى تنتمى إليه بمظهر الحريص على السلام ، ولكنها مالبثت أن تبينت أن الدعوة الجديدة ماهى إلا تعبير عن الخط الجديد الذى يريد السوفييت أن يسيروا فيه .

وأحست الصين أن هذا الاتجاه إن استمر حتى نهايته المنطقية فسوف يسىء إلى مصالحها ويعرقل تحقيق أهدافها إذ لاشك أن التعاون بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وإن لم يكن سافراً ورسمياً كفيل بتجميد الموقف فى الشرق الأقصى بوجه خاص ولذلك فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٩ وهو اليوم التالى لوصول خروشوف إلى الولايات المتحدة هاجمته صحيفة « العلم الأحمر » لسان حال الحزب الشيوعى الصينى محذرة إياه بشأن أوهام قد تساوره من ناحية الإمبريالية . وراح الخلاف بين الطرفين يتخذ مظهر الجدل الأيديولوجى، فانتهز النظريون الصينيون الذكرى التسعين لولد لينين فأعلنوا أنه وإن كان فى الإمكان من الناحية النظرية تجنب نشوب حرب فى العصر الحاضر إلا أن تحقيق هذا الأمر أقل احتمالا مما يتراءى إذ طالما تظل الإمبريالية قائمة فلا سبيل إلى إلغاء الحرب . وفضلا عن هذا فالحرب

نتيجة تلازم نظام الاستغلال . وأضافوا أن من واجب الماركسيين اللينينيين ألا يخدعوا فيقعون فى حبائل النزعة السلمية البورجوازية ،ويجب ألا يتحولوا عن هذا الموقف حتى فى وجه التهديد بشن حرب نووية شاملة . معنى هذا أن ماو وأتباعه لا يؤمنون بإمكانية منع حرب جديدة،ويقللون من قيمة قوى السلام والاشتراكية وأنهم يقدرون قوى الإمبريالية بأقل من حقيقتها . وأكثر من هذا ظلوا يعلنون دائماً أن القنبلة الذرية « نمر من ورق »، وأن فى الإمكان التضحية بملايين الناس فى الحرب فعلى أنقاض الامبرياليات المحطمة سوف تهتف الشعوب المنتصرة « للتحية اللينينية » .

وهكذا يؤمن ماو بأمرين هما حتمية الحرب واستحالة التعايش السلمى بين الاشتراكية والإمبريالية . هذا الموقف الذى أضفى عليه الطابع الأيديولوجى لإخفاء ما يكمن وراءه من عوامل سياسية وإقتصادية وغيرها عرض الشيوعية الصينية لاتهامات عدة منها :

١ — التزمت المتعصب الذى يجعلها لا تواجه الحقائق الموضوعية . عندما ركز ماوتسى تنج على ثورة الفلاحين أو فترة الديموقراطية الجديدة كان يأخذ فى اعتباره الظروف الموضوعية فى الصين . فلماذا إذن لا يأخذ فى نفس الاعتبار حقائق العالم الموضوعى فى العصر الحاضر الذى تمكن فيه الإنسان من إطلاق الطاقة النووية الرهيبة من عقالها ؟

٢ — وهذا الحديث عن حتمية الحرب واستحالة التعايش السلمى يبعد الجماهير الشعبية عن الأحزاب الشيوعية عامة ، وعن الأيديولوجية الصينية بوجه خاص ، وترفضه الشعوب غير الملتزمة التى تمثل أغلبية الجنس البشرى وتشغل الشطر الأكبر من الكرة الأرضية .

٣ — ويقول دعاة الاتجاه الجديد على لسان بيان سوفيتى أصدرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى فى ١٤ يولية ١٩٦٣ : « من المسموح لنا أن نسأل الرفاق الصينيين إذا كانوا يدركون أى نوع من الأنقاض تخلف وراءها

حرب عالمية تستخدم فيها الصواريخ المحملة بالرؤوس النووية؟ » . ويضيف البيان أن اللجنة المركزية للحزب لايمكن أن تشارك في الرأى بأن في الإمكان خلق حضارة أرقى ألف مرة من حضارة اليوم ، على جثث الملايين من الناس ، ويقول « ويظهر أن الذين يشيرون إلى السلاح النووى على أنه نمر من ورق ليسوا على إدراك تاماً بقوة هذا السلاح التدميرية... ونسأل الرفاق الصينيين الذين يقترحون بناء مستقبل مشرق على أنقاض العالم القديم الذى تحطمه حرب نووية ، عما إذا كانوا إستشاروا الطبقة العاملة فى البلاد التى تسيطر عليها الامبريالية . . . إن القنبلة الذرية لاتميز بين الامبرياليين والعمال » ، ثم يورد البيان هذه العبارة المليئة بالسخرية اللاذعة « إذا كان كلا المستغلين والمستغلين يدفنون تحت أنقاض العالم ، فمن ذا الذى سوف يبنى المستقبل المشرق ؟ » .

ويعتبر العاشر من سبتمبر عام ١٩٥٨ يوماً حاسماً فى تاريخ الشيوعية الدولية بوجه عام وفى العلاقات الصينية — السوفيتية بنوع خاص ، إذ فيه أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى برنامجها فى إنشاء كوميونات الشعب . كان ذلك خطوة أبلغ أهمية وأشد حسماً مما سبق أن أعلنه الصينيون حين أصروا على تفضيل عبارة «الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية» على الصيغة التى طلع بها ماركس وإنجلز فى القرن التاسع عشر وتمسك بها ليبين وستالين فى القرن الحالى والتى يؤمن بها الشيوعيون بصفة عامة وهى « دكتاتورية البروليتاريا » والتى تراجع الصينيون بعد ذلك ففسروا صيغتهم على أنها «فى جوهرها مثل الفكرة الثانية».

والكوميونات تنظيم يفرض على حياة الفرد مطالب أكبر مما يفرضها أى تنظيم اجتماعى فى الاتحاد السوفيتى وأصبحت خلايا فى صرح الدولة الصينية والحزب كما كانت على نطاق ضخم يضم الكثير من القرى . فكل كوميون كان يشتمل فى العادة على ٢٥٫٠٠٠ شخص وقد يصل العدد الى ٣٠٠ الف . كانت المزارع الجماعية وهى الشكل المألوف للتنظيم الزراعى فى الاتحاد السوفيتى تزداد مساحة باطراد ، ولكنها لم تصل أبداً الى تلك الأبعاد التى بلغتها الكوميونات الصينية.

وفضلا عن هذا ، فعلى خلاف المزارع الجماعية السوفييتية كانت الكومونات تضم كل ناحية من نواحى حياة أعضائها . كان انشاؤها ينطوى على تغيير أو تحويل اجتماعى واقتصادى وسياسى يراد به أن يجمع بين دفتيه خلال سنوات قلائل جميع الوظائف الإدارية والاقتصادية وبذلك تبدأ العملية التى تنتهى بموت الدولة وهو المصير الذى كان يتنبأ به إنجلز أو كما صرح ماوتسى تنج فى ١٤ أغسطس ١٩٥٨ « سوف لا تعدو وظيفة الدولة دفع العدوان من جانب الأعداء الخارجيين ولن يكون لها نشاط فى الداخل » .

كان الإعلان الخاص بالبرنامج الصينى الجديد نقطة تحول لها مغزاها الأيديولوجى العميق كما يتضح من هذه العبارة الواردة فيه « يبدو أن تحقيق الشيوعية فى بلدنا ليس بعيداً جداً الآن . يجب أن نستخدم على نحو فعال كوميون الشعب وعن طريقه نجد الطريق الثابت للانتقال إلى الشيوعية » . وسار تشن بو ـ تا Chen po ta منظر theoretician الحزب الشيوعى الصينى خطوة أبعد حين صرح بأن المشروع الذى ابتدعه ماو معناه أنه قد بدأ الانتقال فى الصين من الاشتراكية إلى الشيوعية ، وهو مالم يتحقق فى بلد آخر داخل الكتلة الشيوعية . كان الاتحاد السوفييتى يفخر بأنه الوحيد الذى حدثت فيه أول ثورة إشتراكية والذى أقام الإشتراكية ، وهاهى ذا الصين التى لم يبدأ فيها النظام الجديد إلا فى عام ١٩٤٩ تعلن أنها قد تكون أول دولة تبنى الشيوعية . وكانت موسكو تدعى لنفسها الأولوية فى الميدان الأيديولوجى وأنها وحدها التى تقدر على تفسير الماركسية اللينينية ، فجاءت بكين لتعلن تحديها لهذه الزعامة فتقول إن فكرة الكوميونات مساهمة هامة فى هذا المذهب.

والفكرة الصينية تتعارض مع الخط الأيديولوجى الذى تسير فيه موسكو من ناحيتين أساسيتين :

<u>أولا</u> : كانت النظرية السوفيتية تضع التأكيد على ازدياد الإنتاجية بوصفه الشرط الضرورى الذى يسبق مرحلة التحول إلى الشيوعية ، ولم يكن الصينيون

ليأملون التفوق على الإتحاد السوفيتى من حيث الإنتاج الصناعى ، على الأقل فى المستقبل الذى يمكن التنبؤ به . وطالما كان ذلك هو الأساس للدخول إلى الشيوعية لهذا كان السوفييت بحكم تفوقهم الصناعى والتكنولوجى واثقين تماماً من أن بلدهم سوف يكون الوحيد الذى تقوم فيه الشيوعية . ولكن الطريقة الصينية تخلصت ببراعة من تلك الجوانب الإقتصادية وهيأت سبيلا مختصراً تسير فيه الصين . وبعبارة أخرى كان السوفييت يرون البدء بإرساء قاعدة صناعية صلدة ، فإذا بالصينيين يطلعون بنظرية جديدة وهى أن التنظيم الجديد وعلاقات الإنتاج فى الكوميونات ، مما يشجع على نمو القوى الانتاجية ويخلق أحوال الوفرة ، أى الشروط التى تؤدى إلى قيام الشيوعية .

ثانياً : قلنا إن المنظرين السوفييت كانوا يصرون على ضرورة إرساء « أساس الإشتراكية » أولا ، وطبقاً لقرار اتخذه الحزب الشيوعى السوفييتى فى عام ١٩٣٢ أى بعد خمس عشرة سنة من نشوب الثورة ، وعندئذ بدأت خطوة أخرى وهى إقامة « النظام الاجتماعى الاشتراكى » . وفى عام ١٩٥٢ اعتبر قيام المجتمع الإشتراكى كأنه تحقق ، وأنه يمكن البدء فى الانتقال إلى الشيوعية التى سوف يرسى أساسها بعد إنجاز مشروع السنوات الخمس فى عام ١٩٦٥ . ومعنى هذا أن العملية فى الاتحاد السوفييتى مرت بالمراحل الآتية :

١٩١٧ نشوب الثورة الاشتراكية وبدء وضع الأساس الذى تبنى عليه الاشتراكية .

١٩٣٢ تم إرساء الأساس وبدأ بناء المجتمع الاشتراكى .

١٩٣٩ تحقق البناء الاشتراكى من حيث عناصره الجوهريه .

١٩٥٢ انتهى بناء المجتمع الاشتراكى ، ويمكن البدء فى الانتقال إلى الشيوعية .

١٩٦٥ يتم إرساء الأساس الذى يقوم عليه المجتمع الشيوعى .

وبعبارة أخرى تطلب « وضع أساس الشيوعية » نحو ٤٨ سنة ، ولكن

الصينيين الذين لم يمر عليهم سوى سبعة أعوام لا يكتفون بالقول بأنهم سوف يتمون إقامة الاشتراكية فى أقصر وقت ممكن ، وإنما يقررون أيضاً أنهم سينجزون « الجزء الأساسى » من صرح الشيوعية ، خلال سنوات قلائل عن طريق تلك الوصفة السحرية التى أطلقوا عليها إسم « كوميونات الشعب » .

وثمة ناحية أخرى تمثلت فى مشروع الكوميونات . كانت الصين تنفر من فكرة تعدد الطرق المؤدية إلى الاشتراكية ، ولذلك كانت ناقمة على يوغوسلافيا وتصر على اتهامها بالانحراف عن الماركسية — اللينينية الصحيحة ، ولكن هذه النظرية الجديدة التى طلعت بها هى فى حقيقتها تمثل طريقاً آخر إلى الشيوعية ، ومعنى هذا أنها تطابق من الناحية العملية نظرية « تعدد الطرق إلى الاشتراكية » وإن ظلت تنادى بضرورة الإبقاء على الوحدة الأيديولوجية ، وهذا مالم يفت المنظرين السوفييت ومن يسيرون على نهجهم فى البلاد الشيوعية الأخرى ، ملاحظته ولفت النظر إليه .

عبادة الفرد :

فى ختام خطاب خروشوف أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى وردت العبارة التالية : « يجب علينا أن نقضى على تقديس الفرد قضاء مبرماً لا رجعة فيه . ويجب أن نستنكر بطريقة بلشفية نزعة تقديس الفرد باعتبارها غريبة على مبادىء ماركس ولينين » . وكان ذلك الخطاب بداية حملة تستهدف تصفية الستالينية لا فى الاتحاد السوفيتى فحسب ولكن فى بلاد أوربا الشرقية أيضاً ، كما راحت أغلبية الأحزاب الشيوعية فى البلاد الأخرى تشن الحملات على « نزعة تقديس الفرد » مستندة فى هذا إلى الأيديولوجية الماركسية — اللينينية .

هذا الموقف المتخذ من ستالين لم يكن موضع الرضاء تماماً من جانب الحزب الشيوعى الصينى بزعامة ماوتسى تنج ، الذى اعتبر الهجوم على ما وصف بأنه تقديس للفرد تبريراً لبدء حملة من أجل الخروج على مبادىء الماركسية — اللينينية وبقصد التدخل

فى الشئون الداخلية للأحزاب الشيوعية الشقيقة وهدم قيادتها [١] . وخلال الجدل الذى دار بين الحزبين السوفييتى والصينى بدأت وسائل الإعلام فى الصين تتحدث عن « فكر » ماو بأنه « النور الذى يهدى » جميع البشر ، وأنه « الماركسية — اللينينية فى أعلى مراتبها » ، مما سبق أن أوردناه فى مستهل هذا الفصل .

فى هذه العبارات وأمثالها نلمس بداية تمجيد يؤدى إلى إحياء « نزعة تقديس الفرد » التى اعتبرت غريبة على مبادىء ماركس ولينين . ويبدو أن هذه الظاهرة أو « الستالينية الجديدة » على حد تعبير الأحزاب الشيوعيـة المعـادية للخط الأيديولوجى الصينى ، ازدادت نمواً وبروزاً واتخذت أبعاداً جديدة كما يتضح من مطالعة الصحف والمجلات والخطب الصينية فى تلك الأيام التى اجتاحت فيها البلاد ما يقال لها الثورة الثقافية البروليتارية العظمى ، بل ومن قبلها . ففى ١٨ يناير ١٩٦٦ جاء فى إفتتاحية صحيفة الشعب التى تصدر فى بكين : «مرة أخرى تثبت الحقائق أن أفضل سلاح ليس المدافع أو الدبابات أو القنابل الذرية ، ولكنه تفكير ماوتسى تنج . إن أعظم قوة محاربة هى الشجاعة ، والروح التى تتحدى الموت ، والرجال المسلحون بفكر ماوتسى تنج » . وكتبت الصحيفة ذاتها فى أول يوليه تقول : إن « زعيما ثورياً مثل الرفيق ماوتسى تنج .. نادر فى التاريخ شأنه شأن ماركس وإنجلز ولينين وستالين . إن الرفيق ماوتسى تنج هو أعظم ماركسى — لينينى فى العصر الحاضر » . ويلاحظ أن الصحيفة تدرج ستالين فى عداد الشخصيات النادرة فى التاريخ ، وإن كان الرجل دون الثلاثة الآخرين بكثير من ناحية التفوق الأيديولوجى . وفى إذاعة لوكالة أنباء الصين الجديدة فى ٢٥ يوليه لمناسبة قيام ماو بالسباحة فى نهر اليانجتسى لمسافة ١٥ كيلو متراً تقريباً ، قالت إن « الحادث العظيم أثار قلوب جميع الشعب » ثم ختمت الخبر بقولها « فى ظل التوجيه المستمر من الفكر اللامع لماوتسى تنج يدرب الشعب الصينى البالغ عدده ٧٠٠ مليون نسمة ، أعينه على المستقبل ويمتطى الرياح ويحطم الأمواج فى زحفه إلى الأمام ! »

---

(١) انظر كتابنا : الصراع الكبير بين الصين والاتحاد السوفيتى ، ص ٦٦

ويبدو أن حملة التمجيد وصلت إلى أبعاد تدخل بها فى نطاق اللامعقول ، فقد اقتبست هونج شى Hung Ch'i بعددها الصادر فى أول أكتوبر ١٩٦٥ ، فقرة من بيان أدلى به تانج أو — شنج نائب رئيس جامعة كيرين : « لقد طبقنا فكر الرفيق ماوتسى تنج الفلسفى ، وحللنا المسائل الملموسة تحليلا ملموساً وفهمنا التناقضات الرئيسية . ونتيجة لهذا إستطعنا أن نجد طرقاً صحيحة لحل المشكلات فى ظواهر طبيعية معقدة من قبيل الثورة الداخلية وبهذا طورنا نظرية الثورة الداخلية . »

وأكثر من هذا « رفع الطهاة فى وحدة معينة من وحدات جيش التحرير الشعبى راية فكر ماوتسى تنج الحمراء عالية .... وقللوا من الوقت الذى يحتاج إليه طهى الأرز . وبهذا تطلبت الواجبات التى يضطلعون بها فى المطبخ أربع ساعات فقط بدلا من عشر ساعات فى اليوم » ، على ماجاء فى صحيفة الشعب فى ٢٤ أبريل ١٩٦٥ .

وفى نشرتها باللغة الإنجليزية بتاريخ ٢٥ يوليه ١٩٦٦ تحدثت وكالة أنباء الصين الجديدة عن عملية جراحية أجريت لبطل صينى أصيب بجراح ، وختمت الحديث بقولها : « إن الأطباء الذين تولوا العناية به يعتبرون العملية انتصاراً آخر للماركسية — اللينينية وفكر ماوتسى تنج » .

مجمل القول أن الشيوعية الصينية أو الماركسية — اللينينية — فى صورتها الصينية والتى لا يمثلها اليوم سوى ماوتسى تنج تتهم من يخالفونها الرأى بمراجعتها الآن وبالخروج عليها ، ويرد هؤلاء — مستشهدين بعدد لاحصر له من الفقرات التى قدمنا نماذج لها — بقولهم أن الشيوعية الصينية إذ تطبق نزعة تقديس الفرد إنما تأتى عملا يناقض مبادىء ماركس ولينين .

الفصل الثامن عشر

قضايا أثيرت

فى حديثنا بالفصول المتقدمة عن الماركسية عرضنا لأفكار كارل ماركس وفردريك إنجلز التى تشكل جوهر هذه الأيديولوجية التى أصبحت — وخاصة منذ دخولها فى نطاق التطبيق العملى إثر ثورة أكتوبر ١٩١٧ فى الروسيا — إحدى القوى العظمى المؤثرة فى حاضر العالم المعاصر ومستقبله ، بل إن الصراع الذى نلقاه اليوم بين معسكر الإشتراكية على اختلاف مدارسها الفكرية وتطبيقاتها العملية ومعسكر الرأسمالية ، يعيد إلى الأذهان الصراع الذى دام قروناً فى أوربا بين الرأسمالية عند ما أخذت فى الظهور كممثلة لقوى إجتماعية جديدة وبين الإقطاع الآخذ فى التدهور باعتباره ممثلا لقوى إجتماعية قديمة .

ثم تناولنا الخلافات النظرية التى قسمت الماركسيين بعد وفاة الرجلين ، وكلها تدور حول تفسير آرائهما بعد أن نشرت مؤلفات ماركس الأخرى التى لم يتح له إصدارها إبان حياته ، وفى ظل الظروف التى جدت على المسرح الأوربى منذ أواخر القرن الماضى . وفى غمرة تلك الخلافات ظهرت مصطلحات جديدة من قبيل « الماركسية الأرثوذكسية » و « التنقيحية » ، ومن أفراد المدرسة الأولى كارل كاوتسكى وروزا لوكسمبورج مثلا بينما اقترنت الثانية باسم إدوارد برنشتاين . غير أن الخلاف مالبث أن دب فى صفوف الماركسيين الأرثوذكسيين أنفسهم فإذا بلينين يرمى كاوتسكى وروزا وهيلفردنج وأمثالهم بتهم التنقيحية تارة و « الانحراف » تارة أخرى و « الانحدار إلى هاوية البورجوازية » تارة ثالثة ، ورد هؤلاء فقالوا إن « اللينينية » تحريف الماركسية الصحيحة .

ونجحت ثورة أكتوبر وثبتت دعائمها ، وما أن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى قامت فى بلاد أوربا الشرقية ويوغوسلافيا وألبانيا نظم تنتسب إلى الماركسية

فى صورتها اللينينية ، وفى عام ١٩٤٩ حدث الشيء نفسه فى الصين . وهكذا دخلت هذه الماركسية — اللينينية فى مرحلة التطبيق فى أكثر من بلد، كما طرأت على العالم تغييرات تكنولوجية بالغة الخطر ، ومن هنا كان طبيعياً أن تعود الخلافات فتدور حول تفسير المذهب من جهة وتطبيقه من جهة أخرى . ربما بدا النموذج السوفييتى بالنموذج الذى ينبغى أن يحتذى عند ما لم يكن بالعالم سوى دولة ماركسية واحدة هى الإتحاد السوفييتى ، ولكن إذ انتقلت الأيديولوجية إلى بلاد أخرى تعين عليها أن تأخذ عند التطبيق الاعتبارات المحلية فى الحسبان .

وفى هذه المرحلة الأخيرة التى بدأت بعد الحرب العالمية الثانية عادت إلى الظهور — وبقوة أعظم — المصطلحات القديمة وبدأ المتنافسون يتخذونها مادة للاتهامات التى يتراشقونها . فلما خرجت يوغوسلافيا على الكومنفورم إذا بالشيوعية الدولية المسايرة للخط السوفييتى تجعلها رمزاً للتنقيحية فى ذلك الوقت حتى إذا مادب الخلاف بين الإتحاد السوفييتى والصين الشعبية راحت الأخيرة تعلن أنها وحدها تمثل الماركسية — اللينينية الأرثوذكسية وترميه بتهم عدة لعل أقلها شأناً مسايرة التنقيحية أو أنه يمثل التنقيحية الجديدة (١) . ولهذا فإننا لا نأخذ هذه التسميات والإتهامات مأخذ الجد ، وإنما الذى يعنينا بالدرجة الأولى هو محاولة التعرف على جذور الخلافات أو أسبابها وهى الخلافات التى اشتدت بعد وفاة فردريك إنجلز .

لعل السبب الرئيسى يتمثل فى ماركس وإنجلز أنفسهما وفى أولهما بوجه خاص . فالملاحظ أن الرجلين أصدرا الكثير من المؤلفات خلال حياتهما الطويلة ، وكانت بعض الكتابات وليدة ظروف معينة عاشا فى ظلها وكان حتما أن يتأثرا بها بدرجة أكثر أو أقل . ولعل عام ١٨٥٠ يعتبر حداً فاصلا إلى درجة ليست بالقليلة، فروح الثورة التى كانت تسيطر على الرجلين بتأثير من اليعاقبة من رجال الثورة الفرنسية، وبحكم العاصفة الثورية التى كانت تتجمع فى سماء أوربا قبيل انتصاف القرن ثم

(١) راجع فى هذا كتابنا « الصراع الكبير بين الاتحاد السوفيتى والصين » . (الناشر : مكتبة الأنجلو ـ المصرية ، القاهرة)

هبت عاتية فى عام ١٨٤٨ ، نقول إن هذه الروح انعكست على آرائهما ومن هنا فكرة حتمية التغيير بالثورة العنيفة . بعد ذلك قبع ماركس فى مكتبة المتحف البريطانى سنوات طوالا أكب خلالها على دراسة النظام الرأسمالى : نشأته ، متناقضاته الباطنية ، وانهياره المحتوم بفعل هذه المتناقضات . وكذلك شهد الرجلان كيف راحت أقدام الديموقراطية البرلمانية ترسخ فى بلاد مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وهولندا ، وكيف استطاعت بفضلها أن تضغط الطبقة العاملة وخاصة فى بريطانيا من أجل التشريعات الاجتماعية ، ومن هنا كان من الطبيعى أن يتأثر الرجلان بهذه الظاهرة الجديدة وأن يتراجعا نوعاً عن فكرة حتمية الثورة العنيفة . وهكذا نلقى إحدى بذور الخلاف بين من استمدوا الوحى من ماركس وإنجلز فى شبابهما وبين من استمدوه من ماركس وإنجلز حين تقدمت بهما السن واعتدل مزاجهما ونضج تفكيرهما .

والناحية الأخرى ذات الأهمية هى أن ماركس وإنجلز عاشا فى عالم النظريات . لقد حللا النظام الرأسمالى ، وأوضحا أنه مجرد ظاهرة مصيرها الزوال شأنه شأن الإقطاع مثلا من قبل ، ليحل محله نظام اجتماعى جديد يزول منه الاستغلال المتولد من الملكية الخاصة ؛ ولكن ما نوع أو شكل هذا النظام الجديد ، وكيف يدار الاقتصاد فيه ، وما صورة التنظيم السياسى فى ظله — هذه جميعاً مسائل لم يعرض لها الرجلان إذ لم تتح لهما الفرصة لتطبيق نظرياتهما . إن النظرية شىء والتطبيق شىء آخر ، وينبغى أن يراعى فى التطبيق عدم إغفال الواقع الموضوعى فى كل مجتمع . ومن هنا نشأ أو كان لا بد أن ينشأ خلاف ، فما يصلح للصين مثلا قد لا يصلح ليوغوسلافيا .

ومصدر الخلاف الآخر هو أن العالم بعد وفاة ماركس بدأ يتعرض لتغييرات ضخمة ، تكنولوجية واقتصادية وسياسية لم يكن بعضها واضحاً فى عصره ، بينما لم يكن لبعضها الآخر وجود فى أيامه . معنى هذا أن الأيديولوجية يجب أن تأخذ هذه التغييرات فى اعتبارها حتى ولو أدى الأمر إلى إدخال تعديلات أو تنقيحات لا تمس الجوهر أو الهدف النهائى وإلا انقطعت صلتها بالواقع . ربما كانت

الحرب بين الرأسمالية والاشتراكية محتملة فى ظل الطرز القديمة من الأسلحة ، أما وقد ظهرت الأسلحة الذرية فقد تغير الأمر وأصبح نشوب حرب نووية معناه دمار البشرية ، ومن هنا الحديث عن ضرورة استبعادها وعن إمكانية التعايش السلمى حتى وإن بدا أن النظرية تقوم على استحالة الأمرين .

لكن سواء أكانت هذه الخلافات ناشئة عن أسباب أيديولوجية بحتة أم عن اعتبارات أخرى ، سياسية مثلا ، فالمعنى الذى تنطوى عليه هو أنها أثارت أو لفتت النظر إلى قضايا كثيرة تواجه الإشتراكيين بوجه عام والماركسيين بصفة خاصة .

ولعل فى مقدمة هذه القضايا الظروف الموضوعية التى يمكن أن تنشأ فيها الإشتراكية . كان ماركس وإنجلز طبقاً لتحليلهما ، يتوقعان أو يفترضان أن تنجح الثورة الإشتراكية فى البلاد التى بلغت مستوى عالياً من التقدم الصناعى حيث يعظم تركز وسائل الإنتاج فى أيدى قلة صغيرة مما يجعل من السهل نقلها إلى الملكية الاجتماعية ، وربما كانت إنجلترا البيئة المثالية لهذا التحول فى نظرهما نظراً لأسبقيتها فى الأخذ بأسباب الثورة الصناعية الحديثة . ولكن أول ثورة إشتراكية ماركسية وقعت فى الروسيا المتخلفة صناعياً ورأسمالياً والتى تغلب عليها الزراعة ، والتى كان أقصى مايتوقع لها معظم الثوريين الروس ثورة ديموقراطية بورجوازية على غرار الثورة الفرنسية ، وهو ماحدث فى أول الأمر فى فبراير ١٩١٧ ، ولولا الأخطاء التى ارتكبتها الحكومة الجديدة ، ولولا الشقاق الذى دب فى صفوف رجال العهد الجديد ، لتغير مجرى التاريخ الروسى . هذا الحادث وهو قيام ثورة أكتوبر الماركسية أثار الدهشة وصار من المتعين تفسيره وتعليله ، وهنا طلع المنظرون بفكرة جديدة . يجب النظر إلى النظام الرأسمالى العالمى باعتباره وحدة واحدة أو سلسلة متصلة من حلقات ، ويمكن أن تنشب الثورة فى أضعف حلقة منها .

الواقع أن ماحدث فى الروسيا كان نقطة تحول بالغة الشأن فى مجرى التفكير

الماركسي . واليوم حيث أخذت بلاد عدة بالنظام الاشتراكي وكلها من الدول النامية في آسيا وأفريقية ، أصبح من القضايا المسلم بها أولا : أن الاشتراكية هي الوسيلة الفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد النامية والمتأخرة ، وثانياً : أنه ليس من الحتمي بل ولا من الضروري أن يمر المجتمع بمرحلة التطور الرأسمالي قبل التحول إلى الاشتراكية .

والأمر الثاني الذي تكشف من وراء الخلافات والمجادلات يتعلق بالوسيلة التي يتم بها التحول الاشتراكي : هل من المتعين أن يكون العنف أو الثورة العنيفة الوسيلة الوحيدة مع ماتنطوي عليه من أخطار لاتؤمن مغبتها كما لو ترتب على الثورة العنيفة نشوب حرب أهلية واستغلتها قوى خارجية معادية ؟ أم أن في الإمكان أن يتم التحول بالطريق السلمي سواء بتجريد الطبقات القديمة المستغلة من أسلحتها أي امتيازاتها الاقتصادية والسياسية كما حدث في الجمهورية العربية المتحدة ، أو بالاعتماد على سير النظام البرلماني كما يرى الفابيون وغيرهم من الاشتراكيين الديموقراطيين فتعمل الأحزاب الاشتراكية على كسب تأييد الجماهير لمبادئها وبرامجها وعلى الفوز المطرد في الانتخابات النيابية إلى أن تصبح لها الأغلبية في الهيئات التمثيلية وبذا تسيطر على جهاز الدولة وتأخذ في تطبيق فلسفتها ؟

وإذا نجحت الثورة الاشتراكية أياً كان الطريق الذي سلكته ، فهل يتم التحول إلى الاشتراكية فوراً ودفعة واحدة ؟ كان رد الثورة الروسية على هذا بالإيجاب وإن لوحظ أن لينين تراجع بعد وقت واتبع ما أطلق عليه اسم «السياسة الاقتصادية الجديدة» NEP . أما يوغوسلافيا فشقت طريقاً مغايراً وعملت على أن يتحقق التحول على مراحل متعاقبة أي بالتدريج . وهذه المشكلة ذاتها واجهت الشيوعيين الصينيين إبان كفاحهم ، ورأى ماوتسي تنج — على مابينا — أن التحول المفاجيء بين يوم وليلة شيء بعيد عن الواقعية ومن هنا جاءت فكرته عن « الديموقراطية الجديدة » باعتبارها مرحلة ينبغي — في ظل ظروف الصين

آنذاك — أن تسبق مرحلة الإنشاء الاشتراكى. إن وراء مبدأ التدريجية اعتبارات عدة لا ينبغى التقليل من شأنها .

١ — الحرص على تجنب هزات تصيب الاقتصاد القومى وقد تشكل فى النهاية عقبة تحول دون نجاح الإنشاء الإشتراكى .

٢ — إرساء الأساس المادى المتين الذى يمكن أن يقـــام فوقه البنـاء الاشتراكى .

٣ — الاستفادة من الأخطاء التى تقع فى التطبيق فى مرحلة بقصد تجنبها فى المراحل التالية .

٤ — ليست المسألة مسألة تأميم كلى أو جزئى وإنما هى أعمق من هذا بكثير ، إنها مسألة تتعلق بتغيير العلاقات الاجتماعية القديمة ، وإنشاء النظم الاقتصادية والسياسية الجديدة ، وهذه عملية تتطلب وقتاً ، لأن مادتها هى الإنسان نفسه .

٥ — وخلال المرحلة المبدئية ، وفى ظل من الفلسفة الاشتراكية تطبق سياسات وتنفذ برامج تزيد من إقناع الجماهير بهذه الفلسفة التى تحقق لهم الكفاية والعدل .

٦ — وكذلك عن طريق التدرج يصبح فى الإمكان إعداد العناصر البشرية الواعية والصالحة التى سوف يقع عليها عبء بناء الإشتراكية وتنميتها .

وثمة قضية أخرى كان وما زال لهـا شأنها فى الحوار الأيديولوجى وهى : من ذا الذى يقوم بالثورة ؟ كان الرأى السائد أن البروليتـاريا هى أداة التنفيذ التى وقع عليها اختيار التطور التاريخى ، لقد كانت البورجوازية هى الطبقة التى حطمت الإقطاع ، ثم خلقت هى نفسها الطبقة التى يجب أن تقوم بالدور ذاته فتنقل المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية . ولاشك أن ماركس وإنجلز وهما يتحـدثان عن المهمة التاريخية الملقاة على عاتق البروليتاريا كانت تتراءى لهما صورة البلاد المتقدمة

صناعياً حيث هذه البروليتاريا وفيرة العدد ، قوية وقادرة على إحداث التغيير المرغوب فيه أياً كان طريق الوصول إليه .

وآمن الماركسيون من بعدها بالفكرة ، ولكن لينين كان على إدراك بضعف البروليتاريا الروسية النسبي مما يصعب معه تحقيق التحول المنشود ، كما قدر قوة الفلاحين وهم الأغلبية الساحقة ، حق قدرها ، ومن هنا طالع بمبدأ « تحالف البروليتاريا والفلاحين » . وبرغم أن ماوتسى تونج لم يتخل عن فكرة البروليتاريا وما يجوز لماركسى — على مايبدو — أن يتخلى عن تراث قديم كهذا ، أيقن من واقع الصين نفسها ومن تجاربه فى الكفاح بما للفلاحين من وزن هائل ، ولهذا قال إن الثورة التى سوف تحدث إنما هى « ثورة فلاحين » أولا وقبل كل شىء ثم مالبث أن أضاف إليهم طبقات أو فئات اجتماعية أخرى . واليوم يبدو أن فكرة البروليتاريا فقدت أهميتها أو ثبت أنها غير واقعية وبخاصة فى البلاد النامية وهنا حلت فكرة أخرى وهى أن القوى التى تتولى تحقيق التحول الاشتراكى هى قوى الشعب العامل من العمال والفلاحين والمثقفين التقدميين وأفراد الرأسمالية الوطنية الصغيرة ، فهؤلاء جميعاً يشكلون التحالف الكبير الذى يعنيه بالدرجة الأولى إزالة الأوضاع القائمة على الاستغلال بشتى صوره وعلى الانقسامات الطبقية والفوارق الطبقية الصارخة ، كما أنهم يمثلون أغلبية المجتمع الساحقة .

ولقد أوضحنا فى موضع سابق أن ماركس لم يذكر إصطلاح « دكتاتورية البروليتاريا » سوى مرتين فى جميع كتاباته ، وهذه الفكرة فندها وهاجمها برنشتاين . ولكن جاء لينين فجعل منها جزءاً جوهرياً من مذهبه ، وإن كان هو ومن قبله ماركس وإنجلز يعدونها ظاهرة مؤقتة . ولكن الذى حدث بعد ذلك أن استمرت دكتاتورية البروليتاريا فى الاتحاد السوفييتى فترة طويلة امتدت من عام ١٩١٧ إلى نهاية عهد ستالين فى عام ١٩٥٣ . وفى عهد لينين نفسه تحولت دكتاتورية البروليتاريا إلى دكتاتورية الحزب الشيوعى الذى كان يضم نسبة ضئيلة جداً من مجموع الشعب ، فلما دان الأمر لستالين إذا بدكتاتورية

البروليتاريا تنقلب إلى دكتاتورية فرد وإلى نزعة تقديس الفرد . هذا كله يكشف عن خطأ الفكرة نفسها ، وإذا كان الماركسيون لا يزالون يتحدثون عنها فما ذلك إلا من قبيل التمسك بالشعارات حتى ولو عفا عليها الزمن.

وفضلا عن هذا قال الاشتراكيون من غير الماركسيين : إذا كنا نريد القضاء على سيطرة طبقة على أخرى فكيف نسمح إذن بزوال الطبقات القديمة لتحل محلها سيطرة طبقة أخرى هي البروليتاريا ، وهذه حجة صحيحة بغير شك .

ومن المسائل التي كانت موضع الجدل الكثير مسألة التفسير المادى للتاريخ بعد أن أسيء استغلاله بحيث أصبح قريناً بفكرة « الجبرية الاقتصادية » . وهنا تفاوتت آراء الماركسيين ، فالبعض يجعل الأهمية القصوى للعامل الاقتصادى ، بينما يرى البعض الآخر أنه لا ينبغى إغفال العوامل الاجتماعية والسياسية والأخلاقية وما إليها ، باعتبارها جميعاً قوى تتشابك وتتفاعل بحيث تحدث التغير الاجتماعى . وثمة فريق من الماركسيين وإن اعترف بأهمية العامل الاقتصادى أى «قوى الإنتاج» فإنه على ما يبدو يجعل الأولوية لعنصر الإرادة البشرية ، وكان هذا رأى لينين وماوتسى تنج . مجمل القول أنه ينبغى عند تفسير التطور التاريخى أن نأخذ فى اعتبارنا تعدد العوامل والقوى الكامنة وراء هذا التطور . العامل الاقتصادى مهم وهذه حقيقة يسلم بها الكتاب البورجوازيون أنفسهم ، ولكنه ليس بالعامل الوحيد ؛ بل وربما فى حالات لا يكون هو بالعامل الجوهرى.

وثمة موضوع آخر كان لا يزال موضع النقاش : هل تتطلب الاشتراكية التأميم الكلى والشامل ؟ إن ماركس تحدث عن الملكية الاجتماعية باعتبارها الطريق للقضاء على الاستغلال والصفة المميزة للمجتمع الجديد ولكنه لم يحاول أن يبين أبعادها وحدودها عند التطبيق ، ومن هنا تعددت الأفكار والتطبيقات . هناك من يؤكدون تأميم جميع وسائل الإنتاج بما فيها الأرض والصناعات والخدمات الصغيرة على غرار ما حدث فى الاتحاد السوفييتى . وهناك من يرفضون تأميم الأرض وإن قبلوا المبدأ بالنسبة إلى وسائل الإنتاج الأخرى ، وكان

بليخانوف يعارض فى تأميم الأرض وفوجىء عندما سمع باقتراح كهذا طلع به لينين . ورفضت يوغوسلافيا تأميم الأرض وبدأت بقانون الإصلاح الزراعى . وفى بعض بلاد أوربا الشرقية لم يطبق نظام تأميم الأرض بصورة كاية ، مهما كانت الصورة التى يتخذها مثل هذا النظام ، بل وتذكر بعض المصادر أن فى بعض البلاد الشيوعية فى شرق أوربا اتجاهاً الآن يرمى إلى أن تترك الخدمات الصغيرة للنشاط الخاص . وهناك من يرون الاقتصار فى تأميم الصناعات والخدمات على النوع الذى يعتبر بقاؤه فى أيدى الأفراد ضاراً بالمجتمع سواء من ناحية زيادة الثروة القومية أو من ناحية التوزيع العادل لثمار الجهد الاجتماعى . ويبدو واضحاً أن الرأى السائد فى صفوف الاشتراكيين أن التأميم الكلى الشامل لجميع وسائل الإنتاج ليس شرطاً لازماً لبناء الاشتراكية .

وأسفر الجدل والتطبيق فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عن نتيجتين تلقيان القبول العام وهما :

أولا : تعدد الطرق الاشتراكية إذ ليس من طريق واحد فقط يتعين السير فيه نظراً لما بين المجتمعات من اختلافات موضوعية تاريخية وحضارية واقتصادية وسياسية . لكل بلد أن يأخذ بالمنهج الذى يتفق مع ظروفه وأوضاعه ومرحلة التطور التى وصل إليها ، ما دام ذلك لا يتعارض مع المبدأ الرئيسى وهو إزالة الاستغلال والفوارق الطبقية الصارخة .

ثانياً : عدم حتمية الحرب بين المعسكرين الاشتراكى والرأسمالى ، وبالتالى إمكانية التعايش السلمى بينهما ، وهذه النظرة وليدة التطور الحديث فى فن الأسلحة بعد اكتشاف استخدامات الطاقة النووية . ولقد توسعنا فى الحديث عن هذا الموضوع فى فصول سابقة ولا نرى حاجة إلى معاودة الخوض فيه .

الباب الخامس

المذاهب الاشتراكية غير الماركسية

الفصل التاسع عشر

اشتراكية الدولة

تحدثنا فى القسم الثالث من هذا الكتاب عن الماركسية كما يمكن أن تدل عليها كتابات رائديها أو مؤسسيها الأولين ، كارل ماركس وفردريك إنجلز ، وعرضنا لفريق من الكتاب أحسوا بضرورة مراجعة هذه الإيديولوجية من بعض زواياها وجوانبها حتى تكون أكثر اتفاقاً مع الظروف الجديدة التى طرأت على العالم الأوربى منذ أواخر القرن التاسع عشر وهى ظروف لاشك تختلف فى الكثير عن التى عاش فى ظلها الرجلان واستمدا منها أفكارهما وأساليبهما للعمل . ثم تتبعنا تفرعات المذهب ، وتابعنا التعديلات — بل والتغييرات — التى أدخلت عليه فيما بعد حتى يلائم أحوال المجتمعات المتباينة التى أريد تطبيقه فيها وحتى يتمشى من جهة أخرى مع التغييرات الضخمة ، السياسية والاقتصادية والتكنولوجية ، التى شهدها العالم المعاصر وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية .

وإذا كانت الاشتراكية هى الهدف الذى يشير إليه سير التطور الاجتماعى من أجل تحقيق الوفرة اللازمة لإشباع الحاجات من جهة ، وتوزيع ثمرة الجهد الاجتماعى توزيعاً قوامه العدالة من جهة أخرى فلا تستأثر القلة بما تشارك فى إنتاجه الكثرة الساحقة ، إلا أن الوصول إلى هذا الهدف لا يستلزم بالضرورة أن يكون الطريق واحداً أو حتى أن تكون هناك أيديولوجية واحدة فى كل تفصيلاتها .

رأينا كيف حور لينين بعضاً من أفكار ماركس وإنجلز لأنه كان يعمل من أجل الثورة فى الروسيا المتخلفة ، بينما كان الأخيران يتطلعان إلى ثورة فى البلاد الصناعية المتقدمة . ورأينا كيف عدلت يوغوسلافيا والصين الشعبية مثلا الكثير من عناصر اللينينية وتطبيقاتها ، بل وكيف يسير قادة الاتحاد السوفييتى نفسه منذ خروشوف ، وعلى مبادىء يعتبرها الصينيون إنحرافاً

عن الشريعة الماركسية — اللينينية الصحيحة فى مفهومهم أو تنقيحاً لها . ولهذا فليس ثمة ما يدعو إلى الدهشة بل وإلى التساؤل ، إذا ما كانت هناك مفاهيم أو مدارس تعتنق الإشتراكية وتعمل من أجلها ، دون أن تكون ماركسية أو لينينية ، مما نلقاه فى الجمهورية العربية المتحدة وبعض البلاد الأفريقية مثلا .

قد تتشابه هذه المفاهيم أو المدارس فى نواح ، كأن تعتقد فى التفسير المادى للتاريخ وإن تفاوت مبلغ التأكيد الذى تضعه عليه . وقد ترفض الأخذ بنظرية الصراع الطبقى ، أو تؤمن بوجود هذا النوع من الصراع ولكنها تختلف حول وسائل فضه . وإذا كانت المدارس الاشتراكية تؤمن بأهمية الملكية العامة أو الاجتماعية كسبيل للقضاء على الاستغلال ، إلا أنها لاتتفق على معايير واحدة أو أبعاد واحدة لحدود هذا الضرب من الملكية . وإذا كانت كلها تؤمن بضرورة القضاء على الاستغلال والتمايز الطبقى ، فان بعضها لايرى أن ينتهى الأمر بسيادة طبقة معينة هى البروليتاريا . وبينما تعمل مدارس الماركسية — اللينينية على تركيز السلطة فى يد حزب هو طليعة هذه البروليتاريا ، إذا بالمدارس الاشتراكية الاخرى ترى فى هذا الطريق ما يتعارض مع الديموقراطية الحقيقية التى هى — أو ينبغى أن تكون — جوهر أى تنظيم اشتراكى . مجمل القول أن التشابه فى نقاط أو الاتفاق على أفكار معينة لايستتبع بالضرورة أن تكون هناك وحدة أيديولوجية مطلقة أو أن يكون هناك تماثل عقائدى كامل . ولهذا فان من الخطأ المبنى على الغرض أو سوء القصد ، أن نحاول وصف كل مفهوم اشتراكى بأنه ماركسى — لينينى أو مستمد من الماركسية — اللينينية .

من هذه المدارس الاشتراكية غير الماركسية ما يعرف باسم اشتراكية الدولة التى سبق أن نادى بها بعض الاشتراكيين الفرنسيين وبخاصة لوى بلان الذى طالب الدولة بإنشاء المصانع ، وكان أبرز ممثليها خلال القرن التاسع عشر وخلال حياة ماركس وإنجلز ، الألمانيان كارل رود برتس وفرديناند لاسال . ويقول جيد وريست « ليست إشتراكية الدولة مجرد مذهب إقتصادى فحسب ، ولكنها ذات

أساس إجتماعى ومعنوى ، وتقوم على مثل أعلى للعدالة وعلى فكرة خاصة عن وظيفة المجتمع والدولة . وهذا المثل الأعلى وهذه الوظيفة تلقتهما اشتراكية الدولة لامن الاقتصاديين ولكن من الإشتراكيين وخاصة رودبرتس ولاسال وهما كاتبان يمثلان نوعاً من التوفيق بين المجتمع القائم فى عهدهما والمجتمع الذى سوف يتمخض عنه المستقبل ؛ وتتحقق هذه الغاية باستخدام سلطات الدولة » [1]

ليس من المبالغة القول بأن رود برتس (١٨٠٥ — ١٨٧٥) — باستثناء كارل ماركس — كان من أعظم الكتاب تأثيراً على التفكير الاقتصادى واتجاه الحركة الاشتراكية ، بل إن آراء وآراء الذين ينتمون إليه كان لها أوضح الأثر فى سياسة الحكومات . وقد عبر الرجل عن أفكاره فى مؤلفاته : « حالتنا الاقتصادية » (١٨٤٢) ، « خطابات اجتماعية » (١٨٥١ — ١٨٥٢) ، « ضوء على المسألة الاجتماعية » (١٨٧٥) و « يوم العمل العادى »(١٨٧١)، وهذا البحث الأخير يتضمن مشروعاته بشأن الاصلاح العاجل .

كان من رأى رود برتس أن العمل هو الذى ينتج جميع الطيبات الاقتصادية إما بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر ، بواسطة العدد والآلات. فالطيبات التى ينتجها العمل هى وحدها الطيبات الاقتصادية ، أما ما عداها فطيبات «طبيعية» أى وهبتها الطبيعة . وهو حين يتحدث عن العمل يقصد به العمل اليدوى. حقيقة للعمل الذهنى أهميته فى الإنتاج ، ولكنه ليس كثير الكلفة ولهذا يمكن اعتباره هبة من الطبيعة شأنه شأن الأرض.

ليس معنى هذا أننا أمام نظرية لتفسير القيمة على أساس كمية العمل ، ذلك أن رود برتس يقول إن العمل يخلق المنتجات ولا يقول يخلق القيمة ، وبعبارة أخرى فهو يرى أن جميع السلع الاقتصادية لها قيمة والعمل خير مقياس للقيمة أو ينبغى أن يكون أساساً لها . وبذلك يختلف عن الإشتراكيين الآخرين الذين يرون أن العمل هو الذى يعين قيمة السلعة .

---

(١) Gide and Rist : History of Economic Doctrines, p. 414.

والدخل القومى عند رود برتس يتكون من طيبات ذات أهمية مباشرة للحياة وينقسم إلى نصيبين هما الأجور والريع ، كما ينقسم الريع إلى ريع أرض وريع رأس مال . والسبب فى وجود الريع هو وجود فائض ينتجه العمال ويزيد عما يلزم لمعاشهم ، كما يمكن إرجاعه إلى ناحية قانونية وهى ان الملكية الخاصة بالنسبة إلى الأرض ورأس المال تمكن الملاك من تشغيل العمال والاحتفاظ بذلك الفائض الذى ينتجه الأخيرون والذى يزيد عما يلزم لمعاشهم . ولكن إذا كان الإنتاج يزداد باستمرار بينما لا يحصل العمل « بوصفه سلعة » على أكثر مما يغطى تكاليفه ، فإن نسبة نصيبه تأخذ فى التناقص ؛ وهذه الفكرة عن تناقص نصيب العمـــل يمكن أن تقارن بفكرة ماركس عن ازدياد البؤس التى سبق أن أشرنا إليها .

ومن هذه الفكرة يستخلص رودبرتس نظرية فى تفسير الأزمات . فبما أن الأغلبية ممن يحصلون على الأجر تتناقص مقدرتهم الشرائية باطراد فإن الاستهلاك يتخلف عن الإنتاج ، وهذا يستتبع نقص الإنتاج وما يصحب هذا من بطالة وتناقص فى المقدرة الشرائية مما يؤدى بدوره إلى زيادة حدة الأزمة .

من هذه المبادىء الاقتصادية التى أوردناها يستنتج رودبرتس أن أغلبية الجنس البشرى مبعدة عن الاشتراك فى الدخل الذى تخلقه ، بعملها ومجهودها ، أو بعبارة أخرى أنها معرضة للفقر والأزمات وهذه حالة تتعارض مع المدنية . إذن كيف يمكن التغلب على الفقر والأزمات ؟ يرى رودبرتس أن هذا ممكن إذا أصبح الإنتاج ذا صبغة إجتماعية ، ولكن ينبغى أن تكون هذه العملية تدريجية ، فهو إذن يرى ويؤكد أن التطور هو الوسيلة التى تجعل فى الإمكان إقامة المجتمع الاشتراكى [1] .

هنا يواجهنا السؤال : كيف يؤدى التطور إلى بلوغ هذه الغاية ؟ للإجابة على

---

(١) Lewis Haney, History of Economic Thought, p 464

السؤال نعود إلى فلسفة رودبرتس الاجتماعية حيث يحدثنا أن الفرد حين يصبح عضواً فى مجتمع اقتصادى فإن رخاءه لا يتوقف عليه أو على الطريقة التى يستفيد بها من عمله ، وإنما يعتمد على نشاط أعضاء المجتمع الآخرين ، وهنا يتعين أداء وظائف اجتماعية معينة . ولكن هل يستطيع المجتمع النهوض بهذه الوظائف تلقائياً أم ينبغى له أن يقوم بها طبقاً لخطة مرسومة ؟ هنا يطالعنا رودبرتس بفكرته الرئيسية فيقول إن على كل دولة أن تصدر القوانين اللازمة لها وأن تعمل على تنمية تنظيمها بنفسها . وبمعنى آخر أن الدولة هى التى يتعين عليها الاضطلاع بالوظائف الاجتماعية المختلفة وهى التى تصـــدر القوانين والتشريعات وتتخذ الإجراءات والتدابير مما ينتهى أخيراً بتحقيق الوضع الذى يصبح فيه الإنتاج ذا صبغة إجتماعية . وبهذا التحليل يعتبر رودبرتس الكاتب الذى فسر جوهر « إشتراكية الدولة » .

أما الوظائف الاجتماعية التى يشير إليها فهى :

أولا — العمل على أن يكون الإنتاج مطابقاً للحاجة الاجتماعية وليس مطابقاً للطلب الفعال . غير أن « الحاجة الاجتماعية » عبارة غامضة وليس لها مفهوم محدد . إن مطالب الأفراد تتفاوت وتتعدد . فهل المراد أن يفرض عليهم مستوى موحد للحاجات ؟ وإذا كان الرد بالإيجاب فعلى أى أساس يحدد هذا المستوى ؟ وهل يتفق هذا مع الحرية التى ينبغى أن تتوافر للأفراد فى تعيين حاجاتهم ؟ هذه أسئلة لا يقدم لنا رودبرتس جواباً عنها .

ثانياً — العمل على زيادة استغلال موارد الإنتاج ووسائله .

ثالثاً — التوزيع العادل للناتج الاجتماعى ، ومعنى هذا عند رودبرتس أن يحصل كل إنسان على ثمار عمله .

أما مبدأ رودبرتس السياسى فينحصر فى أمرين : الحكومة الديموقراطية والوحدة القومية . وكان المثل الأعلى الذى يتخيله هو قيام « حزب إشتراكى » يبتعد عن جميع أنواع النشاط السياسى ولكن يركز اهتمامه على المسألة الإجتماعيــة .

وهذا الحزب يكون فى نظره « ملكياً وقومياً واشتراكياً » وهذا الخطأ الأكبر الذى وقع فيه الرجل إذ كيف يمكن أن يكون الحزب ملكياً واشتراكياً فى آن واحد .

لقد وضع رودبرتس الأساس النظرى أو الفلسفى لمذهب اشتراكية الدولة فجاء فرديناند لاسال (١٨٢٥ — ٦٤) ليبين لنا وسائل التطبيق العملى . كانت الفترة التى ظهر فيها لاسال مناسبة ، إذ أخذت الطبقة العاملة فى ألمانيا تنشط ، ودعا بعض أفرادها إلى عقد مؤتمر عام وطلبوا منه ومن بعض زعماء الديموقراطية النصح والتوجيه فرأى فى الدعوة فرصة لانشاء حزب سياسى بزعامته وكان لا بد للحزب من برنامج ، وهنا قصر لاسال أهدافه على أمرين أولهما حق الإقتراع العام وثانيهما إنشاء جمعيات من المنتجين تؤيدها وتسندها الدولة . وحتى يتسنى له اجتذاب الجماهير تحدث عن « قانون الأجور الحديدى » المستمد من نظرية ريكاردو ، كما لم يشأ أن يجعل شعاره استغلال الرأسماليين للعمال حتى لا يفقد عطف الطبقة الوسطى وترجع أهمية لاسال إلى أنه كان يصر على تدخل الدولة حتى قال فى خطاب ألقاه على العمال فى فرنكفورت بتاريخ ١٩ مايو ١٨٦٣ إن تدخل الدولة هو حجر الزاوية فى الحملة التى يتزعمها .

كانت البورجوازية ترى أن ليس للدولة من وظيفة سوى حماية الملكية (بكسر الميم) والدفاع عن حريات الفرد ، ورأى لاسال أن فى الإمكان تصور مثل هذه الوظيفة إذا تساوى الأفراد فى القوة والذكاء والثقافة والثراء . أما إذا انتفت هذه المساواة أصبحت الدولة أشبه « بخفير الليل » وصار الضعيف تحت رحمة القوى . لكن الدولة وجدت فى الحقيقة لتحقيق أغراض أخرى . إن تاريخ الجنس البشرى قصة صراع طويل لإقامة الحرية فى وجه القوى الطبيعية ، وللتغلب على الظلم أياً كان نوعه ، والانتصار على البؤس والجهل والعوز والضعف . وفى ظل ذلك الصراع يكون الفرد بمفرده عاجزاً ، وإذن لا بد من الاتحاد ، والدولة هى التى تستطيع تحقيق هذا الاتحاد لتعليم البشرية وتنميتها والسير بها فى طريق الحرية .

قلنا إن اشتراكية الدولة تقوم على تدخل الدولة . ولكن إلى أى حد يمتد هذا التدخل وفى أى الميادين ؟ من الناحية الإقتصادية يقول ڤاجنر «يجب نقل الاقتصاد الوطنى من سيطرة الفرد إلى سيطرة الجماعة بوجه عام» ، وهذا المبدأ يشمل كلا جانبى الإنتاج والتوزيع . ففيما يختص بالتوزيع يحدثنا أن « على اشتراكية الدولة أن تؤدى واجبين كل منهما متصل بالآخر اتصالا وثيقاً . عليها أولا أن ترفع الفئات الدنيا من الطبقة العاملة على حساب الطبقات العليا ، وعليها ثانياً أن تحد من التراكم الزائد عن الحد بين طبقات معينة من المجتمع أو بين بعض أعضاء الطبقات المالكة » ، ولقد فسر البعض هذا بأنه نظام الضريبة التصاعدية . وفى هذا الصدد كتب ديبون هوايت فى كتابه « رأس المال والعمل » (١٨٤٧) يدعو إلى فرض ضريبة ثقيلة على الطبقات العليا واستغلال حصيلتها فى مساعدة العمل ومكافآته .

أما من ناحية الإنتاج فيرى ڤاجنر أن على الدولة أن تشرف على الصناعات ذات الصفة الدائمة أو العامة ، أو التى تتطلب وسائل موحدة أو متخصصة من الإشراف ، وكذلك الصناعات التى يخشى أن تصبح احتكاراً فى أيدى الأفراد . وينطبق الأمر ذاته على الصناعات التى تشبع حاجة عامة . وطبقاً لهذه القواعد يمكن تبرير قيام الدولة بإدارة الأنهار والترع والغابات والطرق ، وتأميم السكك الحديدية والمصارف ، وتولى الهيئات البلدية والمحلية عمليات المياه والإنارة .

هذا عرض موجز لاشتراكية الدولة كما عبر عنها دعاتها فى ألمانيا . إنها تؤمن بالتدرج وتراه الطريق الطبيعى ، وتؤمن بالتضامن المعنوى بين طبقات المجتمع وفئاته المختلفة ، وترفض فكرة صراع الطبقات واعتبار الثورة العنيفة سبيلا للتقدم وتدعو إلى تدخل الدولة أو توسيع نطاق نشاطها فى المجالات الإقتصادية ، كما تؤكد أهمية تربية الجماعة وتثقيفها فيرتفع مستوى تفكيرها وتكون أقدر على استغلال إمكانياتها وتتعلم الاستفادة من ثمار الحضارة . وبهذا كله يمهد الطريق تدريجياً للانتقال الهادىء السليم إلى تنظيم اجتماعى جديد

قوامه الوفرة فى الإنتاج والعدالة فى توزيع المنتج الاجتماعى .

« إن لاشتراكية الدولة ميزة خاصة بها ، ألا وهى قدرتها على التعبير عن الأمانى المضطربة التى تجيش فى صدر عصر جديد فى تاريخ السياسة والاقتصاد ، بصورة مُثل عملية .. ولقد أمدت المشرعين والرجال العمليين بالحجج التى يدافعون بها عن تلك السياسة الجديدة حين يبدأونها والتى يؤمنون بها فى قرارة نفوسهم ، كما كانت الساحة العامة التى تلتقى فى رحابها الأحزاب المتعارضة عادة ، والتى تتقابل فيها الميول التى لا تتفق فيما بينها عادة . هذه هى الميزة البارزة لمذهب يبدو صالحاً لتحقيق نتائج ملموسة »[1] .

---

(١) Gide and Rist, op cit, p 443.

الفصل العشرون

أضواء على الاشتراكية في بريطانيا

حزب العمال

كانت بريطانيا فى القرن التاسع عشر وبحكم أسبقيتها فى الأخذ بالثورة الصناعية، تمثل إلى جانب التقدم المادى الذى حققته الرأسمالية الجديدة، أسوأ ماينطوى عليه هذا النظام من المساوىء والمظالم، ومن هنا كانت مسرحاً لنشاط ليبرالى وعمالى كبير مطرد، وظهر فيها عدد من الكتاب الإشتراكيين ممن تحدثنا عنهم فى القسم الأول من هذا الكتاب، كما نشأت فيها هيئات وجماعات ذات طابع اشتراكى بوجه عام، مثل « الإتحاد الديموقراطى » الذى تكون فى عام ١٨٨١ ثم تغير إسمه فى عام ١٨٨٤ فصار « الاتحاد الإشتراكى الديموقراطى » . وأصدر الاتحاد فى عام ١٨٨٣ كتيباً بعنوان « توضيح الاشتراكية » طالب فيه الجماهير بالعمل على تنفيذ التدابير الآتية :

١ — قيام الحكومة المركزية أو الحكومة المحلية بإنشاء مساكن صحية وتأجيرها للعمال بأسعار منخفضة .

٢ — تطبيق نظام التعليم العام المجانى ، على أن تقدم للأطفال وجبة غذاء مجانية على الأقل .

٣ — ألا يزيد يوم العمل على ٨ ساعات .

٤ — فرض ضريبة تصاعدية على الدخل الذى يتجاوز ٣٠٠ جنيه فى العام .

٥ — إنشاء بنوك قومية والعمل تدريجياً على إلغاء البنوك الخاصة .

٦ — تأميم السكك الحديدية والأرض .

٧ — تنظيم العمال العاطلين تحت رقابة الدولة وفقاً للمبادىء التعاونية .

٨ — الإسراع فى سداد الدين الأهلى .

ولكن الخلاف دب فى صفوف الإتحاد وخرج منه فريق ألف هيئة جديدة باسم « العصبة الإشتراكية » ولكنها كانت تحمل فى طياتها بذور ضعفها وانحلالها بسبب عدم الثبات بين رجالها ، فمنهم من انقلب على « الاتحاد » بسبب شكهم فى رئيسه هيندمان ، ومنهم من رأى الوقت لم يحن كى تلعب الهيئات الإشتراكية دور الأحزاب السياسية وأن عليها واجباً قبل أداء هذه الوظيفة هو نشر الدعاية للأفكار الإشتراكية وتثقيف الطوائف العاملة وتعليمها أساليب العمل السياسى المستقل . وكان فريق ثالث لايؤمن بالنظام البرلمانى ويراه عقيماً يعمل على استدامة الأوضاع القائمة ، حتى أن رجال هذا الفريق شكوا فى الإصلاحات التى أصدرها البرلمان بغض النظر عما نجم عنها من فائدة للطبقة العاملة ومن فى حكمها . ولسوء حظ العصبة سرعان ما أصبحت الغلبة فيها للعنصر المتطرف أو الفوضوى وتضاءلت أهميتها .

أما « الاتحاد الإشتراكى الديموقراطى » فعقد عدة مؤتمرات وأصدر طائفة من القرارات والبيانات يمكن أن نستخلص منها مبادئه وهى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، وقيام دولة ديموقراطية بإدارة المسائل المتصلة بالتوزيع والتبادل لصالح المجتمع بأسره ، والتحرر الكامل للعمل من سيطرة رأس المال وملاك الأراضى ، وتحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الجنسين ، ثم راح يضمن برنامجه كل مايخطر على البال من الإصلاحات حتى تحدث البعض بأن هذه الهيئة لم تكن جادة فى طلب الإصلاح .

هذه المنظمات أخفقت لأنها لم تستفد من حقائق التاريخ البريطانى وظلت متأثرة وبصورة مشوشة بآراء نفر من كتاب القارة . كانت الحركة العمالية أو الحركة الإشتراكية فى حاجة إلى من يوجهها ويقودها بفلسفة مستمدة من واقع الظروف الإجتماعية القائمة فى البلاد ، وكانت هذه هى المهمة التى اضطلع بها الفابيون الذين تحدثنا عنهم فى فصل مستقل .

وفى المؤتمر الذى أعدته النقابات فى عام ١٨٩٩ وكان لا يضم زعماء « حزب العمال المستقل » (طبقاً لقرار صادر فى عام ١٨٩٥) ، اتخذ هؤلاء قراراً حملوا أحد المندوبين وهو جيمس هولمز على التقدم به إلى المؤتمر ، وينص على دعوة مؤتمر خاص يمثل المنظمات التعاونية والاشتراكية والنقابية والهيئات العمالية الأخرى للنظر فى الوسائل التى تكفل زيادة عدد نواب العمال فى البرلمان القادم. وبعد نقاش طويل تمت الموافقة على مشروع القرار وبهذا وضع أساس حزب العمال البريطانى الحالى . وعلى أثر ذلك شكلت لجنة تضم أربعة أعضاء يمثلون اللجنة البرلمانية لمؤتمر النقابات ، وعضوين عن كل من حزب العمال المستقل والاتحاد الاشتراكى الديموقراطى وجمعية الفابيين . ويلاحظ أن الأعضاء ذوى النزعة الاشتراكية أوفر عدداً وأكثر علماً ومعرفة وخبرة من زملائهم ممثلى النقابات .

عقدت اللجنة إجتماعات عدة وقررت دعوة مؤتمر عام . وفى ٢٧ ، ٢٨ فبراير من عام ١٩٠٠ اجتمع فى لندن ١٢٠ مندوباً يمثلون أكثر من نصف مليون عامل ينتمون إلى المنظمات النقابية والاشتراكية ووضح من المناقشة أن هناك اتجاهات أو تيارات ثلاثة .

الأول ويرمى إلى أن يشمل مرشحى العمال وجميع الذين يعطفون على أهداف الحركة العمالية ومطالبها ، ومعنى هذا هو التقريب بين اللجنة والراديكاليين .

والثانى يقصر الترشيح على الذين ينتمون إلى المنظمات الممثلة فى اللجنة، وهذا يرمى إلى اتباع سياسة عمالية دقيقة .

أما الاتجاه الثالث فيريد حصر الترشيح فى الاشتراكيين الديموقراطيين من أنصار حرب الطبقات والملكية الجماعية لأدوات الانتاج .

وكان الفوز من نصيب الاتجاه الثانى. وفى انتخابات أكتوبر ١٩٠٠ تقدمت اللجنة بخمسة عشر مرشحاً نجح منهم إثنان ، إلا أن مجموع الأصوات التى نالها

المرشحون العماليون فى الدوائر الخمس عشرة كان ٦٢٫٧٠٠ من ١٧٧٫٠٠٠ صوت لجميع الأحزاب . ولما أجريت الإنتخابات العامة فى يناير ١٩٠٦ تقدمت اللجنة بخمسين مرشحاً فاز منهم تسعة وعشرون .

كان هذا النجاح مفاجأة للجميع ، وبدا أن هيئة جديدة ظهرت على المسرح السياسى وأنها تعتزم السير فى الطريق نحو إعادة تنظيم المجتمع طبقاً للمبادىء الاشتراكية . واتخذت الهيئة الجديدة رسمياً اسم «حزب العمال» . أخذ مركز الحزب يقوى بالتدريج ولكن سرعان ما وضح أنه فى حاجة إلى تنظيم جديد وتم فى ٢٦ فبراير سنة ١٩١٨ إقرار دستور جديد كان الهدف منه على حد قول سيدنى وب «إلقاء قدر من الضوء ، وبعث قدر من الحرارة» . وفيما يلى أهم التغييرات التى أدخلت :

أولا — الأغراض :

(١) أن يحصل المنتجون عن طريق العمل اليدوى أو الذهنى على الثمار الكاملة لجهودهم ، وتحقيق أعدل وسائل التوزيع الممكنة على أساس الملكية المشتركة لأدوات الإنتاج .

(٥) العمل على زيادة تحرير الناس من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وخاصة بالنسبة إلى الذين يكسبون عيشهم عن طريق عملهم اليدوى أو العقلى .

ثانيا — العضوية :

كان الحزب منذ نشأته عبارة عن اتحاد من نقابات العمال والجماعات الإشتراكية . وطبقاً للدستور الجديد سمح بانضمام الأفراد ، وبهذا فتحت أبواب الحزب أمام المثقفين المؤمنين بمبادئه .

ثالثا — البرنامج الإنشائى :

وقام سيدنى وب بصياغة البرنامج الجديد للحزب وذكر أن البناء الاجتماعى الجديد يجب أن يقوم على الأسس الأربعة الآتية :

١ — تقرير حد أدنى للمعيشة لايجوز النزول دونه .

٢ — الإشراف الديموقراطى على الصناعة .

٣ — إجراء انقلاب شامل فى النظام المالى .

٤ — فائض الثروة للخير العام .

فالمبدأ الأول هو أن يكفل المجتمع لكل عضو فيه حداً أدنى مقرراً من الصحه والفراغ والتعليم والعيش ، عن طريق توسيع نطاق تشريعات المصانع والصحة العامة والمساكن والتعليم إلخ ، فضلا عن التدابير التى تتخذ ضدالبطالة وبشأن التأمين ضدها .

أمامبدأ الإشراف الديموقراطى على الصناعة فيتحقق بواسطة العمل التدريجى على إبعاد المشروعات الفردية عن التحكم فى الصناعة ، على أساس الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، والتوزيع العادل للمنتجات ، ولذلك يجب فوراً تأميم السكك الحديدية والمناجم وصناعة توليد الكهرباء .

وفيما يتعلق بالمالية العامة يعمل الحزب على أن يأتى الجانب الأكبر من الإيرادات عن طريق الضرائب المباشرة على الدخول التى تزيدعلى الحد الضرورى وكذلك بفرض ضريبة خاصة على رأس المال حتى يتسنى سداد قدر كبير من الدين الأهلى .

أما إمتصاص الثروةالفائضة وتخصيصها للخير العام فيمكن أن يتم بطريقتين، الأولى التأميم أو نقل الملكية إلى الهيئات البلدية ، والثانية بفرض الضريبة التصاعدية على أن يرتفع سعرها فى حالة الدخول العالية . وهذه الثروة الفائضة تستغل فى تحسين وسائل الإنتاج والنقل ، وفى الأبحاث العلمية ، ولإعانة المسنين والمرضى والعاجزين عن العمل .

ولقد تعرض حزب العمال للإتهامات من جانب خصومه الذين حاولوا الربط بين اشتراكيته وبين الشيوعية والفوضوية، وهى اتهامات كان أبلغ تفنيدلها ماسطره زعيمه رمزى مكدونلد فى الفصلين السابع والثامن من كتابه « الاشتراكية » .

يقول مكدونالد إن من الأخطاء التي يقع فيها البعض أنهم يعدون الإشتراكية مرادفة للشيوعية والفوضوية ، وهذا يخالف الواقع لأن الشيوعية تنادي بحصول الفرد على نصيب في الإنتاج طبقاً لحاجته بينما الإشتراكية تجعل الجزاء متمشياً مع الخدمات التي يؤديها الفرد . وبينما تؤمن الفوضوية بدولة إدارية بمحض اختيار الجماعة وبالتالي فهي مذهب يمثل إحدى صور الفردية ، تؤمن الاشتراكية بوجود الدولة وقيام الهيئات التمثيلية .

كذلك تهاجم الإشتراكية بدعوى أنها تطالب بإلغاء الملكية الخاصة ، كما يقال أيضاً إن النظام الحالي يقوم على الحق في التملك الخاص ، وكلا الأمرين في نظر مكدونالد بعيد عن الحقيقة . ففيما يتعلق بالأمر الأخير يلاحظ أن الأغلبية الساحقة من المجتمع لا تملك شيئاً ، وأن تسعة أعشار أفراد الجماعة ممن يشتغلون من أجل الحصول على أجر لا تساورهم أية فكرة عن اقتناء الممتلكات وتجميعها . والواقع أن قلة ضئيلة هي التي تملك ، وفريق كبير من افرادها لم يعد يؤدي أية خدمة للمجتمع ، فهو يقرض المال بدلا من أن يستخدمه ، ويحصل على الربح بدلا من أن يسعى وراء اجتناء الربح ؛ أما الإشتراكيون فيعتقدون أن الفردية تتطلب الملكية الخاصة ، وهذه الفردية لا تستطيع التعبير عن نفسها إلا عن طريق الملكية الخاصة ، ذلك أن الفرد يجب أن يتحكم في شيء ويملكه وإلا فلن يستطيع التحكم في نفسه ، ومعنى هذا أن الإشتراكيين يؤمنون أن امتلاك الأشياء سيظل دائماً وسيلة للتعبير عن شخصية الفرد . وهم لا يعتبرون إلغاء الميراث جزءاً جوهرياً من برنامجهم . يجب علينا عند معالجة هذه المسائل وأمثالها أن نضع أمام أعيننا حقيقتين هامتين أولاهما أن الإشتراكية من الناحية المعنوية وسيلة لدعم الحرية الفردية الصحيحة ، والأخرى أن الاشتراكية من الناحية الاقتصادية نظام يهدف إلى وضع حد للاستغلال ، هذا الغرض الثاني هو الذي يفرض حدوداً لاقتناء الممتلكات الخاصة . ومن هنا يرى الإشتراكيون أن تأميم بعض الممتلكات الخاصة إن هو إلا وسيلة لتعميم مبدأ الملكية الخاصة ، فهو ليس بداية إلغاء الملكية وإنما هو بداية تثبيتها .

وينكر الإشتراكيون نظرية صراع الطبقات وفكرة الثورة كوسيلة لتحقيق مبادئهم ، ذلك « أن الثورة لا يمكن أن تأتي بالإشتراكية ، لأن التغيير الذى يتصوره الإشتراكيون تغيير سوف يشمل كل نسيج من أنسجة المجتمع . وإذن يجب أن يكون عملية عضوية » على حد عبارة رمزى مكدونالد ، لأن التغيير الذى يراد به ضبط عمليات الإنتاج والتبادل القومى والدولى ووضع حد للتنظيم الاقتصادى الذى ينتج ثراء فاحشاً فى ناحية أخرى ، ليس بالتغيير الذى يمكن أن تسهم فيه الثورات بشىء . وإذا كان فريق من الإشتراكيين مازال يتملق بالألفاظ ويستخدم كلمة الثورة ، فإن لها فى ذهنه معنى آخر وهو أنه عندما تحل الإشتراكية فإن صورة المجتمع ستكون مختلفة عن صورة المجتمع السابق للتنظيم الجديد . وبعبارة أخرى فهذه الثورة الإجتماعية التى يساء فهم مدلولها هى الغاية وليست بالوسيلة لإدراك هذه الغاية . كذلك ينكر مكدونالد أن الإشتراكية تنادى بمبدأ المساواة المطلقة ، لأن هذا الضرب من المساواة لا وجود له طالما يتفاوت الناس فى القدرات الجثمانية والمواهب الفكرية ، أما « المساواة عند الإشتراكيين فهى تكافؤ الفرص » .

ينتقل مكدونالد بعد ذلك إلى بيان ما تؤمن به الإشتراكية ، وهنا نجد فى المقدمة الدعوة إلى تحقيق الديموقراطية . فينبغى أن تكون السيادة فى أيدى الشعب ، ويجب ألا تكون الملكية الأساس الذى يقوم عليه حق التصويت ، كما أنه من الضرورى تحقيق المساواة بين النوعين فى الحقوق السياسية لأن هناك مسائل عدة تتصل بالصغار والنساء والأسرة والتعليم ولابد من اشتراك المرأة فى إعداد التشريعات اللازمة فى هذا الصدد .

وعن طريق هذه الديموقراطية السياسية يمكن اتخاذ التدابير وسن التشريعات التى تمهد الطريق إلى التنظيم الإجتماعى الجديد . ويطالب الإشتراكيون بالتشريعات الإنشائية مثل تأميم بعض المرافق أو وسائل الإنتاج . وكذلك تقوم الفلسفة الإشتراكية فى رأى مكدونالد على مبدأ حق العمل ، بمعنى أن على الدولة أن تكفل للقادرين من أفرادها العمل اللائق الذى يحصلون منه على وسائل العيش ،

وهذا يتحقق عن طريق التأميم ، والتعديلات المقترح إدخالها على نظام الضرائب وتنظيم أو ضبط العمليات الإنتاجية .

هارولد لاسكي وتنظيم الصناعة:

يعتبر هارولد لاسكي من كبار المنظرين الإشتراكيين ، بل وكان البعض ينظر إليه على أنه من فلاسفة الإشتراكية وحزب العمال فى بريطانيا . وبرغم تأثره بنواح من التفسير الماركسى إلا أنه كان معادياً للشيوعية لأنها تمثل فى نظره خروجاً على الماركسية بمعناها الصحيح . والأغلب أنه كان أكثر تأثراً بفلسفة الفابيين من جهة وبحقائق التاريخ والحياة فى بريطانيا من جهة أخرى . ومن هنا نرى لزاماً علينا أن نعرض فى إيجاز آراءه التى عبر عنها فى مؤلفاته الكثيرة ، وخاصة فيما يتعلق بملكية الصناعة وإدارة الصناعة التى تنتقل إلى الملكية العامة ، والأساليب المختلفة التى يمكن اتباعها من أجل تحقيق هذا النوع من الملكية .

يقول هارولد لاسكي إننا لو نظرنا إلى مشكلات الصناعة وجدنا لها ناحيتين من الأهمية . فهناك أولا المشكلة التى تتعلق بحماية حقوق الإنسان الطبيعية خلال العمليات الصناعية ، إذ على النظام الصناعى إرضاء مبدأ العدالة بأن يكفل للعامل عيشة مستقرة لائقة وأحوالا معقولة للعمل وفرصة كاملة للاشتراك فى تهيئة الظروف التى تتوقف عليها سعادته فى العمل . فمن الواجب الا يشعر العامل أن حياته تحت رحمة إدارة رجل آخر ، وأن تكون السلطة المشرفة على مصيره قابلة للتفسير وفقاً للمبادىء الأخلاقية . ولكن النظام الحاضر لا يوفر أياً من هذه الشروط لأنه ينطوى على استخلاص قوة العمل من العامل بحيث أن الثمن الذى يحصل عليه الأخير تحدده واجباته على نحو جزئى . وفضلا عن هذا فهو لا يحصل على هذا الثمن إلا إذا كان ثمن حاجة إلى نوع العمل الذى يستطيع القيام به ، كما أنه ليس له حتى مقابل العمل الذى يؤديه أى نصيب فعال فى تنظيم الإنتاج حتى أثناء قيامه بعمله ، إذ أن الصناعة الحديثة عموماً تتميز بالفصل بين الإدارة والعمل فصلا يكاد أن يكون

تاماً كما يضيق مجال تبادل الرأى بين الطرفين بحيث لا يتعدى الشروط المتصله بالثمن الذى يؤدى لقاء العمل والظروف المادية التى يتم فيها . فليس للعامل حق فى إبداء آرائه بصدد أساليب الإنتاج، ولا تتاح له فرصة منظمة لتقديم ما يراه من اقتراحات، ولا يغير من هذه الحقيقة أن بعض رجال الأعمال يدفعون أجوراً مناسبة ويشركون العاملين عندهم فى تقرير ظروف العمل .

ومن هنا يتضح أن مصلحة الدولة فى النظام الصناعى تنحصر فى حماية المنتج . ولكن الدولة ملزمة بحماية المستهلك نفسه . فهو يعيش لأنه يستطيع الحصول على خدمات معينة ، وهو بحاجة إلى سلع معينة تستحيل الحياة بدونها ، وإلى سلع وإن كانت ليست بالضرورة الماسة الحيوية إلا أن الحرمان منها يقضى على كل ما يضفى على الحياة الجمال وراحة النفس . وأخيراً ، وإن كان ذلك بعيداً نوعا عن صالح الدولة ، فإن هناك سلعاً ليس للحاجة إليها أو النقص فيها طابع عام ولكنها تشبع حاجه حقيقية من الجماعة . ويقول لاسكى « ويتضح من هذا التحليل على ما أظن أن مصلحة الدولة عاجلة ومباشرة وشاملة فى حالة المجموعة الأولى من الحاجات مما يتعين أن نوفر منها ما يشبع الحاجة الكافية للجماعة وأن يكون نوعاً كافياً ومناسباً . ونظراً لما ينجم من الإخفاق فى توفيرها من نتائج بالغة الخطورة يتضح أن الدولة لا تستطيع المجازفة بترك إنتاجها فى إيدى المشروعات الخاصة أو السماح لأمثال الأخيرة بأن تتولى أمر التوزيع أيضاً ... أما المجموعة الثانية من الحاجات فمصلحة الدولة فى إنتاج هذه السلع مصلحة تتعلق بنتائج الإنتاج من جهة وبتأثير أساليب الإنتاج على المنتج من جهة أخرى . ومصلحة الدولة تافهة بالنسبة إلى المجموعة الثالثة من الحاجات » .

وهذا التحليل يستتبع إمكانية تقسيم إدارة الصناعة إلى فئات كبيرة ثلاث :

(١) الصناعات ذات الطابع العام المباشر صناعات إحتكارية فى طبيعتها ، وإدارتها لرفاهية الجماعة جوهرية بحيث يراعى فيها عامل المنفعة وليس الاعتبار المتعلق باجتناء الربح . ويجب أن تتسم الخدمة التى توفرها بالحد الأقصى

من الاستمرار وأن يفرض تنظيم عملى شديد على ظروف الإنتاج وسعر بيع المنتجات أيضاً .

(٢) — الصناعات التى تنتج السلع من الفئة الثانيـة ليست احتكارية بطبيعتها وفيها — كما فى حالة الزراعة — قد يتضح وجود المجال أمام المنتجين الفرديين .

(٣) — الصناعات التى تنتج سلعاً ليست لها الصفة العامة ، « وهنا يمكن تنوع وسائل الإدارة حسبما يسفر عنه الذكاء البشرى ، وكل ما تطلبه الدولة هو الإلتزام بمعايير معينة خاصة بالأجور وساعات العمل وفى حكمها ، وإنشاء المؤسسات التى تكفل إتاحة الفرصة أمام إرادة العمل حتى تبدى رأيها فى إعداد هذه المستويات ، « غير أن مسألة مقدار الربح ليست مما يهم الدولة مباشرة » .

ولا سكى يتصور زوال المشروع الخاص وإن يكن مجاله سيضيق ويصبح أكثر خضوعاً للإشراف عليه . ثم يقول :

« يجب أن يبدأ البحث فى عملية التأميم بأمور ثلاثة : فهى أولا ليست مسألة تأميم مفاجىء إذ العملية فى نظرنا تتم بالتدريج وتتغير صفتها وفقاً لما تسفر عنه التجارب من دروس . كذلك لا ينبغى أن نفترض أن كل صناعة مؤممة لها طراز متماثل من الإدارة . إلا أن الإشتراكى البريطانى الكبير يرى أنه ليس فى إمكانه مهما أوتى من العلم ، تحديد أنواع الصناعات التى تندرج تحت لواء الفئات الثلاث التى تحدث عنها من قبل « فأنا شخصياً أرى تأميم الخدمات المصرفية ولكن يمكن استخلاص أسباب قوية تبرر بقاءها فى أيدى المشروع الخاص مع إخضاعها لإشراف قوى من جانب الدولة » . غير أننا نلاحظ أن الإجماع يكاد ينعقد بين الإشتراكيين على خطورة ترك الخدمات المصرفية فى أيدى المشاريع الخاصة لأنها تمثل قمة الجهاز الاقتصادى ، وسيطرة الدولة عليها تجعل فى الإمكان تنظيم التخطيط

المالى اللازم لحسن سير الحياة الاقتصادية ، أما الصناعات من قبيل التعدين فإن تأميمها ضرورى لا يحتمل المناقشة .

وثمة صناعات كالملاحة يرى لاسكى ضرورة تأميم الجانب الغالب من الخدمات التى توفرها ، وهذا لا يستبعد إبقاء بعض مظاهرها الفرعية فى أيدى المشروعات الخاصة أو الهيئات البلدية ، ومن أمثلة ذلك خطوط الملاحة ذات الطابع المحلى أو الصبغة الفرعية .

كذلك من المحتمل فعلا أن يظل إلى جانب الكثير من الصناعات المؤممة بقية من المشروعات الخاصة لإنتاج سلع خاصة أو لأغراض التصدير ، وأحياناً لإنتاج سلع ليس الطلب عليها كبيراً بالقدر الذى يبرر أن تتولاه الدولة وتخصص له مصانع تملكها . ويجب أن نلفت النظر إلى أن قائمة الصناعات المؤممة لا يمكن أن تظل ثابتة فترة طويلة دون أن يطرأ عليها أى تغيير ، بل لا بد وأن تتعرض للتعديل أو للتغيير بالزيادة أو النقصان حسب ما يجد من الإختراعات والكشوف ، وطبقاً لما تسفر عنه نتائج التطبيق . وأخيراً وليس آخراً ، يجب أن تختلف القائمة حسب البلاد المختلفة ، ومراحل تطورها ، وأنواع الصناعات فيها ، وأهميتها النسبية للاقتصاد القومى من جهة وإشباع الحاجات العامة من جهة أخرى . وفى البلاد التى كانت خاضعة للحكم الاستعمارى الذى وجه اقتصادياتها وجهة معينة تتفق مع مصالحه نرى أن التأميم ، بصورة أو أخرى ، يعتبر وسيلة لتحرير الاقتصاديات القومية ، ذلك التحرير الذى يدعم الاستقلال السياسى .

قلنا إن لاسكى يرى ضرورة سيطرة الجماعة على نحو أو آخر ، على وسائل الإنتاج ، ولكن لا يتضمن قيام الدولة نفسها وبطريقة مباشرة بإدارة جميع الصناعات . إنه يرى أن فى الإمكان تحقيق جانب من الغرض الذى تستهدفه الجماعة عن طريق النظام التعاونى ، وهو يصف الحركة التعاونية بمعناها السليم بأنها « حركة ديمقراطية لإنتاج أية سلعة يتطلبها أعضاؤها بحيث تستبعد وسيلة الإنتاج والتوزيع

فكرة الربح . هذا ، وإن نطاق السلع التى تنتجها يلفت النظر بشكل واضح ؛ فلها مصارفها وهيئات التأمين الخاصة بها ، وتدير ما تملك من المزارع وحقول الشاى ، وتصنع حاجتها من الأحذية والخبز وتبيع اللبن واللحم والأثاث. فكأنها تركز عملياتها فيما يقال لها الحاجات العامة وإلى حد كبير الحاجات ذات المستوى الواحد والتى يشعر بها رب البيت » . ويقول الكاتب أيضاً إن أسلوب التعاون الاستهلاكى لا ينطبق عموماً على الزراعة ، بل إنه غير مناسب فى حالة العمليات التى يكون العمل الفردى فيها من جانب الفلاحين أساسياً . وأكثر من هذا يمكن أن تشترك الحركة التعاونية فى تجارة الصادر « وإذا ما أصبحت الحركة ذات صبغة عالمية أمكن بطريقة آلية التغلب على الصعوبة الناشئة من مشكلة الربح ، إذ إما أن يجرى تبادل سلع بسلع . . . وإما أن يخصص الربح لأغراض مشتركة مثل التعليم » . ويتضح من التحليل السابق أن التعاون الاستهلاكى صالح بشكل بارز للعمليات الصناعية اللازمة لإشباع الطلب المنزلى دون تفرقة بين الطبقات . ويعترض البعض بأن هذا الإنتاج لا يستطيع إشباع الأذواق المتباينة ، ولكن لو سلمنا بالاقتراب من المساواة الاقتصادية لا نتفت فوارق الذوق وكذلك المستويات التى تفصل بين طبقات المجتمع إذ تكون الجماعة فى مستوى الحاجة المتشابهة ، واندماجها فى الحركة التعاونية يحول الأخيرة إلى أداة قادرة على إشباع مايواجهها من الحاجات .

ولهذا النوع من التعاون الاستهلاكى مزايا عدة يجملها الكاتب فيما يأتى على سبيل المثال لا الحصر :

(١) فهو يهيىء الأداة اللازمة للقضاء على دافع اجتناء الربح فى قطاع كبير، ولخفض نفقة الإنتاج الكلية عن طريق إلغاء تلك السلسلة من الوسطاء الذين يتدخلون فى عملية التوزيع بين المنتج والمستهلك .

(٢) كما أنه وسيلة مباشرة وديمقراطية لتمكين المستهلكين أنفسهم من تحديد أهداف الإنتاج بطريقة ينتفى فيها الإسراف الكامن فى النظام الحاضر .

ولبيان الأمر الثانى يضرب لنا لاسكى مثلا من صناعة الفناجين ، فيقول إنه حين يتولى إنتاجها المشروع الخاص فإن الشركات تدخل فى منافسة عنيفة من أجل اجتذاب المستهلك الذى يشترى الفناجين وملحقاتها دون معرفة شىء عنها إلا ما يريد الصانع أن يعلمه ، وهذا الإعلان كثير التكلفة بالضرورة . أما فى حالة التعاون الاستهلاكى فإن هذه الظاهرة تزول إذ حين تقرر جمعية الاتجار بالجملة صناعة هذه السلع فإنها تتخذ قرارها على أساس طلب أمكن التثبت منه ، كما أنها غير مضطرة إلى البحث عن السوق التى تستوعب إنتاجها ، فضلا عن أنها تستمع مباشرة وبالتفصيل إلى الطريقة التى ترضى بها الجمهور بإنتاج السلعة التى يطلبها .

ورب سائل يقول : إذا كانت الحركة التعاونية بهذا القدر من الإتساع فلماذا لا يكون التعاون الاستهلاكى الصورة المثلى للإنتاج فى الصناعة عموماً ، كأن يتولى إدارة السكك الحديدية أو المناجم أو الصناعات الثقيلة ؟ ويرد لاسكى على هذا التساؤل بقوله إن التعاون الاستهلاكى لكى ينجح يجب اقتصاره على إنتاج السلع التى لا يختلف رأى الجمهور بشأنها عن رأينا والتحكم فيها . إنه لا ينتج لإشباع الحاجات التى تتطلب الخبرة كصناعة العدد والآلات مثلا . وهو لا يستطيع فى حالة حرف معينة كالهندسة أن ينتج أكثر الوحدات كفاية ، بينما التأميم يفسح مجالا أوسع للمنتج من كل زاوية . وكذلك « ليس من كسب نحققه حين نجمل مختلف أشكال التنظيم الصناعى على نهج واحد ، إذ فى التنوع خبرة إيجابية لأنه يسمح بإجراء التجارب ، كما يمكن الرقابة على انعدام الكفاية بالانتقال من شكل إلى آخر من التنظيم » .

وموضوع التعاون يثير حتما موضوع العلاقة بينه وبين الدولة . وهنا نقول إن على الحركة أن تحافظ على الحد الأدنى من الحقوق والشروط التى تراها الدولة لازمة للمجتمع كالأجور ، كما ينبغى أن يخضع للإشراف بشأن تفاصيل الصناعة ، وأن يكون نشاطه جزءاً من الخطة العامة للتنمية .

أشرنا إلى أن لاسكى يفسح مجالا للنشاط الخاص ، ولكن ما المدى الذى

يستطيع أن يسير فيه ؟ هنا نرى من المتعين :

١ — أن يكون الإنتاج الذى يتولاه النشاط الخاص متمشياً مع الخطة العامة للتنمية ومنفذاً لأهدافها فى حدود مجالاته وإمكانياته .

٢ — أن يخضع للرقابة منعاً لتحوله إلى احتكار أو لمحاولته إستغلال المستهلك من ناحية الأثمان التى تباع بها السلع التى ينتجها ، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق الرقابة أو بأن تتولى الحركة التعاونية بيع منتجاته .

٣ — إصدار التشريعات التى تكفل حماية أموال المدخرين الذين يستثمرون بعض أموالهم فى المشروعات الخاصة .

٤ — أن تتدخل الدولة لإعادة التنظيم إذا دعت الضرورة كأن تقرر إلغاء الوحدات التى تفتقر إلى الكفاية الإنتاجية .

نخلص من هذا الذى عرضناه إلى أن هارولد لاسكى يرى أن فى الإمكان تحقيق سيطرة الجماعة على وسائل الإنتاج بوسائل مختلفة منها :

أولا : قيام الدولة بتملك وإدارة أنواع معينة من المشروعات طبقاً للمصلحة العامة وطابع هذه المشروعات .

ثانياً : أن يتولى التعاون الاستهلاكى النهوض بقطاعات أو مشروعات معينة هو أصلح لها وأشد كفاية .

ثالثاً : أن تبقى نواح معينة فى أيدى النشاط الخاص .

على أن يخضع هذا كله للتخطيط والإشراف والرقابة من ناحية الدولة حماية لمصالح الجماعة . فهو إذن لا يؤمن بالتأميم الشامل كما تدعو النظرية الماركسية اللينينية ولا يقر النظام الحر الطليق . وفضلا عن هذا لا يرى شكلا واحداً للتنظيم ، فالتأميم عنده له مجالات فى صناعات وأعمال معينة ، وفى الوقت نفسه يمكن الوصول إلى الغرض الذى نستهدفه من وراء هذا الأسلوب عن طريق التعاون الاستهلاكى الذى يضطلع بإنتاج أنواع كثيرة وذات طابع معين من السلع .

ويبرر لاسكى آراءه فيقول :

« تعمدت الإصرار على أهمية المساواة فى العلاقات السياسية التى تسود أية جماعة وأدليت بالحجة التى تثبت أن مفتاح فكرة المساواة فى السياسة يكمن فى نظام الملكية القائم فى دولة معلومة .

«فطريقة توزيع الملكية فى مجتمع كالذى نعيش فيه يتسم إلى حد كبير بطابع الفردية ، تحدد أيضاً توزيع القوة الإقتصادية ، وهذه بدورها تحدد حتما وبصفة رئيسية توزيع السلطان السياسى كذلك ، لأن الذين يستطيعون تقرير ما يجب إنتاجه وطريقة الإنتاج أيضاً ، يتحكمون فى حياة العمل بالنسبة إلى الغير ، ولا ريب أن قراراتهم تتأثر تماماً إلى حد كبير باعتبارات لا تشغل فيها البواعث الاقتصادية سوى مركز جزئى. إنهم سوف يمنحون الامتيازات التى تشبع الشعور الإنسانى كما فى حالة قوانين المصانع ويستسلمون للعمال إذا اتحدت كلمة الآخرين.. غير أننا إذا نظرنا إلى أساس المساواة ألفينا أن النظام السياسى يعكس من الوجهة العملية مصالحهم بالدرجة التى تجعلهم متحدين فى وعيهم بهذه المصالح ،وفى عصر كالذى نعيش فيه وحيث يعظم تركز رأس المال الصناعى فمن غير المحتمل ألا نجد مثل هذا الوعى. لهذا إذا شئنا ألا تتحكم السلطة المتولدة من الملكية فى حقوق الشخصية بالمجتمع لزم تقييد الفرص التى قد تسعى إلى الاستفادة منها .

« ولقد وفرنا بصورة جزئية على الأقل الوسائل الكفيلة بإجراء مثل هذا التقييد عن طريق مشروع التنظيم الصناعى الذى أوضحته ، ذلك أنه فى الصناعة المؤممة لا مجال لاجتناء الربح الخاص ، وبالرغم من أنه سوف يظل بين أفرادها من يتناولون مرتبات ضخمة إلا أن قوتهم لن يكون مصدرها هذه المرتبات وإنما يستمدونها مما يؤدونه من خدمات ، واحتمال إمكانية السيطرة العالية كامن فى الطريقة التى يؤدون بها هذه الخدمات . كذلك فى ذلك الميدان من الصناعة المشار إليه نجد المجال الطبيعى للتعاون الاستهلاكى ، وهنا أيضاً نستبعد تجميع الملكية عن طريق الأرباح .. وفى حالة الصناعة الخاصة ليس من غير المحتمل أن يجمع بعض

الناس ثروات كبيرة .. ولكن أساليب الرقابة تتيح اقتناء مثل هذه الثروات على النحو الذى يتفق مع العدالة ، وبذلك يتسنى للمستهلك والمنتج على السواء المشاركة فى نتائج المشروع .. وحيث يؤثر الناس الادخار والانتفاع بثمار تأجيل الاستهلاك فلست أجد سبباً يمنعهم من أن يفعلوا ذلك بشرط ألا يحمل استثمار مدخراتهم تلك القوة المتولدة من السيطرة الصناعية التى لا يشاركها فيها سواهم . وحيث يكون الدخل المكتسب على هذه الصورة مرتفعاً بغير مبرر مناسب فليس من الصعب تصحيح الأخطاء عن طريق ضريبة دخل تصاعدية » .

وثمة ناحية على جانب كبير من الأهمية وكان من الطبيعى أن يعرض لها لاسكى ، ونقصد بذلك الطريقة التى يتسنى بها نقل الصناعة الخاصة إلى الملكية العامة. وعنده أن ثمه سبل ثلاثة للتحول وهى المصادرة كما حدث فى الروسيا بعد الثورة الشيوعية فى عام ١٩١٧ ، أو التعويض بشراء الصناعة بعد تقدير قيمتها ثم منح أصحابها سندات أو مالا لقاء ثمنها ، أو التعويض الجزئى فتستولى الدولة على الصناعة وتدفع لأربابها مبلغاً محدداً على هيئة رأس مال أو إيراد سنوى. أما المصادرة فهو يعترض عليها لأنها تخلق سوء النية ، إذ « من الحقائق العملية التى يتعين على الساسة مراعاتها نظراً لأهميتها الرئيسية ، أنه من الحكمة تجنب تحطيم الآمال القائمة إذا امكن اختزالها إلى حدود معقولة . فقد تضطر الجماعة إلى أن تدفع ثمناً نقدياً أكبر ولكن الكسب فى ناحية حسن النية أكثر دائماً من التعويض عن هذا الثمن . وكذلك فتحسين العملية بالنسبة إلى الذين يجدون من الصعب التلاءم مع الظروف الجديدة خير ليس بالقليل » .

وهو كذلك لا يرضى عن التعويض لأنه يشكل عبثاً على الدولة وكذلك بسبب صعوبة الوصول إلى تقييم حقيق للصناعات التى يراد تحويلها إلى الملكية العامة ، فضلا عن أنه يؤدى إلى وجود طبقة تعيش على دخل كبير غير مكتسب أى طبقة مالكة (للسندات أو المال حسب الظروف) تعيش عالة على المجتمع

غير أن الحجج التى يذكرها لاسكى لايقره عليها الكثيرون . فالقول بأننا نخلق طبقة كبيرة ذات ثروة أكبر أو دخل ضخم يتجاهل أن فى الإمكان الهبوط بهذا الدخل إلى المستوى الإجتماعى المعقول عن طريق ضريبة الدخل ولهذا لايختلف أفرادها عن الكثيرين ممن يحصلون على دخل كبير من الخدمات التى يؤدونها . أما أنها ستعيش عالة على الجماعة وان ثرواتها سوف تنتقل إلى أولادها فيلاحظ أن هذا الخطر ماثل بالنسبة إلى إنجلترا التى تسير على نظام توريث الابن الأكبر ، أما فى البلاد الأخرى فلاشك أن هذه الثروة الممثلة فى السندات سوف يتضاءل حجمها بفعل نظام التوريث المتعدد وهذا بالإضافة إلى ضريبة الميراث نفسها التى هى قوة لاريب أنها سوف تقلل من هذه الثروة . أضف إلى هذا أن الطبقة المشار إليها — بغض النظر عن قلة من أفرادها — سوف تلقى نفسها مضطرة إلى التلاؤم مع الأوضاع الاجتماعية الجديدة فترى فى العمل الوسيلة الفعالة لكى يتسنى لها أن تحيا الحياة الطيبة التى تريدها والتى يرضى عنها المجتمع

ويفضل لاسكى أسلوب التعويض الجزئى ومعناه « أداء مبلغ سنوى لصاحب حقوق الملكية الفعلى فى صناعة معلومة خلال حياته ثم تنتقل هذه الحقوق بصورة مطلقة إلى الدولة عند وفاته . . . وبذا نضمن أنه خلال فترة معقولة من الزمن لايصبح الإبقاء على الملكية التى لاوظيفة لها عبئا على الصناعة المؤممة .وبذلك لاتخيب الآمال المعقودة ، بل وفى إمكاننا أن نضع ترتيباً خاصاً للحالات الصعبة كحالات الأرامل واليتامى وبدلاً من الدخل السنوى نستطيع أداء مبلغ إجمالى لمن يفضل ذلك . ومن الضرورى فى هذه الحالة أن يقل مقدار التعويض عنه فى الدخل السنوى »

وكان من المنطقى فى الوقت نفسه أن يعرض لاسكى لموضوع الميراث لأنه يتصل اتصالا وثيقاً باقتراحه الخاص بالتعويض الجزئى . وفى هذا يقول «مادمت أملك لأنى أديت خدمة فهذا يستتبع عدم وجود حق خالص للتوريث ، وتبعاً

لذلك يمكن تقييد هذا الحق بوسيلتين : إحداهما تحديد القدر الذى يجوز توريثه ، والأخرى تحديد الذين لهم حق الحصول على الميراث . كذلك يمكن النظر إلى تحديد القدر من ناحيتين ، أولاها : تحديد مطلق للثروة الكلية على أساس أن الدولة هى الوارث العام لكل التركات إذا تجاوزت قيمة كل منها مبلغاً معيناً ، وثانيتهما تحديد القدر الذى يجوز لكل فرد أن يرثه » .

وعنده أن الميراث ينبغى أن ينظر إليه من زوايا معينة منها ميراث الزوجة والأطفال ، وميراث الأقارب والأصدقاء ، ومشكلة الهبات الخيرية ، والذى يعنينا هنا ما يراه بشأن الزاوية الأولى ، فهو يقترح أن « ترث الزوجة الدخل المناسب للابقاء على العادات المقررة التى درجت عليها إبان حياة زوجها ، أو ذلك المتوسط السنوى من مستوى المعيشة الذى تعودت عليه خلال السنوات العشرة الأخيرة من حياته ، وبذلك نجنبها الانفصال عن الماضى إذ أن توقع ذلك الانفصال يجعله صعباً وأليماً . وعند وفاتها تنتهى مصلحتها فى الميراث الذى يجب أن يؤول إلى الدولة بوصفها الوريث العام . وفى حالة زواجها ثانية تقضى العدالة بأن يكون لها فى ذلك الدخل النصيب الذى إذا ما أضيف إلى كسب زوجها الثانى يمكنها من بلوغ المستوى الذى اعتادت عليه قبل الزواج الثانى .

وما مركز الأطفال فى هذا ؟ « واضح أن لهم الحق فيما يساعدهم خلال الفترة السابقة للنضج بما يكفل لهم أحسن تعليم ينتفعون به ، إذ ينبغى أن ينزلوا إلى معترك الحياة دون أن يتأثروا مطلقاً بوفاة والدهم التى وقعت قبل الأوان . ولكنى لا أرى لهم حقاً فى ثروته بما يسمح لهم أن يعيشوا بعد ذلك عن طريق مجرد التملك » . أما إذا كان الأطفال قد جاوزوا مرحلة النضج عند وفاة والدهم ففى هذه الحالة إما أنهم يكسبون عيشهم بأنفسهم وبذلك يمنحهم المجتمع ما يستحقون ، وإما أنهم عالة على أهاليهم كالبنت غير المتزوجة وهنا من العدل منحهم ما يساعدهم على تحقيق قدر أو فر من الرفاهية .

ويلاحظ أن هذه الفكرة بصدد مايتبع من ناحية الميراث :

١ — تصطدم بتقاليد إجتماعية مستقرة ، وبمبادىء دينية ثابتة فى كثير من البلدان .

٢ — أن ضرائب الميراث والدخل كفيلة بإزالة المخاوف التى تساور البعض .

٣ — نظام توزيع التركات على المستحقين (على خلاف ماهو حادث فى إنجلترا) فيه ضمان آخر قوى .

٤ — النظام الاشتراكى الجديد نفسه سوف يفرض قيمه ومثله على المجتمع من حيث ضرورة كسب العيش عن طريق العمل .

ولهذه الاعتبارات أعلن الميثاق العربى فى صراحة أن الاشتراكية العربية تعترف بحق الإرث .

ننتقل الآن إلى جانب لايقل أهمية عن مبدأ الملكية العامة ونقصد به التنظيمات التى توضع لضمان حسن سير المشروعات التابعة للقطاع العام وهذا مايعالجه لاسكى بدرجة طيبة من ناحية المبادىء أساساً . فهو يرى أنه إذا كان يتعين على الجماعة أن تتملك أدوات الإنتاج عن طريق الدولة فلا بد أن يكون للمنتجين الحق فى الاشتراك فى الإدارة أى أن يكون لأفراد الحرفة نصيب فى خلق الظروف اللازمة لمزاولتها، بمعنى أن يعاونوا فى تحديد الأجور وساعات العمل والأحوال الصحية فى المصانع وطبيعة العمل الخاص الذى يؤديه كل منهم، والناس الذين يعملون معهم أو فى ظل رقابتهم ، وبعبارة واحدة يجب أن يكونوا أحراراً فى أن يجعلوا من حرفتهم وظيفة فعالة بالطريقة ذاتها التى يجرى العمل وفقاً لها كما فى حالة الطبيب والمحامى . إن مستوى هذه الحرف يتوقف إلى حد غير يسير على الاستقلال الذاتى الذى يتمتع به أفرادها ، فهم يتقبلون النظام الذى يعيشون فى ظله لأنهم فرضوه بأنفسهم وبهذا تصبح ذات طابع خلاق لأنها وليدة التجارب التى مروا بها . وبالمثل يجب أن يتوافر بالمصنع أو المكتب مجال الحرية مماثلة . إن

تقرير المصير ليس حقاً لفئة تمثل مجموع الطاقة ، ولكنه حق لكل طبقة ودرجة من العمال ممن يشعرون بالاختلاف فيما بينهم كما يتميز طبيب الأسنان عن المحامى .

وكذلك يقصد بالمشاركة الحق فى إبداء الرأى بصدد سياسة الصناعة . إلا أنه يجب أن نلاحظ أن وضع السياسة الطويلة الأجل هى خلاف الإدارة اليومية .

للعمال الحق بشكل تأكيد الحق فى الاستماع إلى آرائهم ، وتوضيح وجهة نظرهم ، ولكنهم لا يستطيعون رسم السياسة لأن هذه مسألة تتعلق بالذين يتحدثون باسم الجماعة . لذلك ليس لعمال المناجم مثلا إبداء الرأى فى مقدار الإنتاج السنوى من الفحم . لهم أن يذكروا للهيئة المختصة بوضع القرارات أن عدداً معيناً من الأطفال يعتبر كبيراً بالنسبة إلى القائمين بقطع الفحم من المناجم أو أنه صغير إلى الحد الذى لا يسمح بأجور تتفق مع المستوى اللائق من المعيشة ، ولكن بالرغم من اشتراكهم على هذا النحو فى القرار الذى يتخذ فإن اتخاذ القرارات يتوقف على اعتبارات لا تمثل مصالحهم سوى جزء منها . أما الإدارة فشىء مختلف إذ بعد اتخاذ قرار بسياسة معينة فتطبيقها مجرد أسس لكل فئة من العمال ذات صلة به الحق فى تقديم المساعدة ، وهذه الأخيرة يجب أن تتناسب مع المؤهل .

ويرى لاسكى ضرورة وجود وزير لشئون الإنتاج يختص بتنسيق أعمال عدد من الوزراء يلونه مرتبه ويخضعون له ثم يتولى بالنيابة عن هيئة الوزارة كلها تقديم مجموعة متسقة من الأفكار إلى الجمعية التشريعية . هؤلاء الوزراء الثانويون لن يكونوا مسئولين مباشرة عن إدارة الصناعة المؤممة ، وإنما ينحصر عملهم فى إبلاغ آراء الجمعية التشريعية إلى القائمين على أمر هذه الصناعه ثم تلقى التقارير التى تتضمن ما يعن للآخرين من آراء ومقترحات بشأن الوسائل الكفيلة بالتطبيق العملى لهذه الآراء . وهذا يؤدى إلى النقد والاقتراح وأحياناً الاعتراض . وتعاون هؤلاء الوزراء لجان تشريعية كل منها تمكنهم من تقديم المشورة للهيئة التشريعية

بصدد مشكلات الصناعة — وبكلمة واحدة نقول إنهم لن يمارسوا الإدارة بل الرقابة التي يستمدونها من السياسة التي تقرها الجمعية التشريعية ذاتها ، ومعرفتهم بالطريقة التي يتم بها تحقيق الأغراض المتوخاة يستمدونها من الخبراء في الأقسام المختلفة والذين يقضون الوقت في إعداد الإحصائيات عن التكلفة والإنتاج ، ومراجعة الحسابات ، واستخلاص النتائج من عمليات التفتيش ، وبيان الأبحاث الجارية للكشف عن إمكانيات جديدة توضع في خدمة الإدارة .

هنا تنشأ مسألتان من الأهمية بالدرجة الأولى . هل توفر مثل هذه الرقابة ضماناً كافياً بأن مصالح الدولة مصونة في إدارة الخدمة التي توفرها الصناعة ؟ ليس من سبب يحول دون أن يكون الأمر كذلك إذ السلطان النهائي في رسم السياسة الصناعية هو للجمعية التشريعية التي لها القدرة على مراقبة المبادىء التي يقوم عليها توجيه السياسة على نحو أكمل ، فضلا عن القدرة على انتقاد وتنفيذ تلك المبادىء .

وثمة مسألة أكثر تعقيداً . إذا كانت الرقابة النهائية تقع خارج دائرة الصناعة المؤممة فهل يتحقق الحكم الذاتي على نحو فعال للمنتج . إذا كان المراد بالحكم الذاتي في الصناعة الإشراف التام والمطلق من جانب المنتجين على جميع العمليات وعلى السياسة التي تتوقف عليها هذه العمليات فإنه يصبح مستحيلا فعلا . يمكن إن نسمح لنقابة تتولى أمر البريد أن تشير على الدولة بالأجر الذي تتقاضاه مقابل تسليم الخطابات ، ولكن ليس في وسعنا أن نسمح لها بتحديد الثمن . نستطيع أن نتيح لها الفرصة للدفاع عن رأيها ، ولكن وجهة النظر الخارجية ضرورية من أجل كل من يعنيهم أمر هذه الخدمة . ويمكن السماح للمعدنين باقتراح ما يعدونه اختبارات واجبة للراغبين في الاندراج في سلك نقابة التعدين ولكن يجب أن تحتفظ للدولة بحق مراجعة هذه الاختبارات .

ثم ينتقل الكاتب إلى تنظيمات الإدارة ، فيرى أن يكون على رأس كل صناعة ذات طابع قومي هيئة إدارية لها السلطة لتنفيذ السياسة العليا المقررة . وهذه الهيئة يجب أن تكون صغيرة العدد حتى تتوافر لها الكفاية الحقيقية .

ويجب أن تتمثل فيها ثلاثة أنواع مختلفة من المصالح المشتركة فى الصناعة بمعنى أن تضم ممثلين لجانب الإدارة بما فيها الناحية الفنية ، والمهن المختلفة من يدوية وكتابية ، والجمهور وبخاصة فى حالة الصناعات التى تتصل بتوفير الخدمات. أما كيفية اختيار الأعضاء فمسألة يمكن أن تتوقف إلى حد كبير على طبيعة الصناعة وتنوع الحرف المكونة لها .

ومهام الهيئة الإدارية واضحة بذاتها على الأقل من ناحية المبدأ . عليها تنفيذ السياسة العامة التى تضعها الجمعية التشريعية ، وتفسير خطوطها الرئيسية والتفكير فيما تضمنته من مسائل ، وتنسيق العمل الذى تضطلع به المناطق التى سيتعين توزيع الصناعة عليها وبذلك تقوم بدور هيئة استشارية لهذه المناطق فتبحث مشكلاتها وتنتقد عملياتها وتبدى لها المقترحات وتطلب إليها إجراء التجارب إما على النطاق المحلى أو القومى . وواضح أيضاً أنه يجب أن يناط بالهيئة ثلاث مهام جوهرية ، فعليها أولا مراقبة الجانب الإحصائى من الصناعة أى التقديرات والحسابات والمراجعة وهذا أمر ضرورى حتى يتسنى تقدير التكلفة وتحديد الأسعار واتخاذ القرارات اللازمة فى المسائل المالية الأخرى كتكوين احتياطى وتدبير رأس مال جديد وهكذا . وعن طريقها تتحدد العلاقات مع الصناعات الأخرى ، ويقصد بهذا كله المبادىء العامة وليس التفصيلات . وعليها ثانياً إيجاد نظام للتفتيش على المناطق ، فإذا حدث مثلا نقص فى الإنتاج الكلى أمكنها تفسير سببه ، وحيث تسوء العلاقة بين الإدارة والعمال يجب أن تتوافر لديها دراسة مستقلة عن الظروف المحيطة بهذه الظاهرة . وأخيراً يجب عليها الإحتفاظ بجهاز مستقل للأبحاث فينقل إلى المناطق المستحدث من الأساليب ، ونتائج تجارب الدول الأجنبية ، وإمكانيات استخدام آلات جديدة وما إلى ذلك . ويجب نشر النتائج الرئيسية لعملياتها . وعليها أن تعقد المؤتمرات من لجان المناطق واللجان المهنية فى الصناعة مرة كل سنة أو أكثر إذا تيسر الأمر . وفى هذه المؤتمرات يجرى تبادل الإنتقادات والتوصيات والآراء بحرية .

إن الهيئة الإدارية عامل فى تنسيق الإدارة أكثر منه فى الإضطلاع بها

مباشرة لأن الخدمة المركزية التي يسودها التوحيد التام لا تسمح بالمرونة وإظهار الابتكار خارج نطاق الهيئة، والنتيجة الحتمية لمثل هذه السياسة وجود البيروقراطية في أسوأ مظاهرها فيرتبك العمل بالمصنع والمنجم بسبب قواعد تجعل من الصعب عليهما مواجهة الظروف الخاصة التي لا بد من الإصطدام بها .

ووظائف اللجان الإقليمية مشابهة لوظائف الهيئة الإدارية وإن تكن في حدود أضيق : فسوف تكون مسئولة عن إدارة الصناعة بالمنطقة وتتولى على الفور تنفيذ السياسة القومية بالمرونة التي تتطلبها الظروف الإقليمية الخاصة ، ولكن لا ينبغي تخويلها الرقابة على الأجور الأساسية وساعات العمل الأساسية لأنها مسائل ذات صبغة قومية وتتطلب بحكم طبيعتها وحدة المبدأ .

وللجنة الإقليمية حق تعيين مديري المصانع والمناجم بالمنطقة على أن يحاط الاختيار بضمانتين هما إتاحة الفرصة أمام جميع ذوي المؤهلات للتنافس على الوظيفة وإبلاغ الاختيار إلى قسم المستخدمين بالهيئة الإدارية الذي ليس له أن يرفض التعيين إلا بسبب عدم توافر المؤهل المناسب .

ويلي اللجان الإقليمية اللجان والمصانع الفردية ، وهنا أمران واضحان بشأن تكوين كل منها . لا بد من مدير مسئول مباشر عن سير العمل، وتنظيم العلاقة بينه وبين العمال عن طريق « لجنة المصنع »، إذ ليس ثمة بديل ممكن عن المسئولية الفردية التي يمثلها إشراف شخص واحد على كل وحدة في الإنتاج ، أي لا مفر من وجود عقل واحد يدير وسائل تنفيذ القرارات ويتحمل المسئولية عن النتائج الناجمة عن ذلك . هذه اللجان أقوى أثراً في حالة الاعتراض على تصرف يراد إجراؤه أو في وضع الخطوط العامة لسياسة معلومة ، منها في إدارة العمليات ذاتها إذ العامل الرئيسي في الأخيرة شخص طبيعي له الحرية في شق طريقه صوب الغاية المرسومة له . قد تحيط به قيود يخضع لها جهده ونشاطه ولكن من المؤكد أن المصنع مآله الإخفاق إذا لم تكن المسئولية عن إدارته واحدة ومركزة في شخص معين .

وتقع وظائف لجان المصانع فى اتجاهين ، فهى تناقش إدارة المصانع بشأن الشكاوى اليومية التى لابد أن تنشأ فى كل إدارة ، كسوء المعاملة والعمل المرهق بصورة غير عادية وعدم سلامة العمل بالمصنع والتأخير الناجم من أساليب فنية . وعلى هذه اللجان أن تقدم إلى الإدارة مقترحاتها لتحسين العمل بالمصنع أو تنظيمه .

تبق بعد ذلك مشكلة الحصول على الموظفين والعمال وأساليب التعيين والفصل أو بعبارة أخرى النظام كله فى الصناعة المؤممة .

الواضح أنه يجب شغل الوظائف الشاغرة بطريق الإعلان عنها ، وأن تتوافر المؤهلات اللازمة المنصب فيمن يقع الاختيار عليهم لأن المهنة التى ينتمون إليها تحدد نوع المؤهل .

الاشتراكيون المحدثون والملكية العامة

من الإنجازات الحاسمة التى تمت على أيدى حزب العمال البريطانى بعد وصوله إلى الحكم فى أعقاب الانتخابات النيابية العامة فى سنة ١٩٤٥ تأميم بنك انجلترا ، وصناعة الفحم ، والسكك الحديدية ، وذلك كخطوة فى سبيل تطبيق فلسفة النظام الإشتراكى التى اعتنقتها الحركة العمالية المنظمة فى هذا البلد . ولكن تناقص الأغلبية التى منحت أصواتها للحزب فى الانتخابات الثانية ، والمعارضة التى وضحت بالنسبة إلى مشروع تأميم صناعة الصلب ، وإقصاء العمال عن الحكم — كل ذلك حمل قادة العمال ومفكريهم على إعادة النظر فى موقفهم .

وزاد من خطورة الأمر ما أسفرت عنه الانتخابات الفرعية المتوالية التى أجريت خلال عام ١٩٦٢ حيث بدا نوع من الاتجاه ناحية حزب الأحرار حتى قيل إنه لو سار هذا الاتجاه فى مجراه بغير عائق فقد يصبح الأحرار قوة مرجحة فى مجلس العموم فى المستقبل . ويظهر أن الكثيرين ممن مالوا إليهم ينتمون إلى طبقة اجتماعية جديدة نضجت وبلغت السن التى تؤهلها للاقتراع فى ظروف ما بعد الحرب .

هذه الطبقة الوسطى الناشئة ، من أرباب المتاجر والمهن والحرف وموظفى الدولة والمؤسسات ، لها آمال فى التقدم الذى يتيح لها حياة لائقة ، ولكنها تنفر من المحافظين الذين تنظر إليهم بوصفهم الممثل للمصالح الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة ، كما لا تؤمن بما يدعو إليه العمال من التأميم الشامل لأدوات الإنتاج ، ذلك أن كلتا السياستين توصدان الباب أمام هذه الطبقة الوسطى الحديثة .

على ضوء هذه الاعتبارات نشب جدل عنيف فى داخل حزب العمال ، والاشتراكيين البريطانيين بوجه عام ، حول أفضل سياسة ينبغى إتباعها قبل حلول موعد الانتخابات القادمة التى كان مقدراً أن تجرى فى عام ١٩٦٤ ، حتى يتسنى للحزب أن يجتذب أكبر نسبة من الأصوات «العائمة» والتى ينتمى جزء كبير منها إلى هذه الطبقة الناشئة التى لم ترتبط بحزب من الأحزاب القائمة إرتباطاً أيديولوجياً كافياً ، وهذه الأصوات العائمة أثبتت التجارب أنها تلعب دوراً مرجحاً قوى الشأن فى الانتخابات البريطانية .

وانصب الجدل أساساً على المادة الرابعة من برنامج الحزب والتى تنص على أن هدفه : أى هدف الإشتراكية البريطانية ، تأميم جميع وسائل الإنتاج ، وأعلن ذوو النظرة الواقعية من القادة والمفكرين ، والذين يضعون الانتخابات فى المحل الأول من اعتبارهم ، أنه لاجدوى من التشبث بنص وضح أن البلاد بوجه عام لا توافق عليه ، على الأقل فى المرحلة الحاضرة من التطور ، وأنه حتى لو كان ذلك هو الهدف الإشتراكى إلا أنه هدف يتصل بالأجل الطويل وتحقيقه رهن بالظروف ومايجد منها فى المستقبل . فهذا الجمود الذى يصر على إلتزامه بعض زعماء العمال سوف يظل سبباً فى إقصائهم عن الحكم فترة أخرى قد تطول ، وفى هذه الحالة يدب اليأس فى نفوس أنصارهم ويسرى الاعتقاد بأن الإشتراكية مذهب غير عملى ، مما قد يؤدى فى نهاية الأمر إلى إضعاف الحزب بصورة خطيرة وبالتالى السياسة التى يدافع عنها .

وقالوا أيضاً إن التأميم ليس بغاية نهائية فى ذاته ولكنه فى الواقع وسيلة من بين وسائل عدة لتحقيق غاية أسمى تتمثل فى الكفاية والعدل . بل إن فريقاً آخر لم يعد يرى الأخذ بأسلوب التأميم عن طريق التشريع على غرار ما حدث

حالة بنك إنجلترا وصناعة الفحم والسكك الحديدية ، ويعتقد أن فى الإمكان الوصول إلى القدر السليم الواجب من الملكية العامة بالتدريج وبطرق متعددة ، ويعتقد المراقبون أن المعركة العنيفة التى نشبت داخل الحزب الإشتراكى البريطانى أسفرت عن نبذه من الناحية العملية فكرة تأميم وسائل الإنتاج ، وهم ينسبون بعض التحول الذى حدث خلال عام ١٩٦٢ لصالح العمال على حساب المحافظين ، كما كشفت عنه جميع الانتخابات الفرعية التى تمت ، إلى هذا الاتجاه العمالى الجديد إلى جانب إعتبارات أخرى بطبيعة الحال كالملل من حكم المحافظين والخلاف بشأن انضمام بريطانيا إلى السوق الأوربية المشتركة ، وغير ذلك .

ولعل الكاتب دوجلاس جاى يمثل هذا الجناح الجديد من فريق الإشتراكيين البريطانيين المحدثين . إن الرجل يؤمن بأهمية الملكية العامة والدور الذى تضطلع به لأنها تزيد من ثراء الجماعة كلما مرت السنوات ، ولكنه يؤمن بالمثل الرومانى القديم من أن جميع الطرق تؤدى إلى روما ، فهو يقترح أن تستحوذ الدولة تدريجياً على نصيب من أسهم الشركات التى لها أهمية بالنسبة إلى الاقتصاد القومى ومن وجهة نظر مصلحة الجماعة . وما من شك أن إخراج الفكرة إلى حيز التنفيذ يتطلب تدبير الأموال اللازمة ، ولكن جاى لا يوافق على تدبيرها عن طريق الميزانية لأن هذا فى نظره يلقى عبئاً ، ومن هنا يرى أن تعمد الدولة إلى اقتضاء الضرائب على الدخل والتركات بأن يسلم إليها الممولون أسهماً بقيمة الضرائب المستحقة عليهم ، بل إنه ليذهب إلى المطالبة بفرض ضريبة على رأس المال تؤخذ على صورة أسهم . وإذا أطردت العملية فسوف تؤدى فى نهاية الأمر إلى أن تصبح للجماعة ، ممثلة فى الدولة ، مصلحة كبيرة تمكنها من الإشراف على النشاط الاقتصادى ، وتوجيهه الوجهة التى تدعو إليها المصلحة العامة ، ومن استغلال الأرباح الناجمة منها فى توفير مزيد من الخدمات . وميزة الأخذ بهذا الاقتراح — حسب رأى صاحبه — أنه لا يصطدم بأية عقبات إقتصادية أو مالية أو أخلاقية .

وثمة طريقة أخرى تستطيع بها الدولة أن تصبح ذات مصلحة مباشرة فى المشروعات . فيحدث كثيراً أن تنشأ ببعض الشركات حاجة إلى رأس مال جديد

لا تستطيع الحصول عليه من المساهمين فيها أو عن طريق الاكتتاب العام ، وكذلك قد تفكر بعض المشروعات فى القيام بنشاط جديد أو فى إعادة تنظيمها ، وفى كلتا الحالتين يقتضى الأمر الحصول على رأس مال جديد بمقادير كبيرة ولكنها تعجز عن تدبيره . وغالباً ما تلجأ أمثال هذه المؤسسات إلى الحكومة طالبة مساعدتها بأسلوب المنح المباشر الصريح أو بتزويدها بقروض تسدد على آجال طويلة .

« فيما بين عامى ١٩٥٧ ، ١٩٦١ منحت شركة كوكفيل قرضاً قدره ٥٠ مليون جنيه لإنشاء مصنع جديد للصلب فى هاذرول ، ٣٠ مليوناً أعطيت أو أقرضت لصناعة القطن من أجل تجديد معداتها وترشيد أساليبها ، ومنحت شركة كونارد أو أقرضت ١٨ مليوناً لإنشاء سفينة جديدة من عابرات المحيط الأطلسى ، وأعطى مبلغ قدره ١٦ مليوناً على هيئة منحة أو قرض لشركات صناعة السيارات لإنشاء مصانع جديدة ، وأقرضت شركات البناء ٥٠ مليوناً بقصد تقديم القروض لشراء البيوت . وفضلا عن هذا دفعت الدولة من الأموال العامة سنوياً مبلغاً أقرب إلى ١٥٠ مليون جنيه منه إلى ١٠٠ مليون إلى شركات الطيران خلال السنوات الماضية من أجل أغراض البحث والتنمية والتى تنصب أساساً على الأعمال المتصلة بالدفاع أو ماهو شبيه بذلك (١) » .

هذه كلها مبالغ كبيرة قدمتها الدولة من الأموال العامة أى قدمها دافع الضرائب ، ومنحت أو أقرضت لمشروعات تتطلبها مصلحة البلاد وتتمشى مع السياسة العامة المقررة . ولكن « فى كثير من الحالات ، كما هو الشأن بالنسبة إلى القرض الذى قدم إلى شركة كونارد ، وشركات الصناعة القطنية لتجديد المعدات ، فإن فى الإمكان تماماً أن تتحقق أرباح كبيرة من الأصول الجديدة التى يجرى إنشاؤها . وفى هذه الظروف وسوف تصبح أكثر شيوعاً فى المستقبل ، يقضى العدل بأن يحصل دافع الضرائب على مصلحة هذه المشروعات . فإذا نجحت حصل على جزائه ، وإذا لم تنجح فلن تتعرض للارتباك بسبب قرض ذى فائدة ثابتة لا تستطيع سداده (٢) » .

(١) Douglas Jay: Socialism in Modern Society, pp. 280—281

(٢) شرحه ، ص ٢٨١

ولإخراج هذا الاقتراح إلى حيز التنفيذ يدعو جاى إلى إنشاء « هيئة تمويل قومية National Finance Corporation تقدم المال للصناعة وتقتنى الأسهم كما تفعل المؤسسات الخاصة المماثلة والموجودة فى بريطانيا فى الوقت الحاضر ولكنها تختلف عن الأخيرة من حيث أن الخزانة العامة هى مصدر مالها . وهذه الهيئة تعمل تحت إشراف وزارة الخزانة وبالتعاون مع بنك إنجلترا . ولهذه المؤسسة المقترحة مزايا عدة منها :

١ — تقديم المال إلى الشركات مقابل حصة معينة من الأسهم .

٢ — تقديم القروض للشركات الخاصة أو المؤسسات العامة لتمكينها من تحقيق أغراضها التى تدخل فى نطاق السياسة العامة .

٣ — إقتناء وإدارة الأسهم التى تحصل عليها الخزانة مقابل ضرائب الميراث والدخل .

٤ — إنشاء المشروعات الصناعية الجديدة .

ويشير الكاتب المشار إليه إلى أن مقترحاته الخاصة بحصول الحكومة على حصة فى المشروعات لا بد وأن تثار ضدها الاعتراضات ، كما يقال إن هذه المساهمة نوع من الضريبة غير المباشرة بصورة مستترة ، وأن الحكومة سوف تتورط فى الكثير من المشاكل المتصلة بالإشراف على الصناعة ، وإنها قد تخسر إذا هبطت قيمة الأسهم أو قد ترفع أسعار الأسهم بشدة إذا دخلت مشترية فى بورصة الأوراق المالية ، وإنه قد لا تكون لها السيطرة الكافية إذا كانت لا تملك إلا أقلية رأس المال . ولكنه لا يقيم وزناً لأمثال هذه الإعتراضات وفى اعتقادنا أنها حجج قديمة سبق الأداء بها . ففيما يتعلق بموضوع مشكلات الإشراف يجب أن نفرق دائماً بين الملكية والإدارة ، أما أن الأسهم سوف تنخفض قيمتها فهنا نلاحظ أن الدولة لن تبيع حصصها لأن اقتناءها جزء من سياسة عامة وهدف بعيد ، وارتفاع الأسعار فى البورصة لا يحتمل لأن السلطات المسئولة عن الشراء سوف تلتزم جانب الحذر الشديد حتى لا تشيع الاضطراب فى السوق .

« ولكن المشاركة فى الملكية أبعد من أن تكون الصورة الوحيدة التى تتخذها الملكية العامة أو حتى الاستثمار العام ، مما ينبغى أن تسير عليه حكومة اشتراكية نشيطة . إن جوهر الاستراتيجية الناجحة فى السير قدماً بمبدأ الملكية العامة ، يجب أن يكون التنوع ، أى اتخاذ أشكال مختلفة تناسب الظروف المختلفة » (١) .

وتمشياً مع استراتيجية التنوع هذه يقترح الرجل أن تقوم الدولة أو السلطات البلدية والمحلية ببناء المصانع وغير ذلك من المنشآت الصناعية والتجارية ، ثم تؤجرها للمشروعات الخاصة ، بوصف ذلك الإجراء جزءاً من سياسة توفير العمالة ؛ ويقول جاى عن هذه السياسة إن لها جميع مزايا الملكية العامة والمشروع العام دون مساوئهما . ولا شك عندنا كذلك أن هذه الطريقة تساعد على النهوض بالمناطق المتخلفة من البلد لأن قيام الدولة بتوفير المبانى اللازمة يخفف العبء الذى لا بد منه لإنشاء المصانع والمشروعات التى يتطلبها النهوض بهذه الجهات .

وكذلك من وسائل دعم وتنمية الملكية العامة أى ملكية الجماعة أن تقوم الدولة نفسها بإنشاء المشروعات ذات الأهمية أو التى يعجز عنها رأس المال الخاص أو ينصرف عن المغامرة فيها إما لقلة ماتدره من جزاء أو لطول المدة التى لا بد من انقضائها قبل أن تكون هذه المشروعات قادرة على أن تدر الربح المنتظر . وقد تضطر إلى الأخذ بهذا الأسلوب إذا كانت المدخرات قاصرة عن الوفاء بمطالب سياسة التوسع .

ومن نواحى استراتيجية التنوع المشروعات التعاونية . ويقول جاى عن الحركة التعاونية ، مشيراً إلى وضعها وظروفها فى بريطانيا :

« إن قيمتها الاجتماعية لم تلق أبداً الإدراك الكامل حتى من جانب الكثيرين من الإشتراكيين . إنها قوة اجتماعية وسياسية تدافع عن المستهلك فى مجتمع مصالح المنتجين فيه قوية وعلى درجة عالية من التنظيم . إلا أنها صورة من التنظيم تناسب الإنتاج أو التوزيع على حد سواء : وفوق كل شىء ، فهى إذ

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢٨٦ .

تجمع المدخرات الصغيرة ، وتؤدى فائدة صغيرة عن رأس المال ، وتعيد جزءاً مما هو ربح فى العادة — أى العائد عن رأس المال — إلى المستهلك ، فإن الحركة التعاونية تميل بشكل واضح إلى إعادة توزيع الدخل والملكية لصالح الطبقات الأقل ثراء ، وبذلك تميل إلى تنمية العدل الإجتماعى ، وتصحيح القوى المادية للمجتمع فى السوق الحرة»[1]. ثم يقول فى موضع آخر «من النفاق أن نفرض أعباء غير عادلة على الحركة التعاونية ثم نقول إنه لما كانت لم تنتشر بالقدر الواجب فهى لا تستطيع أن تنمو بحيث تصبح شكلا كبيراً من أشكال الملكية العامة فى المستقبل» .

وإذن فالنظام التعاونى بنوعيه الاستهلاكى والإنتاجى ، يستطيع إذا دعم أن يلعب دوراً واضحاً فى تحقيق مبدأ الملكية الاجتماعية ، وفى هذا يتفق جاى أو الإشتراكيون البريطانيون المحدثون ، مع الرأى الذى أبداه هارولد لاسكى والذى أوردناه فى القسم السابق .

ولهذا يتعين على الدولة — فى رأى هؤلاء الإشتراكيين — تقديم مختلف ألوان المعونة إلى الجمعيات التعاونية ، فتوفر لها الأموال اللازمة بأن تقرضها بفائدة مخفضة ، وأن تخفف عنها الأعباء الضريبية إن وجدت ، وأن تعمل على نشر الوعى التعاونى لأن التعاون فلسفة تنم عن ارتقاء حضارى و ازدياد قوة الإدراك بالتضامن من أجل الخير المشترك .

(١) المصدر السابق : ص ٢٨٨ — ٢٨٩

الفصل الحادي والعشرون

مفاهيم أفريقية للاشتراكية

البحث عن مذهب :

من أبرز الظواهر التي يتميز بها عالمنا المعاصر ظهور الاشتراكية في البلاد المتخلفة بآسيا وأفريقيا ، برغم أن الاستراتيجية الماركسية تؤكد أن الثورة البروليتارية التي ستكون بشيراً بقيام الشيوعية ، سوف تحدث أولا في البلاد التي وصلت إلى درجة عالية من التطور في أوربا وأمريكا ، والتي تتوافر فيها المقومات الضرورية والإقتصادية والاجتماعية فضلاً عن طبقة عاملة صناعية متعلمة ومثقفة تبنى الاشتراكية ، ولم يتصور ماركس لحظة أبداً أن شعوب المستعمرات سوف تكون أكثر ثورية من العمال البيض بأوربا .

وإذا كانت هذه الإشتراكيات الجديدة لم تتطور حسب النمط الماركسي ، فإن ذلك يؤكد تفردها وذاتيتها الخاصة بها .

والواقع أنه لا يمكن فهم الإشتراكية الأفريقية بصفة خاصة دون الإلمام بصفة عدم الانحياز التي تتسم بها والتي يمكن اعتبارها جزءاً من بحث أفريقيا الأوسع نطاقاً عن شخصية خاصة بها ، ولكن الأهم من ذلك أنها نتيجة للتكيف العملي لاحتياجات الموقف المحلي في أفريقيا . إن ماركس يوضع موضع التقدير بسبب إنسانية مشاعره — لأنها تتفق مع إحساس الأفريقي بوضع الحرمان الذي يعانيه — وبسبب الحمية الثورية والتنظيم السياسي الذين خلفهما لتلاميذه ، والتي تتلاءم مع مفهوم الأفريقيين للمتطلبات الثورية الخاصة بهم .

أما نظريات ماركس الإقتصادية المتعلقة بملكية الممتلكات ومقتضيات الثورة الاشتراكية فإما أنها تطرح جانباً باعتبارها غير ذات موضوع أو تستخدم جزئياتها وبطريقة عملية . والواقع أنه ليس هناك شعور بالتقديس لأي مذهب معين

أو إذعان لما عليه أى مبدأ ، ومن هنا قيل إن قصر مجال الاختيار على نظامين فقط ، هما الشيوعية والرأسمالية أمر لا لزوم له ويُعترض عليه . وحقيقة الأمر أن الاحتمال ضئيل للغاية فى اتباع أى منهما فى صورته الخالصة . فالاتجاه السائد فى أفريقيا يميل لاتخاذ موقف عملى ينبذ غير المناسب ويحتضن أفضل ما فى كل من النظامين .

ويرجع السبب فى تبنى الاشتراكية إلى ارتباط هذا المفهوم بالمعقولية والتجديد. وبرغم ذلك فإن محاولة تمييز الاشتراكية الأفريقية عن نوعها العام لا يمكن فهمها إلا على أنها مظهر آخر من مظاهر البحث عن مفاهيم أصيلة والشك العام الذى يبديه الأفريقيون تجاه الصيغ التى لا تضع الأوضاع الأفريقية فى الاعتبار . لا يمكن تبنى حلول أجنبية وفرضها على الواقع الأفريقى .

موقف أفريقيا من الماركسية :

فما هو هذا الواقع ؟ إنه يتمثل أولاً وقبل كل شىء فى أن مشكلة أفريقيا هى تصفية الاستعمار الاقتصادى أساساً ، كما أن الموقف الأفريقى من الإشتراكية تغلب عليه صفة التدخل المباشر من جانب الرأسمالية التى تتميز بها المعطيات التاريخية والطبيعية فى أفريقيا بصفة خاصة . ويتميز الواقع الأفريقى ثانياً بعدم وجود طبقات اجتماعية ثابتة . فقد تضمن تحقيق الاشتراكية فى ظل الأوضاع الأوربية تعبئة المعدمين ضد من كانوا يسيطرون على وسائل الإنتاج ، وأوجب هذا خلق صفوة طليعية واللجوء إلى العنف . ولكن الموقف يختلف فى أفريقيا . فطالما لا وجود لصراع طبقى فيها فإن الاشتراكية الأفريقية سوف تتحقق تدريجياً وبطريقة سلمية ، بل ويمكن تحقيقها حتى بدون وجود حزب شيوعى حيث أنه يجرى تنظيم الشعب بأسره لا طبقة معينة .

ويتضمن البحث عن الاشتراكية الأفريقية عند البعض نبذ الماركسية الكلاسيكية . فمن الواضح أن الاشتراكية لم يعد من الممكن أن تكون

اشتراكية ماركس وإنجلز والتي وضع تصميمها في القرن التاسع عشر طبقاً لحقائق وأساليب أوربية ، أما الآن فلابد لها من أن تضع الحقائق الأفريقية في الاعتبار ، ويؤكد هذا بصفة خاصة أن ماركس وإنجلز لم يكونا من المناهضين للاستعمار ، فقد دافع إنجلز عن الرق الكلاسيكي كما أيد ماركس الاستعمار البريطاني للهند .

وقد انتقد الاشتراكيون الأفريقيون الشيوعية على الأسس التالية :

١ — أن العداء الطبقي الذي يكمن في جوهر الشيوعية ليس له مفهوم في المجتمع غير الطبقي السابق للمجتمع الرأسمالي .

٢ — الشيوعية هي اشتراكية الجبر على الطاعة .

٣ — بعض الافتراضات الشيوعية غير واقعية وخيالية .

٤ — الشيوعية لا تقبل الملكية الخاصة بصفة مبدئية .

٥ — لا يمكن إثبات نظرية كمية العمل في تفسير القيمة .

٦ — تتضمن الشيوعية الفكرة القائلة بأن الغاية تبرر الوسيلة .

أما الاشتراكية الأوربية فترتبط بالضرورة مع تاريخ الاقتصاد الأوربي ، فقد بدأت كرد فعل أو ثورة من جانب الطبقات العاملة ونخبة المثقفين منهم ضد مساوىء ومظالم النظام الرأسمالي الذي انبعوه عند يقظة الثورة الصناعية ، كما كانت ثورة ضد الكنيسة وقادتها الذين كانوا يعطفون على الطبقة الغنية المستغلة .

وترتبط الاشتراكية الأوربية في شكلها المتطرف أي الماركسية بدكتاتورية الطبقة الواحدة كما ترتبط أيضاً بتأميم الصناعة الخاصة . وسواء تحققت الثورة بطريقة العنف أو بالوسائل الدستورية فهي دائماً نتيجة فشل أو غيرة أو كره أو نزاع طبقي أو تأثر .

الاشتراكية الافريقية أم الطريق الافريقي الى الاشتراكية :

وإزاء هذا التمرد الأفريقي على الماركسية هب نفر من الكتاب الماركسيين

يحاولون إقامة جسور بين الاشتراكية الأفريقية والماركسية ويقولون إن ليس ثمة صراع حقيقي بينهما طالما الماركسية نفسها تقدم العمل على النظرية كما يتضح من التعريف البسيط المشهور الذى صنعه لينين : « الماركسية ليست عقيدة جامدة ولكنها دليل للعمل » .

ويقول بوتيخين مدير المعهد الأفريقي بموسكو إن تعاليم ماركس لا توحى بأن على كل بلد وكل شعب أن يمر بجميع مراحل التطور : الرق — الإقطاع — الرأسمالية ، وإن شعوباً كثيرة بأوربا لم تمر بتجربة أسلوب الإنتاج القائم على امتلاك العبيد ، ولكنها انتقلت من الشيوعية البدائية إلى الإقطاع كما أن الشعوب التى تقطن أقصى شمال الاتحاد السوفيتى تعيش فى أحوال اشتراكية دون أن تعرف نظم الرق أو الإقطاع أو الرأسمالية .

والواقع أن ماركس وإنجلز كانا يعتقدان أن هناك تعاقباً محدداً للنظم الاجتماعية الاقتصادية ، وأن من المستحيل مثلا أن يأتى المجتمع الإقطاعى فى أعقاب الرأسمالية . ولكنهما لم يكتبا فى أى موضع أن جميع الشعوب يجب حتماً أن تمر فى جميع مراحل التطور التاريخى ، وعلى العكس من ذلك كانا يدركان أن شعوباً وبلاداً معينة يمكن أن تتخطى بعض هذه المراحل . ليس ثمة نظرية مفصلة فى مؤلفات ماركس وإنجلز عن التطور غير الرأسمالى ، أى عن انتقال الشعوب المتأخرة إلى الاشتراكية متخطية المرحلة الرأسمالية ، ذلك أن الظروف اللازمة لهذا لم يكن لها وجود فى حياتهما ، وكان لينين وخلفاؤه المسئولين عن ابتداع مثل هذه النظرية .

والواضح من التاريخ أن استغلال الإنسان بدأ بنشأة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج حين تكونت فى المجتمع طائفة من الناس لا تملك أية وسائل للإنتاج ، وبذلك اضطرت إلى أن تعمل عند من يملكونها .

وتعتقد الماركسية أن الشرط الحاسم لإلغاء استغلال الإنسان للإنسان يقوم بإلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وجعلها ملكية اجتماعية .

لكن ينبغى التأكيد بأن المقصود ليس الملكية الاجتماعية لكل نوع من الملكية الخاصة ، وإنما هو مقصور على ملكية وسائل الإنتاج . وعلى هذا الأساس وحده يكون فى الامكان إقامة نظام اشتراكى فى الانتاج الاجتماعى ، يستبعد كل إمكانية لاستغلال الإنسان على أيدى إنسان آخر .

ويتساءل بوتيخين عن مضمون الاشتراكية الأفريقية ، ويرى أنه لاوجود لنظرية واحدة كاملة لهذا المفهوم ، فلكل فرد من دعاة الاشتراكية الأفريقية أفكاره بشأنها ، ولكنهم جميعاً بينهم رغبة مشتركة هى إلغاء استغلال الإنسان للإنسان . وهذا هو بالضبط المضمون الرئيسى للاشتراكية العلمية وبذلك — وفى هذه النقطة وهى النقطة الرئيسية — لا وجود لتباين الآراء بين دعاة الاشتراكية الماركسية وأنصار الاشتراكية الأفريقية . ولكن الاختلاف يبدأ حول كيف يمكن تحقيق هذا الهدف النبيل العظيم .

العوامل التى تساعد على قيام الاشتراكية :

وإذا كان فى إمكان أفريقيا من الناحية النظرية — أن تنتقل مباشرة إلى الإشتراكية والرغبة فى هذا متوافرة ، فهل الظروف الموضوعية موجودة . إن هذه الظروف تتمثل فيما يأتى :

(ا) وجود النظام الاشتراكى العالمى : الذى يغل أيدى الدول الامبريالية ويحول بينها وبين اتخاذ تدابير متطرفة لمنع مستعمراتها السابقة وأشباهها من السير فى الطريق الاشتراكى والقضاء على استقلالها السياسى .

ومن جهة أخرى تقدم البلاد الاشتراكية كل معونة للبلاد التى حررت نفسها من الاستعمار ، وهذه المعونة ترغم الدول الإمبريالية على أن تكون أشد رفقاً فى معونتها وقروضها لهذه الدول — كما أنها تساعد على تنمية الفروع من

الاقتصاد التي هي أفضل ضمان للاستقلال الاقتصادي الذي هو الشرط الرئيسي لدعم السيادة الوطنية .

(ب) مات **المجتمع الافريقي** : إن المظهر المميز للبنيان الاجتماعي عند الشعوب في بلاد أفريقيا الاستوائية هو عدم وجود تقسيمات طبقية محدودة بشكل واضح ، كما أن تكوّن الطبقات المعادية لا يزال ناقصاً ، فليست هناك طبقة من كبار ملاك الأرض تستغل جمهوراً من الفلاحين يعيشون في حالة تبعية لها ، وإن كانت أثيوبيا وأوغندا والأقاليم الشمالية من نيجيريا والكاميرون تعتبر استثناءات من هذه القاعدة . كذلك لاوجود لبورجوازية وطنية بوصفها طبقة قائمة بذاتها . حقيقة هناك صور من الاستغلال شبه إقطاعية ، وصور إقطاعية من النظام الأبوى ، وهناك عناصر رأسمالية تستغل العامل الأجير ، ولكن لا وجود لطبقة من البورجوازية تواجه الطبقة العاملة .

ويشكل الفلاحون أغلبية السكان ، ويخضع هؤلاء لاستغلال وحشي من جانب الشركات الأجنبية والزارعين الأوربيين الأثرياء وأصحاب المزارع الكبيرة . ولا يختلف حالهم من هذه الناحية في عهد الاستقلال السياسي عما كان عليه في ظل الحكم الاستعماري .

ولا يزال عدد العمال الأحرار في أفريقيا الاستوائية صغيراً جداً بالنسبة إلى عددهم في البلاد الرأسمالية المتقدمة . ففي بريطانيا مثلا في الخمسينات من القرن الحالي كان ٨٩٪ من مجموع السكان عمالا أجراء ، وفي فرنسا ٦٧ ٪ ، وفي بلجيكا ٧١ ٪ . ولكن الرقم في المستعمرات الفرنسية كان أقل من ٨ ٪ . وحوالي ١٦ ٪ في تنجانيقا وساحل الذهب (غانا) .

وتشتغل الأغلبية الساحقة من العمال في مشروعات مملوكة للشركات الأجنبية فالذي يستغل الطبقة العاملة ليس البورجوازية الوطنية ولكنه البورجوازية الأجنبية . وفي النضال من أجل الاستقلال كونت البورجوازية الوطنية والطبقة العاملة جبهة مشتركة . ولما كانت مهام الثورة المضادة للامبريالية لم يتم إنجازها

تماماً بعد هذا لا يزال الأساس قائماً للعمل المشترك فى المستقبل .

ونظراً لضعف رأس المال الوطنى الخاص فإن دوره فى عملية التنمية تافه جداً . فالمشروعات الجديدة تبنى إما عن طريق المال الحكومى وإما بواسطة الشركات الأجنبية ، ومعنى هذا أنه فى المستقبل أو على الأقل فى المستقبل القريب ، سوف لا يكون أصحاب العمل بالنسبة للطبقة العاملة الأفريقية هم المنظمون الأفريقيون وإنما الشركات الأجنبية أو الحكومة ، وهذا يعنى أيضا أن الطبقة العاملة سوف تنمو بأسرع مما تنمو البورجوازية الوطنية .

وهذه الحقيقة ذات أهمية أولية بالنسبة إلى الانتقال إلى الطريق الاشتراكى فى التطور . من المستحيل خلق نظام اشتراكى للإنتاج الاجتماعى بدون الملكية الاجتماعية بصورة أو أخرى — لوسائل الإنتاج ، وهذا يتفق تماماً مع مصالح الطبقة العاملة لأنها الطبقة الوحيدة فى المجتمع المعاصر التى لا صلة لها بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، كما يتفق مع مصلحة جماهير الفلاحين الأفريقيين التى تملك بعض وسائل إنتاج محددة للغاية ، وتتعلق أساساً بقطعة أرض صغيرة ، ولا سبيل لخلاصها من الفقر المدقع سوى الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج عن طريق إنشاء المزارع التعاونية .

تعريف الاشتراكية الأفريقية

يؤكد أكثر الكتاب الأفريقيين أن الاشتراكية الأفريقية الحديثة ليست إلا محاولة لاستعادة وتجديد طريقة الحياة الجماعية التى سبق أن طبقتها الأجناس السوداء قبل قدوم الأوربيين .

وهذا هو التبرير لإطلاق صفة « الأفريقية » على الاشتراكية الأفريقية فهى تعبير عن رغبة الأفريقيين فى أن يجدوا أنفسهم وأن يكونوا أنفسهم وأن يحافظوا على أنفسهم كما أنها بلورة للنبوغ الأفريقى ، وإعلان الاستقلال الأيديولوجى .

فالاشتراكية الأفريقية تمثل الإرادة الحازمة المتحررة للأمم الأفريقية التى

تخلصت بصورة إيجابية من كل أشكال الاستعمار ، لخلق مجتمع من مواطنين أحرار مسئولين اجتماعياً ، وإقامة مجتمع تسوده القيم الأفريقية التقليدية للتضامن الإنسانى ، والوحدة القومية والمساواة الاجتماعية والديموقراطية الاقتصادية .

وقد تعرف الاشتراكية الأفريقية بأنها شكل متطرف للديموقراطية الاقتصادية ، يستهدف إقصاء الفرص التى تنتهز الربح الفاحش الرأسمالى ، ولكن ليس لإقصاء المشروعات الفردية ، ويهدف كذلك لإنعاش النظام الاجتماعى والاقتصادى للتقاليد الإفريقية فى ظل ظروف حديثة وهو النظام الذى كان فيه كل عامل مالكا ولم تكن ملكية أدوات الإنتاج محل احتكار من جانب السلطة السياسية المركزية أو من عدد قليل من الأفراد ، بل كانت موضع فخر كل مواطن .

وبذلك تصبح الاشتراكية الأفريقية فلسفة اجتماعية ثقافية وحضارة وطريقة للحياة قامت على إحياء التراث الأفريقى التقليدى وعلى بحث إقصاء الاستغلال والطبقية الاجتماعية بتزويد كل مواطن بحق متساو وسهل للتملك فى النشاط الاقتصادى والإثراء الثقافى والنضوج الروحى داخل إطار الديموقراطية السياسية .

هذا هو ماتعنيه الاشتراكية الأفريقية فى الوقت الحالى فى بلاد أفريقيا . فهى مرسومة من أجل الاحتفاظ بقيم المجتمع وبالقيم الاجتماعية والروحية التى تجاهلتها وأهملتها الحضارة الأوربية بسبب تأكيدها للفردية .

وهى موضوعة لأن تكون « علمية » ولكن فى غير المفهوم الماركسى الشيوعى القائل بالاشتراكية العلمية وإنما بالمعنى الحقيقى للتخطيط ، باستخدام الحساب والعلم والتكنولوجيا فى الزراعة والصناعة من أجل السير بالبلاد الأفريقية نحو التنمية الاقتصادية الصحية .

— وهى تعمل على منع تركيز ملكية رأس المال فى أيدى الحكومة أو تجمع هذه الملكية فى أيدى أقلية من الشركات أو الأشخاص .

— ولا يزال كثير من الاشتراكيين الأفريقيين يضمون تفاصيل المشروعات

الأولى لنظام اقتصادى عادل يمكنهم من بناء النمو الاقتصادى لبلادهم ، ولكن لا يرغب أحدهم فى قبول النظام الرأسمالى لأنهم يعلمون أن ذلك سوف يؤدى حتماً إلى سوء توزيع الثروة ، كما أن أغلبهم غير راض عن النظام الشيوعى الثورى لأنهم يعلمون أنه يعمل على تركيز ملكية رأس المال والسلطة فى أيدى الدولة .

— الفكرة الأساسية للاشتراكية الأفريقية هى فكرة Communilarism أى فكرة تكوين مجتمع من كل الرجال مع رفقائهم ، ويجب أن يساهموا فى سبيل رفاهية المجتمع وبالتالى يحق لهم المشاركة فى كل المنافع الناتجة عنها .

فالكلمة الرئيسية هنا المشاركة . وحياة المجتمع مشاركة ، وهى تتعارض تماماً مع الظلم والتمييز والاحتكار .

الاشتراكية الافريقية فى رأى دعاتها

يقول ليو بولد سنغور إن اشتراكيتنا ليست اشتراكية أوربا وهى ليست بالشيوعية الإلحادية، وليست تماماً بالاشتراكية الديمقراطية التى نادت بها الدولية الثانية، لقد أطلقنا عليها فى تواضع عبارة « الأسلوب الأفريقى للاشتراكية ».

إن المستر بوتيخين مدير المعهد الأفريقى بموسكو يقدم لنا فى كتابه (أفريقية تتطلع إلى المستقبل) التعريف التالى لسمات المجتمع الاشتراكى الأساسية . فسلطة الدولة مركزة فى العمال، وكل وسائل الإنتاج ملكية جماعية، وليست هناك طبقات مستغلة (بكسر الغين) ولا وجود لشخص يستغله زميله، والاقتصاد مخطط ومرسوم هدفه الأساسى توفير الحد الأقصى من إشباع حاجات الإنسان المادية والروحية .

واضح أننا لا نستطيع أن نحبس تأييدنا عن هذا المجتمع المثالى : هذه الجنة فى الحياة الدنيا . ولكن لا يزال على هذا المجتمع أن يتحقق . وهذا مالم يحدث فى أى صورة أوربية أو أمريكية من صور الحضارة، سواء فى الغرب أو الشرق .

ولهذا السبب نرانا مضطرين إلى البحث عن أسلوبنا الأصلى الخاص بنا، أسلوب أفريقى زنجى، لبلوغ هذه الأهداف، مع توجيه اهتمام خاص إلى عنصرين شددت عليهما الآن وهما الديمقراطية السياسية والاقتصادية والحرية الروحية .

بهذا الأمل الذى نضعه نصب أعيننا، قررنا ألا نستعير من التجارب الاشتراكية من نظرية وعملية — سوى عناصر معينة أى قيم علمية وفنية معينة طعمنا بها تلك السلالة البرية من الزنجية، ذلك أن هذه الأخيرة هى كمركب من قيم متحضرة ذات طابع اشتراكى على ضوء هذا المعنى، وأن المجتمع الأفريقى الزنجى مجتمع لا طبقى وهذا ليس كما يقال، خالياً من التنظيم الهرمى أو تقسيم العمل .

إنه مجتمع قائم على أساس الجماعة يستند فيه الحكم وبالتالى السلطة إلى قيم روحية وديمقراطية ، أى إلى حق البكورة والانتخاب ، وفيه تناقش جميع أنواع القرارات فى معبد بعد التماس المشورة من آلهة السلف ، وفيه يقسم العمل بين النوعين وبين الفئات المهنية ، على أساس من الدين .

وهكذا وضع أسلوبنا الأفريقى للاشتراكية ، فالمشكلة لا تتعلق بالطريقة التى تضع بها حداً لاستغلال الإنسان على يدى إنسان آخر ، ولكنها تتعلق بمنع وقوع هذا الاستغلال ، عن طريق بعث الحياة من جديد فى الديمقراطيــــة السياسية والاقتصادية ، وليست مشكلتنا هى كيف نشبع الحاجات الروحية أى الحضارة ، ولكن كيف نبقى على غيرة الروح السوداء حية .

أما جوليوس نيوريرى فيشدد على الجذور الأفريقية للاشتراكية فيقول إن السبب الذى من أجله لم تنتج مجتمعاتنا فى أفريقية أصحاب ملايين — إذ من المحقق أنه كان لدينا من الثروة ما يكفى لخلق عدد قليل منهم — يرجع إلى أن تنظيم المجتمع الأفريقى التقليدى — أى توزيعه للثروة التى أنتجها — كان على صورة تكاد ألا تفسح مجالا للطفيلية .

كان « الغنى » والفقير آمنين تماماً فى المجتمع الأفريقى ولم يتصور أحد جوعاً سواء من حيث الغذاء أو الكرامة الإنسانية بسبب عدم امتلاكه لثروة شخصية إذ كان فى وسعه الاعتماد على ثروة المجتمع الذى هو عضو فيه . تلك كانت اشتراكية . وكان كل شخص فى المجتمع الأفريقى التقليدى « عاملا » ، إذ لم يكن ثمة سبيل آخر أمام الجماعة لكسب العيش . وحتى شيخ الجماعة الذى بدا كأنه يمتع نفسه دون أداء أى عمل ، كانت ثروته باعتباره رئيس الجماعة التى أنتجتها ، فهو إذن قيم عليها ، فقد كان من أكبر إنجازات مجتمعنا الإحساس بالأمن الذى وفره لأفراده ؛ والأساس الذى قام عليه هذا الإنجاز هو أنهم كانوا يأخذون قضيــة مسلمة أن

يسهم كل فرد باستثناء الأطفال والمرضى — بنصيب عادل فى الجهد الذى يبذل فى سبيل إنتاج الثروة .

ولم يكن ذلك المجتمع ليجهل الرأسمالى أو مالك الأرض المستغل فحسب ، بل ولم يكن لدينا تلك الصورة من الطفيلى الحديث — أى المتكاسل أو الخامل الذى يتقبل كرم المجتمع باعتبار ذلك « حقاً » له دون أن يقدم شيئاً ، ويجدر بنا أن نتذكر المثل السواحلى القائل « أكرم ضيفك يومين ثم أعطه فأساً فى اليوم الثالث » ، ومن حيث الواقع العملى فإن الضيف كان يحتمل أن يطلب الفأس قبل أن يعطيها له مضيفه إذ يعلم ما يتوقع منه ويشعر بالخجل لو ظل عاطلا أكثر من ذلك . فالأفريقى فى الأزمنة القديمة لم يتطلع أبداً إلى امتلاك ثروة شخصية بقصد السيطرة على الغير ، ولكن جاء الرأسماليون الأجانب ، وكانوا أثرياء وأقوياء ، وبطبيعة الحال بدأ الأفريقى يريد أن يكون غنياً أيضاً ويود استخدام الأساليب التى يستخدمها الرأسمالى فى سبيل الحصول على الثروة .

رفض الملكية الفردية :

كذلك كانت الأرض موضع الاعتراف دائماً بأنها ملك للجماعة . ولكن حق الأفريقى فى الأرض كان مقصوراً على استخدامها . وأدخل الأجنبى مفهوماً مختلفاً تماماً إعتبر الأرض سلعة قابلة للتسويق . إن ملاك الأراضى فى مجتمع يعترف بالملكية الفردية فى الأرض يمكن أن يكونوا فى عداد نفس الطبقة التى ينتمى إليها الكسالى أى طبقة الطفيليين .

ولا بد أن تكون هناك جماعات تسهم فى دخل الأمة بأكثر مما تسهم به غيرها وذلك بحكم « القيمة السوقية » لثمار نشاطها ، ولكن قد تكون الجماعات الأخرى تنتج بالفعل سلعاً أو خدمات ذات قيمة حقيقية مساوية أو أكبر برغم مايتصادف من ألا تكون لها مثل هذه القيمة المصطنعة العالية .

والحرب الأهلية « التى يطلقون عليها عبارة الحرب الطبقية » هى فى نظر الصورة الأوربية من الاشتراكية وسيلة لا يمكن أن تفضل الغاية ولكن الاشتراكية القبلية ترفض هذه الفكرة التى تضفى على الرأسمالية مركزاً فلسفياً لا تدعيه ولا تستأهله . ومن الناحية الأخرى لم « تستفد » الاشتراكية الأفريقية من الثورة الزراعية أو الثورة الصناعية ولم تبدأ من وجود « طبقات » متصارعة فى المجتمع . والواقع أنه لا يوجد فى أية لغة أفريقية ما يقابل كلمة (طبقة) ، ولما كانت اللغة تصف أفكار من يتحدثون بها ، فهذا دليل على أن فكرة الطبقة أو الطائفة (caste) لم يكن لها وجود فى المجتمع الأفريقى .

إن الأسرة المتوسطة هى أساس الاشتراكية الأفريقية وهدفها ، وإذن فاشتراكيتنا تصفها « أو جاما » أى نظام الأسرة .

جوهر الاشتراكية :

والواقع أن تعريف نيوريرى للاشتراكية الأفريقية يشدد على العناصر الأساسية التى تشكل جوهر الاشتراكية. فالاشتراكية ليست مجرد نظام اقتصادى بل إنها تنظيم جماعى يملك فيه الناس وسائل الإنتاج بصورة مشتركة ويشاركون حسب حاجاتهم فى ثمار عملهم الجماعى . وعلى خلاف النظام الرأسمالى الذى لا يعنى فيه أحد إلا بنفسه ، يتطلب النظام الاشتراكى أقصى حد من التعاون من جميع أعضاء المجتمع . ومن ثم فالاشتراكية فى أفريقيا لا ينبغى أن يكون حكمنا المطلق عليها تبعاً للتنظيم الذى أقيم لضبط النظام الاقتصادى .

ولقد درج الاشتراكيون خارج أفريقيا على اعتبار بعض القيم كلية الطابع . فمهما اختلفت تقاليدنا وأصولنا التاريخية ومهما اختلفت الأوضاع المحلية التى تنبت منها معتقداتنا الاشتراكية أو نبت منها التنظيم المبتكر لكى يتضمنها فإن مثلنا لا خلاف عليها ؛ فالاشتراكية تعبر عن الإيمان بسيادة قيم معينة مثل المساواة — التعاون — الرفاهية الجماعية — الدولية » تتناقض مع التنافس والفردية المتطرفة.

كذلك عبر الاشتراكيون الأفريقيون عن نفس هذه المثل التعاونية فيقول نيوريرى إن « الاشتراكية اتجاه عقلى لا بد منه لكى نضمن أن الناس يعنون برفاهية بعضهم البعض » . وكذلك يشير توم مبويا (كينيا) إلى « معايير السلوك المؤكدة فى المجتمعات الأفريقية التى أضفت الكرامة على قومنا خلال العصور ووفرت لهم الأمن على الرغم من وضعهم فى الحياة ، وأعنى بذلك الإحسان العام والآراء التى تعتبر الإنسان ليس وسيلة اجتماعية بل غاية وكياناً فى المجتمع » .

الطابع الأفريقى للاشتراكية :

ولكن إذا كانت الصفة المميزة للاشتراكى إيمانه أساساً بالمساواة والتعاون ، فإن الوسائل التى يقع عليها الاختيار لتحقيق هذه المثل العليا تتعدد وتتنوع . ومن جهة أخرى فالإشتراكية الأفريقية تبلورت نظريتها فى القرن العشرين ذى الطابع العلمى والعملى بعيداً عن تأثير الرومانسية التى تولدت من بؤس الرأسمالية وصراعها فى القرن التاسع عشر . ومن هنا كانت التوأم الثالث للقوتين الدافعتين الأخريين فى أفريقيا وهما القومية والتنمية الاقتصادية. إن القومية الأفريقية وحركة الجامعة الأفريقية قد أضافتا إلى الإنسان إضافة فريدة فى بابها وبفضلها لم تعد أفريقيا راغبة فى تقبل أيدلوجيات الآخرين، وربما ساعدان على تركيز اهتمام الاشتراكية الأفريقية عملياً على احتياجيتهم الخاصة .

إن المطالبة بحقوق المحرومين على المالكين هى من صميم الاشتراكية ، وأصدق ما يكون ذلك فى أفريقيا . فالقارة الأفريقية تشعر أنها قاست قروناً من الحرمان والاستغلال من جانب أوربا ، وقد عقدت عزمها أولا وقبل كل شىء على أن تتغلب على آثار هذه الفاقة . ولكن اتساع هذا الشعور بالحرمان والذى يشمل القارة بأسرها — أى الاحساس بأن جميع الأفريقيين من المحرومين — يضفى على الإشتراكية الأفريقية صفات خاصة تميزها عن الإشتراكية الأوربية.

ولم يـكن الاشتراكيون الأوائل فى أفريقيا ينظرون إلى مذهبهم على أن له طابعاً مميزاً بوجه خاص ، إذ كانوا يعتنقون النظرة السنية التى تذهب إلى أن الإشتراكية مذهب يمثل مصالح البروليتاريا ضد بورجوازية تستغلها ، ولـكن سرعان ما أسفر رفض جميع الأشياء الناشئة فى الأصل من الدول الاستعمارية عن نمو الاشتراكية الأفريقية . وبهذا أصبحت الاشتراكية الأفريقية رد فعل ضد أوربا ، وسعياً فى الوقت نفسه وراء مذهب يعمل على التوحيد ، إذ كانت مناهضة الإستعمار قوة لتنظيم الشعوب الأفريقية خلال العصر السابق على الاستقلال فى الخمسينات ، وما أن تحقق الإستقلال حتى نشأت الحاجة إلى إيجاد مذاهب جديدة تواصل توحيد السكان الأفريقيين . ووراء انتشار الأفـكار عن الإشتراكية الأفريقية تـكمن صياغة أيديولوجية تشدد على ذاتية أهل القارة بينما ترفض تأثير العالم الخارجى .

وقد كتب توم مبويا يقول « إننا منهمكون فى عملية انتقال واسعة النطاق نسعى فيها للبحث عن ذاتيات جديدة على المستوى الشخصى والوطنى والدولى ... وفى العالم اليوم يخوض ملايين من الناس نفس التجربة ولا تختلف أهدافهم كثيراً عن أهدافنا ولـكننا نختلف عنهم فى التقاليد والأصل التاريخى كما أن وضعهم وتطلعاتهم بالنسبة للتحدى الذى يواجهونه يختلف عن وضعنا وتطلعاتنا، ولذا فإننا نقوم بدور خاص بنا ، إما أن ننجزه أو نهلك دونه » .

فما هى الذاتيات الجديدة التى يجدّ المحرومون الأفريقيون فى البحث عنها ، وما آثار هذه المثل الأفريقية الجديدة على الاشتراكية ؟

ذاتيات جديدة :

١ — ضرورة التنمية : تعتبر التنمية الاقتصادية شرطاً لازماً لظهور أفريقيا على المسرح الدولى بطريقة تـكفل لها الـكرامة والمساواة ، وليست هذه المسألة مقصورة على المستوى المطلق للثروة المادية وحدها ، ولـكنها تتعلق أيضاً بالقضاء

على الهوة التكنولوجية التي تفصل بين أوربا وأفريقيا ، بل إن الاشتراكية يشار بها في بعض الأحيان بمجرد شمولها هذا الهدف وحده، ومثال ذلك التعريف الذي ساقه الرئيس سنغور في الحلقة التي عقدت بداكار في ديسمبر عام ١٩٦٢ عن الاشتراكية وقال فيه « إن الاشتراكية بالنسبة لنا ليست سوى التنظيم الفعلي للمجتمع البشري ككل طبقاً لأحدث الوسائل وأكفئها وأكثرها اتصالا بالعلم »، وكان من الممكن أن يقال بسهولة عن هذا التعريف إنه لا يختلف عن موقف الفاشية من التنمية لولا أن سنغور أضاف إليه « وأهم من استخدام أكفأ الوسائل والتكنيك ، الشعور الجماعي الذي يمثل العودة إلى الروح الأفريقية ».

وعلى أية حال كان من الواضح في حلقة داكار أن المحور الأساسي للمناقشات يدور حول جانب التنمية في الاشتراكية . ويعبر عن هذا الهدف الأسمى بعديد من الأهداف المحددة : مضاعفة متوسط دخل الفرد في عشرين عاماً، زيادة المعدل السنوي للنمو القومي بنسبة ٤٪ على الأقل ، مضاعفة الدخل القومي في ١٤ أو ١٥ عاماً، زيادة النمو الاقتصادي السنوي إلى ٦٪ من أجل مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات . ولا تعتبر هذه التنمية السريعة ضرورية لضمان الاستقرار الداخلي عن طريق تحقيق مطالب الأفراد والجماعات فحسب ، بل إنها وحدها الكفيلة بتحقيق المساواة بين الدول الأفريقية وبقية العالم . وعلى ضوء هذا تتضح خطورة الموقف الراهن لأن الهوة بين العالم المتقدم والمتخلف تتسع بسرعة ، وسوف تصبح هائلة لو ظلت على معدلها الحالي ، أو بدأت القيمة الحقيقية للمواد الخام من المناطق المتخلفة في التدهور في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار السلع المصنوعة ، ولذا تمثل الدول المتقدمة الجماعات المعيارية التي يقيم الزعماء الأفريقيون تقدمهم طبقاً لما حققته من منجزات .

ومن الأمور المسلم بها أيضاً إمكانية تحقيق تنمية سريعة ، وينبع هذا من إيمان أصيل بقدرة الإنسان على السيطرة الرشيدة على بيئته البشرية والطبيعية . ويأخذ هذا الإتجاه من الناحية العملية شكل التخطيط .

فالبرامج تمكن الإنسان من ممارسة مواهبه فى التحليل والاختيار والتقرير والعمل فى ظل الظروف النفسية والتكنيكية المثلى ، ولذلك فإن الدول النامية اختارت بالإجماع تقريباً ، التخطيط أسلوباً لها بمجرد حصولها على الاستقلال بعد أن أدركت — مثلما أدركت كثير من الدول المتقدمة — أن مجرد تفاعل الآلية الذاتية لا يؤدى إلى أقصى حد من النمو وإلى التنمية بالتالى . والواقع أن الاستخدام العام للتخطيط — بغض النظر عن المحتوى — ماهو إلا استجابة لخصائص الحياة الاقتصادية الحديثة ، فالتخطيط أولا وقبل كل شىء ، إدخال للمعقولية فى الحياة الاقتصادية فضلا عن أنه يؤدى بسرعة أو على المدى الطويل إلى حل أسرارها . ومن جهة أخرى فإن التشديد على استخدام التخطيط ينطوى على تأكيد دور الحكومة الرئيسى فى تزعم الاتجاه نحو التنمية ، ومع ذلك فجميع الخطط الأفريقية تتيح مجالا لإسهام القطاع الخاص سواء من مصادر محلية أو أجنبية والنتيجة هى مايسمى « المشاركة » وتتميز هذه الخطط — سواء فى التصميم أو التنفيذ — بالتنوع والانتقاء .

واستطراداً من هذا التفكير فإن إغفال التخطيط وهو ما تتميز به الرأسمالية إنكار للمعقولية واستسلام لأسرار السوق الخفية التى لا سبيل إلى التحكم فيها . ففى أى إقتصاد يرتكز على فلسفة حرية العمل لا يمكن تحديد الأهداف المرجوة ويظل المستقبل مجهولا ، وعلى النقيض من هذا فالمعقولية والتخطيط يعادلان الاشتراكية .

والواقع أن الحماس الذى تفيض به تصريحات الأفريقيين عن فاعلية التخطيط يوحى بأن الاشتراكية تعنى أكثر من مجرد أسلوب علمى بالنسبة لأولئك الذين يواجهون أعباء الحكم الضخمة فى أفريقيا ، وإنما هى علم روحانى حديث يعد رواده بالكشف عن أسرار التنمية الاقتصادية .

التجارب السابقة مع الرأسمالية :

أما لماذا يقع الاختيار على الاشتراكية دون الرأسمالية كأفضل وسيلة للتنمية

فهذا راجع إلى عوامل تاريخية أو عملية أو عاطفية . فتجربة أفريقيا مع الرأسمالية لم تكن تجربة سعيدة حيث ارتبطت الرأسمالية بالقوى الاستعمارية واستغلالها للصناعات الإستخراجية والسلع الأولية مع استبعاد أية صناعة أو زراعة أخرى . وكان جانب كبير من رأس المال مملوكا للأجانب ، كما كان قدر كبير من أرباح المشروعات الخاصة الأجنبية وترتب على ذلك — باستثناء حالات قليلة — أنه لم تنشأ طبقة كبيرة ترتبط مصالحها بالرأسمالية ، وقر فى أذهان الأفريقيين أن للرأسمالية هدفاً واحداً هو شراء المنتجات الأفريقية بأسعار منخفضة وبيع المنتجات الأوربية بأسعار استغلالية . وأخيراً فالواضح أن الاستعمار الذى يعادل الرأسمالية قد تجاهل أو قضى على الثقافة الأفريقية ولم يدع للأفريقيين أنفسهم سوى أسوأ مظاهرها ، وهى الاغتراب الإجتماعى والدمار الاقتصادى والاستغلال الوطنى .

كذلك تركت الرأسمالية أفريقيا دون أن تتكون فيها طبقة تمتلك رأس المال وتجازف بإقامة المشروعات وكان من الممكن أن يتوفر منها الحافز السياسى والاقتصادى لتكوين رأس المال عن طريق المشروعات الخاصة ، وكان من جراء ذلك أن عملية تجميع رأس المال أصبحت تقع على عاتق الدولة لأن الحكومة وحدها هى التى تملك الوسائل والسلطة للمبادأة فى استثمارات واسعة النطاق وتكوين رأس المال فى الداخل واجتذاب الموارد الأجنبية الضخمة . وفضلا عن ذلك يترتب على ندرة الموارد المالية استثمار هذه الموارد بطريقة مرسومة وفقا لأولويات أعدت بعناية على غرار ما حدث فى أوربا أثناء الحرب . ولهذا السبب يريد الاشتراكيون الأفريقيون تلافى التغيير العشوائى والتجريبى . فالاشتراكية فى أساسها منطقية وليست اعتباطية ، ومرسومة وموجهة وليست متحكمة . ولهذه الأسباب تثير فى النفوس أكبر الآمال فى تحقيق تحول اقتصادى سريع .

وفضلا عن ذلك يعتبر التخطيط وإشراف الدولة السبيل الوحيد لتجنب الفقد الاقتصادى والتبديد البشرى اللذين تحدثهما تنمية الموارد عن طريق الرأسمالية التى لا تحدها قيود . وها هو ذا كوامى نكروما يضع الاشتراكية

والرأسمالية على طرف نقيض فيقول ... « .. لقد ورثت غانا اقتصاداً استعمارياً . ولن يهدأ لنا بال حتى نزيل هذا الكيان التعس ونقيم مكانه صرحاً من الإستقرار الاقتصادى وبذلك نخلق لأنفسنا جنة حقيقية من الوفرة والكفاية ، ويجب أن نمضى قدماً فى استعداداتنا لنمو اقتصادى مرسوم من أجل القضاء على الفقر والجهل والمرض والأمية التى خلفها الاستعمار الغادر وخلفتها الإمبريالية البالية » .

ومن الناحية العاطفية أيضاً يبدو الحل الاشتراكى أصلح الحلول لأنه يتمشى مع الأفكار الأفريقية الشائعة عن الخير الذى كان سائداً فى عهد ماقبل الاستعمار، « فالاشتراكية الأفريقية حقيقة واقعة تعرضت ردحاً من الزمن لصدمة الاستعمار ، ويجدر بنا الآن أن نعيد النظر إليها فى سياقها الجديد ، ولما كنا نفزع من صورة الفردية الغربية فإننا نؤثر تصحيح الإساءات التى تعرضت لها اشتراكيتنا التقليدية والإبقاء على ما تتسم به حضارتنا من مظاهر الروح الجماعية » .

وإذا انتقلنا إلى مجال التطبيق نجد أن أكثر الوسائل شيوعاً فى وضع هذه النظرية الاشتراكية التقليدية موضع التنفيذ هى ممارسة الاستثمار البشرى أو تنمية الجماعة عن طريق العمل الاختيارى ، والتى هى فى الواقع محاولة لتوجيه الولاء العشائرى المحلى وأساليب العمل فى برنامج مرسوم للتنمية الاقتصادية .

ولقد حققت برامج الاستثمار البشرى نتائج هامة .

أصول أفريقيا للاشتراكية :

ويتكون جانب من البحث عن هذه الذاتية من اكتشاف جذور ظاهرة للاشتراكية الأفريقية فى المجتمع المحلى ، ومن بين مختلف عناصر الاشتراكية التقليدية ملكية الجماعة للأرض (أو عدم ملكية الأفراد للأرض على أساس خاص) وطابع المساواة الذى يتسم به المجتمع (أو ضآلة تقسيمه إلى طبقات) والشبكة الواسعة النطاق من الإلتزامات الاجتماعية التى أدت إلى قدر كبير من التعاون .

والمعتقد أن وجود هذه العناصر التقليدية لا يمثل طائفة من الأصول يستند إليها الإشتراكيون الأفريقيون فحسب ، وإنما سوف يسهل خلق أنظمة إقتصادية حديثة على أساس إشتراكي ، وبهذا يسرى الاعتقاد بأن الرأسمالية ليست شكلا إقتصادياً مناسباً لأنها غير طبيعية بالنسبة لأفريقيا .

لا صراع طبقي بالنسبة لأفريقيا :

ينشأ الصراع الطبقى من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . والاستغلال عن طريق استخدام وسائل الإنتاج لم يكن موجوداً دائماً على مر التاريخ . وقد أوضح ماركس أن الأساس الذى قامت عليه جميع النظم الاجتماعية البدائيـة كالأغريق والرومان فى فجر التاريخ كان الملكية المشتركة بالنسبة إلى ما كان فى ذلك الوقت وسيلة العيش الوحيدة على الأرض . ويمكن ملاحظة الأمر نفسه فى جميع المجتمعات الأفريقية قبل التوغل الأوربى وإدخال قانون الملكية العقارية .

ونظراً لأن كل وحدة اجتماعية بين الأفريقيين كانت لها حقوق متساوية فى الأرض أو بعبارة أصح نظراً لعدم وجود حق فردى فى الأرض ، لهذا لم تكن هناك إمتيازات طبقية متميزة ، وبذلك لم تنقسم أمثال هذه المجتمعات البدائيـة إلى طبقات إقتصادية كما نعرفها اليوم . لم يكن هناك أصحاب أعمال أو عمال أجراء ، إذ كانت الملكية المشتركة تهيىء لكل فرد فرصة كسب معاشه دون أن يبيع ما يملك من قوة عمل ، ولهذا السبب كانت العلاقات الاجتماعية علاقات مسـاواة اجتماعية . إن النظام الاجتماعى الأفريقى بأكمله والناشىء من الملكية الجماعية للقبيلة ، أو الملكية المشتركة فى وسيلة العيش ، والقائمة على الملكية ، نقول إن هذا النظام اتخذ صورة (شيوعية بدائية) ولا تظهر الفوارق الاجتماعية إلا حين يفقد شعب سيطرته الجماعية على الأرض ويأخذ المجتمع فى الانقسام بالتدريج إلى طبقات تقوم على الملكية الخاصة .

وتتضافر ثلاث حركات عاطفية لنبذ النظرية الماركسية الكلاسيكية فى الصراع الطبقى : وهى القومية الأفريقية التى تمثل الثورة ضد الإستعمار ، والجامعة الأفريقية

التى تجسد الرغبة فى تضامن القارة والمســـاواة الأفريقية ، والإشتراكية الأفريقية التى تناصر قضية المعدمين فى أفريقيا . وبغض النظر عن الحقيقة الظاهرة وهى أنه لا يمكن تحديد الطبقات الاقتصادية فى أفريقيا تحـديداً واضحاً بمعناها الماركسى، فقد اجتاحت القارة سواء قبل أو منذ الاستقلال ، رغبة جارفة فى الوحدة ـ وحدة أفريقيا وتضامن جميع « المحرومين » فى القارة . وليس هذا من الغريب فى شىء لأن عدد المالكين الأفريقيين أى « المستغلين الكامنين » ضئيل جداً لا يستحق كبير اهتمام . وإذا كان بعض الزعماء الأفريقيين يتحدثون عن وجود طبقات أو عن حتمية نشأتها ، فإن أمثال هؤلاء الزعماء لا يمثلون القارة فى الوقت الحاضر ، لأن معظم الزعماء الأفريقيين يؤمنون إيماناً راسخاً بأنه يمكن الحيلولة دون نشأة طبقات فى أفريقيا بشرط أن تتبع التنمية منهجاً اشتراكياً، وإن كان بعض الكتاب الأفريقيين يذهبون إلى أن عملية التنمية لابد وأن تخلق طبقات اقتصادية واضحة المعالم ولابد أن ينشأ صراع إلى حد ما بين هذه الطبقات، قد يظهر على الأقل فى شكل مطالبة كل منها بأن يحظى بالإهتمام الأكبر من جانب الدولة . والرد الأفريقى على هذا الإعتراض أن العقليـــة الاشتراكية أوشعور الوحدة الذى يعبر عنه تجمع فئات المجتمع المختلفة فى حزب واحد كفيل بالقضاء على مثل هذه الصراعات وإن كان هذا الرد ليس مقنعاً تماماً لأن المشكلات التى نشأت من قبل فيما يتعلق بنقابات العمال فى دول كثيرة ليست سوى انعكاس لصراع طائفى إن لم يكن صراعاً طبقياً .

والواقع أن الزعماء الأفريقيين لا يتجاهلون الصراع الطبقى ولكنهم يميلون إلى اعتباره صراعاً على المستوى الدولى لا القومى ، وفى ذلك يقول الرئيس نيوريرى: « لا يزال العالم منقسماً بين المالكين وغير المالكين ، وليس هذا تقسيماً بين رأسماليين واشتراكيين ، أو بين رأسماليين وشيوعيين ، وإنما هو تقسيم بين دول العالم الفقيرة ودول العالم الغنية ... والدول الغنية فى عالم اليوم يمكن أن توجد فى كل من جانبى التقسيم بين الدول الرأسمالية والاشتراكية » . وكثيراً ما يردد الرئيس الغينى سيكوتورى آراء مماثلة .

ملامح الاشتراكية الأفريقية

غير أن مظاهر الاشتراكية الأفريقية التي يدور الحديث عنها لا يمكن اعتبارها أكثر من اتجاهات لأنه لم يظهر في أفريقيا حتى الآن سوى قليل من النظم تعكس تنظيماً اشتراكياً للمجتمع بل إن معظم المجتمعات الإفريقية ماتزال فيها النظم الاجتماعية الموروثة عن الماضي الإستعماري وإن بدأت تحدث بها تغييرات عديدة كما أخذت تنتشر فيها آراء كثيرة عن المستقبل . وإذا كانت هذه التغييرات تدل على أن عدداً من الدول الأفريقية تتطور في اتجاه اشتراكي ، فإنها ماتزال تجريبية إلى حد ما ولم تتضح بعد وضوحاً كاملا .

وسنحاول فيما يلي التعرف على هذه الإتجـاهات الجديدة التي تعتبر سمات للاشتراكية الأفريقية .

١ — **الالتزام الاجتماعي بالعمل** : أساس الفـكرة أن على الرجال التزاماً بأن يعملوا من أجل زيادة الـكيان المادي للمجتمع ، فالطفيليـــة والبطالة مثلا يعتبران من الخطايا الإجتماعية .

وكثيراً ما توجه الحملات على الطفيلية ضد بعض عناصر المجتمع الأفريقي التي يمكنها زيادة الإنتاج ولـكنها تحجم عن ذلك فإن فـكرة العمل التي درج معظم الأفريقيين على اعتناقها تناسب تجميع رأس المال ، ولذا فإن الزعماء الذين يعنون ببدء عملية التنمية الاقتصادية ، أو رفع مستوى معيشة شعوبهم ، يهاجمون باستمرار التقاعس عن العمل وكثيراً ما يشترك الزعماء في تنزانيا مثلا في القيام بأعمال يدوية في مشروعات التنمية لكي يثبتوا أنه لا يعيب المرء أن تتسخ يداه .

وعندالتنديد بالطفيليين يكثر ترديد الفـكرة القائلة بإن الالتزام بالعمل مسألة تقليدية؛ فجوليوس نيوريري يقول « كان كل فرد عاملا في المجتمع الأفريقي التقليدي »

ليس الالتزام بالعمل فكرة اشتراكية خالصة بطبيعة الحال ، ولكن يمكن أن نطلق عليها صفة الاشتراكية الكلاسيكية التى تؤمن بأن استغلال الإنسان للانسان أمر لاسبيل للدفاع عنه ، وأن جميع الناس بالتالى عليهم التزام العمل. ومن جهة أخرى يعتبر الالتزام بالعمل منهاجاً هاماً فى المجتمعات الشيوعية حيث تعتبر التزاماً أخلاقياً وقانونيا . وفضلا عن ذلك فقد ابتدعت المجتمعات الاشتراكية والشبيهة بالاشتراكية أنظمة للضرائب تهدف للحيلولة دون استمرار الثروة من جيل إلى جيل ، وبذلك تفرض التزاماً بالعمل ، وعلى هذا يمكن اعتبار الالتزام الاجتماعى بالعمل أحد الملامح البارزة للاشتراكية الأفريقية .

تحويل النقابات إلى منظمات إنتاجية .

قامت معظم نقابات العمال فى القارة الأفريقية بدور هام فى الكفاح من أجل الاستقلال . وعلى الرغم من نشأة هذه النقابات على غرار الأنماط الغربية ، فإن نشاطها الاستهلاكى « والمقصود بذلك هو اهتمامها أساساً — مثل النقابات فى الغرب ـ ، بزيادة مقدرة أعضائها على الاستهلاك عن طريق رفع مستوى معيشتهم » كان يتلاءم مع الحركة السياسية المناهضة للاستعمار لأن معظم أصحاب الأعمال كانوا يعتبرون من المستغلين الأجانب المرتبطين بالسلطة الاستعمارية .

ومع تحقيق الاستقلال حدث تحول ملحوظ فى اتجاه النقابات التى أصبحت أدوات إنتاجية ـ طواعية واختياراً أو بغير اختيار ـ كما يجرى الآن تحويلها تدريجياً إلى أدوات لزيادة إنتاج العمل وإنتاجيتهم .

وفى هذا السبيل يقول نيوريرى . . « من أغراض نقابات العمال أن تضمن للعمال نصيباً عادلا من أرباح عملهم ، ولكن النصيب (العادل) يجب أن يكون عادلا بالنسبة للمجتمع كله ، فإذا كان أكبر مما تستطيع البلاد توفيره دون المساس بأقسام أخرى من المجتمع ، فليس بالنصيب العادل . إن زعماء النقابات وأعضاءها ـ طالما أنهم اشتراكيون حقيقيون ـ ليسوا بحاجة إلى أن ترغمهم

الحكومة على حصر مطالبهم فى نطاق الحدود التى تفرضها احتياجات المجتمع ككل » .

ولقد كان من المفهوم أن تتجه النقابات إلى النشاط الاستهلاكى قبل الاستقلال فى مجتمع طبقى يخضع للاستعمار ، وإذا كانت هذه الطبقات ماتزال موجودة فى أفريقيا فإنهامن مخلفات الماضى ، ولذلك يجب أن يتغير نشاط النقابات بحيث تعكس تطور المجتمع الأفريقى الظاهر ، فى طريق اللاطبقية .

ويسير التحول نحو الإنتاجية فى أفريقيا على غرار ماحدث فى الاتحاد السوفيتى بعد الثورة الروسية ، فى مؤتمر الحزب الشيوعى لعام ١٩٢١ جرت مناقشات تهدف لإثبات أن النقابات ليست ضرورية للدفاع عن مصالح العمال فى أماكن عملها فى مجتمع اشتراكى وقيل إن الوكالات التى تشرف على العمال « السوفييتات » توجه الدولة ووسائل الإنتاج .

ومن ثم فلاحاجة لوجود منظمات مستقلة لحماية العمال . وبدلامن ذلك برزت وظيفة جديدة للنقابات فى مجتمع اشتراكى ، فقد أصبح من واجبها أن تساعد على زيادة الثروة المادية للمجتمع .. ونضرب مثلا لذلك من غانا حيث قال جون تتيجاه سكرتير عام مؤتمر نقابات العمال « إن كفاح العمال لا يتخذ شكلا واحداً دائماً وفى كل مكان ، فقد أتى حين من الدهر كان العمال فى نزاعهم مع أصحاب الأعمال يحطمون الآلات ويشعلون النار فى المصانع . ولكننا فى غانا اليوم لا توجد لدينا المصانع التى نحطمها . ومن واجبنا أن نسهم فى إيجادها وأن نتيح العمل لجماهير الشعب» . كما يمكن أن نلمس هذا التحول فى وظائف النقابات فى التغيير الذى طرأ على نشاطها ، فقد أصبحت تهدف للحد من الإضرابات وتولى اهتمامها للنشاط الإنتاجى . وعندما فرض نكروما الإدخار الإجبارى فى عام ١٩٦٠ وأضرب عمال السكك الحديدية احتجاجاً لم يهب مؤتمر اتحاد النقابات لمعارضة الإدخار الإجبارى أو للدفاع عن زعماء الأحزاب الذين وضعوا فى السجن .

٣ ـ مجتمع لاطبقى أو تتضاءل فيه الطبقية :

ينفر كثير من الزعماء الأفريقيين من الطبقات الإجتماعية التى يعتبرونها مستوردة من أوربا وفى اعتقادهم أن المجتمع فى العهد التقليدى السابق على الاتصال بأوربا كان غير طبقى . ويظهر النفور من الصراع الطبقى أيضاً فى دوائر نقابات العمال ، فعندما أنشىء الاتحاد العام للعمال الأفريقيين فى عام ١٩٥٦ أصدر قراراً بتبنى فكرة المادية الجدلية ولكنه رفض الصراع الطبقى بسبب تماثل الأحوال المعيشية للفئات الاجتماعية الأفريقية وعدم انقسامها إلى طبقات متصارعة .

ليس معنى هذا أن الأفريقيين لايرون الطبقات فى مجتمعهم ، فالواقع أنهم يشعرون بوجودها فى بعض الأوقات ـ ولكنهم يعتبرونها شذوذاً لايقاس عليه ، نشأ نتيجة الغزو والقهر ، ويرون المجتمع الأفريقى الوطنى الأصيل متجانساً اقتصادياً وغير طبقى .

ويعتبر هذا الرأى أساس الفكرة عن المجتمع الأفريقى الناهض والتى تؤمن أساساً بضرورة عدم وجود طبقات فى المجتمع الأفريقى . أما إذا كان لابد من وجودها فيجب أن يكون عددها صغيراً ، وأن تكون الفوارق بينها أقل مايمكن؛ وها هو ذا نيوريرى يقول « إن الاشتراكى الحقيقى يجب ألا يستغل إخوانه . فإذا كان فى نية أفراد إحدى الجماعات فى مجتمعنا الإحتجاج بأنه يجب أن يحصلوا على نصيب أكبر من أرباح صناعتهم يزيد عن حاجاتهم الفعلية لأنه تصادف أنهم يسهمون فى الدخل القومى بنصيب أكبر مما يسهم به غيرهم من الجماعات الأخرى وإذا أصروا على هذا الطلب على الرغم من أنه سوف يعنى تقليل ماتسهم به جماعتهم فى الدخل العام مما يقلل من معدل الإستفادة للجماعة كلها ، فى هذه الحالة فإن تلك الجماعة تستغل (أو تحاول أن تستغل) إخوانها من البشر وتكشف بذلك عن عقلية رأسمالية » .

إن فكرة إنعدام الطبقات فى المجتمع أو تضاؤلها تثير قدراً كبيراً من التوتر

فى الدول الأفريقية الحديثة ، ويرجع أصل المشكلة بطبيعة الحال إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية للجماعات المختلفة وهو أيضاً سبب المهاترات التى تصدر من الزعماء السياسين والنقابيين ضد بعضهم البعض .

والواضح أن مشكلة الفوارق فى الدخل لها أهميتها لأسباب سياسية أولها أنه إذا حصل العمال على مزايا وأجور مرتفعة بإطراد فسوف تترتب آثار خطيرة على تكوين رأس المال وعلى مستوى معيشة باقى السكان ولذا فان الزعماء السياسيين لم يجانبوا الصواب فى محاولتهم التحكم فى الأجور . والسبب الثانى أن الفوارق المتزايدة بين مستوى معيشة سكان الحضر والريف تزيد من سرعة الهجرة إلى المدن التى كانت تنوء من قبل بمشكلات البطالة ، ولا ريب أن وجود أعداد كبيرة من المتعطلين فى متناول تأثير الزعماء الديماجوجيين يسبب أزمة للمسئولين عن الأمن والنظام ، ومن هنا ندرك السبب الذى يجعل بعض الزعماء من أمثال سنغور ونيوريرى يقلقون بسبب التباين فى مستويات المعيشة ، ولكن يجب أن يلاحظ أن الأدلة التى تساق هجوماً على استمرار هذا التباين يعبر عنها بلغة المساواة الإقتصادية والإشتراكية .

٤ — *مجتمعات ترتكز على تنظيم واحد : (الدولة ذات الحزب الواحد)*

إن نشاط عدد كبير من الزعماء الأفريقيين والآراء السائدة بينهم تشير إلى اتجاه نحو إقامة مجتمع يرتكز على تنظيم مفرد ، فنيوريرى يرى أن النقابات والحزب بمثابة الساقين لجسد واحد (الحركة المناهضة للاستعمار) ولا يمكن الفصل بينهما أصلا .

وأساس القضية أن الشعب يساوى الحزب الذى يساوى النقابات ومنظمات الفلاحين والتعاونيات والأمة . والحزب الواحد هو التنظيم الذى يبرز باعتباره وحده نقطة الإرتكاز فى هذا المركب .

ويتسم تغلغل النظام الإرتكازى فى الإطار التنظيمى القائم بالعداء للنظم المستقلة

بذاتها . ومن أمثلة ذلك عداء الزعماء السياسيين الجدد للقبائل والقبلية . فعلى الرغم من أن الزعماء السياسيين يؤكدون تمسكهم بالتقاليد فى بعض المجالات فإنهم يكنون عداء شديداً للقبائل . ولاشك أن القبلية شكل قديم عفا عليه الزمن من التلاحم الاجتماعى ، ولكنها ما تزال رابطة تجذب أعداداً كبيرة من الأفريقيين الذين لم يعتادوا المجتمع الجمعى . ونظراً لأن الارتباط بالنظم التقليدية يعوق ارتباط الأفراد بالدولة القومية الجديدة (عن طريق الحزب) فإن الزعماء السياسيين الجدد يكنون عداء يكاد يكون ثابتاً للقبيلة ويترتب على ذلك إزدياد اعتماد الأفراد على التنظيم الارتكازى الرئيسى المقرر وتقويض تماسك النظم المنافسة .

إن تكوين مجتمع يرتكز على نظام واحد ينشأ من مقتضيات الحاضر كما أن له صوراً تاريخية أيضاً . ففى المحل الأول نجد أن الأفريقيين المنحدرين من مجتمعات تقليدية ألفوا إلى حد كبير فكرة أن المجتمع يجب أن يرتكز على مركب واحد . ورغم أنه كان نظام القرابة فى الماضى ويتحول إلى الحزب السياسى فى الحاضر فإنهما اتجاهان متوازيان ولعله يجرى الآن قدر كبير من التحول من نظام القرابة إلى الحزب السياسى . وثانياً اتسمت فترة الاستعمار بميل إلى الحكم المركزى برز كعنصر هام ساد حياة الأفريقيين . وعلى الرغم من أن الحكومات المركزية لم تكن موجودة فى كل مكان ولم تكن لها صلة مباشرة كبيرة بحياة جميع السكان فإنها كانت مصدراً كبيراً من مصادر السلطة المفردة .

وعلى أى حال فإن الاتجاه نحو مجتمع مرتكز على تنظيم واحد له مبرراته فى الحاضر أساساً ويرتبط هذا الاتجاه أصلا بالموقف الاقتصادى والسياسى العسير الذى تجد التنمية السياسية نفسها فيه . فعندما يلقون أمامهم قوماً ريفيين غير منتجين نسبياً وقوماً حضريين ذوى سطوة كبيرة يطالبون بمزايا اجتماعية باهظة ، تسيطر عليهم رغبة جامحة فى تحضير شعوبهم وتوفير مستوى معيشة لهم يناسب القرن العشرين . من السهل اللجوء إلى أدوات الحزب السياسى الجماهيرى لتوجيه المجتمع نحو تكوين رأس المال ، ويمكن تقويض النظم المعارضة المنافسة

عن طريق التعاون والقهر وتعبئة الجماهير التى تستمر على ولائها للأحزاب التى حققت الاستقلال ، ويفسر الموقف الأفريقى الحالى من الديمقراطية والنظام ، ويعزى سببه إلى مخلفات الحكم الاستعمارى الاستبدادى ، وضرورة القضاء على النزعة القبلية وإقامة وحدة وطنية ، وإلى أمية الناخبين ، وافتقارهم إلى الخبرة ، وأهمية التخطيط الإقتصادى المركزى ، ولكل واحد من هذه التفسيرات وجاهته ، ولكن الأهم هو الموقف الثورى من السياسة الذى تمخضت عنه القومية الأفريقية وحالة التخلف الإقتصادى الراهنة . ومع ذلك فعندما يتحدث الاشتراكيون الأفريقيون عن الثورة فهم لا يعنون (ثورة) بالمعنى الماركسى ، وإنما يقصدون ثورة تكنولوجية تدفع بالقارة إلى القرن العشرين ، ولكنهم نادراً مايضمرون الفكرة القائلة بأن إدخال الاشتراكية فى أفريقيا يحتاج إلى ثورة بالطريقة التى يعتبرها الماركسيون ضرورية فى أوربا ، بل إنهم يرون أنه يمكن تحقيق الاشتراكية بعملية تطورية فى أفريقيا ، وبدلا من ذلك يربط معظم الزعماء الأفريقيين بين الأساليب الثورية وهدف التنمية وبالتالى المساواة الدولية الكاملة والاستقلال الإقتصادى ، ولكن هذه الأساليب الثورية يسهل مقارنتها ، ومن ثم الخلط بينها فى الغالب ، بالأساليب التى يستخدمها الماركسيون الثوريون ، وهى التى تتضمن أولا وقبل أى شىء آخر ، استخدام الحزب الحاكم لا فى تعبئة الشعب وتوعيته فحسب ، بل ومن أجل تحقيق النظام والوحدة وإقامة تماثل بين طبقات الدولة والحزب .

والمفهوم العام للحزب هو أنه يضم الشعب بأسره ، والمقصود من قيام الحزب بهذا الدور أن يظل الزعماء على اتصال بالرأى العام ، والحيلولة دون ظهور أى معارضة بالقول أو بالعمل ، وتثقيف الشعب وإحاطته علما بآراء الزعماء .

وقد عبر الرئيس تورى تعبيراً صادقاً عن هذا الاتجاه بقوله : «الحزب ينظم فكر شعب غينيا فى أكمل مستوياته ، وفى أكمل صورة له ، وفكر الحزب يشير إلى الاتجاه الذى تسير فيه أعمالنا ، كما يحدد المبادىء التى يجب أن توجه سلوكنا ومواقفنا الجماعية والفردية . »

وهناك آراء أخرى بطبيعة الحال تنتشر بين الاشتراكيين الأفريقيين حول دور الحزب والنظريات الخاصة (بالديمقراطية المركزية) وكان زعماء نيجيريا، قبل سلسلة الانقلابات الخطيرة، يعلنون إيمانهم بنظام تعدد الأحزاب باعتباره الشكل الوحيد للديمقراطية الصحيحة مهما كانت صعوبة تنفيذه. ولكن هذه التجربة تعرضت للانهيار عندما أطيح بالحكومة القائمة وتولى العسكريون الحكم لتطهير البلاد من الفساد الحزبي وشرور القبلية فضلا عن الانتهازية أو الخلافات الإقليمية. كما أخذت المعارضة لفكرة (ديمقراطية الحزب الواحد) تنتشر بين المثقفين وغيرهم ممن يشعرون أن حريتهم فى القول والعمل تهددها (الديمقراطية المركزية) تهديداً فعلياً أو محتملا. وعلى أية حال فليست هناك بوادر كثيرة على أن هذه الآراء ستسود فى المستقبل القريب. فالاتجاه الثورى الحالى نحو الحزب الواحد لا يحظى بقبول واسع النطاق على المستوى الشعبي فحسب، ولكن قد يثبت أنه من الناحية العملية أيضاً النظام الوحيد الكفيل بتحقيق متطلبات الموقف الراهن، فما كان بوسع أوربا الرأسمالية أو الشرق الشيوعى تكوين المال اللازم لتحقيق نمو اقتصادى يغذى نفسه بنفسه لولا أنها فى نفس الوقت أخضعت الجماهير للنظام عن طريق تنظيم سياسى شديد القيود، وليس من السهل أن نتصور سبباً لاستثناء أفريقيا من هذه.

ومن ناحية أخرى فإن نظاماً شمولياً بطريقة أو بأخرى ليس من الضرورى أن يكون دكتاتورياً، فالدولة ذات الحزب الواحد فى أفريقيا تختلف اختلافاً كبيراً فى مدى الصلة الحقيقية القائمة بينها وبين الشعب، أو فيما إذا كانت تحكم متجاهلة كل معارضة بما يتفق مع مصلحة قلة حاكمة (أوليجاركية).

وإذا كانت الإشتراكية الأفريقية تهدف إلى استخدام الجهاز الحكومى من أجل الإبقاء على سلطة حزب واحد، فإن نبذ مثل هذه الأنظمة الحكومية باعتبارها غير اشتراكية أساساً بل وفاشية، اتجاه سطحى خداع يعوزه الإدراك لأنه لا يضع فى الاعتبار الظروف التى نشأت فيها الاشتراكية الأفريقية، والرغبة الشعبية الساحقة فى تحقيق نمو إقتصادى سريع، والافتقار إلى أى دليل عملى على

إمكان تحقيق هذا التقدم دون تقييد قدرة الناس على الاعتراض على التضحيات التى سوف يطالب منهم بذلها .

٥ — تجريد اقتصادى بلا اغتراب :

والأفريقيون يشاركون ماركس مشاركة حقيقية قلقه العميق من الاغتراب الذى تنبأ بحدوثه نتيجة للتنمية الرأسمالية .

ولقد كان الاستعمار المصدر الأكبر للاغتراب فى الماضى ، أما الآن فهناك أخطار داخلية تلوح فى الأفق وكان بعض المتحدثين فى حلقة داكار واقعيين بدرجة جعلتهم يعترفون بأن التنمية الحقة يمكن أن تؤدى إلى نمو التفاوت ومن ذلك قول أحدهم « تجتاح الكيان الاجتماعى حالة من الغليان نتيجة لازدياد عدد البروليتاريا بسبب الهجرة من المناطق الريفية وتدهور طبقة الصناع وزيادة إحساس الجماهير ببؤسها وشقائها واتساع الهوة القائمة بينها وبين الجماعات المميزة . بيد أن الخطر الأكبر يكمن فى نخبة السياسيين أنفسهم ، ومن ثم تصبح الاشتراكية بالنسبة للزعماء الأفريقيين قانوناً أخلاقياً يفرضونه على أنفسهم » . وقول آخر : « من الضرورى أن تتزعم الطبقة الحاكمة حركة الإنتقال إلى مجتمع اشتراكى تجنباً لمغريات التحول إلى البورجوازية » .

وهنا يبرز تحذير واضح من الاغتراب ، فالتأليف الجديد للاشتراكية الأفريقية يتطلب خلق مجتمع يندمج فيه الناس اندماجاً كاملا نتيجة لعدم وجود طبقات وفوارق اقتصادية .

٦ — التجريد والتقليدية :

واهتمام الأفريقيين بالاغتراب ليس سوى أحد نتائج التجـديد وذلك فى نفس الوقت الذى يهتمون فيه بالمثل بالتعجيل بعملية التجديد نفسها . وفى رأيهم أن الاغتراب نابع من الموقف الاستعمارى ومن التقسيمات الإقتصادية ، فهو ينشأ

عنـدما يفقد المرء إحساسه بالجماعة أو عندما يضحى بالإنسان لمصلحـة المجموع . وبوسع الاشتراكية الإفريقية أن تشق طريقاً وسطاً إذ فى استطاعتها أن تكون ذات « اتجاه فردى » و « اتجـــاه جماعى » وفى نفس الوقت « تشمل أسس الاشتراكية الأفريقية إزدهاراً كاملا للإنسان الذى يعيش فى جماعة ، ولذلك فإن اشتراكيتنا إنسانية لا ترغب فى التضحية بالفرد من أجل الجماعة » .

والقيم الأفريقية التقليدية هى الضمان بهذا الاتجاه الإنسانى ، وهى مصدر الحماية من الاغتراب. بيد أن التقليدية الافريقية وهى الدرع الواقى من الاغتراب ويمكن أن تكون سلاحاً ذا حدين ، فبينما تساعد على التلاحم وتهيئة الأصول والجذور ، فإنها تصبح عقبة كبرى فى سبيل التجـديد والاشتراكية ، لأنها تشكل كيانات اقتصادية واجتماعية ونفسية لابد من استئصالها إذا أريد تحقيق التقـدم . والحل الذى يساق لهذه المشكلة يدعو لاختيار مايجب المحافظة عليـه ، والبحث عن خير ما فى القـديم والجديد ، فالقديم يحقق التلاحم والانسجام الإجتماعى ، بينما يقيم الجديد أجهزة إنتاجية حديثة تؤدى إلى رفع مستوى المعيشة .

تعبئة الجماهير

ويولى الأفريقيون عناية كبرى إلى النواحى البشرية للتنمية ، وهم يعتبرون الموارد البشرية على أكبر جانب من الأهمية .

وبرغم أن طبيعة « التعبئة » أو « إحياء » الجماهير من أجل التنمية لم توضح توضيحاً تاماً ، فإن التشديد عليها يرجع لدافع نفسى أساساً ، فهى لا تعنى مجرد تسيير المواطنين فى طرق معينة محددة ، ولـكنها تتطلب تغييراً جوهرياً فى الموقف أى إعادة تثقيف .

والتعبئة ضرورية إذا أريد للتنمية النجاح . فيرى سنغور مثلا أن التجديد الزراعى يجب ألا يأخذ فى الاعتبـار أنواع التربة والنباتات فحسب بل وأهم من

ذلك طبيعة الإنسان وبصفة خاصة طبيعة الفلاح ويعقب قائلا . . . إن فشل السياسات الزراعية للدول الاشتراكية لا يقتضى منا أن نبحث عنه فى أى مكان آخر .

كذلك أبرزت المتطلبات السياسية لنجـاح التعبئة وهى « النظام والسلطة — لا الإستبداد — روح الولاء والتضحية والتنظيم » ، أما الأداة الرئيسية فهى الحزب السياسى الجماهيرى الذى تشمل وظائفه على سبيل المثـال « تحقيق الثورة النفسية اللازمة لتجديد الزراعة » ، ومعنى هذا أن الحزب يجب أن يكون جسماً حياً تنتشر فيه الروح من القاعدة إلى القمة وبالعكس . ولقد جرت العادة على القول بان الحزب يجب أن يتمتع باحتكار سياسى لأن الديمقراطية تتطلب نظام الحزب الواحد تلافيا لتشتيت القوى .

٧— الحاجة إلى تضامن عالمى

ولا يتوقف نجاح الاشتراكية الأفريقية على مقدرة الدول فى حشد مواردها الداخلية عن طريق إحداث تحول فى القيم والاتجاهات فحسب ، وإنما يتوقف أيضاً على قدرة أفريقيا على حشد الموارد بإحداث ثورة مماثلة فى دول أخرى .

وقد أبدى الأفريقيون الذين تحدثوا فى حلقة داكار بعض القلق من الأخطار الـكامنة فى استمرار الاعتماد على رأس المال الأجنبى ، وخصوا بالذكر أن المشاركة الاقتصادية بين الحـكومات الأفريقية والأجانب يجب أن لا يتخذها الأخيرون ذريعة للتدخل فى الشئون الداخلية ، ومع ذلك كان واضحا أن هناك اهتماماً طاغياً بالحصول على شركاء أجانب . فعندما توضع الخطط ينص فيها بالهجة الأمل والتفاؤل على أن جانباً كبيراً من الاستثمارات الرأسماليـة قد يصل فى بعض الأحيان إلى نصف الاعتمادات اللازمة — سوف يتم الحصول عليه من الخارج .

ويمكن إيجاز وجهة النظر التى تسوقها أفريقيا للعالم فيما يلى :

« من مصلحة الدول التي بلغت شأواً كبيراً في مجال النمو في العالم أن تساعد جميع الدول المتخلفة على التنمية والتجديد، فقد أصبح الرخاء — شأنه في ذلك شأن السلام — كلاً لا يتجزأ في عالم يزداد الارتباط الوثيق بين أرجائه يوماً بعد يوم ، بعد أن تلاشت المسافات أمام الطائرات التي قد تصل سرعتها في القريب العاجل إلى ثلاثة أضعاف سرعة الصوت ، ولا يمكن للعالم أن يظل فترة طويلة ونصفه متقدم والنصف الآخر متخلف ، نصفه يعيش في ثراء فاحش ، ونصفه الآخر في فقر مدقع . ولسنا بحاجة إلى التذكير بأن زيادة القدرة الشرائية لشعوب الدول المتخلفة معناها زيادة الأسواق أمام سلع الدول المتقدمة بطريق غير مباشر ، ومن هنا فنحن لا نعتبر المعونة الخارجية إحساناً ، وإنما هي معونة ضرورية لكي تمكننا من مساعدة أنفسنا وبالتالي إفادة من يقدمون لنا المساعدة ، والعالم اجمع » .

وهنا يبرز أمامنا معنى آخر لعله أكثر عمقاً للاشتراكية الأفريقية . فهي تمثل مطالب الفقراء الطبيعية في خضم الوفرة ، مرددين صيحة المطالبة بالعدالة التي رددها المحرومون في جميع عصور التاريخ .

الأصول الإشتراكية لإيديولوجية الجامعة الأفريقية :

وجه الرواد الأوائل لحركة الجامعة الافريقية (ديبوا وبادمور) إهتمامهم في وقت واحد إلى وحدة القارة والقومية والاشتراكية ، ولما كانت هذه المسائل تحظى باهتمام متفاوت من جانب مختلف الزعماء والجماعات الأفريقية اليوم ، وأصبحت تشكل الأساس في برامج الوحدة الحالية ، فإن تفهم التوازن بينهما سوف يساعد على توضيح العلاقة بين الإشتراكية والجامعة الأفريقية اليوم .

وقد أصبح دعاة الجامعة الأفريقية اليوم كلهم تقريباً إشتراكيين ، بمعنى أنهم يشتركون في أيديولوجية اشتراكية أفريقية تستند إلى المقومات التالية :

(ا) أن لأفريقيا ثقافة تقليدية واحدة .

(ب) أن جميع مناطق أفريقيا عانت مصيراً مشتركاً من الإستغلال الإستعماري ،

(حـ) أن هناك أساساً إقتصادياً لضرورة الوحدة ألا وهو وجوب استغلال موارد أفريقيا لمصلحة الأفريقيين .

(د) الحاجة إلى تخطيط رشيد على مستوى القارة نظراً لوضع أفريقيا الفريد من أجل تحقيق التقدم .

والواقع أن الاشتراكية الأفريقية هى الأيديولوجية الموحدة فى جميع المحاولات الرامية إلى خلق أنظمة تسمو فوق مستوى الدولة فى القارة الافريقية . وفى نفس الوقت يعتبر دعاة الجامعة الأفريقية التحرير والشعور بالشخصية المشتركة وتطلعات القارة — شرطاً مسبقاً لنجاح الاشتراكية الأفريقية فى تحقيق هدف التنمية الاقتصادية على نطاق القارة ، فها هو نيوريرى يقول . « لا يمكن لاشتراكى أفريقى حقيقى أن ينظر إلى خط مرسوم على خريطة ويقول إن القوم الذين يعيشون على هذا الجانب من الخط إخوانى ، فكل فرد يعيش فى هذه القارة أخ له » .

فالجامعة الأفريقية عند نيوريرى مثل أعلى حافل بالمعانى ولكن يعبر عنه من خلال السيادة الوطنية .

وتبدو صلاحية الاشتراكية الأفريقية فى التقريب بين السياسات المختلفة تجاه الجامعة الأفريقية من اشتراك مالى وغينيا فى حلقة داكار مع دول محافظة . وقد أبرزت الحلقة الحاجة إلى قيام جبهة متحدة فى السياسة المالية ، كما تم التوصل إلى اتفاق عام بين ممثلى الدول الثمانى عشرة المشتركة فى الحلقة على فائدة الاشتراكية الأفريقية كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة ، ودور وحدة القارة فى تسهيل التنمية .

وربما كان السبب فى أن الاشتراكية لم تتجسد فى كيان إدارى أن دعاة الجامعة الأفريقية بذلوا جانبا كبيراً من جهودهم فى الحصول على الاستقلال الوطنى ، أو ربما لأن الاختلاف والتمدد داخل أفريقيا يحولان دون تنظيم جامع للدول .

معايير تنطوى عليها الاشتراكية .

التأميم : إن تأميم المشروعات الخاصة القائمة لا يعطى الأولوية فى تخطيط الدولة فى أى بلد أفريقى ، ونادراً ما يعتبر مبدأ أو شرطا مسبقاً للاشتراكية بل على عكس ذلك نجد مسألة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل — على حد تعبير ماركس — تعالج بطريقة عملية للغاية . فباستثناء الجزائر بسبب ظروفها غير العادية ، والجمهورية العربية المتحدة ، نجد أن غينيا وحدها هى التى شرعت فى تنفيذ برنامج جدى للتأميم . وإذا ما أثيرت مسألة التأميم الشامل كقضية عامة فإن الرأى العام الاشتراكى فى أفريقيا يهب على الفور لمعارضتها بشدة وبدلا من التأميم ، يتركز الاهتمام على تخطيط جميع قطاعات الاقتصاد وتعبئة الشعب باعتباره المورد الوفير الوحيد ، بأية وسائل تثبت فعاليتها . أما الأسباب التى أدت إلى وجود قطاع عام كبير نسبياً ، فترجع إلى العوامل التاريخية التى سبق بحثها ، فضلا عن أن الوسائل الفنية المالية المتقدمة وغيرها الخاصة بالإشراف على القطاع الخاص وتوجيهه لم تتوافر بعد فى أفريقيا مثلما توافرت فى الاقتصاديات الرأسمالية النامية . وتحل هذه المشكلة بوضع شروط سخية فى العادة ، تعمل فى ظلها المشروعات الخاصة بغرض إدارة الاقتصاد والإشراف عليه وتوجيهه بدلا من تأميمه .

ونلمس هذه الروح نفسها فى موقف الاشتراكية الأفريقيـــة من الاستثمار الأجنبى ، إذ يرى الأفريقيون أن الحدة التى تجابههم تتمثل فى أن الدول الأفريقية مضطرة لزيادة اعتمادها على مصادر رؤوس الأموال الأجنبية لكى تتخلص من تخلفها التكنولوجى ومن تبعيتها للغير ، ولكن المعونة الأجنبية — كما قال الرئيس موديبو كيتا — بغض النظر عن مصدرها أو شكلها ، لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تكون خالية من الغرض تماماً ، لأنها تظل مرتبطة بطريقـــة أو بأخرى بالاقتصاد والنظام السياسى الذى تقدم منه ، أو أنها تكبل الدولة بديون ساحقة . وتحل هذه المشكلة بصفة عامة إما بابتكار مشروعات « مشاركة » بين الدولة

والمشروع الخاص الأجنبي ، أو بتحديد مجال ووسائل المشروعات التي يعهد بها إلى الاستثمار الأجنبي .

التنمية والمساواة : يولي الأفريقيون من الاهتمام بالإنتاج أكثر مما يهتمون بتوزيع الثروة ، أو كما جاء على لسان طالب من تانزانيا « إن الاشتراكية في أوربا تعني مصادرة الثروة وتوزيعها ، أما الاشتراكية الأفريقية فمعناها الجهد المشترك المبذول لخلق الثروة » . وهـذه العبارة تتضمن حقيقة هامة تساعد كثيراً من الاشتراكيين في الغرب على فهم معاصريهم الأفريقيين ، ويجدر بنا أن نشير في هذا المقام إلى نظرية « المحرومين » وعلاقتهم « بالمالكين » التي تتخلل جميع المبادىء الاشتراكية ، فقد كانت الفوارق الشاسعة في الممتلكات والدخل في الاقتصاديات الرأسمالية هي الدافع على الإصلاح في أوربا ، وفرضت هذه الأوضاع بدورها الوسائل التي وقع عليها الاختيار لتحقيق الاشتراكية قبل إقامة نقابات عمالية حرة قوية ، وإعادة توجيه الإنفاق الحكومي من الفئات الموسرة إلى الفئات الفقيرة في المجتمع ، وإعطاء الأولوية الرفاهية الاجتماعية العامة بدلاً من الإنفاق الخاص ، وأخيراً الملكية العامة للممتلكات الإنتاجية .... وكان الغرض الأول من هذه الإجراءات كلها إعادة التوزيع والتوجيه نحو المساواة ، كما كانت تهدف ثانياً لتشجيع وسائل الإنتاج التعاونية . أما زيادة حجم الإنتاج الوطني فكانت تأتي في المحل الثالث فحسب .

أما في أفريقيا فالجميع تقريباً من المحرومين — على الأقل بالنسبة لأغنياء أوربا — ولذا فإن الهدف الأساسي لابد وأن يكون زيادة حجم الإنتاج الوطني والقاري . أما المساواة والتعاون برغم أهميتهما كهدفين من أهداف الإشتراكية فلا مناص من أن ينتقلا إلى المرتبة الثانية .

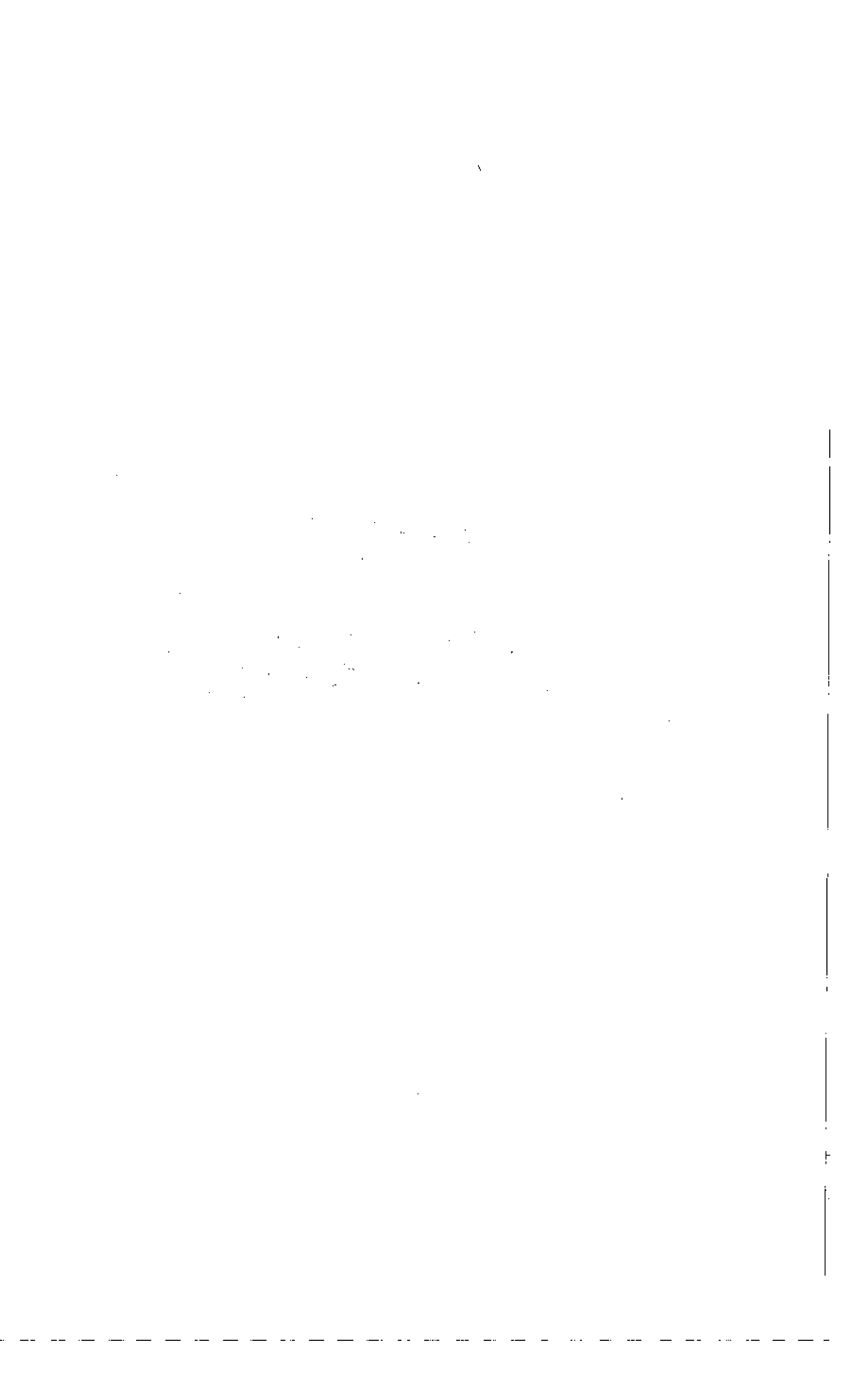
نقابات العمال . أن المفهوم الأفريقي « للمحرومين » له آثاره الهامة أيضاً بالنسبة لوضع النقابات ، ومن الأهمية بمكان أن نتذكر أن العمال المنظمين في

معظم الاقتصاديات الأفريقية يشكلون أكثر فئات المجتمع امتيازاً وليس أقلها .
ويصدق ذلك بشكل تأكيد على كثير من نقابات الأعمال المدنية ، فالعمال الذين يشملهم تنظيم نقابى يشكلون بصفة عامة الفئة الوحيدة من الناس التى تتاح لها فرصة الحصول على جزء أكبر من الدخل القومى ،وكثيراًماتفوق الفئات الأخرى من السكان فى مستوى معيشتها الحالى ، رغم انخفاض هذا المستوى فى حد ذاته .
وكثيراً ما يحدث أيضاًأن مطالب النقابات التى تبدومشروعة للغاية حسب المستويات الأوربية لو أجيبت فإنها تؤدى إلى عرقلة كل مشروعات التنمية التى تقوم بها حكومة ذات ميزانية محدودة ، وتضع نصب أعينها أولويات مرسومة بعناية ، ونضرب مثلا لذلك بما حدث فى تنجانيقا عقب استقلالها مباشرة ، حيث أدت مطالبة النقابات المدنية بزيادة الأجور إلى صراع سافر مع الحكومة ، ولعله ليس معروفاً للجميع أنه لو كانت تلك المطالب قد وضعت موضع التنفيذ،لاستنفذت جميع أموال التنمية التى حصلت عليها حكومة تنجانيقا من بريطانيا بمناسبة الاستقلال، ولما تبقى شىء أو شىء كثير لتلبية المطالب المشروعة للأكثرية الساحقة من الأهالى وهم العمال غير النقابيين والفلاحون والمتعطلون .

وقدقاومت غالبية الحكومات الأفريقية خطر المعارضة الإيجابية من جانب النقابات بأن فرضت على الحركة العمالية — أن تشكل «جناحاً»من أجنحة الحزب الحاكم، ويبررون هذا المسلك بالتشديد على أنه ليس ثمة صراع حقيقى فى المصالح بين الحكومة والعمال فى مجتمع اشتراكى .

القسم السادس

النظرية الاشتراكية العربية



الفصل الثاني والعشرون

هل للثورة نظرية ؟

فى ٢٣ يوليه من عام ١٩٥٢ نشبت الثورة الكبرى فى مصر لتصبح نقطة تحول بالغة الأهمية لا فى تاريخ هذا البلد فحسب ، وإنما فى تاريخ المنطقة العربية بأسرها أيضا ، ثم مالبثت أن كانت من القوى المؤثرة والفعالة على الصعيد الدولى بحكم أهدافها وبفعل ديناميتها وأفعالها . ومن ثم كان الحديث عن « الناصرية » إعترافاً من حيث الواقع بأن الفلسفة الكامنة وراء هذه الثورة هى من الطراز الذى يتخطى الحدود الإقليمية للبيئة التى وقعت فيها هذه الثورة .

ومنذ اللحظة الأولى ، وعلى ضوء ما كان يسود المجتمع المصرى خاصة والمجتمع العربى عامة ، من أوضاع تلح مطالبة بالتغيير الجذرى بسبب تعارضها مع أهداف الشعب وتخلفها عن طبيعة العصر ، بدا واضحاً لكل من أوتى النظرة النافذة ، أنها ثورة سياسية واجتماعية فى آن واحد ، وإن كان من طبيعة الأشياء خلال الفترة المبدئية من حياة الثورة أن تسلط الأضواء على الجانب السياسى منها بسبب ضرورة البدء بتصفية الاستعمار وهو الهدف الذى تحقق فى عام ١٩٥٤ .

لكن ، سنة بعد أخرى ، راحت تتكشف بصورة متزايدة وباطراد ، الناحية الإجتماعية من هذه الثورة : ماهيتها وأهدافها وأساليبها . وكانت عملية التمصير المترتبة على العدوان الثلاثى ، من معالم الطريق الكبرى ، وأخذ الحديث يشدد بعد ذلك وبصورة لاخفاء ولا غموض فيها على حتمية التنظيم الاشتراكى للمجتمع . وفى يوليو من عام ١٩٦١ صدرت القوانين المعروفة ، تعبر تعبيراً قوياً ، صريحاً وصادقاً عن دخول هذه الفلسفة فى دور التطبيق العملى وعلى نطاق واسع . ثم شهد العام التالى إعلان «الميثاق الوطنى» وهو وثيقة تتضمن أمرين رئيسيين أحدهما

الجانب الأيديولوجى من التحول الجديد ، والآخر يحدد أسلوب التحول أو يرسم أسلوب التطبيق .

هنا ارتفعت أصوات تقول إن هذا التحول لم يستند إلى نظرية مسبقة إعتنقتها الثورة ونادت بها ، والنتيجة المنطقية التى تترتب على مثل هذا القول هى أن التنظيم الجديد نشأ من فراغ . إن الحقيقة التى أثبتها التاريخ هى أن الأحداث الاجتماعية الكبرى لا يمكن أن تتولد عن الفراغ أو تقع فجأة وبطريق الصدفة. فالكشوف الجغرافية الكبرى التى أوصلت أوربا إلى الشرق بالطواف حول إفريقية وإلى العالم الجديد فى نصف الكرة الغربى ، وحركة الإصلاح الدينى على أيدى لوثر وكالفن وزونجلى ، وثورات بريطانيا فى القرن السابع عشر والولايات المتحدة وفرنسا فى القرن الثامن عشر والروسيا والصين فى القرن العشرين ، مما نشير إليه على سبيل المثال لا الحصر ، كلها أحداث اجتماعية ضخمة كانت التعبير العملى عما سبقها من تغيرات وتناقضات فى تلك المجتمعات ومن قوى جديدة ظهرت على المسرح . وثورة مصر فى عام ١٩٥٢ لم تنشب لأن لفيفاً من الضباط أرادوها مدفوعين باعتبارات خاصة ضيقة ، وإنما نشبت لأن الأوضاع السائدة كانت تفرض هذه الثورة. وعلى ضوء هذا المعنى فإن مما يتعارض مع حقائق التاريخ أن يقال إن التحول فى الجمهورية العربية المتحدة من نظام رأسمالى إلى نظام اشتراكى ، وهو حدث اجتماعى ضخم ، لم يكن وليد فلسفة قامت عليها الثورة .

هذا الحديث عن « نظرية مسبقة » ينبغى أن يوضع فى إطاره الصحيح ، وهنا يتعين أن نفرق بين المضمون والتفصيل . فإذا كان المقصود هو المضمون الرئيسى أو الجوهر أو الهدف الأساسى العام الذى ينطوى عليه الحدث التاريخى فعندئذ سوف يتضح مما نورده بعد ، أن ثورة يولية ١٩٥٢ كانت ذات مضمون اجتماعى واشتراكى . أما أن كان المراد من الحديث « نظرية جاهزة » بكافة التفاصيل التى تتناول الجوانب الفكرية المتعددة والنواحى التطبيقية ، فى هذه الحالة لا تختلف هذه الثورة عن الثورات الكبرى التى عرفها التاريخ ولا تستثنى من الحكم

ثورة أكتوبر ١٩١٧ فى الروسيا . فقد كان نجاح هذه الأخيرة مبعث الدهشة والحيرة لأصحاب النظرية الماركسية عموماً ، ولمن تزعموا تلك الثورة بوجه خاص ، وراح الأخيرون يبحثون عن التفسير ، وهو ماسبق أن عرضنا له فى موضعه .

مامن شك أن الثورة الفرنسية وعلى ضوء ما أسفرت عنه فى النهاية ومابعدها ماتخللها من أحداث وتجارب ، كانت تستهدف أولا وقبل كل شىء إزالة مخلفات النظام الإقطاعى ، وفى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تحقيقاً لمصالح وأهداف الطبقة البورجوازية فى فرنسا . غير أن هذه الطبيعة البورجوازية للثورة لم يجر الحديث عنها وتحليلها وتحديد أبعادها إلا بعد وقت طويل وخاصة بعد أن استقرت فكرة التفسير المادى أو الاقتصادى للتاريخ . وعندما نشبت تلك الثورة لم تكن هناك « نظرية جاهزة » تسير على هديها وتطبقها تماماً . حقيقة كان هناك كثيرون ممن مهدوا لها من أمثال مونتسكيو وروسو وفولتير والموسوعيين والفزيوقراط ، ولكن كتابات هؤلاء كانت تنصب على نقد المجتمع الفرنسى آنذاك ، وتطالب بالتغيير فى ناحية أو أخرى ، ولكن الذين أرخوا للثورة الفرنسية بعد انقضاء وقت طويل على انتهائها ، هم الذين جمعوا آراء هؤلاء الكتاب وربطوا بينها وصاغوا منها النظرية التى قالوا إن الثورة الفرنسية قامت عليها .

وكانت انجلترا فى القرن السابع عشر مسرحاً لصراع مرير بين أسرة ستيوارت والبرلمان ، كلف شارل الأول رأسه وكلف جيمس الثانى عرشه . وإذا تتبعنا أحداثه وتطوراته وجدناه يدور حول مسائل من قبيل الحق فى فرض الضرائب وإنفاق المال العام والحرية الدينية . ولكن المؤرخين هم الذين حددوا ماهية هذا الصراع وأنه كان نتيجة قيام الطبقة البورجوازية فى إنجلترا ورغبتها فى السيطرة على جهاز الدولة حتى يتسنى لها تحقيق مصالحها .

وعند ما اشتد الخلاف بين المستعمرات الأمريكية وبريطانيا فى القرن الثامن عشر كان يدور حول إنكار حق الأخيرة فى فرض الضرائب على المستعمرات غير الممثلة فى البرلمان البريطانى ، وفى ذلك الوقت لم يكن ثمة حديث عن الإستقلال :

وعندما نشبت الحرب الأهلية فى الولايات المتحدة فى أواسط القرن التاسع عشر كان الواضح أن مبعثها الخلاف بشأن موضوع الرق ، ولم يتحدث أحد عن الحرب باعتبارها صراعاً بين المصالح الصناعية فى الشمال والمصالح الزراعية فى الجنوب، هذان حدثان كان لهما أكبر الأثر فى تاريخ العالم،ولا ينقص من قيمتهما بل ومن خطورتهما أنه لم تكن هناك نظرية مسبقة ومتكاملة فى حالة أى منهما .

وحتى الثورات الدينية لا تشذ عن القاعدة . فقد بدأ مارتن لوثر حركته التى أصبحت تعرف فى التاريخ باسم « الإصلاح الدينى » بالإعتراض على صكوك الغفران التى درجت كنيسة روما على إصدارها وبيعها ، ثم راح بعد ذلك يعلن أن المسيحى الحق فى مطالعة الكتاب المقدس ليفهمه ويفسره . ولم يخطر ببال الرجل أن يضع نظرية مفصلة يوضح فيها — بالتفصيل — مبادئه أو مذهبه ، مع أن الإصلاح الدينى كان من أخطر الأحداث التاريخية فى أوربا ، ولقى تأييـــداً من فلاحين ، وتجار وأرباب حرف وماليين ، ومن أمراء علمانيين وملوك . كل هؤلاء انحازوا إلى جانبه وإلى جانب أمثاله فى بلاد أوربية أخرى ، لا عن اقتناع بنظرية معدة من قبل ، وإنما انحازوا إلى هذه الحركة الإصلاحية لأن التمرد على سلطان البابوية كان يعكس السخط على أوضاع اجتماعية وسياسية واقتصادية فاسدة ، أو قل إن الإصلاح الدينى فى جوهره كان ناحية من الثورة البورجوازية على النظام الإقطاعى الذى كانت كنيسة روما فى ذلك الحين أكبر مقوماته .

نخلص من هذا العرض الموجز إلى إن الثورات الاجتماعية تعلن أو تكشف عن جوهرها وأهدافها على صورة التعميم، ولكنها لا تبدأ بنظريات جاهزة مفصلة. وعلى ضوء هذا المعنى تحدث جمال عبد الناصر أمام المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فقال.

لم يكن مطلوبا منى فى ٢٣ يوليو ان اطلع ومعى كتاب مطبوع واقول ان هذا هذا الكتاب هو نظرية . . مستحيل . لو كنا قعدنا نعمل هذا الكتاب قبل ٢٣ يوليو لم نكن عملنا ٢٣ يوليو.

وراح جمال عبد الناصر يستشهد بالإسلام نفسه فقال فى جلسة ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ ،

« فى الاسلام، كان يقدر ربنا ينزل مع سيدنا جبريل كتابا مطبوعا ومجلدا ويقول : هذه هى النظرية ، هذا هو القران ، وهذه هى العقيدة . والذى حدث غير ذلك ليعطينا (ربنا) فى حياتنا عبرة لنا وعظة لنا »

« ابتدأ الاسلام باشهد ان لا اله الا الله ، وان سيدنا محمدا رسول الله .. ابتدأ الاسلام بهذا .. جملتان . لم يبدأ بكل ماهو موجود فى القران . ثم ابدأ بعد هذا ايضا الاسلام يعطينا عبرا وعظة فى حياتنا فقد قال بالنسبة للسؤال عن الخمر فيها اثم وفيها نفع ، ولكن اثمها اكبر من نفعها .. بعد ذلك قال ولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى . . وبعد ذلك حرم الخمر وقال ، انما الخمر الميسر والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه . »

«٢٣ سنة لغاية تمام نزول القرآن ، وتم نزول القرآن .. لماذا فعل الله ذلك ؟ فعله حتى يعطينا الفرصة والدليل او الوسيلة التى نقدر ان نعمل بها فى حياتنا وفى دنيانا »

لقد كان أول مادعى الناس إليه الشهادة بأن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فهذه العبارة القصيرة هى جوهر الإسلام وهدفه المعلن منذ اللحظة الأولى . ولكن الإسلام كان ثورة كبرى تستهدف التغيير الجذرى فى المجتمع ، ورسم صورة عامة لما ينبغى أن يكون عليه المجتمع الجديد ولكن هذه العملية لم تتم بين عشية وضحاها وإنما استغرقت مايقرب من ربع قرن ، ومن بعدها قال الرسول فى خطبة الوداع المأثورة « اليوم أكملت لكم دينكم » .

وإذا انتقلنا إلى القرن التاسع عشر وإلى الحديث عن الماركسية بوجه خاص ، نلتى الظاهرة نفسها . فالبيان الشيوعى مثلا الذى أعده ماركس وإنجلز تحدث عن وجود صراع بين البورجوازية والبروليتاريا ، سوف ينتهى بزوال الأولى ، ثم راح يسرد طائفة من المقترحات أو المطالب التى يمكن أن تشتمل عليها برامج وسياسات الليبرالية الراديكالية . وكتاب ماركس « رأس المال » لايعدو أن يكون تشريحاً علمياً للرأسمالية : نشأتها ، تطورها ، متناقضاتها الباطنية التى لابد أن تعصف بها فى نهاية الأمر . أما ماهية النظام الاجتماعى الجديد الذى سوف يخلف النظام البورجوازى ، وحدود الملكية الاجتماعية أو أبعادها ، وأسلوب إدارة الإقتصاد فى ظل النظام المنتظر ، وأشكال التنظيم السياسى — نقول إن أمثال

هذه المسائل وغيرها كثير لم يعرض لها ماركس وإنجلز تفصيلا ، بل وبعضها لم يعرضا له على الإطلاق ، ومن هنا كان الجدل والخلاف بين الماركسيين بعد وفاة الرجلين ، وكانت التعديلات أو التنقيحات التى أدخلت مما تناولناه بالحديث فى الفصول السابقة. وبرغم هذا لا يمكن الادعاء بأن ماركس وإنجلز طلعا منذ البداية بنظرية اشتراكية مفصلة . فعندما أصدرا «البيان الشيوعى» كانا ـ على ما يبدو ـ يتطلعان إلى ثورة ليبرالية على غرار الثورة الفرنسية ، ولم يسعيا ـ وما كانا ليسعيان ـ إلى ثورة اشتراكية أو شيوعية .

ولكن ، هل حقيقة لم تكن لثورة يوليو ١٩٥٢ فلسفة اشتراكية المفهوم وإن لم تستخدم اللفظ نفسه على وجه التحديد ؟ للإجابة على السؤال يتعين أن نرجع إلى الوثائق التى أمامنا . ففى المنشور الذى أصدره الضباط الأحرار بتاريخ ٢ يونيه ١٩٥٢ بعنوان « مؤامرة كبرى ضد المصانع الحربية » تطالعنا الفقرة التالية :

« ومصر تخضع للاستعمار البريطانى أساسا ولكنها تخضع أيضا لاستعمار دول أخرى تنهب مواردها بابخس الاثمان كالاستعمار الفرنسى ممثلا فى شركات قنال السويس والاستعمار البلجيكى ممثلا فى شركات الترام وهليوبوليس والاستعمار الأمريكى ممثلا فى شركات الكوكاكولا والبيبسى كولا والحرير الصناعى وغيرها . »

ويمكن أن نستشف أبعاد هذه العبارة وما يكمن تحتها من معان إذا إنتقلنا إلى هذه الفقرة الأخرى من المنشور نفسه :

« والاستعمار لا يحكمنا حكما مباشرا بواسطة موظفين وحكام انجليز كما يفعل فى البلاد المتاخرة جدا .. وانما يحكمنا عن طريق الخونة من المصريين حكما غير مباشر . هؤلاء الخونة الذين ترتبط مصالحهم بمصالحه عن طريق الرشوة والخدمات الخاصة والتعيين فى مجالس ادارات الشركات والمكافات الضخمة .. وهم يمثلون فى رجال القصور ورجال الاحزاب المختلفة التى تتوالى على الحكم .. لابد من القضاء على هؤلاء الخونة ليتم تطهير البلاد » .

وعبارة « الأحزاب المختلفة » يجب فهمها على ضوء تفسير جمال عبد الناصر فى كافة خطبه بعد الثورة لحقيقة الأحزاب وهى كونها أدوات تعبر عن المصالح الإقطاعية والرأسمالية .

ومن هذا كله نستخلص النتائج الآتية :

أولا : أن مصر كانت تخضع للاستعمار السياسى والاقتصادى الأجنبى .

ثانياً : وهذا الإستعمار يحكم عن طريق الفئات الإجتماعية التى ترتبط مصالحها بمصالحه ، وهى الفئات التى يدعو المنشور أفرادها باسم « الخونة » أى الذين يخونون المصالح الحقيقية لجماهير الشعب ، وهذه الفئات تمثل الإقطاع وسيطرة رأس المال .

ثالثاً : والقضاء على الإستعمار يتطلب قضاء مماثلا على أعوانه « الخونة » أى على الإقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال .

وفى البيان الذى أصدرته القيادة العامة أثر الثورة قالت « ولقد تقدمت القيادة العامة للحكومة بطلبات لإصدار قوانين بمشروعات عدة لرفع مستوى الشعب لدرجة تؤهله للعيش عيشة كاملة ، وأول هذه المشروعات تحديد الملكية الزراعية لتقريب الفوارق الشاسعة بين الطبقات . . » وبهذا أعلنت الثورة منذ اللحظة الأولى أنها تعتزم القضاء على الإقطاع وهو إحدى الدعامتين الأساسيتين اللتين كان يقوم عليهما النظام الإجتماعى بمصر ، وذلك كخطوة أولى يعقبها القضاء على سيطرة رأس المال ، وإلا لما كان هذا الحديث الذى يستوقف النظر فى الفقرة سالفة الذكر عن « تقريب الفوارق الشاسعة بين الطبقات » لأن هذه النتيجة لا يمكن أن تتحقق عن طريق تحطيم الإقطاع وحده .

وثمة إجراء آخر بادرت به الثورة هو المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٢ وبمقتضاه زيدت أسعار الضريبة العامة على الإيراد ، وعلى رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية والمهن الحرة ، وفرضت لأول مرة ضريبة

تصاعدية على قيمة التركات . وبصدد هـذه الضريبة الأخيرة نلاحظ أن من الإشتراكيين الأوربيين من كان يطالب بفرض ضريبة تصاعدية عاليـة على التركات كإحدى الخطوات المؤدية إلى زعزعـة أركان النظام الرأسمالى . هـذه الإجراءات التى أقدمت عليها حكومة الثورة هى طريقة تتفق مع المبدأ الاشتراكى القائم على « امتصاص الثروة الفائضة » بوسائل مختلفة من بينها النظام الضرائبى وبخاصة الجانب المباشر منه .

ولما أعلن جمال عبد الناصر مبادىء الثورة الستة كان من بينها :

(أ) القضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال .

(ب) القضاء على الاحتكار .

(حـ) إقامة عدالة اجتماعية .

ولسنا بحاجة إلى القول بأن القضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال والاحتكار ، وإقامة العدالة الاجتماعية ، هما جوهر الفلسفة الاشتراكية أياً كانت الصورة التى تطبق بها . ولكن الاشتراكية لا تقتصر على العدالة فى توزيع ناتج العمل الاجتماعى وإنما لابد من أن تعمل فى نفس الوقت الواحد على زيادة الثروة الاجتماعية حتى يكون هناك ما يمكن توزيعه وما يجعل فى الإمكان رفع مستوى أعضاء المجتمع . وهذا الهدف يتحقق بسرعة وعلى الوجه السليم عن طريق التخطيط الذى أصبح من الدعائم التى يقوم عليها التنظيم الاشتراكى . وهنا وعلى ضوء هذه الحقيقة بادرت حكومة الثورة إلى إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ (المعدل بالقانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٢) ، وهو المجلس الذى باشر نشاطه ابتداء من يناير من السنة التالية . ويقوم المجلس (المادة ٢ معدلة) بوضع برنامج اقتصادى لتنمية الإنتاج القومى على أن يتم تنفيذه فى ثلاث سنوات على مراحل سنوية ثلاث . ثم يضع المجلس بعد ذلك برامج أخرى لتنمية الإنتاج يستغرق تنفيذها مدداً معينة . ويلاحظ أن

المجلس اتجه إلى وضع خطة للتنمية خلال عشر سنوات مقسمة إلى مراحل ، وتشتمل الأخيرة كلها على مشروعات ذات أهداف واضحة ومتصلة بعضها ببعض .

ننتقل بعد هذا الذى قدمناه إلى أقوال جمال عبد الناصر نفسه ، فإذا به يحدثنا فى كتابه « فلسفة الثورة » أنه « يوم سرنا فى طريق الثورة السياسية فخلعنا فاروقاً عن عرشه سرنا خطوة مماثلة فى طريق الثورة الإجتماعية فقررنا تحديد الملكية » ، ثم يوضح الأمر فى موضع آخر من المصدر نفسه بقوله « أما الطريق فهو الحرية السياسية والاقتصادية » . معنى هذا أن الثورة الإجتماعية ملازمة للثورة السياسية ، أى أنهما وجهان لنفس العملة الواحدة ، وأن الثورة الإجتماعية تهدف إلى الحرية الاقتصادية بمعنى التحرر من سيطرة الإقطاع ورأس المال والإحتكار . ولقد أوضح نفس المعنى بعد ذلك بسنوات حين قال أمام المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .. « وقلنا إن علينا ثورتين : ثورة سياسية وثورة إجتماعية . وقلنا إن الثورة الإجتماعية تفرض أن نمنع الإستغلال وأن نعيد توزيع الثروة » .

وفى خطاب لجمال عبد الناصر أمام وفد نقابة عمال شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع (١) « لقد قامت الثورة لخلق المساواة الكاملة بين طبقات الشعب ولكن هذا الخلق يحتاج إلى خطوات تدريجية » . وفى كلمة أخرى بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٥٤ « حين قامت الثورة للقضاء على الإستغلال والاستعباد عملت على تحقيق حياة كريمة لهذا الشعب تكون فيها العدالة الاجتماعية كاملة شاملة لجميع السكان فى الريف والحضر » .

ولعل من أقواله ذات الدلالة البالغة على حقيقة الثورة واتجاهاتها قوله فى ٣٠ مايو ١٩٥٤ : « هؤلاء الحكام المستبدين بعد أن استبدوا بالمواطنين استبدوا بالوطن نفسه ورأوا فى الحكم ثروة يسلبونها من حقوق الشعب على حساب كرامة زائفة ، فقطعوا أوصال الشعب ، وتعاونوا مع فئة قليلة من أصحاب المصالح للتحكم فى الأغلبية ومن ثم التحكم فى الرزق وفى لقمة العيش باعتبارها أهم شىء فى الحياة ، فكان الفلاح يخشى أن يرفع صوته فى سبيل كرامته فتسلب منه

(١) ٢ أبريل سنة ١٩٥٤

لقمة العيش ، كما تحكم أصحاب الأموال في المواطنين بالسيطرة على الحكم حتى أصبح الحكم ألعوبة في أيدى الرأسماليين » .

والمعنى المستفاد من الفقرة الأخيرة واضح كل الوضوح . لقد كان الشعب وأغلبيته الساحقة من الفلاحين والعمال ، يخضع لحكم إستبدادى فرضه عليه أصحاب المصالح الإقطاعية والرأسمالية . وهنا يقضى المنطق بأن تحرير الشعب من الحكم الإستبدادى يفترض القضاء على مصادر قوة هذا الحكم ، أى يفترض القضاء على المصالح الإقطاعية وبالتالى إقامة نظام جديد ينبعث من مصالح الجماهير وهو النظام الاشتراكى .

وفى موضع آخر ، وأمام المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، تحدث جمال عبدالناصر فقال : « لما أعلنا تأميم الشركات البريطانية والفرنسية .. قلت للقيسونى .. أن جميع هذه الشركات تذهب إلى القطاع العام . . وكانت الفرصة فى هذا الوقت مواتية لنا لكى نقيم العمل العام ، ونبدأ قطاعاً عاماً على أساس واسع ، ونبدأ فى تطبيق الإشتراكية بمفهومها الحقيقى الذى يبدأ بخلق قطاع عام . وبدأنا فى سنة ١٩٥٧ نرفع شعار إقامة مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى .. بدأنا فى سنة ١٩٥٦ .. وفى سنة ١٩٥٧ بدأنا نركز على هذا الشعار وقلنا أن معركة العدالة الإجتماعية هى معركة من أجل الكفاية ومعركة من أجل العدل » .

ولكن الواقع أن خلق قطاع عام بدأ قبل سنة ١٩٥٦ . فمن الناحية النظرية تضمن المرسوم بقانون المنشىء لمجلس الإنتاج وسائل تنفيذ المشروعات ومنها :

(أولا) مشروعات تتولى الحكومة تنفيذها .

(ثانياً) مشروعات تتولاها هيئات حكومية ذات مجالس إدارة خاصة بها .

(ثالثاً) مشروعات تنفذها هيئات خاصة ويشترك المجلس فى رأسمالها .

وينص المرسوم بقانون أيضاً على أن « يقدم المجلس الدائم إلى مجلس الوزراء

جميع المشروعات والبرامج الإقتصادية التى يتم إعدادها سواء تلك التى يرى أن يقوم بتنفيذها بنفسه أو بالوساطة أو التى يكل تنفيذها إلى الحكومة مبيناً طرق تمويلها » .

ومن الناحية التطبيقية قامت الدولة بإنشاء محطة توليد الكهرباء من سد أسوان القديم ، وخط أنابيب البترول من السويس إلى القاهرة ، ومعمل تكرير البترول فى السويس ، كما اشترك المال العام فى شركة الحديد والصلب المصرية ، وهذا بالإضافة إلى عدد كبير من الشركات الصناعية عن طريق المساهمة من جانب بنوك كانت الدولة تملك ٥١ ٪ من رؤوس أموالها[1] .

من هذا كله نخلص إلى أن الثورة التى نشبت فى يولية من عام ١٩٥٢ كانت لها فلسفة اجتماعية ذات مضمون اشتراكى ، بمعنى أن التحول الذى وضح بشكل واسع النطاق فى عام ١٩٦١ كان مبنياً على عقيدة تؤمن بها منذ يومها الأول . وإذن فمن الخطأ — عن عمد أو عن جهل — الحديث عن «التجريبية» أى أن الثورة كانت تسير فى طريق التجارب إلى أن استقربها المطاف عند التجربة الإشتراكية . هذه التجريبية لم تكن تمس الجوهر أى الفلسفة الإجتماعية للثورة لأن هذا الجوهر كان معروفاً وواضحاً منذ البداية بل ومن قبل أن تقع الثورة ، وإنما كانت تنصب على الوسائل والأساليب . وهذه التجريبية أيضاً هى التدرج فى البناء الإشتراكى حتى يتسنى إرساء الأساس المادى الصحيح . كما ينبغى أن نلاحظ بهذا الصدد حقائق لها أهميتها ، فقد كان على الثورة أن تبدأ فى تصفية الاستعمار وهذا ما حققته فى عام ١٩٥٤ عندما إضطر إلى قبول الجلاء ، ولم يمض وقت قصير حتى تعرضت البلاد للعدوان الذى اشتركت فيه إسرائيل وبريطانيا وفرنسا . هذه الحقائق يجب أن تؤخذ فى الاعتبار .

وإذا كانت الثورة فى جوهرها تؤمن بحتمية الحل الإشتراكى ، فلماذا لم تعلن هذا الأمر منذ البداية ؟ لقد كفانا جمال عبد الناصر مؤونة الرد فقال : الحقيقة

---

(١) البنك الصناعى .

هذه العملية ليست عناوين . . وأنا من سنة ١٩٥٦ لم أكن أريد أن أضع أسماء ، ولكن كان لا بد أن نضع أسماء ولا بد أن نضع عناوين من أجل التعارف عليها . معنى هذا كله . . أننا نريد أن نبنى طريق الحياة على أساس من العدالة الاجتماعية وعلى أساس من القضاء على الإقطاع والقضاء على الاستغلال والاحتكار وسيطرة رأس المال . ليس المهم أن نبدأ بإطلاق تسمية معينة على فلسفة معينة ، وإنما المهم جوهر هذه الفلسفة وتعبيره عن مصالح الجماهير وعن رغبة هذه الجماهير فى التغيير الجذرى فى أوضاع المجتمع الذى نعيش فيه .

الفصل الثالث عشر

الجانب الأيديولوجي في الميثاق

ننتقل الآن إلى الميثاق الوطني الذى قدمه الرئيس جمال عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٢١ مايو من سنة ١٩٦٢ ، والذى تحدثنا عنه بأنه وثيقة تتضمن أمرين رئيسيين أحدهما الجانب الأيديولوجي من عملية التحول الاشتراكي، والآخر يحدد أسلوب العمل أو طريق التطبيق . وفي هذا القسم الحالي نقتصر على الجانب الأيديولوجي .

تفسير التاريخ

لكل مذهب اجتماعي فلسفته للتاريخ ، أو طريقته في تفسير سير هذا التاريخ وأحداثه الكبرى . ومن هذه الزاوية ينبغي أن تستوقف النظر الفقرات التالية من الميثاق :

.. من الحقائق البديهية التي لا تقبل الجدل أن النظام السياسي في بلد من البلدان ليس إلا انعكاساً مباشراً للأوضاع الاقتصادية السائدة فيه ، وتعبيراً دقيقاً للمصالح المتحكمة في هذه الأوضاع الإقتصادية .

فإذا كان الإقطاع هو القوة الاقتصادية التي تسود بلداً من البلدان فمن المحقق أن الحرية السياسية في هذا البلد لا يمكن أن تكون غير حرية الإقطاع

إنه يتحكم في المصالح الاقتصادية ، وعلى الشكل السياسي للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه

وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال المستغل.

ويأخذ الميثاق فى تطبيق هذه الفكرة على الأوضاع التى كانت سائدة فى مصر قبل الثورة ، وهنا نكتفى بطائفة من الفقرات :

« ولقد كانت القوة الاقتصادية فى مصر — قبل الثورة فى يد تحالف بين الإقطاع ورأس المال المستغل ، وكان حتماً أن تكون الأشكال السياسية بما فيها الأحزاب تعبيراً عن هذه القوة وواجهة ظاهرة لهذا التحالف بين الإقطاع وبين رأس المال المستغل » .

ثم يعرض لبعض الآثار المترتبة على تلك الأوضاع السائدة فى البلاد وفى مقدمتها انتفاء الديموقراطية السليمة ، ذلك «أن الذى يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه يقدر بالتبعية أن يحتكر أصواتهم وأن يسيطر عليهم وعلى فوقهم إرادته » . و « كذلك فإن مئات الألوف من عمال الصناعة والتجارة لم تكن فى قدرتهم أية طاقة على تحدى إدارة الرأسمالية المتحكمة المتحالفة مع الإقطاع والمسيطرة على جهاز الدولة والتشريع » .

ولم تقف النتائج عند هذا الحد وهو النظام السياسى للدولة ، ولكنها تخطته إلى ميادين الإعلام والعلم : مثال ذلك « أن الصحافة ... لم تكن قادرة على الحياة إلا إذا ساندتها الأحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الإقطاع ورأس المال ، أو إذا اعتمدت اعتماداً كلياً على رأس المال المستغل الذى كان يملك الإعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة » ومن هنا رأينا « حرية النقد ضاعت فى هذه الفترة بضياع حرية الصحافة » . بل « إن سلطة الدولة والتشريع استعملت ... فى إخضاع الصحافة للمصالح المتحكمة وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الرقابة التى وقفت سداً حائلا دون الحقيقة » . وبالنسبة إلى ميدان العلم والثقافة نجد أن حرية العلم التى كان فى مقدورها أن تفتح طاقات جديدة للأمل تعرضت هى الأخرى لنفس العبث .. فإن الرجعية كان لا بد لها أن تطمئن إلى سيطرة المفاهيم عن مصالحها . ومن ثم انعكست آثار ذلك على نظم العلم ومناهجه ، وأصبحت لا تسمح إلا بشعارات الاستسلام والخضوع » .

وترتب على هذه الظاهرة الخطيرة « أن أجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت أن بلادها لا تصلح للصناعة ولا تقدر عليها . . وصور لها الأبطال فى تاريخها تائهين وراء سحب من الشك والغموض بينما وضعت هالات التمجيد والإكبار من حول الذين خانوا كفاحها . إن أجيالا متعاقبة من شباب مصر انتظمت فى سلك المدارس والجامعات، والهدف من التعليم كله لا يزيد عن تخريج موظفين يعملون للأنظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التى لا تأبه بمصالح الشعب ، وبهذا فرض تحالف الإقطاع والرجعية الحاكمة على جماعات كثيرة من المثقفين « إما أن تستسلم لإغراء ما يلقيه إليها من فتات الامتيازات الطبقية وإما أن تذهب إلى الانزواء والنسيان » .

وامتد الخطر إلى النواحى الروحية بمحاولة استغلال الدين لخدمة المصالح الطبقية المسيطرة على المجتمع مستفيدة من المشاعر الدينية المتأصلة فى أعماق الجماهير ومن هنا فهذه المصالح « أقدمت على ستر مطامعها بالدين وراحت تلتمس فيه ما يتعارض مع روحه ذاتها لكى توقف تيار التقدم » .

من الفقرات التى أوردناها تتضح أمامنا الفكرة الرئيسية التى يراها الميثاق بصدد التاريخ . إنه يعتقد أولاً فى العامل الاقتصادى باعتباره قوة مهمة فى التطور التاريخى، إذ أنه يعمل على تحديد شكل المجتمع : نظامه السياسى ، أوضاعه الاجتماعية وقوانينه ولوائحه، نظمه فى التربية والتعليم والثقافة والإعلام . وثانياً : فالطبقات التى تملك القوة الاقتصادية هى التى تستطيع أن تحدد الشكل الذى يتخذه المجتمع بحيث يخدم مصالحها ويعمل على تحقيق أهدافها الذاتية .

وفضلا عن هذا يقرر الميثاق أهمية العوامل الاقتصادية فى الأحداث الدولية والعلاقات الدولية . فالحرب العالمية الثانية لم تكن فى نظر الشعب المصرى « إلا صراعاً على المستعمرات والأسواق . . بين العنصرية النازية وبين الاستعمار البريطانى الفرنسى الذى جر على البشرية كلها ويلات لا حدود لها من القتل بالجملة والدمار الشامل » وينطبق الأمر نفسه على الدول المتقدمة فى الوقت الحاضر

فالتاريخ يشهد « أن التجارب الرأسمالية فى التقدم تتلازم تلازماً كاملا مع الاستعمار ، فلقد وصلت بلدان العالم الرأسمالى إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادى على أساس الاستثمارات التى حصلت عليها من مستعمراتها ، وكانت ثروة الهند التى نزح الاستعمار البريطانى النصيب الأكبر منها هى بداية تكوين المدخرات البريطانية التى استعملت فى تطوير الزراعة والصناعة فى بريطانيا » .

وكان العامل الاقتصادى كامناً — بل واضحاً — وراء الأحداث التى انتهت بالاحتلال البريطانى لمصر فى عام ١٨٨٢ ، وهنا نقرأ « وكانت النكسة فى مصر باباً مفتوحاً لقوى السيطرة المالية ، وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير فى مصر ، وركزت نشاطها فى اتجاهين واضحين ، هما حفر قناة السويس ، وتحويل أرض مصر إلى حقل كبير لزراعة القطن ، لتعويض الصناعة البريطانية عن أقطان أمريكا التى قل ورودها إلى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتها على أمريكا ، ثم انقطع وصولها تماماً بسبب ظروف الحرب الأهلية الأمريكية » .غير أن هذا الحديث عن القطن وارتباطه بالحرب الأهلية الأمريكية ينصب على ما قبل الاحتلال البريطانى ، ولكن الفكرة ذاتها طبقت من بعد الاحتلال ، وإذا كانت بريطانيا قد وصلت إلى مرحلة الانطلاق إعتماداً على صناعة النسيج فى لانكشير ، فإن تحويل مصر إلى حقل كبير لزراعة القطن كان شرياناً متصلا ينقل الدم إلى قلب الاقتصاد البريطانى على حساب جوع الفلاح المصرى » .

ونفس الأداة الفكرية يستخدمها الميثاق فى تفسير ظهور إسرائيل :

أن قطعة من الأرض العربية فى فلسطين قد اعطيت من غير سند من الطبيعة او التاريخ لحركة عنصرية عدوانية ارادها المستعمر لتكون سوطا فى يده يلهب ظهر النضال العربى اذا استطاع يوما ان يتخلص من المهانة وان يخرج من الأزمة الطاحنة ، كما أرادها المستعمر فاصلا يعوق امتداد الأرض العربية ويحجز المشرق عن المغرب

معنى هذا أن الاستعمار لم يخلق إسرائيل إرضاء لتطلعات اليهود الروحية أو إعادة وضع تاريخى لم يكن له وجود فى الحقيقة ، أو تعويضاً عما لقيه اليهود الألمان على

أيدى هتلر والنازية ، ولـكنه خلقها بقصد كبح الحركة القومية فى الوطن العربى ، ولعرقلة السير الطبيعى للأمة العربية نحو الوحدة ، وبذلك يتسنى له المحافظة على مصالحه المادية فى المنطقة العربية أولاً ثم فى أقاليم أخرى فى آسيا وإفريقية تعتبر المنطقة العربية جسراً للعبور عليه بين الاستعمار وهذه الأقاليم .

ولايفوت الميثاق أن يبين أنه برغم أهمية العامل الإقتصادى فى الأحداث التاريخية الـكبرى إلا أنه أحياناً لا يـكون ظاهراً وتحجبه مظاهر أخرى تتخذ ستاراً أو شعاراً براقاً لإخفاء حقيقة السبب ، وهو الأمر الذى تمثله الحروب الصليبية التى كانت فى جوهرها محاولة من الغرب الزحف والسيطرة على الشرق ، وهذا ماتـكشف عنه الإشارة إلى تلك الحروب فى الميثاق وهو يتحدث عن المسئوليات التى اضطلع بها شعب لصالح المنطقة العربية كلها :

« كان قد تحمل المسئولية المادية والعسكرية فى صد أولى موجات الإستعمار الأوربى التى جاءت متسترة وراء صليب المسيح ، وهى أبعد ماتـكون عن دعوة هذا المعلم العظيم » .

ولـكن هل العامل الإقتصادى هو الوحيد الذى يـكمن وراء التطور التاريخى أم أن هناك عوامل أخرى لها قوتها وأهميتها ؟ يجيب الميثاق على السؤال بأنه :

« إذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فإن الحوافز الروحية والمعنوية هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد » .

ولهذا :

« يتعين علينا أن نذكر دائماً أن الطاقات الروحية التى تستمدها الشعوب من مثلها العليا النابعة من أديانها السماوية أو تراثها الحضارى قادرة على صنع المعجزات » .

ثم يأخذ بعد ذلك فى بيان الدور الضخم الذى تلعبه الأديان فى تطور

المجتمعات البشرية الإرتقائى ، فمن جهة كانت جميع الأديان ذات رسالة تقدمية ، « كما أن جوهر الأديان » من جهة أخرى « يؤكد حق الإنسان فى الحياة وفى الحرية ... ولا يرضى الدين بطبقية تورث عقاب الفقر والجهل والمرض لغالبية الناس ، وتحتكر ثواب الخير لقلة منهم » .

ولهذا فإن الطاقات الروحية للشعوب تستطيع أن تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة كما أنها تسلحها بدروع من الصبر والشجاعة تواجه بهما جميع الإحتمالات وتقهر بهما مختلف المصاعب والعقبات » .

ومن هذا نرى أن النظرية الإشتراكية العربية — على خلاف الماركسية أو الشيوعية — تجعل للدين مكاناً بارزاً فى حياة المجتمعات وفى سير التاريخ ، بل أن هذا العامل الروحى يلعب الدور الأول فى بعض الحالات ، وهو مايبرزه جمال عبد الناصر فى كتابه « فلسفة الثورة » حين يقول فى معرض حديثه عن الدائرة الإسلامية :

ـ يجب أن تكون للحج قوة سياسية ضخمة ، ويجب أن تهرع صحافة العالم إلى متابعة أنبائه ، لا بوصفه مراسم وتقاليد تصنع صوراً طريفة لقراء الصحف ، وإنما بوصفه مؤتمراً سياسياً دورياً يجتمع فيه كل قادة الدول الإسلامية ورجال الرأى فيها ، وعلماؤها فى كافة أنحاء المعرفة ، وكتابها ، وملوك الصناعة فيها ، وتجارها وشبابها ، ليضعوا فى هذا البرلمان الإسلامى خطوطاً عريضة لسياسة بلادهم وتعاونها معاً ، حتى يحين موعد اجتماعهم من جديد بعد عام .

ثم ...

ـ وحين أسرح بخيالى إلى ثمانين مليوناً من المسلمين فى إندونيسيا وخمسين مليوناً فى الصين ، وبضعة ملايين فى الملايو وسيام وبورما ، ومايقرب من مائة مليون فى الباكستان ، وأكثر من مائة مليون فى منطقة الشرق الأوسط

وأربعين مليوناً داخل الاتحاد السوفييتى ، وملايين غيرهم فى أرجاء الأرض المتباعدة — حين أسرح بخيالى إلى هذه المئات من الملايين الذين تجمعهم عقيدة واحدة ، أخرج بإحساس كبير بالإمكانيات الهائلة التى يمكن أن يحققها تعاون بين هؤلاء المسلمين جميعا ، تعاون لا يخرج عن حدود ولائهم لأوطانهم الأصلية بالطبع ، ولكنه يكفل لهم ولإخوانهم فى العقيدة قوة غير محدودة .

من هاتين الفقرتين تتجلى قوة العامل الدينى ، ولكن جمال عبد الناصر حين يتحدث عن التعاون يقصد أن يكون تعاوناً خالصاً من أجل خير المسلمين ، وفى سبيل تحقيق حرياتهم وتقدمهم ، وليس تعاوناً يخدم مصالح وغايات لا تمت إليهم بصلة .

كذلك يشدد كتاب « فلسفة الثورة » وهو عندنا من المصادر الأصلية للمضمون الاجتماعى الاشتراكى للثورة ، على عوامل أخرى منبعثة من طبيعة البيئة ومن الظروف التاريخية والجغرافية ، كما يعترف بأهمية ما للشعوب من خصائص ومقومات وحضارة ، فيقول فى معرض الحديث عن الدائرة العربية وبيان مصادر قوة العرب : « أول هذه المصادر أننا مجموعة من الشعوب المتجاورة المترابطة بكل رباط مادى ومعنوى يمكن أن يربط مجموعة من الشعوب ، وأن لشعوبنا خصائص ومقومات وحضارة إنبعثت فى جوها الأديان السماوية المقدسة الثلاثة ولا يمكن قط إغفالها فى محاولة بناء عالم مستقر يسوده السلام » .

هذه الفقرة الموجزة من « فلسفة الثورة » تلخص وجهة نظر الثورة إلى التاريخ وهى وجهة نظر تقدر أهمية العوامل الجغرافية والطبيعية والاقتصادية والحضارية والروحية ، وكلها عوامل متداخلة متشابكة . وثمة عبارة أخرى فى المصدر نفسه تؤكد هذه المعانى ، عندما يقول صاحبه « ولست اريد أن أهون من أمر العقبات التى تحول بيننا وبين توحيد الكفاح ، فلاشك أن بعضها معقد تمتد أصوله إلى طبيعة البيئة وظروف شعوبها التاريخية والجغرافية » .

وإذا كانت إحدى القوى الدافعة فى التاريخ ، وهى القوى الروحية ، تلعب الدور الأول الفعال فى ظروف أو حالات معينة كما بينا، وإذا كان العامل الإقتصادى له أثره الكبير ، فإن العامل الجغرافى يمكن أن يكون حاسماً فى حالات خاصة ، إذ أنه هو الذى يحتم على الشعب المصرى ألا يقف بمعزل عما يجرى فى القارة الإفريقية من صراع وقد عبر كتاب « فلسفة الثورة » عن هذه الحقيقة بقوله :

فإذا اتجهت بعد ذلك إلى الدائرة الثانية، وهى دائرة القارة الإفريقية قلت دون استفاضة ودون إسهاب إننا لن نستطيع بحال من الأحوال — حتى لو أردنا — أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور اليوم فى أعماق إفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الإفريقيين.

لا نستطيع لسبب هام وبديهى هو أننا فى إفريقيا .

ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا ، فنحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة ، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله .

ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسئوليتنا فى المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء .

ويبقى بعد ذلك سبب هام ، هو أن النيل شريان الحياة لوطننا يستمد ماءه من قلب القارة .

وإذا كانت العوامل المتعددة التى أشرنا إليها هى التى تحدد سير التاريخ ، بدرجة أكثر أو أقل ، إلا أن العامل الحاسم فى كل تغيير شهده المجتمع البشرى ، هو « الإنسان » نفسه وإرادته . وهذا يؤدى بنا إلى سؤال على جانب كبير من الأهمية : من ذا الذى نقصده بمصطلح الإنسان ؟ هل هو الفرد العبقرى مثلاً أم هو مجموعة الأعضاء الذين يتكونمنهم أى مجتمع ؟ الشيء الذى يلفت النظر فى الميثاق التأكيد الكبير الذى يضعه على الشعب ، وعلى دوره وإرادته وفاعليته :

« إن هذا الشعب ، فى ذلك اليوم المجيد (يقصد ٢٣ يوليه ١٩٥٢) بدأ تجربة

ثورية رائعة فى جميع المجالات .. وتمكن هذا الشعب بصدقه الثورى ، وبإرادة الثورة المتيقظة فيه ، أن يغير حياته تغييراً أساسياً وعميقاً فى اتجاه آماله الإنسانية الواسعة .

« إن إخلاص الشعب المصرى لقضية الثورة ، ووضوح الرؤية أمامه ، واستمراره الدائب فى مصارعة جميع أنواع التحديات ، قد مكنه دون أدنى شك من تحقيق نموذج رائع للثورة الوطنية — وهى الاستمرار المعاصر لنضال الإنسان الحر عبر التاريخ — من أجل حياة أفضل ، طليقة من قيود الاستغلال والتخلف فى جميع صورها المادية والمعنوية » .

ويعظم تمجيد الميثاق لهذه القوة الأصيلة وهى « الشعب » فى عبارات قل أن تضمنت مثلها وثيقة أخرى فى بلد آخر . فمثلا :

« .. كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الأكبر الذى حمل على عاتقه — فى أعقاب بدء العمل الثورى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ — عمليتين تاريخيتين بآثارها الضخمة .

(١) إن هذا الشعب المعلم راح أولا :

يطور المبادىء الستة ويحركها بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحى مع التاريخ القومى ، تأثراً به وتأثيراً فيه نحو برنامج تفصيلى يفتح طريق الثورة إلى أهدافها اللامتناهية .

(٢) ثم إن هذا الشعب المعلم راح ثانياً :

يلقن طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى ، ويربطها دائماً بهذه الآمال ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة فى صنع مستقبله .

وهذه الفكرة تتعارض مع فكرة « الصفوة » عند الماركسية ـ اللينينية مثلا ،

فالأخيرة كما رأينا فى حديثنا عن لينين لم تكن ذات ثقة كبيرة بإمكانيات جماهير البروليتاريا بسبب افتقارها إلى الوعى ، ومن هنا جاءت نظرية الحرب الذى يقود ويوجه هذه الجماهير ويفرض عليها إرادته لأنه الطليعة التى تحتكر الثورية والوعى. ومن هذه الناحية نلقى فارقاً بين نظرة كل من النظرية الاشتراكية العربية والمذهب الماركسى فى صورته اللينينية ، وإنه لفارق كبير يدور حول مدى التقدير لقدرات الشعوب وطاقاتها وإداراتها .

هذه النظرة من جانب الميثاق إلى الشعب ، تترتب عليها نتيجة أخرى تتصل بدور الفرد أو الأفراد فى التاريخ . لقد سبق أن ناقشنا هذا الموضوع فى الفصل الذى عقدناه عن التفسير المادى للتاريخ عند ماركس وإنجلز . والواقع أننا لا يمكن أن نشك فى أهمية الدور الذى يضطلع به ذوو العبقرية فى التاريخ ، ولكنهم فى الوقت نفسه لا يقدرون على خلق التاريخ أو التحكم فيه بصورة مطلقة . ولعل هذه الحقيقة توضحها عبارة جمال عبد الناصر فى «فلسفة الثورة» إذ يقول :

ولقد أدركت منذ البداية أن نجاحنا يتوقف على إدراكنا الكامل لطبيعة الظروف التى نعيش فيها من تاريخ وطننا ، فإننا لم نكن نستطيع أن نغير هذه الظروف بجرة قلم ، وكذلك لم نكن نستطيع أن نؤخر عقارب الساعة أو نقدمها ونتحكم فى الزمن . . وكذلك لم يكن فى استطاعتنا أن نقوم على طريق التاريخ بمهمة جندى المرور فنوقف مرور ثورة حتى تمر ثورة أخرى ، ونحول بذلك دون وقوع حادث اصطدام

فالأبطال والرواد هم فى الواقع أفراد رشحتهم أهليتهم لكى يلقى عليهم رداء التطور التاريخى ووقع عليهم اختياره لتحقيق إرادته ، وهذا ما عبر عنه الميثاق عندما يقول « أن أعظم ما فى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أن القوات التى خرجت من الجيش لتنفيذها ، لم تكن هى صانعة الثورة وإنما كانت أداة شعبية لها » .

وإذا كان الأفراد لا يصنعون التاريخ ولا يتحكمون فى الزمن برغم إيجابيتهم

وفعاليتهم ، فكذلك القضاء على عنصر فردى أو عناصر فردية لا يمكن بدوره أن يؤثر فى سير التاريخ ، وفى هذا المعنى يقول صاحب « فلسفة الثورة » :

أيمكن حقاً أن يتغير مستقبل بلدنا إذا خلصناه من هذا الواحد أم من غيره ، أم المسألة أعمق من هذا ؟ .

وأقول لنفسى فى حيرة :

— أكاد أحس أن المسألة أعمق . .

. . . المسألة أعمق جذوراً وأكثر خطورة وأبعد أغواراً .

مفهوم الصراع الطبقى :

لا ينكر الكتاب البورجوازيون أن المجتمع ليس متجانساً ، وأنه يتكون من فئات ومجموعات اجتماعية مختلفة . وهم يسلمون كذلك بأن هناك تبايناً بين مصالح هذه المجموعات وأهدافها وأن ميزان القوة فى المجتمع يمكن أن يميل لصالح من يمالكون القوة الإقتصادية .

ولكنهم يقولون فى الوقت نفسه إن هذا التقسيم ليس جامداً بمعنى أنه صب فى قوالب من الصلب ، وإن المجتمع فى حالة مرونة والحواجز الفاصلة بين الطبقات ليست مما لا يمكن تخطيها ، بل على العكس هناك حركة دائبة صعوداً وهبوطاً ، فالفئات الدنيا تخرج منها طوائف باستمرار لتلحق بالفئات التى تعلوها فى المركز الإقتصادى والاجتماعى ، كما تؤدى ظروف معينة إلى أن تهبط أعداد من أعضاء الفئات العليا إلى صفوف من دونها مرتبة .

وهذه المرونة التى يتصف بها المجتمع لا تجعل سلطان الدولة أو جهازها السياسى إحتكاراً خالصاً لطبقة أو مجموعة اجتماعية معينة ، فقد استطاعت

الطبقة العاملة مثلا فى كثير من البلاد الرأسمالية الغربيـة أن تنتزع الـكثير من الحقوق والإمتيازات ، من اقتصادية وسياسية واجتماعية ، بل وأن تشترك فى الحـكم مع الأحزاب الممثلة للطبقات المالـكة كما فى فرنسا ، أو أن تنفرد به كما حدث فى إنجلترا .

ومن هذا كلـه يستخلص الـكتاب البورجوازيون أنه حتى وإن اعترفنا بوجود تفاوت أو تعارض بين الصفوف والمجموعات التى ينقسم إليها المجتمع ، إلا أن الأمر لا يصل إلى درجة « الصراع الطبقى » الذى يمكن أن يتخذ طابعاً عنيفاً ودموياً إذا عظمت حدته . بل أن الإشترا كيين الديمقراطيين ينكرون فـكرة الصراع الطبقى التى يتحدث عنها الماركسيون ، وذلك برغم اعتقادهم فى حقيقة التفسير الإقتصادى للتاريخ .

لـكن موضوع الطبقات والصراع الطبقى يمثل حجر الزاوية فى الأيديولوجية الماركسيـــة — اللينينية . وفى المؤلف الذى وضعه لينين بعنوان « بداية كبرى » نراه يعرِّف الطبقات بأنها مجموعات كبيرة من الناس يختلف بعضها عن بعض بحكم المركز الذى تشغله فى نظام للإنتاج الاجتماعى محدد تاريخياً، وبعلاقتها بوسائل الإنتاج ، وبدورها الذى تقوم به فى التنظيم الإجتماعى للعمل ، وبالتالى بأبعاد وأسلوب الحصول على ذلك النصيب من الثروة الاجتماعية الذى يؤول إليها وتتصرف فيه .

وعلى أساس هذا التعريف ينقسم المجتمع البورجوازى إلى طبقتين أساسيتين (وهذا خلاف عدد من طبقات فرعية وغير أساسية) هما الرأسماليون (البورجوازية) والأجراء (البروليتاريا) . وبين هاتين الطبقتين صراع لا يمـكن فضه إلا بالثورة الإجتماعية التى تضع حداً لـكل الاستغلال وتؤدى فى نهاية الامر إلى إلغاء الطبقات .

وهذه الثورة الاجتماعية تتولاها وتنفذها البروليتاريا أى « طبقة عمال المدن

والصناعة » على حد تعريف لينين ، فإذا ما نجحت الثورة ووصلت هـذه الطبقة إلى الحكم أقامت على الفور دكتاتوريتها . حقيقة يقول أصحاب المدرسة الماركسية — اللينينية إن دكتاتورية البروليتاريا ظاهرة مؤقتة تزول بمجرد تصفية النظام القديم بما يشتمل عليه من علاقات إنتاج وتقسيمات طبقية وبمجرد أن ترسخ دعائم النظام الجديد ، أى أنها ظاهرة تتميز بها مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية . ولكنا رأينا كيف أن هذه الظاهرة المؤقتة دامت فى الروسيا فترة طويلة امتدت من ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ إلى انتهاء عهد ستالين فى عام ١٩٥٣ . ورأينا كذلك أنها تحولت على أيدى لينين إلى دكتاتورية الحزب الشيوعى ، وتحولت على أيدى خليفته إلى دكتاتورية ستالين .

من هذا تتكشف وجهة النظر الماركسية — اللينينية وهى :

(أولا) لا يمكن فض الصراع الطبقى إلا بالثورة الإجتماعية .

(ثانياً) والهدف من الثورة إلغاء الطبقات أى إقامة المجتمع اللاطبقى .

(ثالثاً) وتقيم الثورة بعد نجاحها دكتاتورية طبقة البروليتاريا .

والآن : ما موقف النظرية الاشتراكية العربية من هـذا الموضوع ؟ يلاحظ بادىء ذى بدء أنها تسلم بوجود صراع طبقى فى المجتمع القائم على مبدأ الاستغلال وهذه حقيقة ملموسة فى المجتمعات البورجوازية والإقطاعية ، ومن هنا يعترف الميثاق بأن « الصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره » لأنه ناشىء عن « المصالح التى لا يمكن أن تتلاقى على الإطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين اعتصرهم الإستغلال فى المجتمع القديم » ومن الأمور الطبيعية ألا يستطيع الميثاق إغفال هذه الحقائق وهو الذى رأى المجتمع المصرى قبل ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ تسيطر على مصائره ومقدراته طبقة صغيرة من الناحية العددية ، تمسك فى أيديها بالقوة الاقتصادية وبالتالى تتحكم فى جهاز الدولة ،

بينما الأغلبية الساحقة من المجتمع — أى جماهير الفلاحين والعمال والطبقة الوسطى الصغيرة على تعدد فئاتها — كانت موضع الاستغلال الذى حرمها نصيبها العادل أو حقها الطبيعى بتعبير آخر، من الثروة الإجتماعية التى تخلقها بجهودها . إلا أنه ينبغى أن نلاحظ أن الميثاق وإن اعترف بوجود التصادم أو الصراع الطبقى ، إلا أنه لا يعتبره القوة الدافعة وراء التاريخ على ماتذهب إليه الماركسية — الليفينية .

وبرغم هذا الإعتراف بأمر واقع ، فالميثاق يعتقد أنه « ينبغى أن يكون حله سلمياً فى إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الطبقات » . وهذا الحل السلمى ضرورة يفرضها صالح المجتمع ، لأن الحل العنيف عن طريق الثورة البروليتارية كما ترى الماركسية — الليفينية ، لابد وأن يحدث الفرقة فى الصفوف ويؤدى إلى حرب أهلية أو حالة شبيهة بها ، مما يفسح المجال للمؤثرات الخارجية من جهة ، ويعطل التقدم وعملية البناء الاشتراكى من جهة أخرى . ولقد أحسن الميثاق التعبير عن هذا الأمر إذ يقول إن « . . بقاء التصادم لايمكن أن يحل بغير الحرب الأهلية وما تلحقه من أضرار بالوطن فى ظروف يشتد فيها الصراع الدولى وتعصف فيها عواصف الحرب الباردة » ، وهذا ما أدركته بلاد أخذت بالتنظيم الاشتراكى فى محاولة منها لتجنب العواقب الخطيرة المشار إليها .

ولكن الرجعية أى الطبقات المستغلة « لاتريد التنازل عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التى تواصل منها استغلال الجماهير » ، كما أنها فضلا عن هذا « تملك وسائل المقاومة . . تملك سلطة الدولة فإذا انتزعت منها لجأت إلى حليفها الطبيعى وهو الإستعمار » . وفى الوقت نفسه يجب تفادى هذا كله عن طريق الحل السلمى للصراع الطبيعى . هـذا التناقض يحله الميثاق عن طريق تصفية الرجعية وتجريدها من أسلحتها التى تمكنها من المقاومة ، وفى هذا المعنى يحدثنا فى الباب الخامس منه :

« ولقد أثبتت التجربة التى صاحبت بدء العمل الثورى المنظم ، أنه من المحتم أن تأخذ الثورة على عاتقها تصفيه الرجعية وتجريدها من جميع أسلحتها

ومنعها من أى محاولة للعودة إلى السيطرة على الحكم وتسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحها . إن الرجعية تتصادم فى مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته ، ولهذا فإن سلمية الصراع الطبق لا يمكن أن تتحقق إلا بتجريد الرجعية — أولا وقبل كل شىء من جميع أسلحتها » .

ورسمت الثورة الطريق السلمى الهادىء إلى عملية تجريد الطبقات المستغلة من أسلحتها ، وهذا الطريق تمثل فى قوانين يوليه سنة ١٩٦١ أولا إذ قوض بتأميماته الأسس المادية التى كانت ترتكز عليها قوة هذه الطبقات ثم بالإجراءات الأخرى أى الحراسة — التى أعقبت صدور تلك القوانين الحاسمة . ولقد أوضح الميثاق هذا الطريق إلى تصفية الرجعية فى عبارات قوية فقال :

إن قوانين يوليو سنة ١٩٦١ — بالعمل الاشتراكى الذى حققته — تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت إليه قوة الدفع الثورى . . ومن المؤكد أن الإجراءات التى أعقبت قوانين يوليو الاشتراكية قد حققت بنجاح عملية تصفية كانت محتمة وضرورية .

لقد تمت — بعد أن بدأت محاولة الانقضاض الرجعى على الثورة الاجتماعية ، عملية حاسمة لإزالة رواسب الإقطاع والرجعية والتحكم .

إن هذه العملية قطعت الطريق على كل محاولات التسلل والدوران من حول أهداف الشعب ولحساب المصالح الخاصة للفئات التى حكمت وتحكمت من المراكز الطبقية الممتازة .

ولقد أكدت هذه الإجراءات — يعنى الحراسة — أن الشعب قد عقد عزمه من غير تردد على رفض كل وضع استغلالى سواء كان طبقياً موروثاً أو كان طفيلياً انتهازياً . .

غير أن فض الصراع الطبقى سلمياً بالمعنى الذى أوضحه الميثاق ، لا يعنى القضاء على الطبقات أو إقامة المجتمع اللاطبقى كما تقول الماركسية — اللينينية ، ولكنه « يوفر إمكانية السعى إلى تذويب الفوارق بين الطبقات » . ليس معنى التذويب المساواة المطلقة فهذا أمر مستحيل ، وإنما معناه أولا القضاء على الفوارق الناشئة عن احتكار مصادر الثروة وعن الاستغلال ، ومعناه ثانياً : أن تكون الاختلافات بين الفئات التى يتكون منها المجتمع وليدة الاختلافات الذهنية وغيرها ووليدة تفاوت القدرات . وفى الوقت نفسه تعمل الدولة الاشتراكية على تعميم فرص التعليم والعلاج والعمل وما إلى ذلك مما يحول دون تعميق هذه الإختلافات غير المبنية على الأوضاع الطبقية وحدها .

وثمة ناحية مهمة يبرزها الميثاق وفى هذا يختلف عن الماركسية — اللينينية ألا وهى أنه يرفض فكرة « دكتاتورية البروليتاريا »، ذلك أننا بهذا العمل أى إقامة دكتاتورية البروليتاريا ، إنما نقضى على طبقة أو طبقات لتحل محلها طبقة أخرى تتحكم فى مصائر المجتمع . والثابت على مايقول الميثاق « أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات . إن الديمقراطية حتى بمعناها الحرفى هى سلطة الشعب . . سلطة مجموع الشعب وسيادته » .

وكان الرئيس جمال عبد الناصر قاطعا فى رفض دكتاتورية البروليتاريا ، وذلك أمام المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية : « هل نحن قلنا إننا سنعزل الشعب ونقيم حزباً واحداً مثل الشيوعيين الذين يبلغ عدد سكان بلدهم ٢٠٠ مليون نسمة فى حين أن عدد أعضاء الحزب مليون فقط . . هل قلنا إننا سنقيم حزباً واحداً ونحتكر السياسة لفئة قليلة » ؟ ثم أعلن الرفض القاطع المشار إليه فقال : « النظام الشيوعى وهو دكتاتورية البروليتاريا وهو عبارة عن احتكار السياسة للحزب الشيوعى ، قلنا أيضاً أن هذا الكلام لن نأخذ به » .

وإذ يرفض الرئيس جمال عبد الناصر « دكتاتورية البروليتاريا » بعد أن شهد كيف تحولت إلى دكتاتورية فردية على أيدى ستالين مثلا ، يتحدث الميثاق عن أمر آخر هو « جماعية القيادة » :

إن جماعية القيادة أمر لابد من ضمانه فى مرحلة الإنطلاق الثورى . إن جماعية القيادة ليست عاصماً من جموح الفرد فحسب ، وإنما هى تأكيد للديمقراطية على أعلى المستويات ، كما أنها فى الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد .

مفهوم الحتمية فى التاريخ :

اتخذ الميثاق للباب السادس عنوان « فى حتمية الحل الاشتراكى » . ورغم أن الحديث ينصب على « الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الإقتصادى والاجتماعى فى مصر » إلا أنه فى حقيقة الأمر ينطبق على جميع البلاد التى تعانى من المشكلة ذاتها ، والتى تمثل فى الوقت الحاضر الأغلبية الساحقة من الجنس البشرى ، وتشغل الشطر الأكبر من مساحة الكوكب الذى نعيش فوقه .

هذا الحل الإشتراكى على ما يرى الميثاق « لم يكن افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختيارى ، وإنما كان . . حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين » .

أما أنه لا يقوم على الانتقاء الاختيارى كأنه سلعة يشتريها المستهلك مدفوعاً بهوى شخصى أو ذوق خاص ، فحقيقة يدعمها التاريخ ، فالنظم التى تعاقبت على المجتمع البشرى لم تكن أبداً وليدة إرادة فرد ، ولا وليدة هوى زائل تملك مجموعة من الأفراد ، إذ لو كان الأمر كذلك لتعرضت هذه النظم للتداعى السريع والزوال . ولو كان الأمر كذلك أيضاً لأصبح التطور الإجتماعى عمليات تصنعها الصدفة ، وما كانت الصدفة أبدا بالعامل فى سير التاريخ ، فمن المستحيل مثلا أن

تفسير قيام الإمبراطورية الرومانية ثم انحلالها ، وسقوط الإقطاع وقيام الرأسمالية، على أنها أحداث تولدت عن صدفة أو عن هوى أو عن انتقاء اختيارى .

وفى الوقت نفسه تعرضت عبارة « حتمية تاريخية » للتشويه الناشىء عن سوء الفهم ، أو للتحريف عن معناها الحقيقى بفعل تعمد إساءة الفهم . فقيل مثلا إنها لا تختلف عن « الجبرية » برغم ما بين المصطلحين من فارق ضخم . فالجبرية إن كان لها ثمة وجود فى التاريخ — تفترض أن يقع الحادث دون اعتبار للظروف الموضوعية ولإرادة البشر أنفسهم الواعية .

ومن المتناقضات أن الذين يعترضون على كون الحل الإشتراكى « حتمية تاريخية » يسلمون به إذا تعلق الأمر بأى حل غير اشتراكى . وقبل أن نعرض لهذا التناقض فى الموقف نسأل وفى سؤالنا أو أسئلتنا نرجع إلى التاريخ : لماذا انهار النظام الإقطاعى فى أوربا ممهداً الطريق كى يحل محله النظام البورجوازى ؟ لا يمكن الإجابة عن هذا بأن المجتمع الأوربى فى أواخر العصور الوسطى أومنذ أواسطها ، وجد أمامه مجموعة من الأنظمة وراح يوازن بينها مستعرضاً مزاياها ومساوئها ، ثم استقر رأيه فى النهاية على تفضيل النظام البورجوازى . ولكن الذى يحدثنا به التاريخ الذى سجله الكتاب البورجوازيون أنفسهم أن أساليب الإنتاج الإقطاعية لم تعد كافية لإشباع مطالب سكان أوربا الذين زاد عددهم بسرعة فاقت بكثير مثيلتها فى الإنتاجية والإنتاج ، وأن الحروف الصليبية أسفرت عن إضعاف قوة الطبقة الاقطاعية بسبب من مات منهم وبسبب الديون التى غرقوا فيها من أجل تجهيز حملاتهم ، وأن العلاقات التجارية مع الشرق ومن بعدها الكشوف الجغرافية أحدثت نشاطاً جديداً ضخماً فى التجارة والحرف وخلقت طبقة جديدة من المشتغلين بالتجارة والصناعة ومن أصحاب المال وهؤلاء جميعاً رأوا فى القيود الإقطاعية ما يعرقل نشاطهم ويحد من الإحتمالات الواسعة أمام هذا النشاط . ومعنى هذا كله أن انهيار النظام الاقطاعى فرضته الظروف المتغيرة

فى المجتمع الأوربى، وحتمته طبيعة أى مصالح وأهداف القوى الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التى ظهرت على المسرح .

وتحدثنا أبسط الكتب الدراسية التى تتداولها أيدى تلاميذ المدارس أن الثورة الفرنسية الكبرى لم تنشب لأن فيلسوفاً سياسياً أو إجتماعياً أرادها ، أو لأن الذوق الفرنسى اختارها كأنها نوع من الأنبذة أو العطور التى تشتهر بها فرنسا، أو لأن جموعاً من المتظاهرين تراءى لهم الهجوم على الباستيل لإخراج العدد البسيط من نزلاء ذلك السجن . فقد نشبت الثورة الفرنسية — ومرة أخرى على ماتقول الكتب الدراسية — لأسباب بعيدة الغور ، إقتصادية وإجتماعية وسياسية، تتمثل فى أوجز عبارة ، فى القضاء على امتيازات الأشراف ورجال الدين والحكم الملكى المطلق ، وبعبارة أخرى القضاء على مخلفات العصر الاقطاعى وإفساح المجال واسعاً أمام البورجوازية الفرنسية وهو الأمر الذى تمخضت عنه الثورة بالفعل .

وهذا الذى قلناه عن سقوط الاقطاع ونشوب الثورة الفرنسية ينطبق بالمثل على ثورات بريطانيا الدستورية مظهراً فى القرن السابع عشر ، وثورة المستعمرات الأمريكية ضد بريطانيا فى القرن الثامن عشر ، وتحقيق الوحدتين الايطالية والألمانية فى القرن التاسع عشر ، وثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ فى مصر، مما نذكره على سبيل المثال لا الحصر . والذين يقولون مثلا إن بسمرك حقق الوحدة الألمانية بطريق « الحديد والنار » على حد عبارته المشهورة إنما يحرفون الواقع التاريخى . فبعد انتهاء الحروب النابليونية بسنوات أقيم الاتحاد الجمركى فأحدث انتعاشاً اقتصادياً أحست بنتائجه جماهير الشعب الألمانى . وتكون اتحاد شمال ألمانيا فى هدوء إلى حد كبير ، فلما نشبت الحرب مع فرنسا سارعت ولايات الجنوب إلى الوقوف إلى جانب بسمرك . أما الحربان الكبيرتان اللتان شنهما على إمبراطورية النمسا والمجر وعلى فرنسا فكانتا أمراً محتوماً لأن هاتين الدولتين الخارجيتين هما اللتان كانتا تعارضان فى وحدة الشعب الألمانى فبسمرك لم يختر سبيل الحرب ولكن الظروف السائدة فى ذلك العهد فرضتها عليه وعلى الشعب الألمانى .

هذه كلها حقائق تاريخية يسلم بها أولئك الذين يعترضون على حتمية الحل الاشتراكى . وهؤلاء ومنهم كتاب فى لبنان ، يقولون إن ظروف هذا البلد الطبيعية والمادية والتاريخية فرضت عليه نظامه الاجتماعى الذى يسير فيه الآن، ويحاولون تأييد حججهم بحديث معاد عن ازدهار الاقتصاد اللبنانى فى ظــل نظام الحرية الاقتصادية بمفهومها الرأسمالى . ويبدو أن الكثيرين من هؤلاء الكتاب بدأت تساورهم الشكوك بشأن ازدهار اقتصادهم وسلامة الأسس التى يقوم عليها، وذلك بعد الهزة العنيفة التى تعرض لها بنك إنترا .

إن عبارة « حتمية تاريخية » يجب أن توضع فى إطارها الصحيح . إن معناها أن النظم الاجتماعية والأحداث التاريخية والثورات الكبرى ــ كل ذلك لا ينشأ إلا لأن هناك ظروفاً موضوعية تحتم هذا وتفرضه فرضاً ، لأنه يعبر عما يجيش فى صدور الشعوب من آمال ويؤدى إلى تحقيق الباعث عليه والمحقق له، البشر أنفسهم بإرادتهم الواعية .

ننتقل الآن إلى الظروف التى تجعل من الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى حتمية تاريخية ، لا بالنسبة إلى مصر فحسب، بل ولغيرها من البلدان المتخلفة فى المنطقة العربية وإفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية. هذه الظروف عرض لها الميثاق بتفصيل كبير فى بابه السادس .

أمام البلاد التى تعانى من مشكلة التخلف سبيلان لمواجهة المشكلة والتغلب عليها ، أحدهما الاعتماد على رأس المال الخاص. لسنا ننكر أن هذا هو الطريق الذى سارت فيه البلاد الكبرى المتقدمة فى العالم مثل بريطانيا وفرنسا وبلجيكا واليابان وغيرها . ولكن يتعين علينا فى الوقت نفسه أن نأخذ فى اعتبارنا أولا وقبل كل شىء حقيقة تاريخية كبرى هى الدور الذى لعبه الاستعمار فى توفير الأسس المادية التى قام عليها التقدم فى تلك البلدان ، وفى هذا المعنى يحدثنا الميثاق « أن التجارب الرأسمالية فى التقدم تلازمت تلازماً كاملا مع الاستعمار ، فلقد وصلت بلدان العالم الرأسمالى إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادى على أساس الاستثمارات التى حصلت عليها

من مستعمراتها » ، ثم يعمد إلى التمثيل بقوله «وكانت ثروة الهند التي نزح الاستعمار البريطاني النصيب الأكبر منها ، هي بداية تكوين المدخرات البريطانية التي استعملت في تطوير الزراعة والصناعة في بريطانيا » فهذه الأموال التي جرى الحصول عليها عن طريق تجارة الرقيق والاستيلاء على المستعمرات ، كانت القوة المحركة التي تولدت عنها الثورة الصناعية الحديثة التي كانت بريطانيا موطنها الأول .

والبلاد الراغبة في الأخذ بأسباب التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتراءى لها الصورة ذات الأبعاد التالية :

أولا : نمو الاحتكارات الرأسمالية الكبرى في البلدان المتقدمة بحيث تقف الرأسمالية المحلية في بلاد التخلف الاقتصادي عاجزة عن المنافسة ، وعاجزة بالتالي عن تحقيق الانطلاق الاقتصادي المنشود .

ثانيا : بسبب ماشهدته البلاد المتقدمة من ثورات علمية وتكنولوجية اتسعت الهوة التي تفصل بينها وبين البلاد التي لم تتعرض لهذه الثورات ولم تستفد من نتائجها التقدمية .

وترتبت على الأمر الأول أن الرأسمالية المحلية في البلاد النزاعة إلى التقدم لم يعد أمامها سوى طريقين أحدهما أنها لا تستطيع منافسة الاحتكارات العالمية إلا من وراء أسوار الحمايات الجمركية العالية ، مما يؤدي إلى إرهاق الجماهير لأنها هي التي تدفع الثمن . والطريق الآخر إذا شاءت النمو هو أن تربط نفسها بالاحتكارات العالمية وبالتالي تهبط بأوطانها إلى حالة من التبعية لهذه الاحتكارات . كذلك « فإن اتساع مسافة التخلف في العالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم يعد يسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية التي لا يحركها غير دافع الربح الأناني » .

ويضيف الميثاق :

إن هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على مواجهة التحدي .

إن مواجهة التحدى لا يمكن أن تتم إلا بثلاثة شروط :

١ — تجميع المدخرات الوطنية .

٢ — وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه المدخرات .

٣ — وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج .

ولما كانت الرأسمالية المحلية والجهود الفردية العفوية لا تستطيع أن تحقق ما للبلدان النزاعة إلى التقدم من أهداف فى التنمية ، ملحة وتتطلب التحقيق بالسرعة الواجبة ، ولما كانت أيضاً لا تقدر على توفير الشروط سالفة الذكر والتى ينعقد إجماع الاقتصاديين على ضرورتها للتنمية ، نقول إنه فى ظل هذه الظروف يصبح الحل الإشتراكى حتمية موضوعية فى البلاد التى تعانى من مشكلة التخلف «فعن طريق سيطرة الشعب » على أدوات الإنتاج ، يصبح فى الإمكان عملياً تجميع المدخرات وتعبئتها ، وتوفير ما يحتاج إليه استثمارها من خبرات ومهارات ،وذلك فى ظل نظام من التخطيط الشامل لعملية الإنتاج .

ويعلق الميثاق أهمية كبرى على التخطيط لأنه فى الواقع عنصر أساسى من عناصر التنظيم الاشتراكى وفى هذا يقول :

إن التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وإنسانية لكى تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم الرفاهية .

إنه الضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكامنة والمحتملة ، ثم هو فى الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الأساسية باستمرار ورفع مستوى ما يقدم منها بالفعل ، ومد هذه الخدمات إلى المناطق التى افترسها الإهمال والعجز نتيجة اطول الحرمان الذى فرضته أنانية الطبقات المتحكمة المستعلية على الشعب المناضل.

ويرى الميثاق أن على التخطيط أن يحقق عملية ذات شعب ثلاث وفى نفس

الوقت الواحد: زيادة الإنتاج، وزيادة الاستهلاك من السلع والخدمات، واستمرار التزايد فى المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة . هذه العملية يدعوها الميثاق « المعادلة الصعبة » وحل المعادلة هو المهمة التى ينهض بها التخطيط الاشتراكى وينجزها .

الاشتراكية العلمية :

يقول الميثاق « أن الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم » ، وسرعان ما تلقف الجهال والمغرضون عبارة « الاشتراكية العلمية » وراحوا يقولون إن تضمين الميثاق هذا الاصطلاح يدل على أن النظرية الاشتراكية العربية ما هى إلا صورة أو نسخة أخرى من الماركسية أو « الاشتراكية العلمية » على حسب التسمية التى أضفاها على المذهب الرجلان اللذان أرسيا قواعده ، ماركس وإنجلز .

وقبل أن نناقش هذه الدعوى أو الادعاء بتعبير أدنى إلى تصوير الحقيقة، نسأل: ماهى الاشتراكية العلمية ؟ بعد أن شرح جورج سول فلسفة ماركس فى التاريخ وهى التى عرضنا لها فى فصل سابق ، كتب يقول : « هذه الفكرة بشأن التطور الاجتماعى ، وصفها ماركس بأنها علمية لأنه وصل إليها عن طريق عملية من الملاحظات والاستنباط ، تماماً كما فعل داروين حتى وصل إلى نظريته عن التطور البيولوجى . ولهذا يطلق على المذهب الماركسى عبارة الاشتراكية العلمية لتمييزها عن المشروعات التى وضعها النظريون الخياليون والاصلاحيون ودعاة التغيير بين يوم وليلة عن طريق التآمر والعنف » . ولهذا السبب اتخذ فردريك إنجلز لكتابه عنوان « الاشتراكية : اليوتوبية والعلمية » . ومن هذا تتضح الظروف التى نشأت فيها عبارة « الاشتراكية العلمية » ، ومن هنا فمن الخطأ المتعمد اتهام أى مذهب بأنه قرين الماركسية أو صورة منها لأنه يورد عبارة « الاشتراكية العلمية » ، إذ لو صح مثل هذا الربط لأدى إلى الكثير من الخلط فى المفاهيم . فالمعروف مثلا

أن فرنسا تضم الكثير من المرافق الإنتاجية والخدمات الاقتصادية المؤممة، وأنها تضع خططاً للتنمية محدودة الآجال ، ومع هذا لا يمكن أن توصف فرنسا بأنها بلد اشتراكى . فالعبرة ليست فى وجود قطاع عام ولكنها فى الفلسفة العامة الكامنة وراء إنشاء القطاع العام . وقد تكون نسبة القطاع العام فى فرنسا أو إيطاليا إلى الاقتصاد القومى أكبر منها فى بلد كالهند ، ومع ذلك فإن الفلسفة التى تستهدف الهند تطبيقها هى الاشتراكية على خلاف الحال فى فرنسا أو إيطاليا .

ننتقل الآن إلى تلك الفقرة التى اقتبسناها من الميثاق والتى يتعمد البعض استغلالها على النحو الذى ذكرناه ، وهنا ينبغى أن تقرأ الفقرة على ضوء الموضوع العام الذى تضمنها ، لا أن تنتزع من سياق الحديث وتفصل عنه . هذه الفقرة واردة فى الباب السادس « فى حتمية الحل الاشتراكى » ، فبعد أن يتحدث الميثاق عن الظروف التاريخية التى أوصلت بلدان العالم الرأسمالى إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادى وقد سبق لنا ذكرها ، قال « إن عصور القرصنة الاستعمارية التى جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القانون أو الأخلاق قد مضى عهدها » ، وفضلا عن هذا « فإن هناك تجارب أخرى للتقدم حققت أهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله ، إما لصالح رأس المال أو تحت تطبيقات مذهبية مضت إلى حد التضحية الكاملة بأجيال حية فى سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة » . وهنا ينبغى أن تستوقف نظرنا عبارة « تطبيقات مذهبية » ويقصد بها تجارب بعض البلاد الشيوعية ، فإذا كانت النظرية الاشتراكية العربية صورة أو نسخة من الماركسية ، فكيف يتأتى أن ينتقد الميثاق هذه التطبيقات المذهبية .

ويخلص الميثاق إلى « أن التقدم عن طريق النهب أو التقدم عن طريق السخرة لم يعد محتملا فى ظل القيم الإنسانية » لأن « هذه القيم الإنسانية أسقطت الاستعمار كما أن هذه القيم أسقطت السخرة . ولم تكتف هذه القيم الإنسانية بإسقاط هذين المنهجين وإنما كانت إيجابية فى تعبيرها عن روح العصر ومثله العليا حين فتحت بالعلم

مناهج أخرى للعمل من أجل التقدم » . هذا العلم فتح منهجاً جديداً لتحقيق التقدم ، ذلك هو الاشتراكية العلمية .

أما المقصود من الاشتراكية العلمية فتفسره الفقرات التى يتحدث فيها الميثاق عن مشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، وصعوبة – بل واستحالة – التغلب عليها عن طريق الرأسمالية المحلية فى البلاد التى تعانى من هذا التخلف ، وعن طريق الجهود الفردية العفوية ، ثم يورد بعد ذلك الشروط الثلاثة التى يراها أساسية ولازمة لتحقيق التنمية ، ومن بينها كما قلنا « وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار المدخرات الوطنية » ، ثم يخلص من هذا إلى النتيجة التالية وهى أن « الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد إلى التقدم الاقتصادى والاجتماعى وهو طريق الديموقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية » .

من هذا الذى قدمناه نصل إلى ناحية من نواحى المقصود من عبارة « الاشتراكية العلمية » . فالميثاق يبدأ باستعراض موجز للظروف التاريخية الموضوعية التى تمكنت فى ظلها البلدان الرأسمالية المتقدمة من البدء فى عملية انطلاقها الاقتصادى ، ومن الطبيعى أن هذه الظروف لا يمكن أن يكون لها وجود بالنسبة إلى البلاد التى تعانى من مشكلة التخلف ، بمعنى أنها لا تستطيع أن تحذو حذو البلدان المتقدمة من حيث الإعتماد على استثمارات لها فى بلاد أخرى تابعة لها ولا فى استنزاف ثروات هذه الأخيرة . هذه حقيقة لا تحتمل البحث أو الجدل . وهناك بلدان حققت انطلاقها الاقتصادى على حساب شقاء الطبقة العاملة فى ظل تطبيقات مذهبية ضحت بالأجيال الحية ، وهذا الأمر يتعارض مع القيم الإنسانية ومع روح العصر . وإذن فالتجارب السابقة لا تستطيع أن تأخذ بها البلدان التى تتطلع الآن إلى التقدم الإقتصادى والاجتماعى .

ثم ينتقل الميثاق إلى استعراض ظروف البلدان التى تعانى من التخلف لمعرفة ما إذا كانت هذه الظروف تجعل فى إمكانها أن تحقق أهدافها ، ويخلص من هذا

العرض إلى استحالة تحقيق هذا الأمر لعدم توافر المدخرات الوطنية الكافية ، وبسبب افتقارها إلى الخبرات العلمية والتكنولوجية الحديثة، ولأن التنمية الحقة ، السريعة والمتوازنة ، لابد أن تتم فى ظل تخطيط علمى شامل .

على ضوء هذه الحقائق المستقاة من التاريخ الماضي والقريب ، والحقائق المشاهدة فى الوقت الحاضر ، يتضح أن الحل الاشتراكى لابد أن تأخذ به البلاد المتطلعة إلى التقدم إذا شاءت تحقيق انطلاقها الإقتصادى والاجتماعى . نحن إذن أمام قضية منطقية تؤدى فيها المقدمات إلى نتيجة معينة ، وهذا هو الأسلوب العلمى أو المنهج العلمى فى البحث المبنى على المشاهدة والاستقراء والإستنباط ، وبهذا عندما يتحدث الميثاق عن « الاشتراكية العلمية » يقصد أنها نظرية أو فلسفة تتخذ من القواعد العلمية المتعارف عليها أسلوبها أو منهجها فى بحث المشكلات وإيجاد الحلول لها .

ومن العجيب أن الذين يتعمدون الانحراف بعبارة الاشتراكية العلمية الواردة فى الميثاق عن معناها الحقيقى ، يسلمون بهذا المنهج العلمى بالنسبة إلى المذاهب غير الاشتراكية . فهم حين يتحدثون عن النظام الرأسمالى مثلا وعن أنه القادر على إخراج البلاد النامية من دائرة التخلف الخبيثة التى عاشت فى داخلها طويلا ، يرجعون إلى التاريخ ويعمدون إلى المشاهدة الحاضرة ليثبتوا سلامة دعواهم ، ويقولون إن هذا هو المنهج العلمى فى البحث . ومن العجيب أيضاً محاولة إنكار أهمية المنهج العلمى الذى تأخذ به المذاهب الاجتماعية بينما علوم الاقتصاد والاجتماع والإحصاء وغيرها لم تعتبر علوماً إلا بعد أن استخدمت هذا المنهج الذى يقوم على قواعد منطقية مرعية .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، يوضح الميثاق ناحية ثانية من نواحى المعنى المقصود من عبارة الاشتراكية العلمية ، فيقول « إن ذلك الحل الاشتراكى هو الطريق الوحيد الذى يمكن أن تتلاقى عليه جميع العناصر فى عملية الإنتاج على قواعد علمية وإنسانية » . وهو إذ يضفى أهمية كبرى على التخطيط يشدد على أنه « ينبغى أن

يـكون عملية خلق علمى منظم . . فهو ليس مجرد عملية حساب الممكن . . لـكنه عملية تحقيق الأمل » .

وعندما يتحدث فى بابه السابع عن « الانتاج والمجتمع » يعلن بصفة قاطعة أنه « ينبغى أن يـكون اتجاهنا إلى آخر ماوصل إليه العلم » وحين يتداول موضوع التطبيق الاشتراكى ومشاكله يعود فيضع تأكيداً بالغاً على دور العلم وهو دور يستأهل أن نورد بصدده فقرات ذات دلالة كبرى وتضمنها البـاب الثامن من الميثاق :

إن العمل الثورى لابد أن يـكون عملا علمياً . . وإذا تخلت الثورة عن العلم فمعنى ذلك أنها مجرد انفجار عصبى تنفس به الأمة عن كبتها الطويل ولـكنها لاتغير من واقعها شيئاً .

إن العلم هو السلاح الوحيد للارادة الثورية ، ومن هنا يبدأ الدور العظيم الذى لابد للجامعات ولمراكز العلم على مستوياتها المختلفة أن تقوم به .

والعلم وحده هو الذى يجعل التجربة والخطأ فى العمل الوطنى تقدماً مأمون العواقب . وبدون العلم فإن التجربة والخطأ يصبحان نزعات اعتباطية قد تصيب مرة لـكنها تخطىء عشرات المرات . .

إن الأمم التى أرغمت على التخلف ، إذا مااستطاعت أن تبدأ ـ الآن ـ معتمدة على العلم المتقدم ، تضمن لنفسها نقطة بداية تفوق النقطة التى بدأ منها الذين سبقوها إلى المستقبل .

إن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الـكبرى التى يتصدى شعبنا اليوم لمواجهتها لابد لها من حلول علمية .

واكثر من هذا إيماناً بقدرة العلم ، أننا لانستطيع أن نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن فى عصر الذرة، «لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الـكهرباء

ولقد كلفنا هذا التخلف . . كثيراً ومازال يـكلفنا الـكثير . لـكننا مطالبون الآن — وعصر الذرة يشرق فجره على الدنيا — أن نبدأ الفجر مع الذين بدأوه » .

وهـكذا نصل إلى ناحية ثانية من معنى « الاشتراكية العلمية » التى ذكرها الميثاق إنها الاشتراكية التى تؤمن بالعلم وتهتدى به ، والتى تضع الحلول العلمية الصحيحة لمشكلات المجتمع الـكبرى ، بما يجعل فى الامكان التغلب عليها .

أما القول بأن هذه « الاشتراكية العلمية » تعنى الماركسية فينطوى أولا على تجاهل الظروف والملابسات التى أدت إلى استخدام هذا التعبير وإطلاقه على المذهب الماركسى . وينطوى ثانياً على تجاهل أو إغفال متعمد لجوهر الموضوع الذى أدى بالميثاق إلى أن يقرر « أن الاشتراكية العلمية هى الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم » . إن انتزاع جملة من سياق حديث بأكمله مع تجاهل ماقبلها وإغفال مابعدها ، لايختلف فى شىء عن الاكتفاء من الآية الـكريمة بـكلماتها الأولى « ولاتقربوا الصلاة » والتجاوز عن بقية النص .

موضوع الملـكية :

تناولنا فى أكثر من موضع فى الفصول المتقدمة من هذا المؤلف ، ملـكية وسائل الإنتاج فى ظل النظام الاشتراكى ، من ناحيتيها النظرية والتطبيقية ، كما تراها المذاهب والمدارس الاشتراكية المختلفة ، المتطرف منها والمعتدل . ونستطيع القول على ضوء ماقدمناه بهذا الصدد ، أننا أمام وسيلة تؤدى إلى غاية ولسنا أمام غاية فى حد ذاتها ، ومن هنا تفاوتت التفسيرات واختلفت التطبيقات .

وكان طبيعياً — بل وحتماً — أن يتعرض الميثاق لهذه المسألة الحيوية أو الوسيلة ، فيوضح لنا وجهة نظره مدعمة بما تستند إليه من دوافع وحجج ، ثم يشرح تفصيلا أسلوب التطبيق العلمى بالنسبة إلى الاقتصاد بصفته الـكلية وكذلك إلى القطاعات الرئيسية التى يتـكون منها هذا الإقتصاد .

وفى مقدمة ما ينبغى أن يلفت النظر أن الميثاق عندما يشير إلى وسائل الإنتاج يتحدث عن « سيطرة الشعب » عليها ، وهذا تعبير جديد يختلف اختلافاً واسعاً عما تدعو إليه الشيوعية مثلا من « الملكية الاجتماعية (العامة) لكل أدوات الإنتاج » ، وبهذا لا يلتزم الميثاق بصيغة جامدة لا يحيد عنها . وهذه السيطرة لا بد منها لتحقيق أهداف كبرى هى حلقات متماسكة فى سلسلة واحدة . فهناك أولا : القضاء على الاستغلال والاحتكار ، مما يترتب عليه ثانياً : إرساء الأساس الذى تقوم عليه الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية . وهناك ثالثاً إمكانية تحقيق التنمية من شتى جوانبها فى ظل نظام من التخطيط الشامل الذى يتيح توجيه فائض أدوات الإنتاج ، طبقاً لخطة محددة . وأخيراً — وليس آخراً — هناك إعادة توزيع فائض العمل الوطنى وفقاً لمبادىء العدل والحق .

وبعبارة موجزة نقول إن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج هى الطريق إلى الكفاية والعدل وإلى الديمقراطية بشقيها السياسى والاجتماعى .

ثم يأخذ الميثاق فى توضيح معنى هذه السيطرة من جانب الشعب بما يحول دون أى لبس أو غموض ، فيعلن أنها « لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج » و « لا تلغى الملكية الخاصة » و « لا تمس حق الإرث الشرعى » المترتب على الملكية الخاصة . أما كيف تتحقق السيطرة فيذكر الميثاق طريقين للوصول إليها : أولهما : خلق قطاع عام وقادر يتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية ، وثانيهما وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى إطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال ، على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معاً .

من هذه النصوص العامة يتضح .

أولاً : أن النظرية العربية الإشتراكية ترفض الملكية الاجتماعية الشاملة رفضاً قاطعاً ، وإنما تقصر هذا النوع من الملكية على ما تعتقد أنه ضرورى لتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى والتوزيع العادل .

ثانيا : وهى بالتالى تعترف بأن التنظيم الاشتراكى لا يتعارض مع وجود قدر من الملكية الخاصة فى ناحية أو أخرى ، ولكنها هنا تجعل هذه الرخصة مشروطة حتى لا يساء استخدامها فتقول « يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية الخاصة : ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال ... وملكية غير مستغلة تؤدى دورها فى خدمة الاقتصاد الوطنى كما تؤديه فى خدمة أصحابها .

ثالثا : وتعترف النظرية العربية بحق الميراث كما تنص عليه الشرائع السماوية والقوانين الوضعية المستمدة منها . وهنا يلاحظ التعبير الوارد فى الميثاق « حق الإرث الشرعى » مما يدحض التخرصات التى تحاول الانتقاص من الجانب الروحى فى النظرية الاشتراكية العربية أو التشكيك فيه .

فإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص أى إلى القطاعات المختلفة التى يتكون منها الاقتصاد الوطنى نلتقى القواعد أو الإتجاهات العريضة التالية :

١ ــ فى مجال الإنتاج عموماً :

يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الإنتاج ــ كالسكك الحديدية والطرق والموانى والمطارات وطاقات القوى المحركة والسدود ووسائل النقل البحرى والبرى والجوى وغيرها من المرافق العامة فى نطاق الملكية العامة للشعب .

وهذا أمر طبيعى لأكثر من سبب :

١ ــ أنها جميعاً تشكل مايقال « البنيان السفلى » infrastructure من الصرح الاقتصادى أى أنها الأساس الذى تقوم عليه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن هنا فالملكية العامة تجعل فى الإمكان إرساء هذا الأساس على النحو السليم بحيث يتمشى مع متطلبات التنمية .

٢ ـ وهى تقدم ما يقال له « خدمات إقتصادية واجتماعية » يجب توفيرها بالقدر اللازم من جهة ، وبالتكلفة التى لا تشكل عبئاً على المستهلكين من جهة أخرى . مثال هذا أن الجمهورية العربية المتحدة أنشأت محطة لتوليد الكهرباء من خزان أسوان الحالى وتزود مصنع السماد الأزوتى بالكهرباء بسعر رخيص مما يقلل من تكلفة إنتاج السماد وبهذا يحصل عليه الفلاحون بثمن معتدل مما يؤدى إلى تحسين الإنتاج الزراعى . وهذه الفكرة نفسها كامنة وراء كهرباء السد العالى التى ستلعب دوراً حاسماً فى الاقتصاد القومى .

٣ ـ وهذه المرافق ذات أهمية استراتيجية ومن هنا لا يمكن السماح بتركها فى أيدى رأس المال الخاص .

٤ ـ وبعض هذه الخدمات مما لا يقبل عليه رأس المال الخاص لضخامة تكاليفه من جهة ، ولأنه ينبغى توفيره بغير ثمن ، ومن ذلك الترع والطرق والسدود والقناطر .

ولهذا نجد أن هذه الخدمات والمرافق مما تتولاه الدولة بدرجة أكبر أو أقل فى جميع البلاد تقريباً .

٢ ـ فى مجال الصناعة :

يجب أن تكون الصناعات الثقيلة والمتوسطة والصناعات التعدينية فى غالبيتها فى إطار الملكية العامة بمعنى جواز وجود الملكية الخاصة فيها ولكن بشرط أن تكون تحت سيطرة القطاع العام . وهذه السيطرة تتحقق بوسائل متنوعة منها الإشراف والتوجيه طبقاً لمقتضيات خطة التنمية ، ومنها المشاركة فى رأس المال . إن عبارة « فى أغلبيتها » تمثل ما يتصف به الميثاق من مرونة لتحقيق المصلحة القومية العليا دون خروج على المبادىء الأساسية ، ولهذا فعند التعرض لموضوع رأس المال الأجنبى يقول الميثاق: (والتطوير الوطنى — فى الدرجة الثالثة — مستعد

للقبول باشتراك رأس المال الأجنبي في أوجه نشاطه الوطني كمستثمر على أن يكون ذلك في العمليات الضرورية ، خصوصاً تلك التي تقتضي خبرات جديدة يصعب توفرها في المجال الوطني » ، وفي هذا المبدأ ما يشير إلى اتساع أفق النظرية الاشتراكية العربية .

أما بالنسبة إلى الصناعات الخفيفة فيجب أن يتوافر بشأنها شرطان :

١ — أن تكون بعيدة عن الاحتكار .

٢ — إذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة في مجالها فيجب أن يحتفظ القطاع العام بدور فيها يمكنه من التوجيه لصالح الشعب .

ومن النصوص السابقة يمكن أن نستخلص المبادىء الآتية بالنسبة إلى الملكية العامة للصناعة . فالملكية العامة الشاملة جوهرية في حالة الصناعات الأساسية ، والملكية المختلطة معترف بها في الصناعات التي لا تعدها الدولة بنفس الدرجة من الأهمية ، أو في بعض الحالات الاستثنائية كالتي تتطلب اشتراك رأس المال الأجنبي « كمستثمر » وليس كمستغل ، أما الصناعات التي لا تدخل في هذين النطاقين فيجوز إبقاؤها في إطار الملكية الخاصة بشرط خضوعها للتوجيه من جانب الدولة .

٣ — في مجال التجارة :

وهنا يقرر الميثاق أن تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلها في إطار القطاع العام ، وأن تكون له الغالبية في تجارة الصادرات ، أو ثلاثة أرباعها كما يذكر . ومبدأ إشراف الشعب على التجارة الخارجية جوهري إذ لا بد من توجيهها بما يتفق مع صالح خطة التنمية من جهة ، ولمنع التلاعب وما إليه من جهة أخرى . فقد كان الملاحظ مثلا من قبل أن القائمين بعمليتي الاستيراد والتصدير كانوا يتجهون إلى بلاد معينة حتى ولو تعارض ذلك مع مصالح البلاد وهو أمر ينطوي على محاولات متعمدة لإيقاع البلاد في نوع من التبعية الاقتصادية لقوى أجنبية . وبالنسبة إلى التجارة الداخلية فالسياسة إزاءها تسترشد بمبدأين أولهما منع الاحتكار ومن هنا

ينبغى للقطاع العام « على مدى السنوات الثمانية القادمة — وهى المدة المتبقية من الخطة الأولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل فى عشر سنوات ـ أن يتحمل مسئولية ربع التجارة الداخلية على الأقل » وثانيهما أن التجارة الداخلية « خدمة وتوزيع مقابل ربح معقول لا يصل إلى حد الاستغلال تحت أى ظرف من الظروف » . ولقد أممت الدولة أخيراً تجارة الجملة ونصف الجملة .

٤ — فى مجـال المال :

يجب أن تـكون المصارف وشركات التأمين فى نطاق الملـكية العامة ، حتى يسيطر الشعب على مدخراته ويوجهها ويصونها . ويلاحظ أن هذه المؤسسات تعتبر من « قمم الاقتصاد الوطنى » التى لا ينبغى تركها فى أيدى رأس المال الخاص. وجميع المدارس الاشتراكية حتى التى تبالغ منها فى الاعتدال ، تجعل تأميم هذه المؤسسات فى مقدمة الشروط اللازمة لإقامة البناء الاشتراكى .

٥ — فى المجال العقارى :

ترفض النظرية الإشتراكية العربية رفضاً حاسماً فـكرة تأميم الأرض ولـكن الرفض مصحوب بضرورة وضع حد لما يجوز تملكه من الأرض الزراعية منعاً لنشوء الإقطاع[1]. وكذلك ترفض نظام المزارع الجماعية . وفى حالة ملـكية المبانى فقد « تـكفلت قوانين الضرائب التصاعدية عن المبانى وقوانين تخفيض الإيجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها — بوضع الملـكية العقارية فى مكان يبتعد بها عن أوضاع الاستغلال » .

وثمة أسباب تفسر فى رأينا رفض النظرية الاشتراكية العربية لمبدأ التأميم الذى يشمل جميع وسائل الإنتاج .

أولا : أن الماركسية — اللينينية أو الشيوعية بمعنى آخر هى التى تدعو — ولو نظرياً ـ إلى هذا التأميم الشامل ولقد سبق أن بينا ما بين هذا المذهب والنظرية

(١) تقرر فى عام ١٩٦٩ أن يكون الحد الأعلى لما يجوز أن يملـكه الفرد من الأرض الزراعية خمسين فدانا ؛ وهذا آخر تعديل منذ قانون الاصلاح الزراعى الأول لعام ١٩٥٢ .

العربية من اختلافات جذرية . ومع كل ، رأينا ماركسيين رأوا فى التأميم الكلى نظرة مفتقرة إلى الواقعية . فبليخانوف مثلا الذى يعتبر مؤسس الاشتراكية الروسية ، أبدى اعتراضاً قوياً عندما سمع بأن لينين اقترح تأميم الأرض . وأبت يوغوسلافيا تطبيق نظام المزارع الجماعية . وكان برنشتاين لايرى إطلاقا التأميم الشامل لكل الصناعات لأسباب سبق أن أوردناها . قد يقال إن الرجل من دعاة التنقيحية وقد بينا أن هذه التهمة فقدت معناها ، كما أن «التنقيحية» بمعناها الصحيح وهى العمل على المواءمة بين الأفكار النظرية والأوضاع المتغيرة ، تعتبر مصدر حياة متجددة لأى مذهب أو لأية فلسفة .

ثانيا : ثبت أن تأميم الأرض أياً كانت الصورة التى اتخذها ، لم يعمل على رفع إنتاجية الأرض أو تحسين الإنتاج الزراعى ، والواقع أن البلاد التى طبقت هذا النظام تعانى إلى حد كبير من أزمة زراعية وبخاصة من ناحية إنتاج المواد الغذائية .

وفى هذه الناحية من الاقتصاد المصرى يقدم الميثاق تفسيراً منبثقاً من الظروف الموضوعية فيقول :

إن هذه النتيجة (أى عدم الإيمان بتأميم الأرض) ليست مجرد انسياق مع حنين الفلاحين العاطفى الطويل إلى ملكية الأرض ، وإنما الواقع أن هذه النتيجة نبعت من الظروف الواقعية للمشكلة الزراعية فى مصر والتى أكدت قدرة الفلاح المصرى على العمل الخلاق ، إذا ما توافرت له الظروف الملائمة .

إن كفاية الفلاح المصرى — على امتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة — قد وصلت فى قدرتها على استغلال الأرض إلى حد متقدم ، خصوصاً إذا ما أتيحت له الفرصة للاستفادة من نتائج التقدم العلمى للزراعة .

يضاف إلى ذلك أنه منذ عصور بعيدة فى التاريخ ، توصلت الزراعة المصرية

إلى حلول اشتراكية صحيحة لأعقد مشاكلها ، وفى مقدمتها الرى والصرف وهما فى مصر — الآن ومنذ زمان طويل فى إطار الخدمات العامة .

وعلى أساس هذه المقدمات المنطقية يخلص الميثاق إلى النتيجة الآتية: « ومن هنا فإن الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن فى تحويل الأرض إلى الملكية العامة ، وإنما هى تستلزم وجود الملكية الفردية للأرض ، وتوسيع نطاق هذه الملكية بإتاحة الحق فيها لأكبر عدد من الأجراء ، مع دعم هذه الملكية بالتعاون الزراعى ، على امتداد مراحل عملية الإنتاج فى الزراعة من بدايتها إلى نهايتها » .

فالحل الإشتراكى لمشكلة الزراعة فى مصر يتمثل فيما يأتى :

١ — القضاء على الإقطاع والحيلولة دون نشوئه .

٢ — الإبقاء على الملكية الزراعية الخاصة وتوسيع نطاقها .

٣ — التغلب على مشكلة صغر الوحدات الزراعية بطريق التعاون الذى يشمل جميع مراحل عملية الإنتاج .

٤ — استخدام إنجازات التكنولوجيا الحديثة كالآلات والأسمدة والمبيدات والدراسة العلمية للتربة وخصائص النبات وما إلى ذلك .

أما الذين يتحدثون عما يدعونه « الزراعة الاشتراكية » ويقصدون به فى الواقع — وإن لم يذكروه صراحة — المزارع الجماعية أو الحكومية ، فينسون أولا : إن الحل العربى الذى يجمع بين الحافز المتولد من ملكية الأرض، والإنتاج الكبير عن طريق التعاون على امتداد مراحل عملية الإنتاج ورفع الكفاية الإنتاجية بفضل استخدام العلم والتكنولوجيا ، هو الحل الذى يحقق الكفاية والعدل وهما عنصر الإشتراكية الأساسيان . وهم ينسون ثانياً : أن البلاد التى أخذت بنظام المزارع الجماعية أو ما يشبهها كلها تعانى من أزمة حادة مزمنة فى زراعتها . وينسون ثالثاً: أن المزارع الحكومية يجب أن تكون استثناء لا قاعدة، وأن تكون أنموذجا للارشاد والتوجيه فحسب ، ولكنها كنظام عام تصطدم بعقبة خطيرة هى استحالة

توافر القدرات الفنية والإدارية اللازمة لسير العمل فيها بما يحقق النتائج المرجوة.
ولعلهم يلمسون رابعاً : إن القطع الصغيرة من الأرض والمملوكة ملكية خاصة لفلاحي المزارع الجماعية فى الاتحاد السوفييتى تنتج من بعض المنتجات كالدواجن والبيض واللبن والزبد ما يصل فى بعض هذه الأنواع إلى أكثر من نصف الإنتاج السوفييتى كله منها . ومن هذا كله كانت النظريات العربية واقعية وهى تتحدث عن موضوع الملكية بالنسبة إلى الأرض الزراعية .

ثالثاً : ماجدوى إدخال تجارة التجزئة أو الورش الصغيرة والمصانع الصغيرة والخدمات البسيطة مما نذكره على سبيل المثال لا الحصر ، فى إطار الملكية العامة؟ مثل هذا العمل يلقى عبئاً مالياً وإدارياً ضخماً على عاتق القطاع العام الذى مهمته كما حددها الميثاق أن « يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية »[1]. بل ولقد بدأ اتجاه فى بعض بلاد أوربا الشرقية الآن يرمى إلى إطلاق المجال أمام النشاط الخاص فى بعض نواحى الخدمات البسيطة .

رابعاً : اعتقادنا هو أن التأميم وسيلة لا غاية كما قلنا ، ومن ثم يجب التفرقة بين ما ينبغى أن يدخل فى نطاق الملكية العامة بصورة كلية او جزئية ، وبين ما يجوز وما يجب أن يترك للملكية الخاصة ، والمقياس هنا هو تحقق التقدم والعدل والديموقراطية وتمهيد الطريق إلى تذويب الطبقات بالمعنى الذى سبق أن أوضحناه . ويبدو أن هذا هو المفهوم الذى أخذت به النظرية الاشتراكية العربية وهو ما تفسره العبارات التى سلف اقتباسها من الميثاق عن « ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج بالصورة التى « لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج ولا تلغى الملكية الخاصة » . فالأساس إذن هو السبيل المؤدى إلى الهدف، وليس التعلق بصيغ جامدة أو وضعت فى ظروف وأوقات مختلفة عما نعيش فيه ، أو بتجارب طبقت فى مجتمعات أخرى حتى ولو ثبت عدم واقعية أو فعالية هذه التجارب .

---

(١) تحدثنا عن هذه النواحى المتعلقة بالملكية والتعاون والتجارة إلى فى كتابنا :
Economic Development in the U A R (Egypt).

إن نظرة الميثاق إلى الملكية ، شأنها بالنسبة إلى الكثير من القضايا الأخرى ، نظرة تتسم بخاصيتين على جانب كبير من الأهمية هما الواقعية الموضوعية والمرونة تمشياً مع فكرة اختلاف ما المجتمعات من خصائص مستمدة من الإعتبارات الجغرافية ، والطبيعية ، والحضارية ، والتاريخية ، والروحية .

وثمة ناحية ينبغى أن نشير إليها ونقصد بها أن التأميم الذى جرى فى الجمهورية العربية المتحدة أخذ بمبدأ التعويض ، فكافة الممتلكات التى أممت عوض أصحابها عنها بسندات على الدولة ذات فائدة معلومة ، على خلاف ما حدث فى البلاد التى طبقت الماركسية — اللينينية حيث اتبع أسلوب المصادرة ، والسبب فى هذا أن النظرية الاشتراكية العربية تهدف إلى تصفية نظام معين ولكنها لا تريد أن تعاقب الأفراد ، فهى تفرق بين الطبقة ككل وبين أعضائها ، وهو الأمر الذى أكده الرئيس جمال عبد الناصر فى مختلف خطبه وتصريحاته .

ولا يسعنا أن نختتم هذا الحديث عن موضوع الملكية دون الإشارة إلى شوائب حاولت — بل وتحاول — المصالح الخاصة أن تلحقها بالتأميم ، وتناولها الميثاق بالتفنيد . أن التأميم هو تأكيد الملكية الخاصة لأنه ينقل الملكية من أيدى أفراد قلائل إلى أيدى مجموع الشعب أى أنه بعبارة الميثاق « انتقال أداة من أدوات الإنتاج .. إلى مجال الملكية العامة للشعب » .

وتحاول المصالح الخاصة التشكيك فى التأميم بقولها أنه يقضى على المبادرة الفردية ، ولكنها تغفل عامدة ناحية أخرى لها أهميتها ، وهى أن الصراع بين رأس المال والعمل يجعل الأخير وهو العامل الرئيسى فى الإنتاج يفقد روح الإهتمام بالعملية لأنه يرى أنه لا صالح له فيها وأن ثمارها إنما تعود على القلة التى تستغله .

وتقوم الحجة المضادة الأخرى على أن التأميم يؤدى إلى خفض الإنتاج نظراً لانعدام الحوافز المادية وتسرب الروتين وعدم المبالاة من جانب العاملين فى القطاع العام . وهنا يتعين أن نبدى الملاحظات التالية :

أولا : أثبتت التجارب فى الجمهورية العربية المتحدة وبلاد أخرى أخذت بهذا النظام ، أن الإنتاج ارتفع مستواه من ناحيتى الكيف والكم ، بسبب وضع نظام محكم من التخطيط لتعبئة الموارد الطبيعية والمالية والبشرية ، وتوافر فرص استخدام أحدث نتائج العلم والتكنولوجيا .

ثانياً : أن النظام الاشتراكى لا يغفل أبداً موضوع الحوافز المادية بل يطبقها فى كل ناحية من نواحى الإنتاج ، ومن هنا فلا معنى لما يقال له عدم المبالاة من جانب فى القطاع العام .

ثالثاً : والعداء بين رأس المال والعمل فى ظل النظام البورجوازى يؤدى إلى أزمات دورية ، وإلى إضرابات وحالات توقف للعمل ، مما يسىء إلى الاقتصاد القومى ، ولعل من أقرب الأمثلة إلى هذا إضراب عمال الموانى فى إنجلترا الأخير مما يعرقل حركة الصادرات ويهدد باحباط جهود الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية [1] .

ويقول الميثاق :

إن التأميم ليس إلا انتقال أداة من أدوات الإنتاج من مجال الملكية الخاصة إلى مجال الملكية العامة للشعب . وليس ذلك ضربة للمبادرة الفردية كما ينادى أعداء الاشتراكية — وإنما هو توسيع لإطار المنفعة وضمان لها فى الحالات التى تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكى الذى يتم لصالح الشعب .

كذلك فإن التأميم لا يؤدى إلى خفض الإنتاج ، بل أن التجربة أثبتت قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر المسئوليات وبأعظم قدر من الكفاية سواء فى تحقيق أهداف الإنتاج أو فى رفع مستواه النوعى .

المجتمع والإنسان :

يقول الميثاق « إن الإنتاج كله للمجتمع ، فى خدمته ولتحقيق سعادته ولتأمين الرفاهية وتوفيرها لكل فرد فيه . والمجتمع ليس وصفاً شائعاً . إن المجتمع هو كل

(١) حدث هذا الاضراب فى يوليو ١٩٧٠ بعد أن تولى المحافظون الحكم اثر نجاحهم فى الإنتخابات العامة التى أجريت فى ١٨ يوليو .

إنسان فرد يعيش على تربة الوطن وترتبط آماله مع آمال غيره من المواطنين من أجل غد عزيز عليهم جميعاً وللأجيال القادمة من أبنائهم وأحفادهم . وغاية الإنتاج الحقيقية هى توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات لتكون أعلام الرفاهية التى ترفرف على المجتمع كله » . وفى تعريف الاشتراكية تطالعنا العبارة التالية « .. الاشتراكية هى إقامة مجتمع الكفاية والعدل . . مجتمع العمل وتكافؤ الفرصة . . مجتمع الإنتاج ومجتمع الخدمات » .

فى هذه الفقرات يوضع التأكيد بصورة متكررة على « المجتمع » ، فالإنتاج كله له ، وغايته العمل على تكوين أعلام الرفاهية التى ترفرف على المجتمع كله ، كما أن الاشتراكية هى إقامة مجتمع الكفاية والعدل . غير أن هذه التعابير المتعددة لا تنظر إلى المجتمع على أنه شىء تصورى أو كل مطلق له الأولوية والغلبة إذ لو صح هذا لكنا أمام مارد متوحش يلتهم كل شىء ، بل ويلتهم أبناءه أنفسهم . وهذا المفهوم هو الذى نلقاه فى الشيوعية مثلا . فالمجتمع هو كل شىء ، أما الذرات التى لا حصر لها والتى بدونها ينعدم وجوده ، فلا قيمة لها . وعلى أساس هذا المفهوم يمكن تبرير أى نظام وأى إجراء مهما كان تعسفياً وجائراً بحجة أن المجتمع يريد ذلك . وأكثر من ذلك فهذا المفهوم هو الذى يقوم عليه نظام الدولة الشمولية أو الكلية Totalitarian State أو الدكتاتورية بالمعنى المبسط .

ولكن النظرية الإشتراكية العربية برغم حديثها عن المجتمع ، تنظر إليه نظرة مخالفة تماماً ، فهو عندها « كل إنسان فرد يعيش على تربة الوطن وترتبط آماله مع آمال غيره من المواطنين » . ومن هنا نستخلص نتيجتين أولاهما : أن الغاية النهائية من النشاط الاجتماعى ليست هذا المفهوم المجرد الذى يقال له المجتمع ، ولكنها الإنسان بصفته هذه . والنتيجة الثانية : هى ان المجتمع والفرد بينهما ارتباط عضوى لا انفصام له ، كل منهما يتأثر بالآخر ويؤثر فيه . فإذا لم ينهض الفرد بمسئولياته أساء إلى المجتمع ككل وأقعده عن تحقيق السعادة له ، وإذا طغى المجتمع على الفرد قضى على شخصية الأخير وحوله إلى آلة تنفذ دون أن تفكر وتحس .

هذه النظرة الإجتماعية التى تجعل الإنسان غاية النشاط الاجتماعى ، يعبر عنها رفض الميثاق أن يتم التصنيع الثقيل على حساب المطالب الاستهلاكية للجماهير وفى هذا يقول : « أن الصناعة الثقيلة هى دون شك القاعدة الثابتة للكيان الصناعى الشامخ ، لكن بناء الصناعات الثقيلة — مع الأولوية المحققة التى يجب أن تمنح له — لا يجب أن يوقف التقدم نحو الصناعات الاستهلاكية . إن حرمان جماهير شعبنا طال مداه ، وتجديدها تجديداً كاملا لبناء الصناعة الثقيلة وإغفال مطالبها الإستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت فى تعويض حرمانها الطويل — ثم هو يعطل — من غير مبرر حقيقى — إمكانيات الوفاء بتطلعاتها المتوسعة » .

وهذا القول يعكسه الاهتمام الذى وجهته الثورة إلى إنتاج السلع الإستهلاكية بل لقد كان هذا من المعالم البارزة فى الخطة الأولى من مشروع مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات فى الجمهورية العربية المتحدة ، إلى حد أن تعرض هذا الاهتمام للنقد لأن التوسع فى الاستهلاك يمكن أن يترتب عليه تعثر تكوين المدخرات[1] . إن بلاداً أخرى كالاتحاد السوفييتى والصين الشعبية ، على سبيل التمثيل لا الحصر ، أغفلت مطالب الجماهير إلى حد الحرمان ولسنوات طويلة ، وفى سبيل بناء المستقبل ضحت أمثال هذه البلاد بالأجيال الحاضرة ، وهذا ما أبت النظرية العربية أن تأخذ به نظرياً وأن تطبقه عملياً ، بل إنها انتقدت هذا الأسلوب فى عبارات لا ينقصها الوضوح كما يتضح من الفقرة الآتية « كذلك تحقق (أى الإنطلاق) فى تجارب أخرى ، تحت ضغط بالغ القسوة على الأجيال الحية ، سلبها كل ثمار عملها من أجل الغد الموعود الذى لم تستطع ان تراه ، وصلت إليه وهى تحمل على قلبها أثقالا من الكبت النفسى ، وتؤرق خيالاتها أشباح من الإرهاب والطغيان » .

هذا الذى قدمناه يبرز ناحية أخرى من النظرية الاشتراكية العربية ، تلك هى النزعة أو الروح الإنسانية التى تشيع فى جنباتها ولعل الفقرة التالية تؤكد أهمية الإنسان عند النظرية العربية :

---

(١) ناقشنا هذا الموضوع تفصيلا فى كتابنا .
Economic Development in the UNITED ARAB REPUBLIC (EGYPT).

« إن العمل الديموقراطى . . سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة، عميقة فى إحساسها بالإنسان ، صادقة فى تعبيرها عنه ، قادرة بعد ذلك كله على إضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة فى أعماقه ، خلاقة ومبدعة . . » .

(تم بحمد الله)

رقم الايداع بدار الكتب ٤١٨٤ / ١٩٧٠

المطبعة الفنية الحديثة
٢٠ شارع المصنع بالزيتون ت ٨٦١٨٧١